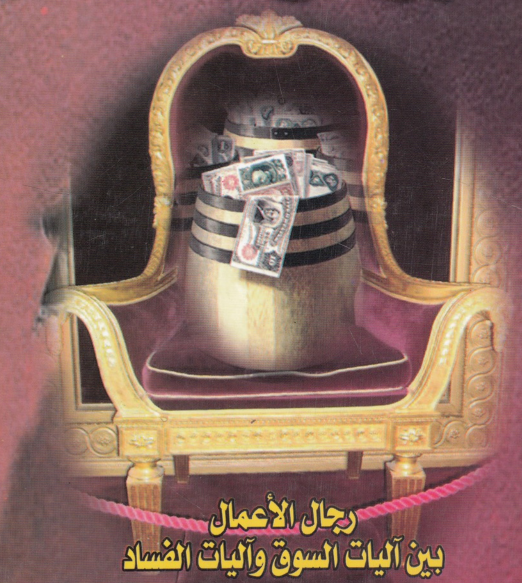
نظرية
الطبقة المترفة
الجزء الثانى

الثروة والسلطة



رجال الأعمال
بين آليات السوق وآليات الفساد

دكتور
محمد عبد السلام عويضة

نظرية

الطبقة المترفة..

الجزء الثانى



رجال الأعمال ..

بين آليات السوق وآليات الفساد

الدكتور محمد عبد السلام عويضه

نظرية الطبقة المترفة

الجــزء الثانــى ..

الثروة والسلطة.. رجال الأعمال .. بين آليات السوق وآليات الفساد

الدكتـــــور محمد عبد السلام عويضة

قسم الإقتصاد . كلية الزراعة . جامعة المنصورة

محاضرات في الإقتصاد السياسي لطلاب الدراسات العليا

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع (٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ ، وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾

[سبأ: ٣٤، ٣٥]

المحتويـــــات

رقم الصفحة

الفصل الثالث:

الفصل الرابع :

الفصل الخامس :

الفصل السادس :

***

مقدمة

شاءت إرادة الله أن تتشكل الجينات الوراثية للإنسان منذ نشأته في الحياة، من غرائز فطرية أساسها البقاء والجنس والعدوان. وهذه الغرائز، بطبيعة الحال، تولد في خلايا الجسد طاقة شغل في حاجة إلى إشباع وتصريف وارتياح.

ومن المشاهد أن الصراع هو الميدان الذي يجري فيه تصريف طاقات البشر . وكما هو متعارف عليه فإن تصريف تلك الطاقات يجري في مسارين:

* الأول: صراع الإنسان مع الطبيعة من أجل إنتاج المنافع والخيرات.. بدافع غريزة البقاء .
* والثاني: صراع الإنسان مع أخيه الإنسان بغرض الاستحواذ عليها.. بدافع غريزة العدوان.

أما غريزة الجنس فإنها تولد في خلايا الجسد طاقة بناء لا طاقة هدم. وهي آلية توحيد لا تفريق، توافق لا تعارض .. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢٠] ، ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٢]

وعليـــــــه ..

فإن أكثر الأفكار مدعاة للقلق وإثارة للاضطراب ، التى تراود المــرء من آن لآن، هى الخوف من أن يكون المخطط الأصلى للكــون برمتــه مؤسساً على الصراع سواء بالنسبة للطبيعة أو بالنــسبة للإنــسان. لأن هذا إن كان مقدراً فإنه يعد تحدياً كبيراً بالنسبة للبــشر، إذ أن الــصراع بينهم في هذه الحالة سيظل سارياً إلى الأبد. ومن قبل قال تعــالى فــي محكم آيات الكتاب: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْـضَهُمْ بِــبَعْضٍ لَّفَــسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وسواء كان الدافع وراء هذا الصراع يعود إلي سطوة الغرائز حــسبما يقول العلماء، أو يعود الي وساوس الشيطان خسبما يقول الفقهاء، فإن المحصلة تظل واحدة، وهي أن الكون برمته مبرمج علي الصراع الــذي يتجلي أكثر ما يتجلي في عدوان الانسان علي أخيه الانسان. وتلك عقدة لا حل ولا تصريف لها عند عموم البشر، وإنما حلها وتصريفها مــرده فقط إلى الله الواحد الأحد. ومن قبل قال تعــالى فــي محكــم التنزيــل: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٢].

وهذا معناه ..

أن البشر مهما أوتوا من العلم والحكمة وأمتلكوا أسباب القوة وتــراكم لديهم الكثير من المعارف والخبرة، لا يمكــنهم علــي الاطــلاق تعــديل

المخطط الاصلي للكون قيد أنملة، لذلك سيظلون أعداء فعليون لبعضهم البعض على مر الزمن، وهو ما يتجلى فى صور عديدة، بعضها خفى عن الأنظار وبعضها ظاهر للعيان، منها عدوان الأثرياء على الفقراء .. والمترفين على المعدمين.. والحكام على المحكومين .. فلا ضمير لقوى ولا حصانة لضعيف وإن كرت الأيام وتوالت السنين. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٥]

***

ومن شواهد التاريخ، وفى ميدان الصراع بين الأقوياء والضعفاء، والأغنياء والفقراء، يلاحظ أنه بين الثروة والسلطة تنشأ دائماً علاقة مصاهرة، فهما قرينتان لا تفترقان وإن تغير الزمن، فأينما توجد إحداهما صاحبتها الأخرى دون إبطاء. بل أن السلطة؛ بمعنى ممارسة العنف واستخدام القوة، قد نشأت تاريخياً كأداة بيد الأقلية لقهر الأغلبية وتشغيلها لمصلحتها بهدف توليد الأرباح وتكوين الثروات وحماية الملكية الخاصة من أى اعتداء. وهو ما سوف نتعرض له بالنقد والتحليل والإدانة على طول صفحات هذا الكتاب.

فالكتاب الذي بين أيدينا الآن هو الجزء الثاني من " نظرية الطبقة المترفة " وعنوانه:" الثروة والسلطة .. رجال الأعمال بين آليات السوق وآليات الفساد. وهو فى مضمونه وفحواه يعد استكمالاً لما بدأناه في الجزء الأول وعنوانه " الأغنياء والفقراء .. أعداء في وطن واحد " الذي أظهرنا فيه أن الترف سلوك عدواني لأكثر من سبب:

أولاً: لأن المترف يولد أرباحه ويكوم أمواله ويراكم ثرواته عن طريق استغلال المجتمع .

ثانياً: لأن المترف ينفق هذه الأموال فى تبذير وسفه.

ثالثاً: لأن المترف بكلا الوسيلتين (الإستغلال والإنفاق) يفسد الجميع من الحاكم الكبير حتى المواطن البسيط .. فالسلوك العدوانى من سمات المترفين ..

ومن قبل قال تعالى فى محكم التنزيل: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾[الإسراء:١٦]

* * *

ولكى لا يضيع منا الهدف أو يضل بنا الطريق، فانه لمن الضرورى هنا التأكيد على أننا نبحث فى هذا الكتاب عن تفسير معقول وفهم مقبول لما نراه حولنا الآن من عدوان يزاوله الأقوياء على الضعفاء، والمترفون على المعدمين، والحكام على المحكومين، ونفترض مقدماً أن مثل هذا العدوان يعود في الأساس إلى سطوة الغرائز لا إلى وساوس الشيطان. وعلي أي الأحوال فإن الشيطان يلبس أجساد البشر ويتخذ من الغرائز مرتعاً له وسكن.

وفي مجال التفسير، وحسبما يقول الفيلسوف الأمريكي المعاصر "بيرنارد لويس"، فإن آليات الثراء في البلدان المتقدمة تتميز عنها فى البلدان المتخلفة ..

- ففي البلدان المتقدمة: يحقق رجال الأعمال ثرواتهم من خلال السوق ثم يسعون إلى السلطة ويستخدمونها كأداة لحماية ما يملكون من أموال وأرصدة .
- أما في البلدان المتخلفة: فإن رجال السياسة بعدما يستولون على السلطة يستخدمونها كأداة لتوليد الأرباح ونهب الثروات دون الألتزام بقيم الفضيلة أو التحلى بمكارم الأخلاق .

وعليــــه..

فإن الثراء في الحالة الأولى يكون وليد آليات السوق، أما الثراء فى الحالة الثانية فيكون وليد آليات الفساد. وبفعل كلتيهما - آليات السوق وآليات الفساد- تتراكم ثروات رجال الأعمال.

***

وهذه الدراسة التى بين أيدينا الآن ... تقع فى إطار علم الاقتصاد السياسى للطبقة المترفة، وتعنى بتحليل العلاقة القائمة بين الثروة والسلطة، وتتوصل فى النهاية إلى أنهما فى حالة زواج متعة محرم فى الشرائع السماوية ومجرم فى القوانين الوضعية، وأن كلتيهما تولد فى حضن الأخرى، وتعيشان معاً فى حالة تأثير وتأثر .. أخذ وعطاء .. عاشق ومعشوق .. فى السر والعلن .. على مر الزمن.

كما تكشف أيضاً عن كون الطغيان السياسى، فى أى صورة من صوره وفى أى شكل من أشكاله هو بعينه الترف الأسود، لأن السياسيين الطغاة: لا يكتفون فقط بامتلاك السلع، ولكن يشبعهم أكثر امتلاك البشر .. فيسعون إلى إعادة إنتاج نظام العبودية القديم .. القائم

على قاعدة: العبد وما ينتج ملكٌ لسيده .. ولكن فى ثوب جديد. ذلك، عندما يستنسخون نظام العبودية القديم ، ويعيدون إنتاجه فى صور من الاستبداد السياسى والقهر الاجتماعى القائم على نظام العبودية المعممة الذى ينصب فيه الحاكم نفسه رئيساً للعائلة وأباً لشعبه، وسيداً لقومه، ويورث السلطة لأقرب المقربين من أهله.

وفى هؤلاء يقول سبحانه وتعالى في محكم آيات الكتاب : " مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ" [هود ١٥ : ١٦]

* * *

وهذا معناه ..

أننا فى كتابنا الحالى سوف نتناول ظاهرة الترف من منظور علم الاقتصاد السياسى، باعتباره العلم المعنى بفضح ظاهرة الاستغلال الكامنة فى بنية النظام الرأسمالى .

واستنادا إلى منهج هذا العلم..

- سعينا إلى إظهار مكر الاقتصاديين البرجوازيين الذين يعمدون إلى تدريس " علم الاقتصاد" المعنى بتفسير ظاهرة الندرة، وإهمال علم " الاقتصاد السياسي" المعنى بتفسير ظاهرة الاستغلال.
- ثم سعينا إلى الكشف عن العلاقة الجدلية القائمة بين مقولات: المذهب الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية،

وأظهارنا أن كلا منها تؤثر فى الاخرى وتتأثر بها ، وبرهنا على أن الفكر الاقتصاى برمته ليس تنزيلا سماويا وإنما هو صياغة لفظية وتعبيرا ذهنيا يحتمل الخطأ والصواب عن الصراعات القائمة فى الاقتصاد حول ملكية وتبادل و توزيع السلع والخدمات. فإشكالية توزيع الثروة في المجتمع كانت ومازالت هي الميدان الرئيسي لصراع الطبقات.

- ثم تناولنا العلاقة الجدلية القائمة بين كلا من: الندرة، والثروة، والسلطة، وسعينا إلى إظهار أن الندرة هي أساس صراع الإنسان مع الطبيعة، وأن الثروة هى أساس صراع الإنسان مع أخيه الإنسان، وأن الوحدة التى تجمعها مبنية على تناقض ، وان هذا التناقض هو المفجر الاول للثورة الاجتماعية .
- ثم سعينا إلى تقديم الأدلة والبراهين على أن الفضيلة تخاصم المترفين، وأن الاستغلال هو أساس ثراء رجال الأعمال، وأن ما ينعمون به من ترف وما يحوزونه من ثروة وما يملكونه من سلطة ليس نتيجة للجد والاجتهاد ومكارم الأخلاق، حسبما يزعمون، وإنما هو نتيجة طبيعية لفساد النظام.فكل نظام تستأثر فيه الأقلية بالثروة والسلطة هو نظام فاسد ومكتوب عليه بالزوال وإن طال الزمن .
- ثم سعينا إلى فضح الدور الذى تلعبه الدولة الاستبدادية كأداة فى يد الأغنياء لإنزال القهر المادى والمعنوى بالفقراء مستخدمين إلى جانب القوة كل آليات الخداع . ومن أليات الخداع، أن الرأسمالى صار الآن يتخفى تحت مسمى رجل الأعمال . غير أنه من سوء حظ

هؤلاء أن صفة الرأسمالى كانت توصم فقط بالاستغلال ، أما مسمى رجل الأعمال فقد صار الآن يوصم في ذهن عامة الناس، إلى جانب الاستغلال ، باللصوصية والنهب والخداع، فإلى جانب نهب الثروة يسعى رجال الأعمال إلى احتكار السلطة أيضاً.

لـــذلك ..

سوف نتوصل فى التحليل الأخير.. إلى أن إحلال الديموقراطية محـــل الاستبداد هو سكة السلامة ، وطريق الاستقرار ، وصمام الأمن والأمان: للحاكم والمحكوم ، للغنى والفقير ، لمن يملكون الثروة والمعدمين.

ونقصد بـــذلك..

الديموقراطية بمعناها العميق الذى يفيد بأن الناس إن اختلفوا حـــول أى فكرة أو عقيدة أو قضية ، عما إذا كانت حلالاً أم حرامـــاً، خطـــأ أم صواباً، فإنه لا توجد غير مرجعية واحدة ووحيدة ، وهى انصياع الأقلية لحكم الأغلبية، حتى وإن تغير حكم الأغلبية فيما بعد إلى النقيض، فحكم الأغلبية يكون ملزماً للأقلية فى كل مرة يتم فيها التصويت، مع الأخذ فى الاعتبار أن انصياع الأقلية للأغلبية لا يلغى مطلقاً حقهـــا الأصـــيل فـــى حرية الاعتقاد والرأى والتعبير فربما يظهر فيما بعد أن الأقليـــة كانـــت على حق.. فالحرية فى جمهورية أفلاطون مكفولـــة للجميـــع.. للغنـــى والفقير.. للقوى والضعيف.. دون تمييز.

ومن قبل قال أحد الحكماء: " رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غير خطـــأ يحتمل الصواب ".

وفى هذا، يقول الفيلسوف الإنجليزي جون سيتوارت مل فـى كتابـه " الحرية" : " إذا انعقد إجماع البشر على رأى ، وخالفهم في هذا الـرأى فرد واحد، ما كان من حق البشرية في إخراس هذا الفرد، بأعظم مـن حقه في إخراس البشرية إذا تهيأت له القوة التي تمكنه من ذلك..! ".

وفى الختام سوف نضئ شمعة فى نهاية ذلك النفق المظلـم ونقـدم رؤية لمستقبل مشرق ، ينعم فيه الناس جميعـاً بالحريـة.. والإخـاء.. والمساواة إذا حلت الديموقراطية محل الاستبداد.. فالحرية.. هى بدايـة التاريخ، والمساواة.. هى غايته المنشودة وعلته النهائية..

***

ولـــــذا ..

فنحن - فى كتابنا الحالى - معنيون برصـد صـور مـن الـسلوك العدوانى لرجال السلطة ورجال المال وغيـرهم مـن المتـرفين الـذين يحصلون على دخول ويراكمون ثروات تفوق بكثيـر مـساهماتهم فـى الإنتاج، ويستهلكون ما يفوق بكثيـر حاجـاتهم الفعليـه مـن الـسلع والخدمات، ويسببون بسلوكهم أذى كبير للمجتمع وللأفراد .

ومن المفيد هنا إعادة التأكيد على أن هذه الفئة الضالة من الـسكان، الذين ينامون فى أسره مذهبـة، ويتنـاولون الكافيـار كمـشهيات ولا يساهمون مطلقا فى انتاج السلع والخدمات، هم الـذين يطلقـون علـى أنفسهم فى وقتنا الحالى مسمى رجال الأعمال، بينما هم فى الواقع ليسوا إلا لصوصا مقنعين يظهرون بوصلة الربان ويخفون خطاف القرصـان.

وهؤلاء هم الذين أعماهم الغرور عن أستشعار إرهاصات الثورة ورغبات الانتقام، وعميت بصائرهم عن استشعار كراهية المهمشين والفقراء الذين يتمنون لو تمكنوا يوما من حرقهم فى النار أحياء، أو إعدامهم على خوازيق تدخل من القاعدة وتخرج من الدماغ.

ونحن في هذا الكتاب عندما نتكلم عن استغلال وفساد المترفين من رجال السلطة ورجال المال، فنحن لا نتكلم عن مفاهيم نظرية أو كلمات منطوقة أو رموز مرسومة أو جمل منظومة أو أسماء مجهولة، وإنما نتكلم وفى ذهننا أشخاص بعّينهم ، من لحم ودم وعظام، ولهم أولاد وزوجات وأسماء معروفة، نراهم على صفحات الجرائد وشاشات الفضائيات، ونستمع أحاديثهم بالصوت والصورة وهم يصدورون الأوامر والتكليفات، ويخلطون التدين بالمنفعة والسياسة بالمصلحة، بغرض احتكار السلطة ونهب الأموال.

وبهذه المناسبة نود التذكير بأن توليد الأرباح هو القاسم المشترك الأعظم بين جميع رجال الأعمال، أيا كان لون القناع، سواء كانوا متدينين أو لا يؤمنون بالأديان، فرأس المال لا وطن له ولا دين ، وعقيدة رأس المال هى توليد الأرباح.. ثم الأرباح .. ثم الأرباح، فحيثما يمكن توليد الأرباح يتواجد رأس المال بصحبة رجال الأعمال. ومع أن رجال الأعمال يرتدون أقنعة متنوعة ويرفعون شعارات ملونة، حيث أن بعضهم يرفع راية الليبرالية أو العلمانية وغيرهم يرفعون راية الدين، إلا أنهم من المستغلين الذين يسلبون فائض القيمة من ثروات المجتمع أو من ناتج عمل الشغيلة. وفي ظل العولمة، أصبح العالم كله سوقا واحدة

مفتوحة أمام رجال الأعمال . فرجل الأعمال صار الآن مواطن عـــالمى كثير الترحال cosmopolitan ، يذهب حيث يُعظم أمواله ويقيم حيث يتوفر له الأمان ، أما كلامه عن الوطن والوطنيـــة، والـــدين، ومكـــارم الأخلاق، فليس إلا من قبيل الخداع، بغرض حجب آليات الاستغلال .

ولـــــذلك ..

فإننا فى كتابنا الحالى سوف نسعى وبكل همـــة إلـــي تقـــديم الأدلـــة والبراهين علي أن الفضيلة تخاصم المترفين، وان مايحظون به من هيبة وما يتحلون به من رفعة وعلو المقام لايعود إلى مايقولونه باللسان عن تحليهم بمكارم الأخلاق ، وإنما يعود إلي مايملكونـــه مـــن ثـــروة ومـــا يحوزونه من سلطة.. فلا خلاق لرجل يرتدي قناع التقـــوي بينمـــا هـــو بالأفعال يسلب المنافع وينهب الثروات. وفى مثل هؤلاء جاء قوله تعالى في محكم آيات الكتاب : ﴿ كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا كَلَّـــا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا وَجِيءَ يَوْمَئِـــذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى يَقُولُ يَا لَيْتَنِـــي قَـــدَّمْتُ لِحَيَاتِي فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾

[الفجر: ١٧- ٢٦]

وفى نفس السياق ، سوف نسعى إلى إظهار أن سلوك الطبقة المترفة يتجلى أكثر ما يتجلى فى ميدان الإستهلاك لا فى ميدان الإنتاج، فمعظم المترفين لا يساهمون فى الإنتاج و إنما يحصلون على أرباح ويراكمون ثروات بأساليب متنوعة أساسها النصب والاحتيال ونهب ثروات المجتمع واستلاب ناتج عمل العمال. ومن قبل قال تعالى في مثل هؤلاء: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾ [الهمزة]

* * *

ولكن قبل رصد وتحليل السلوك العدواني لهؤلاء ، كان لزاما علينا أن نتقصى أولاً أسباب شيوع العدوان كظاهرة ملازمة لسلوك البشر عامة فى مجال المعاملات، كمقدمة ضرورية لفهم ظاهرة العدوان التى يوصم بها رجال السلطة ورجال المال. فرجال السلطة ورجال المال ، وأن تراكمت ثراوتهم وتغيرت أحوالهم ، هم ، فى البداية والنهاية ، مثلنا بشر. فإن فهمنا أنفسنا أمكننا أن نفهم غيرنا، فدوافع السلوك الإنسانى واحدة عند عموم البشر وإن تجلت فى صور متباينة تتناسب مع توزيع القوى في المجتمع عبر الزمن.

ولتحقيق أهدافنا وبلوغ غاياتنا فإننا سوف نبحث فيما ندركه من وقائع، وفيما نشاهده من أحداث، ومانراه فى الأحافير وفي سجلات التاريخ، وفي إبداعات الفلاسفة ، وفى أدمغة المفكرين، وفي مبادئ

العلوم، عن تفسير مقنع وفهم معقول (أى تفسير عقلى لا غيبى) لظاهرة التفاوت الطبقي والتمايز الاجتماعي التي تعم التاريخ البشري وما ترتب عليها من وجود دائم على مر الزمان لأقلية غنية تقهر أغلبيــة فقيــرة وبينهما فئات وسطي كثيرة تحلم بأحلام الأغنياء مع أنها تعيش في واقع الفقراء، فالتفكير العلمي هو الذي يستند إلى الأدلة والبراهين كي يــربط العلة بالمعلول والنتائج بالأسباب ولايتعلق أبدا بستائر الأوهام.

* * *

وفى ضوء فهمنا لأساسيات المنهج العلمي، على نحو ما سبق ، فإننا نقر مقدما أن رؤيتنا لقضية الطبقة المترفــة، فــي الــنظم الــشمولية والبلدان المتخلفة، مجرد رؤية تقوم على اجتهاد فردى غير ملزم لأحد، بل وأكثر من هذا، وجب علينا أن نعترف أيضا بأننا هنا لسنا محايــدين على الإطلاق ، فلا حياد ولا موضوعية فى البحوث الاجتماعية، فــنحن أصحاب قضية وطرف خصومة وندعى على المترفين بــأنهم لــصوص وأفاقون ولئام وأن مهمتنا هنا أن نقدم ضدهم حيثيات عريضة الإتهــام؛ ونترك الحكم على اجتهادنا فى هذا المقام للقراء الذين سوف يقــررون فى النهاية ما إذا كنا على خطأ أم على صواب. ومن قبل قال الفقهــاء : " إن للمجتهد أجراً إذا أخطأ وأجرين إذا أصاب".

ولذا، فإننا هنا يجب أن نعترف كذلك، بأننا مثلهم تماماً فالفوارق بيننا وبينهم هى فوارق فى الدرجة لا فى النوع، فوارق فى القــدرة لا فــى النية، فوارق فى الظروف لا فى الرغبة، فغريزة العدوان واحــدة عنــد عموم الناس دون استثناء. فنحن البشر من لحم ودم وعظام، نأثم ونحب ونكره، ولا أحد منا منزه عن الهوى والغرض، غير أننا في العادة نخفى

مساوئ من نحبّ ونفتش عن مخازى من نكره ، وفى خلايانـــا جينـــات وراثية فيها شتى العبر كانت قد آلت إلينا من أســـلافنا الهمـــج، وفـــى فضائنا الثقافى تطير الخرافات والأساطير والأوهام المتوارثة عن الأجداد والتى نقدسها دون أن نتفحصها ودون أن يكون لدينا على وجودهـــا أى دليل مادى أو برهان، يتساوى في ذلك العلماء والجهلاء، عامة النـــاس والفقهاء، لا فرق في ذلك بين أولئك وهؤلاء.. فالكل مريض بالأوهام.

ومن البديهي أن انتشار الخرافات والأساطير والأوهام يشوش ذهن الإنسان، ويضعف من قدرته على رؤية الحقائق المجردة المنزهة عـــن الهوى والغرض، فكل منـــا ابـــن بيئتـــه وربيـــب زمانـــه وإن ادعـــى الموضوعية وزعم الحياد.

وبعـــــــد ..

فإن مطلب الحياد العلمى والموضوعية فى العلوم الاجتماعية هو طمع فى محال لا يقدر عليه الباحثون حتى وإن أنكروا ذلـــك. فـــنحن ، وإن زعمنا الحياد العلمي والموضـــوعية، متحيـــزون لعقائـــدنا الدينيـــة .. وأيديولوجياتنا الفكرية.. ومذاهبنا السياسية .. ومصالحنا الاقتصادية .. شئنا ذلك أم أبينا. كما أن سلوكياتنا في جميع الأحوال محكومة بخبراتنا في الحياة، وبحصيلتنا من أدبيات المعارف وأساسيات العلوم، وما تحمله جيناتنا الوراثية من خبرات السلف الذين عاشوا عيشة الـــضواري فـــي قديم الزمن.

فنحن البشر قد نبدو من الخارج مثل سطح بحيـــرة هـــادئ ورائـــق وشفاف ولامع، مع أن نفوسنا فى الداخل تمور بشتى أنواع المخـــاوف

الأهواء والشكوك والوساوس من وقت لآخر، حول حوادث الحاضر وما يحمله لنا القدر من مفاجآت ومخاطر.

ففى مسيرة الحياة تتوالد حكايات وقصص وروايات كثيرة ، فيها من الكوميديا مثلما فيها من المأساة، وفى جميع الحالات تقوم النخبة بـــدور البطولة بينما يقوم العامة بدور السنيدة.

فالحياة فى مجملها حبلى بالأحزان وإن أهدتنا لحظات من الفــرح فـــى بعض الأحيان.

* * *

وعمومــــــاً..

فنحن، بالنسبة للقضايا الاجتماعية والسياسية المثارة فى هذا الكتاب، ليس أمامنا من سبيل إلا أن نؤيد أو نعارض أو نـــسكت عـــن المظـــالم سكوت الشيطان الأخرس عن إعلان الحقائق ، غير اننـــا، وأيـــاً كـــان الجزاء، قد اخترنا عن وعى وإدراك اتباع أسلوب التحريض والاحتجاج على شتى أنواع المظالم والمفاسد ، وقد آلينا على أنفسنا ألا نتوقف عن فعل ذلك مهما تغيرت الأحوال وتوالت الممالك.

ولـــذا .. فنحن منذ البداية نأخذ بنصيحة ميردال: "الموضوعية هـــى أن تعلن ذاتيتك منذ البداية" ونعلن على الفور أننا هنا منحازون للفقراء ضد الأثرياء، وللمحكومين ضد الحكام، وللضعفاء ضد الأقوياء، ونـــدين بكل قوة أى إعتداء يزاوله إنسان على آخر سواء حدث ذلـــك بـــصورة خفية أو ظاهرة، مباشرة أو غير مباشرة، مقنعة أو سافرة: "فمن يقـــول

للشرير أنت برىء تلعنه الشعوب وتمقته الأمم" حسبما قال من قبل نبى الله سيدنا عيسى المسيح.

وطريقنا إلي تحقيق ما نريد هو السخرية من سلوك المترفين وتعريتهم ونزع أقنعتهم وكشف عوراتهم ، بغرض كسر هيبتهم في نفوس المعدمين، مما يسهل عليهم شنقهم عندما تزول دولتهم وتغرب شمسهم. ومن قبل قال تعال في محكم التنزيل: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ، وَلِيُمَحِّصَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠، ١٤١].

* * *

المنصورة..

يوليو ٢٠١٠

الفصل الأول

الاقتصـــــاد السياســـــي

كأحد ميادين المعرفـــة العلميـــة



الفصل الأول
الاقتصاد السياسي

كأحد ميادين المعرفة العلمية

تلعب المعرفة العلمية دورا هاما فى تشكيل فكر الانسان المعاصر .

ويتحدد هدفِ المعرفة العلمية لأي مجال من المجالات أو ميدان من الميادين في البحث عن الأسباب التي تحكم حركة الظواهر والوقائع والأحداث. ومن قبل جاء في محكم آيات الكتاب: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [الكهف: ٨٤]

وهذا معناه..

أن المعرفة العلمية تسعي إلي ربط العلة بالمعلول وتفسير النتائج بالأسباب، سواء كان ذلك يتعلق بالطبيعة أو يتعلق بالإنسان:

- غير أن الإنسان في مسيرة تطوره كان قد وجه اهتمامه منذ البداية إلي معرفة عالم الطبيعة كي يتجنب مخاطره ويتقي شره.
- أما اهتمام الانسان بمعرفة ذاته وكوامن نفسه ودوافعه وتصرفاته فقد تأخر نسبيا، عن معرفته بمحيطه وبيئته، فلم تكن غوامض النفس البشرية محل اهتمام الانسان البدائي فى قديم الزمن.

وقد ظل الحال علي هذا المنوال إلي أن جاء الفيلسوف الإغريقي العظيم سقراط، في القرن الخامس قبل الميلاد، وأطلق نداءه المدوى أنذاك والذى مازال صداه يتردد فى الأفاق: "أيها الإنسان ..إعرف نفسك أولا"..!.

وفي سعي الانسان لمعرفة نفسه بنفسه، أحس بوجود قوانين ودوافع تحكم سلوك الافراد وسلوك الجماعات، قوانين لها نفس خصائص القوانين التي تحكم ظواهر حركة الطبيعة، فوجه قدرا من اهتمامه وأبحاثه وعلومه إلي دراسة دوافع السلوك الانساني، سواء من حيث سلوك الفرد (علم النفس)، أو من حيث سلوك الجماعة (علم الاجتماع)، أو من حيث العلاقات التي تنشأ بين الناس وهم ينتجون ويتبادلون ويوزعون السلع والخدمات(علم الاقتصاد السياسي)، وقد ترتب علي ذلك تميز العلوم الانسانية إلي علوم تتناول الانسان من حيث هو فرد، وأخري تتناوله من حيث هو عضو في جماعة".

وبهذا تكون العلوم قد ساهمت، الى جانب الخرافة ، فى تشكيل وعى الانسان بنفسه وبالطبيعة والكون من حوله.

* * *

(١) العلـــم والخرافـــة

قبل نمو المعرفة العلمية وتنوعها واتساع مجالاتها ، كانت الخرافات والاساطير والأوهام هى وسائط الانسان لربط الماضى بالحاضر وتفسير الظواهر والاحداث. فمعرفة الانسان البدائى عن نفسه ، وعـن الكـون والطبيعة من حوله، بدأت بخرافات وأساطيرمن صورها جنيات مسحورة وشياطين مردة وأشباح مخيفة.

وفى كتابه البديع " حالة ما بعد الحداثة " يشير المفكر الأمريكى البارز ديفيد هارفى[١] الى أن المكان فى ذلك الزمان كان أكبر بكثير من تصور الأنسان ، وخياله ، وكان الأحساس بفكرة العالم ، والأجزاء الغامضة فيه و غير المسيطر عليها كبيرا . ولعل ذلك كان ملهمـا دائمـا للأسـاطير والخرافات والأوهام . تماما ، كما تشيع الآن الخرافـة والخيـال عـن العوالم الموجودة فى الفضاء الخارجى الذى لم يصل إليـه بعـد علـم الأنسان ".

ومع أن مناهج العلوم أصبحت هى مصدر معارف الانسان فى العصر الحديث، إلا أن صور الخرافة مازالت تشغل حيزا كبيرا فى عقله وفكره حتى الآن. فما زالت ملايين وملايين البشر فى الشرق والغـرب، وفـى الجنوب والشمال ، سواء كانوا من العلماء أو من الجهـال ، يقدسـون أشياء مادية لا حول لها ولا قوة ، ويتبركون بالحيوانات المحرومة من العقل والإدراك، ويؤمنون بقوى خارقة لأشباح وأرواح لا وجود لها فى الواقع على الإطلاق.

وعلى سبيل المثال ..

فإن عالم الذرة يمكن أن يؤمن بالخرافات والأساطير والأوهام مثله في ذلك مثل إنسان جاهل مازال يفتح المندل ويضرب الودع ويسأل النجوم ويقرأ طالعه في الفنجان. فما زال الآسيويون يسجدون لتمثال بوذا المصنوع من عروق الذهب، ومازال الهنود يتداوون بقطرات من بول البقر، ومازال كثير من الموحدين – مسلمين ومسيحيين – يتبركون بأيقونات مصنوعة من مادة الحجر .. فعن ولع البشر بالخرافات والأساطير والأوهام حدث ولا حرج!

ويرجع ذلك في الأساس ..

- إلى أن المعرفة العلمية مصدرها كل ما يلامسه الإنسان بحواسه ويدركه بعقله، أي أن المعرفة العلمية مصدرها العقل الواعي الذي يملك ملكة النقد والتقييم والإدراك .
- أما الخرافة فمصدرها العقل الباطن الذي تستوطنه أشباح المردة والشياطين والجان من الميلاد وحتى الممات، أي أن الخرافة مصدرها مخلوقات خارقة لقوانين الطبيعة تسكن خلايا الجسد .

وهذا التباين بين مصدري المعرفة التي تتراكم في الدماغ وتشكل عقله وإدراكه ووعيه هو الذي يفسر أزدواج الشخصية عند الإنسان؛ فالإنسان مهما أرتقى مدارج العلم واحتكر أدوات السلطة وسيطر على مصادر الثروة يظل عرضة لمطاردة الأشباح والمخاوف والأوهام سواء في حالة اليقظة أو عند المنام .

ومع أن معرفة الإنسان عن نفسه وعن الطبيعة والكون من حوله بدأت بالخرافات والأساطير ثم تطورت عبر الزمن إلي مناهج العلوم،إلا أن المعرفة المبنية علي الخرافة ظلت تشغل حيزا كبيرا في عقل الإنسان وفكره حتي اليوم.

فعقل الإنسان مازال مسكونا بصور الاشباح والارواح والشياطين والجان الموروثة عن ماضى سحيق موغل فى القدم عندما كان الانسان البدائى ضعيف العقل أسير الطبيعة ولم يكن قد إنفصل بعيداً عن عالم الحيوان، وسيظل الحال على هذا المنوال طالما ظل العقل عاجزا عن تقديم إجابات مقنعة عن أهم الأسئلة، وهى: لماذا ولدنا؟ ولماذا نموت؟، ولماذا نعانى فى الحياة؟، وما هى الحكمة من نشوء وارتقاء بشر لا يكفون عن الصراع والقتل والقتال منذ خلق الله ولدى آدم حتى الآن ؟، وما هو السر وراء نشأة كون هو فى النهاية مكتوب عليه الزوال؟ .

وهذا معناه ..

أن صور الخرافة ستظل تساكن العلم جنبا الى جنب فى عقل الإنسان، طالما ظلت أيات القسمة والنصيب، ونوازل القضاء والقدر، تحدد مصير البشر. فنحن البشر.. كلما خطونا للأمام اتسع امامنا الطريق وتباعدت الأيام، وكلما تقدمنا فى المعرفة تضاعفت الأسئلة .. واتسعت أمامنا مساحة المجهول أضعافا مضاعفة . ولأن الانسان عدو ما يجهل فان عقله سيظل ينسج لـ. حكايات وأساطير وخرافات حول ما لا يعرفه من أسرار الحياة والطبيعة والكون، خرافات ما انزل الله بها من سلطان ، فالله فى علاه أختص ذاته بعلم الغيب وما تخبؤه الايام للبشر من حوادث القضاء والقدر .ومن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب ﴿ وَمَا كَانَ

اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [آل عمران:١٧٩] ، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] . ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥].

***

ولأن العلم والخرافة كلاهما يشكلان معا وعى الانسان المعاصر، فانه لمن المفيد هنا الاشارة إلى أن المعرفة المبنية علي العلم تختلف عن المعرفة المبنية علي الخرافة..

- فالمعرفة المبنية علي الخرافة: تقدم إجابات سهلة ويقينية علي كل الأسئلة المثارة. ومثل هذه المعرفة تدعى امتلاك الحقيقة المطلقة، حيث تبدأ باليقين وتنتهي إلي اليقين، غير أنه بالقطع يقين زائف لا يصمد أمام النتائج المستخلصة من الملاحظة والمشاهدة والتجربة. فكل معرفة لا يمكن تكذيبها، أولا يمكن إثبات صدقها بالأدلة والبراهين، هى معرفة زائفة إلى أن يثبت العكس.
- أما المعرفة المبنية علي العلم: فتبدأ بالشك وتنتهي باليقين. فالعلم يقدم إجابات يمكن تصديقها أو تكذيبها استنادا لما يملكه العقل من ملكة النقد والتقييم .. وهو المنهج الذى اكتشفه بسطاء الناس فى قديم الزمان من ملاحظاتهم لوقائع الحياة وأوجزوه فى حكمة واضحة المعنى بالغة الدلالة قائلين: "المية تكدب الغطاس"..

وهذا معنـــاه ..

أن المعرفة المبنية على الخرافة لا تخضع أبدا لقـوانين المنطـق أو لحسابات العقل، أما المعرفة العلمية فإنها ممكنة القبول كما أنها ممكنـة الرفض، فالأولى أساسها اليقين أما الثانيـة فتتأسـس علـى إمكانيـة التكذيب. فالحقائق العلمية قابلة للضحد .

وعلي سبيل المثال: فإنه لمن المعروف من واقع المشاهدة والملاحظة أن جميع "الغربان" التى نشاهدها فى الحقول والوديان وعلى قمم الاشجار تكون سوداء اللوّن، فإن ظهر غراب واحد أبيض صارت هـذه المعرفـة باطلة، وهو ما يستدعي البحث عن معرفة غيرها صادقة ، فالاسـتثناء هنا يقوض القاعدة. أي أن المعرفة لاتكون علمية إلا إذا ثبـت صـدقها بالأدلة الحسية والبراهين العقلية. ومن قبل قال تعالي في محكم التنزيل: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة:١١١].

***

وفي هذا الاطـار..

يهدينا المنهج العلمي إلي طريقتين أساسيتين لاسـتخلاص المعرفـة الصادقة ، سواء عن سلوك الطبيعة أو عن سلوك الأفراد ، وهما طريقتا الاستنباط والاستقراء.

* والاستنباط Deduction: يبدأ بوضع قاعدة عامة أو نظرية أو مسلمة يقينية عن ظاهرة ما أو حدث ما ثم نستخلص منها النتائج التطبيقية ، وفى هذه الطريقة ننتقل من "العام" إلى "الخاص".

* أما الاستقراء Induction: فيبدأ بملاحظة العديد من الأحداث والوقائع المتفرقة التى تشكل فى مجملها نمطاً واحداً ، ويمكن أن نستخلص من الروابط القائمة بينها "نظرية عامة" ، وفى هذه الطريقة ننتقل من "الخاص" إلى "العام".

ويعتمد المنهج العلمي بشكل كبير على طريقة الاستقراء فى تحصيل المعرفة ، حيث نبدأ بملاحظة الوقائع قبل أن نستخلص منها "قاعدة عامة" أو "نظرية مجردة". فالعلم يبدأ "تجريبياً" فى هذه الطريقة لينتهى "بالنظرية".

* والملاحظة Observation ، تتمثل في توجيه الذهن والحواس إلي ظاهرة ما من الظواهر الحسية رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها والأسباب التي تقف وراءها بهدف كسب معرفة جديدة عنها. فالملاحظة، هي الخطوة الأولي لاستبيان طبيعة الحالة أو الظاهرة وتحديدها تحديدا دقيقا عن طريق تمييزها وفصلها عن الظواهر الأخري التي قد تتداخل أو تتشابه معها.. وذلك عن طريق التجريد.

* والتجريد Abstraction، هو الخطوة التالية للملاحظة وهو عملية ذهنية يقوم بها الباحث لعزل العناصر الجوهرية في الظاهرة عن بقية العناصر العرضية الثانوية المرتبطة بها والتي تؤدي إلي

التشويش عليها. فالتجريد هو تلخيص ما هو مشترك فى الأشياء والعلاقات واختزاله الى تعبير منطقى علمى ، موضوع فى صيغة فكرية، يهدف إلي الوصول إلي لب العلاقات بعد نزع قشرتها الخارجية وتطهيرها من كل ماهو طارئ عليها، وبفضل التجريد نصل الى القانون العلمى، الذى يعبر عن العلاقة العامة الضرورية والجوهرية والمتكررة والظاهرة .

والتجريد كأحد أساليب المنهج العلمى يختلف في العلوم الطبيعية عنه في العلوم الاجتماعية..

- ففي العلوم الطبيعية: يتم التجريد عن طريق التجربة. وفي التجربة يتيسر للباحث استبعاد العناصر العرضية من الحالة الواقعية موضوع المشاهدة.
- أما في العلوم الاجتماعية.. ومنها علم الاقتصاد: فإن التجريد يبقي عملية عقلية تؤازرها قوة البصيرة والقدرة الذهنية علي تركيز الصورة الواقعية.

وعلي سبيل التشبيه يمكن القول أنه إذا كان عالم الطبيعة يضع ظاهرة ما في بؤرة عدسته الدقيقة، فإن عالم الاجتماع يضع ظاهرة ما في بؤرة ذهنه ليحدد عناصرها الجوهرية[٣].

ومع ذلك ..

فإن العديد من المفكرين ، ومنهم المجرى كارل بوبر أستاذ فلسفة العلوم، يرون أن البحث العلمى لا يبدأ تجريبياً بالملاحظة، وإنما يبدأ "بالحدس" بوضع "افتراض" نظري، وتتحقق صحة النظرية إذا لم تكذبها

التجارب" فالعلم .. إذن .. ليس حقيقة يقينية ، بقدر ما هو "افتراض" قابل للنفى والإثبات بالملاحظة التجريبية ، بمعنى أنه افتراض قابل للخطأ والصواب ، إلا أنه يبدأ بالشك لينتهى إلى اليقين ولكنه يقين قابل للتكذيب إن ظهر من الوقائع ما ينقضه ، فظهور غراب واحد أبيض يقوض على الفور نظرية سواد الغربان.

* * *

ويستخلص من ذلك ..

* أن النظرية: هى فرض أو مجموعة من الفروض ثبتت صحتها أو معنويتها فى تفسير ظاهرة معينة.

* وأن القانون: هو علاقة واقعية معنوية إحصائيا بين متغيرين أو أكثر أحدهما متغير تابع والأخرى متغيرات مستقلة (تفسيرية).

وحيث أن الظواهر الطبيعية، والإنسانية، كثيرا ما تكون مركبة من أجزاء وعناصر تعمل كل منها وفقا لقوانين وقواعد موضوعية ،ومن ثم فإن النظرية يمكن أن تشتمل على واحد أو أكثر من القوانين حسب بساطة أو تعقد الظاهرة محل التفسير.

ومع ذلك فهناك تمايز ملحوظ بين قوانين الطبيعة والقوانين الأقتصادية .

- فبينما تعبر قوانين الطبيعة عن القوى العمياء التلقائية الفاعلة فى الطبيعة .
- فإن القوانين الاقتصادية تعمل من خلال البشر الذين يضعون لأنفسهم أهدافا واعية يسعون لتحقيقها فى الحاضر وفى المستقبل.

ونتيجة لذلك، تتميز القوانين الاقتصادية، على خلاف قوانين الطبيعة، بأنها ليست باقية، وأنها تعمل فى أغلبها خلال مرحلة تاريخية معينـــة ، بعدها تخلى المكان لقوانين أخرى غيرها، ومع ذلك فإنها لاتلغى ، ولكنها تفقد مفعولها ومصداقيتها نتيجة تغير الظروف الأقتصادية المولدة لها.

وحسبما يقول الدكتور "فؤاد مرسى" فى كتابـــه "رأس المـــال لكـــارل ماركس "، فإن للقوانين الأقتصادية وجودها الموضوعى كحقائق مستقلة عن أرادة البشر، غير أن وعى هؤلاء له تاثير فعال على مجـــرى هـــذه القوانين. فمع أن الصراع الطبقى لايغير هذه القوانين ذاتها ، إلا أنه يغير المجتمع الذى يلغيها . إذ أن القوانين الأقتصادية الأساسية مرتبطة بنظام ملكية وسائل الأنتاج والمنتجات، ومن ثم فهى قـــوانين تاريخيـــة تظهـــر وتختفى مع نظام الملكية . وتلك الحقيقة هى أساس الـــصراع الطبقـــي، أساس تطوره وأساس السيطره على مصائره.

والاقتصاد السياسي هو العلم المعنى بدراسة هذه القـــوانين ، أى أنـــه العلم المعنى بدراسة القوانين الاقتصادية لتطور المجتمـــع . وموضـــوع دراسته هو العلاقات الأقتصادية التى تلعب دورا خاصا فى تشكيل العلاقات الاجتماعية .

***

(٢) الاقتصاد ..عالم مسكون بالمخاطر وعدم اليقين

بدأت الحضارة في الظهور منذ اكتشف الإنسان النار. فقد استخدم الإنسان البدائي النار في طهي الطعام وتنويع الغذاء ، كما استخدمها أيضا في تشكيل مواد البيئة في صورة أدوات تساعده على تطويع الطبيعة. وفيما بعد، ومنذ حوالي عشرة آلاف سنه، اكتشف " الزراعة " التي مثلت نقله حضارية عظيمة فى مسار تطور البشرية من السعي والترحال وراء الحيوانات إلى الاستقرار في قرى ومدن عامرة بالسكان، قرى ومدن تأسست على نظم اجتماعية تراتيبية تضبط إيقاع الحياة. ومنذ ثلاثة قرون فقط عرفت البشرية نقلة نوعية أخرى مع " الثورة الصناعية " حيث سخر الإنسان قوى الطبيعة من البخار ثم الكهرباء وأخيراً النفط والغاز والطاقة النووية لتصنيع الآلات التى مكنته من السيطرة على البيئة وتحويل مواردها الخام وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان .

وعن هذا الموضوع يقول الدكتور حازم الببلاوى : " إن الإنسان المعاصر وهو يعمل لكي يعيش، لا يعمل وحده فى مواجهه الطبيعة ، ولكنه يتعاون مع غيره في شبكة واسعة من العلاقات الإنتاجية المتداخلة والمتشابكة لكي يتحقق الإنتاج ويوزع على المجتمع فى صورة سلع وخدمات. فالعمل المنتج هو جزء من عملية اجتماعية يشارك فيها معظم أفراد المجتمع، ومن هنا ظهرت أهمية التخصص والتبادل وتقسيم العمل، وهى كلها موضوعات علم الاقتصاد.

***

وحسبما يقول أرتورو إسكوبار : " فإن علم الاقتصاد (كما نعرفه اليوم) لم يكن له وجود في أوروبا حتى آخر القرن الثامن عشر ، ناهيك عن سائر أنحاء العالم. وقد وفر انتشار ظاهرة مأسسة السوق، وبعض التيارات الفلسفية مثل المذهب النفعي والفردي، وميلاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر ، الغراء اللازمة لإنشاء مجال مستقل هو " الاقتصاد " ، المنفصل بوضوح عن السياسة والأخلاق. ويضيف أسكوبار قائلاً: " ومع أن أغلبنا في الوقت الحاضر يتعامل مع اقتصاد السوق على أنه أمر مسلم به، إلا أنه لفكرة السوق والطريقة التى يعمل بها وجود في الماضى. وبالرغم من هيمنتها، فلا تزال توجد حتى فى وقتنا هذا، مجتمعات كفاف واقتصادات " غير رسمية" في أجزاء عديدة من العالم الثالث".

ويقول " كلارك بولانى " أن السوق" ارتبطت بنمو الرأسمالية واستتبعت تسليع الأرض والعمل (أى تحويل الأرض والعمل إلى سلع تباع وتشترى في الأسواق).

وحسبما يقول السيد يسن : فإن المجتمع الصناعى ابتكر فضاءً جديداً غير مسبوق هو السوق Market ، الذى أصبح مجال المعاملات التجارية والتفاعلات الاقتصادية بناء على آلية العرض والطلب .

فاقتصاد السوق القائم على التبادل بواسطة النقود لم يكن له وجود ظاهر في الزمن البعيد. ولذلك فإن الاقتصاد كعلم تأخر أيضاً في الظهور إلى أن ظهر في نهاية القرن الثامن عشر على يد آدم سميث أبو علم الاقتصاد في كتابه المشهور " ثروة الأمم " (عام ١٧٧٦).

***

وعلم الاقتصاد، مثله مثل غيره من العلوم، يتخذ لنفسه موضوعا وهدفاً، وويسعى إلى معرفة طبيعة الظواهر محل البحث ، بهدف الكشف عن القوانين والنظريات التى تحكمها وتحدد مسارها . وهو علم معنى ببحث الظواهر الاقتصادية سواء كانت على مستوى الوحدة الاقتصادية (عائلات ومشروعات)، أو كانت على مستوى المجتمع (المتغيرات الإقتصادية الكلية)، وهو ما يتجلى فى رؤى وقوانين ونظريات وفلسفات كلها معنية بالنشاط الإقتصادى للانسان.

وهذا معناه أن علم الأقتصاد هو بالضرورة علم تاريخى لأنه علم القوانين التى تحكم إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات .أى أنه علم يعالج مادة تاريخية بطبيعتها ،هى: علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع وهى علاقات تتغير باستمرار من زمن إلى زمن .. ومن مجتمع إلى مجتمع ومن إقتصاد إلى إقتصاد. وبذلك لا يمكن أن يكون الأقتصاد السياسى واحدا بالنسبة إلى جميع العصور وجميع البلدان:

- فالإنتاج : مرهون بمدى تطور القاعدة الأنتاجية .
- والتبادل : مرهون بمدى تعمق وتوسع التخصص وتقسيم العمل .
- والتوزيع: مرهون بحصيلة الصراع الدائر بين الفئات والقوى الأجتماعية فى كل مرحلة تاريخية .

***

وبناء عليه ..

فإن النظرية الاقتصادية Economic Theory ، مثلها مثل أى نظرية علمية أخرى، تكون وليدة المنهج العلمى فى التفكير. وهى من تجليات

المعرفة العلمية فى ميدان النشاط الاقتصادى وتمثل أحد الركائز الأساسية للفكر الاقتصادى ، وهى المذهب الاقتصادى والنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

* * *

والنظرية الاقتصادية ،هى فى جوهرها شبكة منتظمة من الأفكار المترابطة التى تسعى إلى تصوير وتوصيف وتفسير الحقيقة ، و تشمل نسقا منطقيا من القوانين التى تشخص حالة ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة بحيث تحيط بهذه الظواهر وتكشف عن العلاقات الداخلية المتحكمة فى مسارها.

ومهمة النظرية الاقتصادية ، هى صياغة هذه العلاقات الواقعية فى صورة ذهنية Mental image وقوانين مبسطة Simple lows تشمل كل ما هو جوهرى وتهمل كل ما هو طارئ وعرضى، ولا تقتصر مهمتها على توصيف حالة الظواهر ، فقط ، إنما تمتد أيضا إلى تفسيرها والتبنؤ بمساراتها. فالأصل فى القوانين أنها تعبر عن عمليات يُمكن التنبؤ بنتائجها[٢٢].

وهنا يجدر بنا التمييز بين القوانين الاقتصادية ، الفعلية ، كما هى موجودة فى الواقع المعاش ، وصورتها ، كما هى مصاغة فى النظرية الاقتصادية .

* فالقوانين الاقتصادية، هى عبارة عن الروابط (أو العلاقات) الفعلية التى تنشأ بين العناصر المختلفة للعملية الاقتصادية .

* أما النظرية الاقتصادية، فهى عبارة عن صياغة لفظية أو رمزية لتلك الروابط.

والتطابق بين الأفعال، والصياغات الدالة عليها، هو الذي يحدد واقعية النظرية الاقتصادية ويدل على مصداقيتها ويبرهن على قدرتها التفسيرية ويحكم على صلاحيتها للتنبؤ ، فالتطابق بين الأفعال والأقوال هو الـذى يحدد زيف أو صدق النظرية الاقتصادية من حيث تعبيرها عـن الواقـع المعاش.

والنظرية الاقتصادية Economic Theory هى علم يـسعى إلـى دراسة مظاهر العملية الاقتصادية التى تفصح عن نفسها فى قوانين ذات سمات سببية، وطبيعية، وموضوعية، وجوهرية، وتاريخيـة، وتتكـرر على الدوام .

- فهى قوانين سببية، لأنها عبارة عن علاقات تكون فيها حادثة معلومة متبوعة بحادثة أخرى معينة. والحادثة الأولى، أي السابقة، تـدعى بالسبب أو العلة Cause، والحادثـة الثانيـة، أى اللاحقـة، تـدعى بالمسبب أو المعلول Effect ، وهذا التعاقب فى الحدوث يقـع خـلال زمن ما. وهى قوانين طبيعية، لأنها تستخلص من طبيعة الأشـياء لا من خارجها. وهى موضوعية، لأنها تعمل مستقلة عن وعى الإنسان وإرادته . وهى جوهرية، لأنها تعكس كل ما هو ضرورى أو جوهرى من الروابط والعلاقات التى يتكرر وقوعها فى العمليـة الاقتـصادية، وتهمل كل ما هو طارئ وعرضى.

- وهى أيضا قوانين تاريخية وتلقائية. فهى تاريخية، لأنها تعبر عن علاقات اقتصادية حقيقية تولد معها وتختفى معها. وهى تلقائية، لأن الأفراد وهم يمارسون أنشطة اقتصادية واعية وهادفة، فى حياة كل منهم بمفرده، يدخلون مع بعضهم البعض فى علاقات تكون نتيجتها الاجتماعية تلقائية الحدوث. فالتعارض بين الأهداف والمقاصد الفردية يفضى فى النهاية إلى نتائج لم تكن مقصودة تماما من جانب كل فرد على حدة .
- وهى كذلك قوانين تتسم بالتكرار، لأنها تعبر عن علاقات دائمة الحدوث، تكشف عن نفسها فى الأفعال البشرية التى تتكرر على نطاق كبير بلا انقطاع، والتي يمكن صياغتها فى صورة تجعل منها انعكاسات تقريبية وافية عن القوانين الاقتصادية الموضوعية التى تفعل فعلها فى الحياة الواقعية .

والقوانين الاقتصادية Economic lows ، على هذا النحو، تعمل تلقائيا وعلى الدوام، سواء فهم الناس كنه هذا العمل أم لا. ومع ذلك، يمكن لهذه القوانين أن تعمل كما يريد الإنسان، إذا فهمها على نحو أعمق وأصح وأكمل. ولكي يكون النشاط الإنسانى فعالا ومثمرا يجب معرفة القوانين التى تهيمن على الطبيعة والمجتمع والوعى.

على أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ،عند محاولة تغيير النتائج بالتأثير فى الأسباب، اختلاف علم الاقتصاد عن العلوم الطبيعية من كونه علم معنى بدراسة قوى الطبيعة البشرية المتغيرة على الدوام ، تلك الطبيعة التى تتأثر تأثراً بالغا بسطوة الغرائز و وسوسات الشيطان.

ومهمة النظرية الاقتصادية، هى فهم القوانين الاقتصادية الموضوعية فهما صحيحا ومضبوطا. إذ أن هذا الفهم يعد شرطا ضروريا لتوجيهها والسيطرة عليها . ومن البديهى، أن الإنسان لا يمكنه تغيير هذه القوانين ولكن يمكنه فقط التكيف معها وتوظيفها لصالحه .

***

وعلى سبيل التكرار..

فإنه لمن المفيد هنا إعادة التنويه إلى أن المهمة الأساسية لكل نظرية علمية هى تفسير الظواهر والأحداث والتنبؤ بمسارها عبر الزمان والمكان، إلا أن هذه المهمة لا يتم إنجازها على الوجه الأكمل فى ميدان الاقتصاد .. وذلك لأن النشاط الاقتصادى يقوم به بشر ، ونحن نعرف "بالحدس" أن البشر بطبيعتهم ماكرون ومراوغون فى معظم الأحوال، ومعرضون باستمرار لوساوس الشيطان، فما يضمره الإنسان فى صدره(٩٩%) أكبر بكثير عما ينطق به اللسان(١%) ، ومن ثم فإن التنبؤ الدقيق بسلوكه يعد ضربا من المحال.

إذ أن أيا منا مهما أوتى من العلم والحكمة يتعذر عليه هو نفسه أن يعرف دوافع سلوكه على وجه الدقة ، فدوافع سلوكنا وراءها غرائز وشهوات ونوازع مخبوءة فى خلايا الجسد ، دوافع متوارثة عن أجيال بعيدة جداً من أسلافنا الهمج. فنحن حسبما يقول الفليسوف الفرنسى المشهور باشلار[١] نظن أننا نعرف أنفسنا بينما كل مانعرفه هو تعاقب اشارات ثابتة في أمكنة مستقرة.

ومن الدلائل على ذلك ..

أنه يتعذر على المراقب للظواهر أن يتنبأ على وجه اليقين بسلوكيات الأفراد، من منتجين ومستهلكين ورجال أعمال، التى تتسبب فى حدوث الأزمات، فمهما نمت قدراتنا على بناء التوقعات تظل الحياة حبلى بالمفاجات وتداهمنا المخاطر من كل اتجاه.

- فالحياة برمتها مبنية على المخاطرة وعدم اليقين..

- والصدف والأقدار تلعب دوراً حاكماً فى تحديد مصير البشر.

فمع أننا نعرف مقدماً أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الادخار والاستهلاك والاستثمار وغيرها من المتغيرات، ما هى إلا مفاهيم مجردة تعبر عن سلوكيات الأفراد وهم ينتجون ويتداولون ويستهلكون السلع والخدمات، ويتنافسون ويتصارعون فى الأسواق ، إلا أنه يتعذر علينا فى معظم الأحوال، وحتى على العلماء والفلاسفة والحكماء ، التنبؤ مقدما بوقوع الأزمات التى يسببها سلوك هؤلاء. فمن المعتاد فى الحياة وقوع الأزمات الاقتصادية بلا انقطاع ، دون أن يتمكن المراقبون من التنبؤ بها والتحكم فى مسارها ، وهو ما يسبب للبشر كوارث ومصائب وعذابات ، بل وربما يدفع بعضهم أيضاً إلى الانتحار. ومن قبل قيل فى الأمثال: "لا يغنى حذر من قدر .. حتى وإن تعددت المحاذير وتنوعت الحيل".

والدليل الواضح على ذلك ..

هو إخفاق الاقتصاديين المتكرر فى التنبؤ بحدوث الأزمات المدمرة التى تهاجم البلدان الصناعية المتقدمة ، من آن لآخر ، مثلما حدث من

انهيار للاقتصاد العالمى خلال سنوات الكساد الكبير (١٩٢٩/١٩٣٣) Great Depression ، ومثلما هو حادث الآن من انهيار للاقتصاد العالمى فى العام الحالى (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، حتى أنه يمكن تشبيه ما حدث فى الماضى وما يحدث الآن من انهيار للاقتصاد العالمى بانهيار بيت قوى البنيان كامل الأركان دون مقدمات على رءووس ساكنيه الذين دفنوا تحت الأنقاض بين اليأس والرجاء.

وهذه الأزمة الأخيرة تناولها بالتحليل الاقتصادى المصرى المعروف محمد العريان فى كتابه" عندما تتصادم الاسواق" (٢٠٠٨) ، الذى أظهر فيه أن الاقتصاد العالمي المعاصر قد تغير بشكل جوهرى، فى حين ان اللاعبين وكذا المؤسسات المالية القائمة والادوات المستخدمة فضلا عن السياسات المطبقة مازالت تنتمى لعصر مضى وانقضى ، فنحن إزاء قوة اقتصاية جديدة ولكننا نتعامل معها بأدوات قديمة صممت لظروف اقتصادية مختلفة. ومن هنا تتوالد مظاهر القلق والاختلال أو حتى الفوضى ، فما زلنا نتعامل مع ظروف جديدة بردود أفعال مستمدة من قيم واقع انتهى أو فى سبيلة للانتهاء، فنحن كمن يعالج مرضا جديدا وغريبا بأدوية قديمة صممت لأمراض مختلفة كل الاختلاف ، ومن ثم فليس من الغريب ان نشاهد ظواهر شاذة وغير متوقعة ، تتجلى فى بروز مظاهر متعارضة ومتناقضة يصعب تفسيرها، أطلق عليها الاقتصادي محمد العريان وصف " الصخب"noise.

وفى سياق عرضه لذلك الكتاب يقول الدكتور حازم الببلاوى(٢) ان الصخب noise الذى نشاهده الآن فى الأسواق هو دليل على تغير

الظروف والحيرة أمام ظواهر جديدة غير مألوفة ، نتيجة للتناقض أو التعارض القائم بين العلاج المستخدم والمرض الظاهر.

وبعد أن كان الرأى السائد هو أن المؤسسات الاقتصادية الكلية، بما فيها البنوك وشركات التأمين والشركات الدولية، كبيرة إلى درجة تحول دون سقوطها، فإن ميرفى كنج محافظ بنك انجلترا، إثر الأزمة المالية العالمية الراهنة، طرح مقولة أننا لا نريد بعد الآن مؤسسات أو هيئات " أكبر من أن تفشل " Too big to fail ، بعد أن تعرضت بعض المؤسسات المالية وخاصة البنوك الكبرى لمشاكل مالية مما هددها بالافلاس ، واضطرت الحكومات إلى التدخل لإنقاذها وضخ الأموال من الخزانة العامة – وهى في النهاية أموال دافعي الضرائب – وذلك لحماية هذه البنوك من الإنهيار . وكان الباعث الأساسي وراء تدخل الحكومات هو أن فشل هذه البنوك ، سوف يؤثر سلباً على مجمل الاقتصاد القومي نظراً لكبر حجمها وتشعب نشاطها في الاقتصاد ، بحيث أن فشلها يؤدى إلى سلسلة واسعة من الإفلاسات، فضلا عن تهديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلى. فهذه البنوك هي شريان الحياة الاقتصادية ، وهى تجمع مدخرات الملايين من الأفراد في شكل ودائع، فضلا عن أنها تمول الآلاف من المشروعات الصغيرة والكبيرة والتي يمكن أن تتعطل أعمالها إذا أصاب هذه البنوك أية مشكلة أو أعلنت إفلاسها.

وهذه الأزمة الرأسمالية الراهنة سبق وان تتبع مقدماتها وفسر إرهاصاتها عالم الاجتماع الامريكى الشهير " توفلير" فى كتابه " الموجة الثالثة " :"بأفول المجتمع الصناعى ، وبمصاعب إنتقالة إلى الحضارة

الجديدة ، تلك الحضارة التى تنطلق الآن بقوة دفـع اقتـصاد المعرفـة المعزز بآليات العولمة".[٣١]

***

ولــــــذا...

وبسبب صعوبة، وربما استحالة، الإحاطة بالدوافع التى تقـف وراء السلوك الإنسانى أو التنبؤ بمساره والعجز عن توقى كوارثـه ومآسـيه وأزماته، يؤكد كارل بوبر أستاذ فلسفة العلوم استحالة استخلاص قوانين للتاريخ، فلا أحد فى رأيه يمكنه أن يرى حوادث المستقبل رؤيا العـين. ومن قبل كان ديفيد هيوم قد شكك أيضاً فى إمكانية اسـتخلاص قـانون عام من استقراء الاحداث المتشابهة والمعارف المتراكمة.

ويؤيدهم فى هذه النظرة فلفريدو بـاريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) ، حيـث ضمن رأيه فيما أسماه نظرية الفعل اللامنطقى Non-Rational –Action بما يفيد أن جانبا كبيرا من السلوك الإنسانى ليس عقلانيا ؛ وكان ذلـك أيضا ، هو رأى ماكس فيبر (١٨٧٤-١٩٢٠) الذى أعلن أنه من غيـر الممكن أن يسلك المرء سلوكا رشيدا طول الوقت .

فكما أن بعض الظواهر الطبيعية ، مثل البراكين والزلازل والأعاصير، تستعصى أحياناً على التنبؤ، فإن سلوك البشر كذلك كثيراً ما يكون هـو أيضاً مصدراً للمفاجآت.

وعلى سبيل المثال ..

فإن مدراء البنوك الكبرى والمؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تسببوا في حدوث الأزمة المالية الراهنة، كانوا قد أعلنوا التوبة، وتعهدوا بتخفيض رواتبهم ومكافآتهم إلى حدها الأدنى، وأبدوا الندم لما ارتكبوه من أخطاء فى حق الوطن، إلا أن هؤلاء إثر تعافى الاقتصاد نسبيا، نتيجة لتدخل الدولة، قد نكثوا بوعودهم وتخلوا عن تعهداتهم وعادوا إلى ما كانوا عليه قبل الأزمة، عودة " ريما " لعادتها القديمة ، وأعطوا لأنفسهم مكافآت سخية تتراوح ما بين ٣٨,٣٢ من المائة من الأرباح، بمعنى أن حفنة قليلة من المديرين يحصلون على نحو ثلث أرباح المؤسسات الكبرى التى تقدر بالمليارات . وهو ما استفز الرئيس الأمريكي باراك أوباما وأضطره إلى فتح معركة جديدة مع هؤلاء لوضع حد لما يحصلون عليه من مكافآت مبالغ فيها على حساب المساهمين من ناحية، وبعد إنقاذ هذه المؤسسات من الفشل بأموال دافعى الضرائب من ناحية أخرى. ولكن هؤلاء لم يستسلموا وإنما ناصبوه العداء وشكلوا جبهة مقاومة من المدرا ، والبرلمانيين ورجال الأعلام لمواجهة برنامج أوبام لإصلاح الأقتصاد .. وهذا معناه أن الإنسان مخلوق ماكر ومراوغ ولا يملأ عينه غير التراب .. وهو ما يضعف من فاعلية سياسيات الإصلاح.

وفى مثال آخر على ذلك..

كان الاقتصادي نسيم طالب، اللبنانى الأصل الأمريكى الجنسية، قد أظهر فى كتابه "البجعة السوداء" أنه رغم اتخاذ كافة التدابير والاحتياطات إلا أن هناك أحداثا يصعب التنبؤ بها وسبر

أغوارها ، بل أن بعض هذه الأحداث هى الأكثر أهمية فى تطور التاريخ. ومثالنا على ذلك، هزيمة الجيوش العربية مجتمعة غير المتوقع أمام العصابات الصهيونية فى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، وتكرار تلك الهزيمة مرة أخرى فى نكسة يونيو عام ١٩٦٧ ، وفيما بين النكبة والنكسة تمددت إسرائيل – على عكس ما نريد – حتى ابتلعت معظم أراضى فلسطين. ومن الأمثلة الدالة ايضا على ذلك ، عجز المراقبين عن التنبؤ بإنهيار الاتحاد السوفييتى المفاجئ وتفكك المعسكر الاشتراكى غير المتوقع كنتيجة من نواتج الحرب الباردة بين الشرق والغرب بعد عام ١٩٨٥.

وفى هذا يقول " جوستافو راشيفا " فى بحثه " التنمية " : من الواضح أن ميدان المعرفة هذا أرض ملغمة لا سبيل الى استكشافها . فلا يوجد فى الطبيعة أو فى المجتمع تطور يفرض تحولاً فى أتجاه أشكال أكثر كمالا من أى وقت سابق باعتباره قانونا . فالواقع عرضه للمفاجئات . وقد فشل الإنسان الحديث فى مسعاه لأن يكون إلها "

***

وكل هذا معناه ..

أننا نعيش فى عالم مسكون بالمخاطر وعدم اليقين ، عالم تسكنه الشياطين،عالم يفاجئ المراقب بولادة "غربان بيضاء" و "بجعات سوداء" من حين إلى حين دون إرهاصات أو مقدمات أو سابق إنذار. ومن قبل حكم الله على الإنسان فى محكم آيات الكتاب كما جاء فى قوله تعالى:

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[لقمان: ٣٤]

***

ومع ذلك..

ولأجل إعلاء شأن العلم فى إجلاء الحقائق وتحصيل المعارف ، فإننا نود هنا التأكيد على أنه بالرغم من أننا نعيش فى عالم غامض تتسع فيه دائرة المجهول كلما تقدمت العلوم ، إلا أن المعرفة العلمية تظل على الرغم من كل ذلك هى الأقدر على كشف المجهول ، كما أنها هى الأقدر أيضاً على استشراف المستقبل القريب والتخفيف من وطأة مآسيه وكوارثه ومفاجآته فى المدى المنظور..

- وكثيرا ما تهدينا العلوم إلي ما اعتدنا أن نظنه غير معقول ..
- وكثيرا ما تفاجئنا التكنولوجيا بما اعتدنا أن نظنه مستحيل الحدوث.

وذلك لأن المعرفة العلمية موضوعية وتراكمية وتنمو وتتطور بمرور الزمن، وهى معرفة تقوم على الأدلة والبراهين وتبدأ بالشك وتنتهى باليقين. وحسبما يقول الفليسوف الأمريكي البارز ديفيد هارفي فإن الإنجاز البشري في تعيين الزمن والمكان بالشكل الذي وصلت إليه البشرية اليوم بفضل الستالايت، والتليسكوب ومنجزات العلم مثل الفيمتوثانية، وما سوف يستجد، هي في الحقيقة انجازات شكلت إحساسا عارما بالقدرة علي التحكم فى المستقبل.

وهذا هو فضل العلم، إذ أنه يجعل الانسان قادرا علي مواجهة المستقبل، أما العكس فلا يؤدي إلا إلي تزايد احساس الانسان بالضعف تجاه العالم، والصاق الخرافة بكل مايبدو له غامضا ويظل يبحث عن

ماضي بعيد يتشبث به كملاذ آمن خوفا من المجهول وخوفا من المستقبل الذى يولده الزمن مع كل فجر جديد .

وعلى سبيل التذكير ..

فإن المعرفة العلمية تدلنا على أن الظواهر الاقتصادية ، تتوالد فى رحم النشاط الإنتاجى للإنسان، وهو نشاط فى حالة تطور دائم وتوسع مستمر. وكذلك، تتوالد النظريات الاقتصادية المعنية بها أيضا فى رحاب الفكر الاقتصادي، وتتوسع وتتطور بشكل دائم ومستمر . والنظريات الجديدة، أما أن تلغى النظريات القديمة وتحيلها إلى تاريخ وهى حالة نادرة، أو تستوعب النظريات القديمة وتوسعها وتكشف عن أبعاد لم تكن معروفة عنها سابقا، وهى الحالة المعتادة، وهو ما يسهم فى توسيع نطاق المعرفة الاقتصادية ويدفعها قدما إلى الأمام.

ولعل الفيلسوف الأمريكى وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٠) W. James قد أصاب وجه الحقيقة عندما حدد المراحل الكلاسيكية لأية نظرية وما تتعرض له من حظوظ : "ففى البداية ... تهاجم النظرية الحديثة وتوصف بالسخف ، ثم يعترف بصحتها ولكن بتحفظ مؤداه أنها شئ واضح كالشمس وتافهة !.. وأخيرا ، يعترف بأهميتها البالغة إلى حد يدفع أعداءها إلى ادعاء فضل سبق إكتشافها" .

ويرى منتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) Montyesquieu أن القوانين فى سياقها التاريخى تستقى من طبيعة الأشياء ، وهذا النظام الطبيعى يمتد كذلك إلى المجتمع البشرى : "إن القوانين ، بأوسع معانيها ، هى العلاقات الضرورية المنبثقة من طبيعة الأشياء ، وعلى هذا يكون لكل

كائن قوانينه ، فالآلهة لها قوانينها ، وللعالم المادى قوانينه ، وللأرواح قوانينها، وللحيوانات قوانينها، وللإنسان قوانينه."

ولهذا، لم تكن النظرية الاقتصادية، فى أى وقت من الأوقات ، نصا قاطعا متفقا عليه بين الاقتصاديين. فهى، صياغة لفظية ورمزية لعلاقات وروابط واقعية كما يراها الاقتصاديون . ومن البديهى، أن تختلف رؤية كل منهم باختلاف مذهبه الاقتصادى الذى يحدد زاوية رؤيته للظواهر ويعكس تفضيلاته الاجتماعية . لذلك تختلف النظريات الاقتصادية فيما بينها من حيث اتجاه الرؤية ومنهج التناول. وهذا ما عبر عنه جون مينارد كينز J. M. Keynes قائلا " إنك إذا طلبت من ستة من الاقتصاديين أن يخبروك برأيهم فى قضية ما ، حصلت منهم على سبعة آراء" .

* * *

(٣) الاقتصاد السياسى ..أداة الإنسان لكشف الاستغلال

فى مقالة " عن اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار" يشير الدكتور حازم الببلاوى إلى أن علم الاقتصاد ولد على يد آدم سميث في كتابة المشهور " ثروة الأمم "، في نهاية القرن الثامن عشر مواكبا لبدايات " الثورة الصناعية " . وكانت بدايات علم الاقتصاد تدور حول الإنتاج، من بدء العملية الإنتاجية إلى ظهور السلعة وتوزيعها بين الأفراد وتبادلها في الأسواق. وهكذا تبلورت موضوعات علم الاقتصاد، وهي تبدأ بالعملية الإنتاجية . كيفت يتم الإنتاج؟، ما هى عوامل أو عناصر الإنتاج؟ فلابد من تضافر العمل والطبيعة ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات ..

- فالإنتاج نشاط بشري ؛ ولا قيام له دون "عمل"، وهذا هو العنصر الأول للإنتاج.
- لكن الإنتاج لا يتم في فراغ وإنما فى بيئة يستخلص منها المواد الأولية. فلابد من أرض للزراعة ومن مناجم ومحاجر للصناعة، وهذا هو العنصر الثانى، وهو " الطبيعة " .
- وأخيراً اكتشف الإنسان أنه لا يعمل فقط بيديه بل يبدأ بتصنيع الآلات والأدوات، وهكذا ظهر العنصر الثالث من عناصر الإنتاج ، وهو المعروف " برأس المال" .

ومع تطور التخصص وتقسيم العمل تنوعت وتوسعت وتشعبت قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، منها الزراعة. والصناعة. والخدمات وما إلى غير ذلك قطاعات الاقتصاد، ومع نمو التخصص وتقسيم العمل وتنوع المنتجات كان لابد من تبادل السلع والخدمات، ومن هنا ظهرت أهمية

" الأسواق " فعن طريق الأسواق يتم توزيع الإنتاج على جميع الأفراد وبذلك أصبح موضوع الأسواق، وبالتالي " الإتمان "، هو أحد أهم فصول علم الاقتصاد.

ويلاحظ الدكتور حازم الببلاوى أننا " فى هذه السلسلة الطويلة من مختلف فصول علم الاقتصاد نتعامل مع " الأشياء " ، فنحن نتعامل مع الطبيعة باعتبارها المصدر الأول للمواد الأولية ، ونتعامل مع رؤوس الأموال من آلات ومنشآت، باعتبارها أدوات الإنتاج ، وهى أيضاً " أشياء" ، وهكذا .. فإن هذه الرؤية .. تتناول " علم الاقتصاد " باعتباره علم التعامل مع الأشياء .

***

وعلى النقيض من ذلك..

هناك رؤية أخرى مغايرة، عبر عنها الدكتور فؤاد مرسى، تقول بأن الاقتصاديين التقليديين درجوا على استخدام مصطلح " علم الاقتصاد" الذى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات بين " أشياء ". بغرض إخفاء الطابع الاجتماعى المبنى على الاستغلال الذى يشوب الانشطة الاقتصادية لرجال الأعمال. بدلا من استخدام مصطلح " علم الاقتصاد السياسى " الذى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات بين " أفراد " متعارضين في المصالح والأهداف .

وعلى النقيض من الاقتصاديين التقليديين خصص كارل ماركس كتابه " رأس المال لكشف ظاهرة الإستغلال حيث يقول: " علم الأقتصاد إنما يبحث ظاهرة" الإنتاج " و " المبادلة " خلال تطور المجتمع البشرى" .

- والإنتاج : هو عملية استحواذ الأنسان بالعمل على موارد الطبيعة،هو تفاعل الإنسان مع الطبيعة، هو سيطرة الأنسان على الطبيعة، هو الصراع الضرورى بين الإنسان والطبيعة، إذ أن عمل الأنسان هو الذى أخضع الطبيعة وحولها الى ثروة .

- أما المبادلة : فهى عملية نقل ملكية المنتجات . فالمنتجات غير المخصصة للأستهلاك المباشر تدخل فى نظام التبادل .لذلك كانت المنتجات التى تتبادل تسمى سلعا . وكانت هذه السلع عند ظهورها نواة لظهور كل من " السوق " و " رأس المال " .

وعلم الاقتصاد السياسى يُعْنى بقضية " التوزيع " ، أى توزيع الثروة على أفراد المجتمع، إلى جانب قضيتى " الأنتاج " و " المبادلة " ، وبهذا يكون علم الأقتصاد السياسى هو علم الظروف والأشكال التي يتم فى ظلها الأنتاج والمبادلة ويتم فى ظلها أيضا توزيع المنتجات على أفراد المجتمع. إذ أن توزيع المنتجات تابع بالضرورة لنظام الأنتاج والمبادلة.

وفى سياق تناوله لهذا الموضوع يقول الدكتور " فؤاد مرسى" فى كتابه الموجز " رأس المال لكارل ماركس " أن أسلوب الإنتاج والمبادلة فى مجتمع معين والظروف التاريخية لهذا المجتمع هى التى تفرض أسلوب توزيع المنتجات، فأسلوب التوزيع هو الوجه الآخر لأسلوب الإنتاج، غير أن التغذية بينهما مرتدة ، بمعنى أن نظم التوزيع تحكم أيضا نظم الأنتاج . ففى ظل أسلوب الأنتاج الرأسمالى يتجه توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال ، وفى ظل اسلوب الأنتاج الإشتراكى يتجه توزيع الدخل لصالح العمال .

***

وعليـــــه ..

فالاقتصاد السياسى كعلم اجتماعي، عندما ظهر الى الوجود ظهر كعلم معنى بدراسة عملية تكوين وتبادل وتوزيع الثروة فى المجتمع .. وهى عملية ذات طبيعة سياسية .

وذلك ، لأن توزيع الثروة بين الأفراد يحدث كمحصلة نهائية لـــصراع القوى الاقتصادية المتنافسة فى ساحة الاســواق، والقــوى الــسياسية المتصارعة فى أبنية الدولة ، ويعكس الوزن النسبى لكــل منهـــا فـــى المجتمع. ومن البديهي أن مجتمع رجال الاعمال أكثــر وعيــا وأقــوى تنظيما وأشد بأسا من مجتمع المزارعين والموظفين والحرفيين ونقابات العمال .

وعلى هذا ..

فإن علم الاقتصاد السياسى معني فى الأساس بالبحث فى عمل آليات استغلال الرأسماليين للشغيلة، واستغلال رجال الاعمال للعمـــال. أى أن فضح ظاهرة الاستغلال هو الموضوع الاساسى لعلم الاقتصاد السياسى، تلك الظاهرة التى ينطوى عليها أسلوب الانتاج الرأسمالى.

***

ولأن الفكر الاقتصادى لا يأتى من فراغ، وإنما يأتى انعكاسا للتغيرات التى تحدث فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأى بلـــد مـــن البلدان، وهى تغيرات موضوعية تحدث مستقلة عن وعى الإنسان، فإن النظرية الاقتصادية قد تطورت بتطور هذا الواقع على مر الزمان.وبتعبير

الدكتور حازم الببلاوى[١٠] فإن اقتصاد السوق لم ينشا كنتيجة نظرية لاجتهاد مفكر أو فيلسوف. وإنما نشأ كظاهرة اجتماعية كنتيجة لتطور احتياجات المجتمع. فالصحيح أن ظاهرة "السوق" وكذا "النقود" هى نظم اجتماعية ولدت وتطورت بشكل تدريجي فى مختلف الجماعات الإنسانية نتيجة للاحتياجات الحياتية. فهى والحال كذلك ظواهر اجتماعية جاءت وليدة التطور، وعندما جاء آدم سميث كانت السوق قائمة ومعروفة فى الجماعات الانسانية منذ آلاف السنين، وكل ما فعله آدم سميث هو أنه شرح هذا النظام مبينا كيف أن هذا "الاقتصاد" يستطيع أن يحقق تراكم الثروات عن طريق الكفاءة فى الانتاج نتيجة لتقسيم العمل. فاقتصاد السوق ولد ولادة طبيعية إستجابة لاحتياجات المجتمعات البشرية. والحقيقة أن " آدم سميث" هو ابن " السوق " حيث ولد فى ظل اقتصاد قائم للسوق ، و بعدما نشر كتابه " ثروة الامم" ١٧٧٦، أطلق عليه لقب " أبو الاقتصاد السياسى".

* * *

وفى مجال تعقبه لتطور المجتمعات الانسانية يُجْمِلْ عالم الإجتماع الألمانى ايرليش بك Beck ماحدث من تطورات لتلك المجتمعات فى ثلاث مراحل، وهى: مجتمعات تقليدية فى العصور الوسطى، و مجتمعات حديثة بعد الثورة الصناعية، ومجتمعات ما بعد الحداثة وهى المجتمعات المعاصرة. وهو ما سوف نسعى الى تفصيله فى النقاط التالية:

* قبل الميلاد، فى اليونان وروما القديمة ، كانت النشاطات الاقتصادية ذات سمات عائلية وعشائرية فى معظمها وتعتمد فى الأساس على

عمل العبيد المحرومين من كل الحقوق (slaves) . ولذا فان المساهمات الفكرية للفلاسفة فى هذا المجال قد سارت فى اتجاه محدد ومحدود فى نفس الوقت معنى بتدبير شؤون المنزل وتدبير شئون العائلة. أى أن تلك المساهمات كانت معنية بالاقتصاد المعيشى فى الأساس. ومن أبرز مفكرى هذا الزمان كان زينوفون (٤٢٥-٣٥٢ ق.م) الذى ألف كتاب بعنوان " الاقتصاد". وكانت لأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) مساهمات فكرية كثيرة تسير أيضا فى نفس هذا الاتجاه.

* وفى العصور الوسطي، كانت الكنيسة هى الؤسسة المهيمنة على الحياة الاجتماعية والفكرية والتعليمية، وكانت حياة الجماعة والأسرة الممتدة تجب حياة الأفراد، فلم يكن هناك تركيز على الذات الفردية لأن حياة الأفراد كانت ذائبة فى حياة الجماعة، وخاصة الجماعة الريفية التى كانت تحدد للفرد دورا وهوية. وفى تلك العصور ساد النظام الاقطاعى الذى كانت وحدته الاقتصادية هى الضيعة أو الإقطاعية التي تعتمد على عمل رقيق الارض (الأقنان Helots) ولم تكن السوق قد اكتملت، ولم تكن الدولة القومية قد نهضت، وكان للكنيسة الدور المهيمن فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ولذا فقد صيغت الافكار الاقتصادية لتلك المرحلة فى إطار من القيم الأخلاقية التى تحض على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه، وعلى الوفاء بالعهود والألتزام بالأمانة فى المعاملات و إعتدال الموازين فى البيع والشراء .

* ومن بداية القرن الرابع عشر، أخذت مقومات الدولة فى الانبثاق والتكوين فى أحشاء النظام الاقتصادى الاقطاعى الذى كان قد شاخ

وأصابه الهرَمْ وأخذ فى التفتت والتآكل بمرور الزمن مفسحا المجـــال لظهور الدولة القومية ولتراكم رأس المال ونمو الأســـواق وتوســـع الاقتصاد.

* وفى بواكير القرن السابع عشر ، انسحبت الكنيسة من المجال العـــام واقتصرت وظيفتها على تشكيل الحياة الداخلية الخاصة للفرد وتوقفت عن امداد الافراد بالمعانى والقيم التى تقودهم فى المجال العام . ومن ناحية أخرى، تحولت الأسرة من النمط الممتد الى مـــا اطلـــق عليـــة الأسرة النووّية (أى الزوج والزوجة والأولاد)، وانفصل مجال العمل عن ميدان الأسرة، وأصبح العمل يتم وفقا لعقود يبرمها الفـــرد مـــع المصنع أو الشركة، وبالتالى أصبح انتماؤه للنقابة أكثر من الكنيـــسة على عكس ما كان الحال فى الماضى . وكان الشعار السائد آنذاك هو قدسية الحرية الفردية، بمعنى أن الفرد بدأ يظهر ككيان تدور حولـــه أحداث الحياة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبـــذلك تحولت المؤسسات التقليدية الى مؤسسات حديثة لها وظائف مختلفة عما كانت تبشر به الكنيسة.

وكان من أهِم علامات هذا العصر- حسبما يقـــول عـــالم الاجتمـــاع الألمانى إيرلش بك Beck - هو حلول الـــشركة Corporation كمؤسسة محل القرية ، وبروز الدولة القومية Nation- state التى اخذت على عاتقها تنظيم حياة الناس والتى أصبحت أهم مؤســـسة في المجتمع الصناعي لأنها قننت أوضاع البشر وأصبح ولاؤهم لهـــا مقدما على أى ولاءات أخرى .

وفى هذه المرحلة ظهرت مدرسة التجاريين ١٤٥٠-١٧٥٠ الذى استغرق زمن تكوينها الفكرى كل مرحلة انهيار النظام الاقطاعى واكتمال بناء الدولة القومية . وقد انصب اهتمام رواد هذه المدرسة حول تاسيس المبادئ التى تحقق قوة الدولة اقتصاديا وبالتالى قوتها العسكرية والسياسية، فاهتم هؤلاء بالتجارة الخارجية باعتبارها مصدرا للذهب والفضة وهما عماد الثروة . وقد تبلورت مساهمات هؤلاء فى مؤلفات واضحة المعالم محددة القسمات منها كتاب انطونيو سيرا (١٥٨٠-١٦٥٠) بعنوان " بحث موجز فى الاسباب التى تؤدى إلى توفير الذهب والفضة فى الممالك التى ليس بها معادن" ، تبعه كتاب انطون دو منكرتيان بعنوان " بحث فى الاقتصاد السياسى " الذى نشره عام ١٦١٥.

* وفى منتصف القرن الثامن عشر، وقبل قيام الثورة الفرنسية، نشأت فى فرنسا مدرسة اقتصادية عرفت باسم " مدرسة الطبيعيين " ١٧٥٠-١٧٧٠ التى أعادت الإعتبار للزراعة باعتبارها أساس تكوين وتراكم الثروة . وتتلخص افكار رواد تلك المدرسة فى أن الكون محكوم بقوانين ونواميس إلهية، وما على الانسان إلا اكتشافها والتكيف معها وتنظيم سلوكه على أساسها . وقالوا أيضاً ، إن هذه القوانين تعمل فى الظواهر الاجتماعية كما تعمل فى الظواهر الطبيعية. ولأن الظواهر الاقتصادية جزء من الظاهرة الإجتماعية فإنها أيضاً محكومة بقوانين موضوعية علينا اكتشافها والامتثال لنواميسها .

ويتبلور الإسهام الأساسى للطبيعيين في مجال الفكر الاقتصادي في إظهارهم لفكرة القوانين الموضوعية التى تحكم حركة الظواهر الاقتصادية، ومناداتهم بالحرية الفردية ، ودعوتهم لتحجيم دور الدولة فى الحياة الاقتصادية.

* ومع نمو الرأسمالية، حقق التوسع التجارى المتسارع، بين الدول، وداخل كل دولة، فى القرن الثامن عشر، تراكما فى رأس المال، الذى شق طريقه إلى النشاط الإقتصادى ، وسبب تطور الإنتاج الصناعى تطورا مبهرا، وقد مثلت الثورة الصناعية فى إنجلترا باكورة التقدم الصناعى فى أوروبا ، وكان لاختراع المحرك البخارى دورا كبيرا فى تصنيع الآلات، وتطوير صناعة المنتجات ؛ حيث حدثت تحولات كيفية فى فنون الإنتاج وطرق تنظيمه :

- فبالنسبة لفنون الإنتاج ، تم التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية التى تدار بالقوى المحركة .
- وبالنسبة لطرق التنظيم الصناعى ، تم التحول من الإنتاج فى الورش الحرفية إلى نظام الإنتاج فى المصنع القائم على التقسيم الفنى للعمل .

فالتصنيع – حسبما يقول فرنسيس فوكوياما[١٢]– "ليس مجرد تطبيق مكثف للتكنولوجيا فى عملية الصناعة وابتداع آلات جديدة ، وإنما هو أيضا استخدام العقل البشرى فى حل مشكلة التنظيم الاجتماعي، وابتداع تقسيم منطقى للعمل" .

وكان من الطبيعي أن تولد تلك التطورات، أفكارا تعبر عنها، ونظريات تفسر تحولاتها ، وسياسات تؤثر فى مسارها ، ومذاهب تعكس التفضيلات والمصالح الاجتماعية للقوى الفاعلة فيها . ولذا فقد برز الأهتمام بمشكلتى الثروة والقيمة :

- على اعتبار أن الثروة، هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال، أى منتجات تخصص للاستعمال النهائى، ومنتجات يعاد استخدامها فى الإنتاج .
- وعلى اعتبار أن القيمة، وهى ظاهرة مرتبطة باقتصاد السوق، هى الصلة التى توحد بين المنتج والسلعة المعدة للتبادل السوقى.

أما المرحلة الراهنة التى يطلق عليها "مرحلة العولمة" فإنها تتميز بنشوء مجتمع المعلومات ، وهو مجتمع يتطلب عمال مهرة متعلمين يستطيعون التعامل مع الوسائط الحديثة ، ولذلك يطلق عليهم عمال المعرفة.

***

والعولمة فى تعريف عالم الاجتماع المصرى السيد ياسين: هى عملية ديناميكية عمادها التدفق الحر للمعلومات والأفكار والسلع والخدمات ورءوس الأموال بغير حدود ولا قيود ، وأن هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

(الأولى) تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

(والثانية) تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

(والثالثة) تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات والمؤسسات والمنتجات.

وقد أدى ظهور مجتمع المعلومات العالمى إلى أن الأفراد نقلوا انتماءهم للمؤسسات المختلفة ، وإلى تركيزهم على الذات الفردية Self باعتبارها مصدر إنتاج معنى بحكم تفاعلها مع شبكة الانترنتEnter net وفى هذا المجال- حسبما يقول أيضا السيد ياسين – تصدق النظرية التى صاغها فيلسوف مجتمع المعلومات العالمى كاستلز حين قرر ان التفاعل الاساسى أصبح بين " الذات" و "الشبكة " ، ويقصد بذلك شبكة الانترنت التى أوجدت فضاءاً عاما جديدا غير مسبوق فى تاريخ الإنسانية، حيث تتدفق المعلومات والأفكار، مما جعل الفرد يستطيع لأول مرة في التاريخ أن يصوغ المعانى وفقا لنمط تفاعلة مع الشبكة .

وفى ظل النمو المتزايد لظاهرة العولمة ، على نحو ما سبق ، يصبح رجل الأعمال مواطنا عالميا، وتكتسب ظاهرة استغلال الملاك للاجراء مظاهر جديدة تماما على علم الاقتصاد السياسى المعاصر، وهو ما يستوجب من المفكرين إبداع علم إقتصادى جديد يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى أحدثتها العولمة على علاقات الانتاج بحيث أصبحت تكتسب طابعا كونيا . .

***

ولو عدنا قليلا الى الوراء، وتتبعنا تتطور علم الاقتصاد السياسى، لوجدنا أن البحث العلمى هو وسيلة استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الإقتصادية منذ الثورة الصناعية حتى الآن.

فمع الثورة الصناعية، تطور الفكر التقليدى للمجتمع الغربى بأكملـــه، وظهرت بشائر علم اقتصادى جديد .

إذ أن آدم ســـميث (١٧٢٣-١٧٩٠) Adam Smith كـــان أول اقتصادى فى التاريخ يقرر مبادئ شاملة يمكن علـــى ضـــوئها تفـــسير، العملية الاقتصادية بأكملها. وعلى عكس التجـــاريين، بـــرهن علـــى أن الثروة الحقيقية للأمم ليست فى الذهب والفضة ، وإنمـــا ثـــروة الأمـــم تتجسد فيما ينتج من سلع وخدمات، فالثروة الحقيقية لأى بلد من البلدان هى مجموع الإنتاج القومى وليس مجموع النقود المتداولة فى الاقتصاد.

كما أن أدم سميث خلق أول فرض علمى عام يمكن للعالم الاقتصادى أن يسير على أساسه، فكان من رأيه أن المصلحة الذاتية الطبيعية تدفع الناس إلى تحسين مركزهم، كل تبع لما هو أهل له . ومن هنـــا ينـــشأ "تقسيم العمل" ويعمل كل شخص علـــى اســـتغلال مهارتـــه المناســـبة . والنتيجة المتجمعة لهذه العملية - إذا ما تركت وشانها - هى اضطلاع المجتمع بوظيفته بصورة صحية . فالعمل الذى تؤديه جميـــع الطبقـــات يزيد من الثروة ، وكلها تتعاون تبعا لقدرتها المتخصصة" . وبلـــور آدم سميث أفكاره ونشرها فى كتابه المشهور " ثـــروة الأمـــم" Wealth of Nations كأول كتاب هام منشور فى الاقتصاد الـــسياسى وذلـــك عـــام (١٧٧٦) .

وفى هذا المؤلف الفريد (ثروة الأمم) ، طرح آدم سميث أ و الاقتصاد السياسى Father of the Political Economy الأسئلة المحورية للفكـــر الإقتصادى حول المذهب الإقتصادى والنظريـــة الإقتـــصادية والـــسياسة الإقتصادية، وحاول الإجابة عليها .

• فالنسبة للمذهب الاقتصادى : فإنه قد آمن بالحرية الفردية Individualism وأعلن أن المصلحة الشخصية هى المحرك الأول للاقتصاد، ونادى بضرورة حماية المنافسة الحرة فى سوق التبادل من كل تدخل، وعارض، أفكار أفلاطون التى تبيح العبودية وتقر ديمومة الرق وتراه ضرورة اجتماعية وعنصر دائم لا بديل عنه فى بناء الحضارة البشرية، إذا كان آدم سميث[٣٨] يرى بأن "العمل الذى يؤديه الأحرار هو فى النهاية أرخص من ذلك العمل الذى يؤديه العبيد" .

وبهذا الخصوص يروى الدكتور حازم الببلاوى، أن التمرد على الاسترقاق كان أحد نواتج التطور الاقتصادى والاجتماعى. إذ أن معظم الشرائع القديمة لم تكن تحرم استرقاق المدين وتملكه كعبد وفاءً لدينه، وهذا ما أدانته البرجوازية وحرمته تشريعاتها . ويضيف، أن مثل هذه الأعراف الرجعية التى تبيح الاسترقاق لم يكن من الممكن استمرارها فى عصر الصناعة، ليس فقط لأنها تتنافى مع حرية الإنسان وكرامته، بل لأنها أيضا صارت عقبة أمام التطور الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية. فالحياة الاقتصادية ، القائمة على تشجيع المعاملات وزيادتها وتنوعها لا يمكن لها أن تستمر وتتقدم إذا أصبح المدين، وكل فرد يمكن أن يصير مدينا بشكل أو بآخر، معرضا لفقد حريته عند الإخلال بالوفاء بدينه .

وفى هذا السياق، كان آدم سميث، قد بشر بضرورة تحرير الفرد من كل قيد باعتباره أفضل حكم على نفسه، وأقدر من غيره على

تقرير مصالحِه الذاتية، لذا نادى بضرورة تركه حرا فى سلوكه. وله فى ذلك مقولتان :

الأولى : أن الفرد، وهو يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية Self-interest، فإنه يسعى دون أن يدرى إلى تحقيق المصلحة العامة .

الثانية : أن قوى السوق إذا ما تركت دون تدخل من الخارج ، قادرة على التصحيح الذاتى Self-regulation ، والرجوع إلى نقطة التوازن كلما ابتعدت عنها .

وهو ما عبر عنه فى استعارة بلاغية، بمقولة (اليد الخفية) Invisible Hand باعتبارها آلية قادرة على تحقيق الانسجام والتوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بصورة تجعلها أفضل من أى نظام آخر. فالدافع الشخصى عند آدم سميث هو الوسيلة ، والمصلحة العامة هى الغاية.

وهكذا ، فالشخص الذى يجمع الثروة لنفسه ، وكان موضع ارتياب وشكوك فى نظر التوراة والكتاب المقدس ورجال الكنيسة ، تمت تبرئته الآن، على يد آدم سميث ، وأصبح يحظى بالاحترام لأنه يعمل من أجل المصلحة العامة حتى دون قصد منه إذ يتصرف كما لو أن هناك يد خفية تدفعه إلى " تحقيق غاية لم تكن أبدا من مقاصده" .

- وبالنسبة للنظرية الاقتصادية : فإنه قد حاول الإجابة على المسألتين المحوريتين فى كل تحليل اقتصادى ، وهما :

أولاً : كيفية تحديد الأسعار؟.

ثانياً : كيفية توزيع العائد؟.

وفى المسألة الأولى، رأى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل ، أكثر مما تعتمد على الموارد الطبيعية، وبرهن على أن العمل هو المقياس الحقيقى للقيمة وأن السعر هو مظهرها السوقى .

أما بالنسبة المسألة الثانية ، فقد برهن على أن الأجور فى ظل المنافسة الحرة تتجه دائما إلى مستوى الكفاف الذى يحفظ للعامل حياته طبقا لنظرية أجر الكفاف Subsistence Theory Wages . كما برهن، على أن العامل يخلق فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسمالى فى صورة أرباح وفوائد، أما الريع ، فإنه يتحدد بالفرق بين عائد الأراضى الحدية والأراضى الخصبة، فهو يزداد بمقدار جودة المراعِى . كما برهن كذلك على وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور وبين عوائد الملكية ، بمعنى أن زيادة حصة أحدهما يعنى نقص الأخرى .

- وبالنسبة للسياسة الاقتصادية: فقد كانت متسقة مع مذهبه الاقتصادى حيث نادى أولاً ، بإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية. كما نادى ثانياً، بكف يد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادي، لأنه اعتبر أن التدخل الواعى للدولة يسبب ضررا يجب تجنبه. ونادى ثالثاً، بقصر دورها على النهوض بأعباء الدفاع وإقامة العدالة وتشييد الطرق والمرافق الأساسية وتهيئتها لخدمة الإنتاج فالدولة فى رأيه ليست أكثر من حارس ليلى مهمته المحافظة على الممتلكات من أى أعتداء.

***

ومن بعد آدم سميث ، جاءت مقـولات "ريكـاردو" (١٧٧٢-١٨٢٣) شارحة ومفسرة ومكملة لمقولات سلفه ، غير أنه قد تميز بالعمق عندما أشار إلى أن اليد الخفية ، ما هى إلا تعبير بلاغى عـن كفـاءة النظـام الاقتصادى ومؤشرا على قدرته على توفير شروط المنافسة الحرة بـين المنظمين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكـن ، والمـستهلكين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع.

ففى عام ١٨١٧ نشر ريكاردو كتابه "مبـادئ الأقتـصاد الـسياسى والضرائب " قال فيه " اننى أعتبر العمل مصدرا لكل قيمة واعتبر كميته النسبية المعيار الذى ينظم القيمة النسبية للسلعة " وتوصل الى القـول بأن قيمة السلعة أنما تتمدد دائما بالعمل :

أولا : بالعمل الحى الذى يبذله العامل .

ثانيا : بالعمل المتراكم فى صورة رأس المال . علـى أسـاس أن رأس المال ماهو إلا عمل متراكم. فإن نظرية الأقتصاد الـسياسى قـد تلخصت عندئذ وحسبما يقول الدكتور فؤاد مرسى فـى حقيقتـين أساسيتين، الأولى : هى أن العمل هو مصدر كل ثروة، ومقيـاس كل قيمة. والثانية: هى أن العمل المخـزون يـسمى رأس المـال ورأس المال هذا، بفضل الطاقة الكامنة فيه، يزيد إنتاجية العمـل المئات وآلاف المرات ومقابل ذلك يطالب بتعويض يسمى "الربح".

ويمكن إيجاز رؤيه ريكاردو الاقتصادية فى الآتى :

- أنه قد أولى أكبر الاهتمام بقضية التوزيع واعتبرها الهدف الأساسى للبحث الاقتصادي. حيث طور كلا من نظرية آدم سميث فى التوزيع والقانون الحديدى للأجور، إلى نظرية كاملة فى التوزيع .

- أما نظريته فى القيمة، فقد مثلت حجر الزاوية لعلم الاقتصاد الماركسي. إذ ميز بين القيمة والسعر، وأفاد بأن القيمة مصدرها العمل وتتحدد فى الإنتاج. وأن السعر يتقلب حول محور القيمة، ويتحدد كمحصلة للتفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب فى الأسواق.

- أما إسهامه الرئيسى ، فقد انصب حول نظرية الريع الذى يدفعه المستأجر للمالك مقابل استخدامه للأرض، وهو عبارة عن الدخل الذى يحصل عليه المالك نتيجة تميزه بامتلاك أراضى زراعية أكثر خصوبة من غيرها، وهذا الدخل، يتزايد بالطبيعة كلما اشتد الطلب على الغذاء والسلع الزراعية وأضيفت إلى المساحة المزروعة أراضى جديدة أقل خصوبة . فالريع، فى مذهبه، عبارة عن دخل لا يقابله جهد مبذول فهو عائد من عوائد الملكية ، لأن الطبيعة فى مذهبه تكدح إلى جانب الإنسان. لذا ، فهو يُعرف الريع بأنه ذلك الجزء من إنتاج الأرض الزراعية الذى يدفع لمالكها مقابل استخدام ما تتمتع به تربتها من قدرة إنتاجية أصلية غير قابلة للإتلاف [٤٠].

- أما بالنسبة لرؤيته حول مستقبل النظام الرأسمالى ، فإنه قد برهن على أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض فى المدى الطويل ، مسببا حالة من الركود الاقتصادى المزمن Secular stagnation الذى يهدد مستقبل هذا النظام . وهى المقولة ، التى طورها ماركس فيما بعد ،

وأستند إليها فى التدليل على أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى ينطوى على عوامل فنائه، وأنه هالك لا محالة فى المدى الطويل .

* * *

وبعد ريكاردو كان "مالتس" (١٧٦٦-١٨٣٤) الذى نشر نظريته عن الغذاء والسكان وقال فيها أن الإنسان - كالحيوان- يعيش فى توازن مع البيئة حيث يتكاثر مع وفرة الموارد خاصة الموارد الغذائية ويتناقص مع ندرتها، وقد لاحظ أن السكان يتزايدون بمعدلات تفوق نمو الغذاء فى مسار من الكوارث الاجتماعية إذ أن الإنتاج الزراعى فى رأيه يخضع لقانون تناقص الغلة الذى كشف عنه معاصره ديفيد ريكاردو .. متجاهلا بذلك الدور الذى يلعبه التقدم التكنولوجى فى رفع الإنتاجية من نفس الموارد، وزيادة الإنتاج باكتشاف موارد إضافية (جديدة). وهى نظرية تشاؤمية، لاقت معارضة شديدة ، خاصة عندما أوكل حل مشكلة زيادة السكان إلى الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض ، بدلاً من البحث عن حل لها عن طريق تطوير الأوضاع الاجتماعية وتغيير النظم السياسية .

وعموماً، فإن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة وما زال تأثيرها على الفكر ساريا حتى الآن خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة التي لم تدخل بعد مرحلة الثورة الصناعية. كما أنها مثلت أساساً للفكر الاقتصادى للرأسمالية المتوحشة المعادية للطبقة العاملة وحلفائها من الفقراء .

* * *

ومن ثم .. فعلى يد هؤلاء الفلاسفة أصبح علم الاقتصاد السياسى ، آنذاك ، شأنه شأن العلوم الطبيعية، هو علم الرأسمالية الصاعدة والمثقفين المرتبطين بها . ومنذ ذلك الحين ظلت تعاليم الكلاسيك أشبه بالطقوس المقدسة Dogma التى يحرم على الناس نقدها أو المساس بها.

***

وعليه ..

فإن كتاب "ثروة الأمم" لمؤلفه "آدم سميث" (١٧٢٣-١٧٩٠) قد جاء محللا ومفسرا ومعبرا عن مصالح الرأسمالية ، وهى فى باكورة فورتها وتلقائيتها وانتشارها فى مرحلتها التنافسية الكاملة ، وتوصل إلى مبدأ مفاده أن الأسعار تتحدد وفقا للعرض والطلب دون أدنى تدخل من الدولة، لأن السوق تنجذب آليا نحو توازن الأسعار فيحدث تطابق بين المنتج والمستهلك .

وتلاه كتاب "رأس المال" لمؤلفه "كارل ماركس" (١٨١٨-١٨٨٣) الذى جاء محللا ومفسرا للرأسمالية ، وهى فى شدة قسوتها ووحشيتها فى مرحلتها الاحتكارية، مبرهنا على أن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل المبذول فى إنتاجها، ومنتقدا الرأسمالية على أساس مفهوم الاستغلال الكامن فى فائض القيمة الذى يحقق تراكما رأسماليا لصاحب العمل دون العمال، ومعبرا بذلك عن مصالح الطبقة العاملة وتطلعاتها ، ومحرضا لها على الثورة والانعتاق من أسر الملكية الخاصة والتحرر من عسف الرأسمالى وسلطته المطلقة ، ومتنبئا بتحلل الرأسمالية ومبشرا بحتمية فنائها وزوالها من الوجود .

ومن بعد ذلك ، كان كتاب "النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود" (١٩٣٦) لمؤلفه "جون مينارد كينز" (١٨٨٣-١٩٤٣) الذى جاء محللا ومفسرا للرأسمالية وهى تعانى من أشد حالات أزمتها العامة، التى ولدت البؤس والفقر والبطالة والركود فى سنوات الكساد الكبير(١٩٢٩-١٩٣٢) Great Depration، ومعبرا عن مصالح الرأسمالية الرشيدة فى إصلاح مسيرتها ورغبتها فى ترميم بنيانها الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تدخل حكومتها إنقاذا لها من مصير الفناء الذى تنبأ به ماركس وتمناه وسعى إليه. ولذا فإن كينز لم ينشغل مطلقا بكيفية تحديد الأسعار ، وإنما انشغل فقط بكيفية زيادة العمالة وحل مشكلة البطالة.

فلما جاء عصر التضخم الجامح فى السبعينات (١٩٦٠-١٩٧٠) حول الاقتصاديون اهتمامهم من السؤال عن العوامل المحددة لحجم العمالة والبطالة، إلى السؤال عن العوامل المولدة للتضخم والطرق المثلى لعلاجه، ثم طوروا مناقشاتهم لفهم ظاهرة التضخم الركودى Stagflation التى أمسكت بخناق الاقتصاد الرأسمالى ، وسعوا إلى اقتراح السياسات الملائمة لعلاجها .

وفى تعليقه على ذلك يقول الدكتور فؤاد مرسى فى كتابه " رأس المال لكارل ماركس " لقد جرت ومازالت تجرى محاولات البورجوازية لتحويل علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات الأقتصادية بين الناس ، الى علم يدرس العلاقة بين الانسان والأشياء .. من علم لظواهر بين البشر الى علم لظواهر بين الأشياء .

***

ومجمل القـــول:

أن فكر آدم سميث افترض بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيــة فــى الحاضر وفى المستقبل على ما كانت عليه فى الماضى . فلم يستــشرف أن آليات السوق والمنافسة -فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى- تعمــل بدأب فى اتجاه تركز وتمركز رأس المال، مفضية إلى أشــكال وصــور احتكارية ضارة، تسعى إلى الحصول على إيرادات Capital fund فوق حدية. وفى مواجهتها، تتكون نقابات عمالية واتحادات مهنية تناضل من أجل الحصول على أجور Wage fund تزيد على قيمة الإنتاجية الحديــة للعمل. وبذلك ينقسم المجتمع إلى قوتين متــصارعتين ، هــم، المــلاك Owners من ناحية ، والأجراء Laborers من ناحية أخرى .

ومثل هذه الظروف ، غالبا ما تؤدى إلى شل فاعلية آليات الــسوق، وإضعاف قدرتها على تخصيص الموارد بطريقة مثلى، مسببة اختلالا فى توزيع الدخل واختناقا فى مسيرة النمو الاقتصادى ، وهــو مــا تحقــق بالفعل، وصار سمة عامة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الماضى والحاضر.

وهذه الحــــالة..

شخصها الكلاسيك على أنها ظاهرة عــابرة Transition تلبــث أن تتلاشى تدريجيا ، وأن السوق قــادر علــى تــصحيح نفــسه بنفــسه Self-regulated system إذا توقفت التدخلات الخارجيــة عــن العبــث بآلياته.

- وفى حين رأى كينز ضرورة تدخل الدولة لمساندة آليات السوق كى تؤدى عملها بكفاءة .

- فإن ماركس رأى أن هذا النظام فى مجمله ينطوى على عوامل فنائه، ومن المفيد التعجيل بدفنه وإقامة نظام اقتصادى واجتماعى جديد على أنقاضه، يكون أكثر اتساقا وأكثر عدالة ، وهو النظام الشيوعى.

***

وعليه....

فان علم الاقتصاد السياسى ، هو علم معنى، أكثر من أى شيء آخر، بالكشف عن القوانين التى تحكم تكوين الثروة وتوزيعها بين القوى الإجتماعية المشتركة فى توليدها . ولأنه علم معنى فى الاساس بالكشف عن طبيعة الاستغلال الذى يزاوله الملاك على الاجراء ، فانه يركز على دراسة علاقات الانتاج التى تتمحور حول ملكية وسائل الإنتاج، تلك العلاقات التى تنشا بين الناس وهم ينتجون ويتبادلون ويستهلكون السلع والخدمات التى تشبع حاجة الإنسان.

***

الفصل الثاني

الفكـــــر الاقتصـــــادى

وثلاثية : المذهـــب ، والنظرية ، والسياسة

الفصل الثاني

الفكـــــر الاقتصــــــادى

وثلاثية : المذهب .. والنظرية .. والسياسة

تكتسب دراسة علم الاقتصاد، ودراسة التاريخ الاقتصادى، ودراسة الفكر الاقتصادى أهمية بالغة لأنها مجتمعة تكشف لنا بوضوح عن العلاقة الوثيقة القائمة بين التطور الذى يحدث فى الأساس الاقتصادى لأى مجتمع، وتجلياته الظاهرة فى الفكر الاقتصادى .

وتكتسب دراسة تاريخ علم الاقتصاد، أهميتها من كونها ضرورة لفهم تطور علم الاقتصاد وتختص بالبحث فى تطوير أدواته التحليلية ومقولاته التجريدية، أى أنها تبحث فى تطور مناهج الدراسات الاقتصادية، وأساليب التحليل الاقتصادى، وتطور النظريات الاقتصادية وشرح المفارقات التى تنشأ بينها .

وتكتسب دراسة التاريخ الاقتصادى – أهميتها – من كونها تكشف عن أهم القوانين التى تحكم تطور أساليب الإنتاج ، أى تكشف عن تطور علاقات الإنتاج فى ترابطها مع قوى الإنتاج فى وحدة جدلية تشتمل على عناصر التوافق وأسباب التناقض فى آن واحد . وهو ما يفيد فى تفسير عملية التطور الاجتماعى للبشرية ويشرح لنا كيفية عبورها من المرحلة المشاعية، إلى المرحلة العبودية، ثم الإقطاعية، وأخيرا المرحلة الرأسمالية منفردة، أو فى حالة تزامنها مع الاشتراكية. أى أن التاريخ الاقتصادى مهتم بدراسة تطور العملية الاقتصادية الاجتماعية عبر الزمن، فهو كما يقول مكسيم رودنسون "تاريخ تنافس وتعاقب الطبقات".

أما عن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى، فتكتسب أهميتها من بحثها فى الأثر الذى يحدثه التطور فى أساليب الإنتاج على التطورات التى تحدث فى الفكر الاقتصادى، ومن كشفها للروابط التى تنشأ بين الأيديولوجية السائدة فى المجتمع ، والنظريات الاقتصادية المستمدة منها، والسياسات الاقتصادية الملتزمة بها.

وهذه العلوم: التاريخ الاقتصادي، وتاريخ علم الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادى، تمثل وحدات فى سلسلة متداخلة الحلقات لا يمكن الإحاطة بإحداها بمعزل عن الحلقة المكملة لها أو المرتبطة بها، فهى جميعا تنويعات فى سياق الفكر الاقتصادى .

وعلى المهتمين بدراسة الفكر الاقتصادى، مراعاة البعد الزمانى والبعد المكانى للظواهر. أى يجب أن يفكروا بطريقة مختلفة عن الكلاسيك الذين يتصف فكرهم بالجمود، وأن يولوا أهمية خاصة لاعتبارات التاريخ والجغرافيا. فليس من الممكن فهم التطور الإنسانى بمعزل عن سياقه فى الزمن والمكان. Time and Space. وذلك لأن الأفكار الاقتصادية تأتى نتاج زمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظواهر التى تفسرها. فكل حقبة تاريخية تخلق نظرياتها ومنظروها. وهو ما يعد مصداقا لقول هيجل "إن كلا منا هو ابن عصره وربيب زمانه" .

وفى نقده لجمود الفكر الاقتصادى الكلاسيكى يقول ثورشتاين فبلن[١]: " إن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هى ممارسة للملاءمة الاحتفالية، لا تتأثر بالزمن، وتميل إلى السكون ، والصدق العام والمستمر، شأنها شأن الدين ،

ولكن الحياة الاقتصادية حياة تطورية. فالمؤسسات الاقتصادية تتغير، وهكذا يجب أن تتغير مادة الاقتصاد. ولن يستطيع المرء أن يفهم إلا إذا كان متوافقا مع التغيير (...) فالالتزام بالفكر الكلاسيكى يجعل المرء بعيدا عن التماس مع الحقيقة، أو يجعله مستعدا لقبول موقف أنثروبولوجى يميل إلى التمسك بالمقدسات ".

* * *

وعليه ...

ومثلما يتغير العالم، وهو فى الواقع فى حالة حركة دائمة وتغير مستمر، كذلك يجب أن تتغير الأفكار أيضا، إذا أريد لها أن تحتفظ بقدرتها التفسيرية، وتؤدى وظيفتها التنبؤية، ولذا وجب النظر إلى علم الاقتصاد باعتباره رؤية للعالم الذى تطورت فيه أفكار اقتصادية معينة. فالتغيرات فى الحياة والمؤسسات الاقتصادية عادة ما يكون لها أثرها على الفكر الاقتصادى. ومن المفيد هنا إدراك أن هذا الفكر ليس معنيا، كما يعتقد عادة، بوضع تصور نهائى لا يتغير عن الظواهر الاقتصادية، وإنما هو فى حالة تغير مستمر كى يتلاءم مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية دائمة التغير . فكما يقول الفيلسوف الروسى جريكوف [٢] فى محاوراته أن : " كل زمن يلد إنسانه ، وهذا الإنسان يرسم صورة زمانه ، ويضيف إليها ويغيرها" .

* فأفكار " آدم سميث "، تولدت مع الفورة المبكرة للثورة الصناعية.

* وأفكار " ديفيد ريكاردو"، واكبت المراحل الأكثر نضجا لتلك الثورة .

* وأفكار " كارل ماركس"، جاءت ردا ثوريا مصاحبا لتوحش الرأسمالية وتكثيف استغلالها للطبقة العاملة .

* وأفكار " جون مينارد كينز"، تولدت عندما توقفت اليد الخفية عن العمل، وأصيبت الرأسمالية بكارثة الكساد الكبير .

* وأفكار " ميلتون فريد مان" إنتشرت عندما أصبح منحنى فيلبس خطاً رأسيا وتزامن التضخم مع الركود مولدا ظاهرة التضخم الركودى التى لو تركت دون علاج سوف تتسبب فى فناء النظام الرأسمالى على المدى الطويل .

لذلك، فإن دراسة الفكر الاقتصادى ، تستلزم الإحاطة بالركائز الأساسية التى يستند إليها، وهى : المذهب الاقتصادى ، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، وهو ما يستدعى الكشف عن التغيرات التى تحدث فيها والصلات الوثيقة التى تنشأ بينها والسمات الخاصة بكل منها التى تميز تيارا فكريا عن تيار آخر مكملا أو نقيضا له .

***

(١) المذهب الاقتصادى .. والهيمنة الطبقية

العقيدة – فى تعريف كورشونوفا كير يلينكو– "هى منظومة آراء الإنسان فى العالم، وفى مكانته فى هذا العالم، هى مجموع قناعات ومُثُلْ البشر العلمية والفلسفية والأخلاقية والدينية والجمالية، هى لب الفرد ونواته التى تتجسد فيها مبادؤه وأفعاله ومثله وقيمه وأهدافه.."وللعقيدة .. موضوع ، وذات، ومادة بحث :

* فالعقيدة موضوع..وهو ما يحيط بالإنسان ، أى الطبيعة والمجتمع والناس.

* وللعقيدة ذات .. هى الناحية الفعلية للفرد أو الفئة الاجتماعية .

* وللعقيدة مادة بحث .. هى علاقة عالم الإنسان بعالم الطبيعة. أو كما يقول علماء الإغريق – بين العالم الأصغر والعالم الأكبر. وبمعنى معاصر، مفهوم الإنسان ومفهوم العالم " .

وترى كريشنوفا أن المسألة الأساسية للعقيدة، هى علاقة الإنسان بالعالم. ورؤية الإنسان لهذه العلاقة ، قد تكون عادية (أي عفوية وساذجة)، وقد تكون علمية (أى معللة نظريا ومفعمة بمبادئ فلسفية معينة) .

وللعقيدة فى المجتمع، سواء كانت عادية أو علمية، طابعا طبقيا على الدوام، وذلك لأن كل إنسان ينتمى إلى طبقة معينة، أى أن له وجود اجتماعى مميز ذو خصائص اجتماعية مميزة وله مكانة معينة فى نظام العلاقات الاجتماعية المحدد تاريخيا، ومثل هذه الخصائص للشخصية الفردية تنعكس فى العقيدة انعكاسا تعميميا" .

فمالكو العبيد والعبيد، والإقطاعيون والأقنان ، والبرجوازيون والعمال، ينظرون إلى العالم نظرة متباينة ، ويعتنقون عقائد مختلفة؛ إذ أن عقيدة الشخص، هى مقدار فهمه لعلاقاته مع الطبيعة والمجتمع، وإدراكه لمكانته فيه، علما بأن فهمه للعالم قد يندمج بإحساسه به. ففى العقيدة، ثمة حضور دائم للذات وموقفها الحياتى الذى لا ينفصل عن نشاطها، وفكرتها الأساسية المعنوية ومشاعرها ومعاناتها".

والعقيدة – على هذا النحو– ليست رفيقا سلبيا لشخصية الفرد ، بل هى أشبه بمرشد للإنسان ومرب روحى له :

* وإذا انطلقت العقيدة من فهم صحيح للعالم فهى تغدو أساسا متينا لتغيير العالم تغيرا معقولا .

* أما إذا انطلقت العقيدة من مسلمات خاطئة ، فهى تصبح عائقا خطيرا يعترض طريق شخصية الفرد.

وترى كريشينوفا أيضا أن معارف الفرد وتجاربه وخبراته فى الحياة هى المصدر الدائم لتغذية عقيدته، حيث أن مضمون وعى الإنسان يتحول إلى عقيدة، حين تكتسب قناعته بصحة أفكاره طابعا راسخا. ويتمثل أبرز وأهم عنصر من عناصر العقيدة، فى المثل العليا، كونها أهداف الحياة المنشودة والحاسمة .

غير أن المعارف، لا تتحول إلى عقيدة إلا حين تشكل مواقف الإنسان السياسية والاجتماعية والخلقية والجمالية، فتكتسب طابع القناعة الداخلية، أى تصبح أساسا لنمط حياته. وفى هذا يقول كارل ماركس إن القناعات:

... وشائج ليس بمقدور المرء الإفلات منها دون أن ينفلق قلبه ، وأرواح شريرة لا يستطيع الإنسان التغلب عليها إلا بالانصياع لها " .

ومن ثم .. فإن البشر الراسخى الإيمان ، بصواب آرائهم ، بمقدورهم فى رأى كريشنوفا كير يلينكو أن يقدموا على كل ألوان الأذى ،بل حتى أن يقدموا على قتل الآخرين المعارضين لهم. وهم يرفعون شعار لوثر : "أنا أتمسك بذلك ولا سبيل لدى إلا سواه ! " .

وفى هذا المجال ...

لنا فى الفكر الكهنوتي الذي اعتنقته الكنيسة الكاثوليكية طوال العصور الوسطى المظلمة Dark Ages – التي استطالت حتى غطت عشرة قرون كامله فى مسار الزمان – نموذج ومثال على ما تسببه الأفكار المسبقة من وأد التطلعات المشروعة للإنسان والحجر على حريته فى البحث العلمي والإبداع. فالأفكار المسبقة التى تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة، والمبنية على مسلمات يقينية مقدسة ليس على وجودها أى دليل مادي أو برهان تسبب الكثير من الكوارث المتوقعة وغير المتوقعة. ففى تلك العصور المظلمة تبنى باباوات الكنيسة فكرة مركزية الأرض فى الكون ودوران الشمس والكواكب حولها بلا انقطاع، استنادا الى إيمانهم العميق بالوهية المسيح (دومينوس بيسروس..أى المسيح الرب")، إذ أن لاهوت الله اتحد مع ناسوته فى جسد سيدنا عيسى المسيح .. عظيم هو سر التقوى " الله ظهر فى الجسد ". وإن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة، واستنتاجهم من ذلك إن الله فى علاه لم يكن ليختار الأرض ليتجسد فيها على شكل إنسان إلا لكونها مركز الكون.

واستناداً لهذه العقيدة المقدسة والحقيقة المطلقة حاربت الكنيسة بكل وحشية كل من تسول له نفسه أن يتحرر من أسرها ويدحض حجتها ويكشف سترها ويبدى رأياً يخالف رأيها ويقول بكروية الأرض وهامشية مركزها فى الكون ودورانها فى مدار ثابت حول الشمس بلا انقطاع..

- وهو ما حدث بالفعل للكاهن الإيطالي المبدع جيوراندو برونو (١٥٤٨-١٦٠٠) الذى أصر على أقواله فأحرقته الكنيسة فى النار حيا وهو مازال شابا .
- أما رفيقه على الدرب جاليليو وهو شيخ عجوز (١٥٤٣-١٦٤٢)، فبعدما تراجع عن أقواله خوفا ورعبا وفزعا أذلته الكنيسة وعاقبته بالسجن المؤبد فظل فى محبسه إلى أن مات كمداً .

وبهذا الترهيب أبطلت الكنيسة البحث العلمي ووأدت الفكر الحر وقيدت النظر العقلي لمدة ألف عام، إلى أن حل عصر النهضة ليبدد بنور العلم ظلام الجهل ويحرر الإنسان من أسر الخرافة وقهر السلطة وعسف الطغيان، ويبرهن بألف دليل ودليل على أن الشمس هي الأصل وهى المركز وليست الأرض، آنئذ اعترفت الكنيسة بخطئها وأعلنت اعتذارها لمن عذبتهم ودفنتهم في التراب أو أحرقتهم في النار أحياء.. ولكن، وياللعار، فإن ذلك الإعتذار كان قد حدث بعد فوات الأوان بألف عام.

فالمذهب Doctrine – إذن – هو ما يؤمن به الإنسان ويعتقده دون أن يكون فى حاجة إلي دليل عليه أو برهان. والعقيدة ، هى الحكم الذى لا يقبل الشك فيه لدى معتقده .

***

وعليـــــه ..

فإن قوة القناعة الشخصية، ورسوخ العقيدة فى نفس الشخص هى الشرط الضرورى كى يزاول نشاطه العملى والنظرى، أما الشرط الكافى لذلك هو أن تتوفر البيئة الحاضنة لمعتقداته. فالعقيدة .. لا تولد مع الإنسان ولكنها تربى داخله .

والناس فى العادة لا يختارون عقائدهم ولكنهم يرثونها كما يرثون وضعهم الاجتماعى وانتماءهم الطبقى. وهم غالباً، يؤمنون بكل ما هو مألوف ومتعارف عليه فى المجتمع من معارف وقيام وأفكار .

والمؤمن، غير مطالب بتفسير إيمانه ولكن يمكنه تبريره. والعقائد تتصف بالاستقرار فى نفوس المؤمنين، إلا أنها تقوى وتضعف فى الممارسة العملية، وعموما، يكون التسليم بها نعمة والخروج عليها نقمة.

فالمذاهب، هي الأيدلوجيات أو العقائد أو الفلسفات السائدة فى المجتمع، التي تساعد أبناءه على فهم العالم وتحديد موقف من تحولاته، وتمثل العنصر المحورى فى تكوين بنائه العلوى .

وفى الحياة، يؤمن الناس بالدين وبالأسرة وبالدولة وبالوطن، وكذلك يؤمنون بالنظام الاقتصادى ويمكن لهم أيضا أن يرفضوه أو يتمردوا عليه، ولكنهم فى حالة الرفض، يكونون كمن يسبح ضد التيار، إما أن يتحرك بقوة إلى الأمام، أو يتراجع بقسوة إلى الخلف وتغرقه الأمواج .

والإيمان، بالنظام الاقتصادي السائد، هو إيمان بالعرف السائد فى المجتمع، والعلاقات الاقتصادية المستقرة فيه. وهى علاقات لا تتصف عادة

بالعدالة المطلقة، ولكنها مع ذلك غالباً ما تكون علاقات مستقرة: يقرها الساسة، ويقننها المشرعون، ويمجدها الإعلاميون ، ويتغنى بها الفنانون، ويجلها رجال الدين، وتحميها الدولة، لذا يكون الإذعان لها فضيلة، ورفضها جريمة، والتمرد عليها خيانة .

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ولادة مذاهب جديدة، تحجب المذاهب القديمة وتتجاوزها وتتناسب مع التغيرات المادية العميقة التى تحدث فى المجتمعات وتلبى تطلعات البشرية فى العدالة والنمو والتقدم والازدهار، كان نتيجة حتمية، وضرورة اجتماعية، لم تقوى سلطات القهر والطغيان على منعها .

فالعقائد مهما كانت راسخة، عندما تتخلف عن تلبية الاحتياجات الروحية المتنامية للبشر، فإنها تزوى بمرور الزمن وتتبخر كما تتبخر أحلام الطفولة بعد البلوغ.

فالعقائد، فى نموها، تنمو كما ينمو الإنسان فى الحياة ..

* فالمرء كلما تقدم به العمر وتراكمت لديه الخبرة وامتلك أسباب الحكمة.. يكتشف أن كثيرا من قناعاته كانت خرافات ، وأن كثيرا من معاركه كانت خاسرة ، وأن ما رآه يوما حقيقة عن يقين .. كان وهما ، ولكنه عندما يكون قد توصل إلى هذا واكتشف أن عقائده تمليها مخاوفه، وأعماله تحددها أوهامه، ومصالحه تحددها غرائزه، تكون الشيخوخة قد داهمته .. فحكمته تزيد، لكن جسمه يزوى وقواه تخور وإرادته تضعف.. ولا يقوى على فعل شيء .. ويتمنى لو عاد به الزمن إلى

الوراء ليبدأ حياته من جديد .. ولكن هيهات ، فإن ينابيع الحياة تكون قد جفت وأن قطار العمر يكون قد ولى بلا رجعة وأنه قد أصبح إلى الموت أقرب منه إلى الحياة .

* كذلك العقائد، فى دورة حياتها، فعندما تداهمها الشيخوخة وتفقد قدرتها على تجديد نفسها بنفسها وتصبح عاقرا لا تنجب وعقيما لا تلد .. آنئذ.. تختفى فى فراغ الزمن .. كما يختفى شبح أسود فى ظلام حالك .. ويتمنى كهانها لو عاد بهم التاريخ ليصلحوا ما أفسده الدهر، وهى أمنية لم تتحقق لأحد من قبل، فعجلة التاريخ تتجه دوما إلى الأمام ولا ترتد أبدا إلى الخلف، وهى فى صيرورتها – فى فراغ الزمن– لا تعبأ أبدا بآلام البشر ولا تأسى على حالهم ولا تلقى لآمالهم أي اعتبار.

ومن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ. لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[المؤمنون:٩٩-١٠٠]

وعلى سبيل الاستشهاد ..

فإن العبودية، أى امتلاك إنسان لإنسان آخر ملكية رقبة، أقرها فلاسفة اليونان العظام، أرسطو وأفلاطون، وكرسها أباطرة الرومان من بعدهم وسجلوها فى الدستور وفى قانون جوستنيان، كما أن الأديان السماوية فيما بعد لم تحرمها بنص قاطع، لأنها مثلت الأساس الاقتصادى والاجتماعى الذى كانت تقوم عليه الدولة آنذاك . إذ كانت تلبى – فى ذاك الوقت – حاجة

الأثرياء والسادة وأصحاب النفوذ والأمراء إلى قوة عمل منتجة غير مدفوعة الأجر مسلوبة الحق حتى من حق الحياة. وظلت العبودية، على هذا الحال، عارا يلطخ شرف البشرية عدة آلاف من السنين إلى أن حرمتها الثورة الفرنسية بتشريعاتها الوضعية، عندما رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة وأقرت عام ١٧٩٨ أن جميع البشر أخوة، وان الإنسان أخو الإنسان حتى وإن اختلفت العقائد والأديان.

***

وعلى هذا الأساس ..

فإن المذهب السائد فى أى مجتمع، عادة ما يعكس مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة على النشاط الاقتصادي، التي تستحوذ فى الغالب على النصيب الأوفر من الثروة القومية، وفى سبيل سعيها للحفاظ على هذه المكاسب، توظف عناصر البنيان الفوقى، من تعليم وثقافة وفن وإعلام وقيم روحية وأفكار فلسفية ونظريات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأجهزة قمعية، لفرض أيديولوجيتها الخاصة على المجتمع بأكمله، مدللة بذلك على أن الأفكار المسيطرة على حقبة ما ليست إلا ترجمة ذهنية للعلاقات الاجتماعية السائدة فى تلك الحقبة ، ومن قبل قال نيتشه (١٨٤٤-١٩٠٠) أن الأفكار الفلسفية ليست إلا تعبيرا عن المعتقدات السائدة فى عصرها .

وهذه الأيديولوجيات، عندما تخدم مصالح طبقية واضحة المعالم ومحددة القسمات، تخرج من دائرة الفكر الحر، وتدخل دائرة المقدسات، لأنها تفترض إجابات مسبقة لكل الأسئلة. فالوظيفة المحورية للأيديولوجيا

الرسمية Ideology هى إضفاء المشروعية Legitimacy على السلطة القائمة وتبرير العلاقات الاقتصادية المستقرة فى المجتمع . وعن هذا يقول الفيلسوف الأمريكى البرجماتى جون ديوى (١٨٥٩-١٩٥٢) "يمكننا دائما أن نكتشف وجود علاقة بين أى مذهب فلسفى ذى تأثير ونفوذ وبين أحد المصالح المتصارعة فى المجتمع عندما يدعو هذا المذهب إلى برنامج اجتماعى معين".

وتأكيدا لذلك، أشار الاقتصادي الأمريكي سور شتين فبلن فى كتابه "نظرية مؤسسة الأعمال"، إلى أن أرباب العمل كانوا يبقون مواهب وميول العلماء وذوى الكفاءة الفنية والخيال الواسع تحت سيطرتهم ويكبتونها إذا تطلب الأمر ذلك، من أجل الحفاظ على الأسعار وتعظيم الأرباح، ويرى، أنه إذا أمكن، بطريقة ما، تحرير هؤلاء من القيود التى يفرضها عليهم نظام الأعمال، فسوف يشهد الاقتصاد انطلاقة كبيرة فى الإنتاجية ويحقق ثروة لم يسبق لها مثيل. وهو ما حدث بالفعل فى المجتمعات التى تبنت الديمقراطية فى العصر الحديث .

فالطبقات المسيطرة، لا تترك الأمور تجرى على أعنتها، وإنما تعمل وفقا لرؤية كلية. فهى تغرس جذورها فى الأساس الاقتصادى للمجتمع، وفى نفس الوقت، تمد رءووسها أيضا فى بنيانه العلوى . حيث تخصص القسم الأكبر من أبنائها وتابعيهم لإدارة النشاط الاقتصادى ، وتخصص قسما ثانيا لإجراء الدراسات وفهم التناقضات التى تعوق نموها وتطورها بغرض تصفيتها أولا بأول، وتخصص قسما آخر للولوج إلى مؤسسات الدولة وجهازها الإعلامى ومؤسساتها الدينية والثقافية وماكيناتها القمعية من أجل

تهيئة المجتمع للتجاوب مع أهدافها والدفاع عن مصالحها .

فأبناء الطبقة الحاكمة، فى أى مجتمع، يفتشون عن تبريرات لسيطرتهم على المجتمع سواء أمام أنفسهم أو أمام غيرهم. ولذا فإنهم عادة ما يروجون للأفكار التى يمكن أن تضفى القداسة والمشروعية على حكمهم ومصالحهم وفلسفتهم النفعية، ويتبعون فى سبيل ذلك الوسائل الكفيلة بنشر منظومتهم الفكرية عبر المجتمع بأسره. فالسياسة فى جوهرها، تعبير عن مصالح القوى الاجتماعية، وهى تسعى إلى تشكيل المعرفة وتضبط تدفقاتها وتوظفها للدفاع عن هذه المصالح فى مواجهة أعدائها.

وهنا يشير ميشيل تومسون[٤] فى كتابه "نظرية الثقافة" ، إلى أن الكل يسعى إلى حجب الحقيقة سواء الحكام أو المحكومين فى نفس الوقت. ويستشهد على ذلك ، بأن النظام الرأسمالى يخفى استغلال العامل الأجير عندما يدفع أجور العمال بالساعة ، بغية إخفاء أثر تقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض وبذلك يتم خداع طرفى العلاقة . إذ يعتقد العمال أنهم قد عوضوا بدرجة مناسبة عن عملهم، تماما، كما ينخدع أصحاب العمل بأنهم يقدموا لهم تعويضا عادلا . بينما الحقيقة، كل الحقيقة، هي أن المنتج الفائض يتم انتزاعه بواسطة أصحاب الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة بأساليب فيها الكثير من المكر والدهاء والخديعة.

وينبهنا كارل ماركس [٥] إلى أن الرأسماليين وضحاياهم ، معا، سوف يعانون من الوعى الزائف "أى عدم القدرة على التعرف على أن هناك استغلال من طبقة لطبقة أخرى ، ويفسر هذه الظاهرة بأن الاستغلال يسعى إلى التخفى وراء الأقنعة حفاظا على استقرار النظام الاجتماعى ، لأن طرفى

العلاقة : المستغِلين (بكسر الغين) والمستغَلين (بفتح الغين) ، يخشون من فضح ظاهرة الاستغلال ، فالجماعة الأولى تخشى عواقب التمرد ، والجماعة الثانية تخشى جسامة تضحياته وتحمل تبعاته .

اما المفكر اللبناني شبلي شميل (١٨٥٣-١٩١٧) فيقول: "البعض يستخدم العقل والاكتساب لإقامة العقبات في سبيل ارتقاء العمران، فقامت الإثرة مقام تبادل المنافع فارتفع قوم إلي الأوج وانحط آخرون إلي القاع".

وخير شاهد علي صدق ذلك .. ما نراه الآن، فى معظم البلدان، من تصعيد بعض الاقتصاديين والمفكرين ورجال الدين والعلماء أذناب الطغاة والموالين لرجال الأعمال إلى رئاسة القطاعات والشركات، واستحواذهم على الإدارات العليا للأجهزة التنفيذية والمراكز الإعلامية والمؤسسات الدينية، وإحتلالهم لمقاعد النواب فى قاعة البرلمان، وولوجهم إلى كراسى السلطة فى مجلس الوزراء. وهذا في حقيقة الأمر، ليس سوى مشهد يتكرر بلا انقطاع على المسرح السياسى الذى يحرك خيوطه باقتدار رجال السلطة ورجال المال. فالأفكار الحاكمة لكل عصر هى – فى الواقع – أفكار طبقته الحاكمة. وهو ما عبر عنه "سير فانتس" الروائى الأسبانى الشهير بلغة الأدب فى رائعته: " دون كيشوت"، قائلا: " إن المفكر المغرور يسجد أمام الغبى المطرز بالذهب واسع النفوذ " .

وكان من نتيجة فك الارتباط النسبى بين الثقافة وبين الجدارة والتميز الاجتماعى–على هذا النحو–أن أعلن هـم أنتنسبرجر Entensberger أنه قد"أصبح بمقدور أنصاف المتعلمين أن يتبوءوا المراكز السياسية

والاجتماعية العليا في مؤسسات الدولة".

ويؤيده في ذلك كينيث جالبريث [**] (مواليد ١٩٠٨) إذ أعلن " أن معظم الذين يشتغلون من هؤلاء بالاقتصاد السياسى ، وأصبحوا الآن مشهورين ، لا يكادون يقولون شيئا جديدا ، وأن البعض منهم قد اكتسبوا مكانتهم عن طريق الإفصاح ببلاغة، أو بالترديد والتكرار ، لما كان أصحاب النفوذ يودون سماعه" بلا انقطاع.

لذلك فإنهم صاروا فى زماننا – كما كانوا فى الأزمنة الغابرة – يتبعون أساليب الكتابة الجوفاء والخطابة ذات القوالب التعبيرية المكررة راقصة الإيقاع سريعة الانتشار ، حيث يحل الكلاشيه Clichés والشعارات – فى كتاباتهم – محل المفهوم Concept وتصبح التعبيرات المنمقة والكلمات المنغمة والجمل الركيكة التى يلوكونها بألسنتهم ، هى المثل السائد والفكر المتداول والعلوم الكاذبة Polygraph .

وكذلك تصبح اللغة، على ألسنتهم، هى الصورة الصوتية للسلطة، وهى فى العادة لغة مقفلة لا تبرهن على شىء ولا تفسر شيئا، وإنما هى تقتصر على كونها لغة التبرير تبلغ قرار الحاكم إلى الرعية، وهى تقرر الصواب والخطأ بصورة لا تقبل نقاشا، وتبرر قيمة ما بواسطة قيمة أخرى.. ومثل هذا النوع من التبرير يخلق ضميرا يعتبر أن لغة السلطة السائدة هى لغة الحقيقة المطلقة".

ولأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من سوق التداول في سنوات الانحطاط، فإن هؤلاء المثقفين الانتهازيين والعلماء البغاة فقهاء السلطة أذناب الطغاة عادة ما يحتلون ساحة الفكر والإعلام فى أى مجتمع ولا

يتركوا مكانا آمنا للمبدعين الحقيقيين والمفكرين العلميين الذين يستخدمون المنهج العلمى لتكوين المعرفة وتوليد الأفكار .

وهؤلاء المستخدمون، التابعون لدوائر الأعمال، هم أيديولوجيوا الطبقة المسيطرة ومنظروها وعلماؤها فى كل التخصصات، بما فى ذلك العلوم الاجتماعية، ومنها علم الاقتصاد. وهؤلاء، هم الذين وصفهم الراحل الدكتور "محمد السيد سعيد " بأنهم موظفون برتبة علماء أو حكماء أو كهنة، يحصلون على امتيازات مقابل توظيف المعرفة لخدمة أسيادهم من السياسيين وأصحاب الأعمال .

وفى مثل هؤلاء يقول الفيلسوف الانجليزى الشهير "روبرت مالتس ": أن الرجل الذى يسعى ليجعل العلم يتفق مع وجه نظر غير نابعة من العلم نفسه، أى يتفق مع وجه نظر أملتها مصالح دخيلة، خارجة عن العلم، مثل هذا الرجل أعتبره جديراً بالاحتقار".

***

وعليـــــه ..

فالاقتصاد، هو علم يعنى بدراسة أحد مظاهر العلاقات الاجتماعية، ومن ثم، يصعب أن يتحرر تماما من قيم الباحث ومعتقداته وتفضيلاته فيما ينبغى أن تكون عليه هذه العلاقات. فالباحثون، ينتسبون إلى طبقات اجتماعية معينة، ويتعايشون فى رحاب أيديولوجيات تشكل وعيهم وتحدد مواقفهم من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، سواء برفضها أو بقبولها والتعايش معها. وهؤلاء الاقتصاديون فى العادة يوظفون مناهج البحث العلمى لتقديم صياغات وتبنى نظريات تثبت وجهة نظر الطبقات المسيطرة التى ترتبط بها مصالحهم. فهم يجتهدون فى تجنيد الأسس العلمية

لحمايتها والدفاع عنها، وتبرير منظماتها وتقديس أهدافها وإكسابها الشرعية، وتوجيه وعى الطبقات المنتجة للتكيف معها .

وعلى أيدى هؤلاء الانتهازيين، مثقفى السلطة وفقهائها من صناع الطغاة، تصبح الأيديولوجيا ، كما عرفها كارل ماركس ، ما هى إلا مجموعة من الأوهام التى تعتم العقل وتحجبه عن إدراك الواقع والحقيقة. وتلك الأوهام فى نظر رضوان زيادة [٩]، تحول العقل إلى مفهوم مسبق Pre-judging يجب تحديده وتأطيره وفقا لما ترتأى الأيديولوجيا وتريد. إذ يتحول العقل إلى مجرد أداة تستجيب دائما لرغبات الأيديولوجيا . وحينئذ يصبح الخطاب الأيديولوجى ، على أيدى هؤلاء المنظرين الكهنة ، ليس إلا خطاب مضاد للحقيقة لأنه لا يروم المعرفة ، بقدر ما يبغى السياسة كعملية تنشد كسب الأنصار والجماهير وتسعى إلى تبخيس الخصوم وهزيمتهم . فالعقل والأيديولوجيا متضادان فى غايتهما ووظيفتهما عند هؤلاء .

وفى هذا، ذهب البروفيسور هانس مورجنتاو [١٠] إلى القول بأنه: "من أخص خصائص السياسة إجبار الممثل على مسرحها أن يستخدم الأيديولوجيات حتى يخفى الهدف المباشر لأفعاله " وهو دائما نيل السلطة والاستحواذ على الثروة والعيش فى ترف.

وما سبق يبرهن على أن الأفكار السائدة فى كل عصر كانت دائما، وستظل، أفكار طبقته المسيطرة ومن البديهى أن التزام المنظرين بهذه الأفكار المسبقة يبعدهم عن التماس مع الحقيقة، ويضفى على مقولاتهم، دون سند، صفات القداسة [١١].

وهذه المعانى نفسها، رددها "فبلن" فى كتابه "نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة" . عندما أشار، إلى أن الأفكار المحورية فى الاقتصاد الكلاسيكى لم تكن انعكاسا للبحث عن الحقيقة، وإنما كانت تتكيف مع المعتقدات المسلم بها. حيث تطفو على سطح المجتمع، فى العادة ، مجموعة من الأفكار التى لا تقوم على أساس من الواقع. بل تقوم على أساس من الأمور المقبولة اجتماعيا المناسبة للمصالح ذات النفوذ، ولا تعدو اجتهادات المنظرين، فى مثل هذه الحالة، عن كونها نفحة من التأويل الإنجيلى الذى يميط اللثام عن الحقائق المقدسة . ويتفق معه فى ذلك الاقتصادى المصرى القدير، الدكتور حازم الببلاوى [٢٠]، حيث يشير إلى أن الفصل الكامل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية وبين الأحكام التقويمية والتقديرية لم يتحقق حتى الآن.

* * *

وفى مجال التفسير:

تميز الدكتورة يمنى طريف الخولى بين منهج البحث فى الظواهر الاجتماعية ومنهج البحث فى الظواهر الطبيعية :

* ففى العلوم الاجتماعية يكون الباحث جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة التى يبحثها، ولذا فلابد أن يشعر تجاهها بميول وأهواء تفرضها البيئة الثقافية والحضارية التى ينتمى إليها . فبعض الظواهر الاجتماعية تبحث فى بيئة ما على أنها عرف محمود، وفى بيئة ثانية كبدعة مذمومة ، وفى بيئة ثالثة كجريمة يعاقب عليها القانون. وهو ما يؤدى إلى إضفاء الأحكام الخلقية والإسقاطات التقويمية على موضوع البحث . فقيم الباحث توجه موضوع البحث ، وطريقة رصده للوقائع ،

وتؤثر على طبيعة أحكامه ذاتها ، وهو ما نعترف مقدماً بأنه الصبغة العامة لما هو مدون من أفكار ورؤى فى كتابنا الحالى.

* أما بالنسبة للعلوم الطبيعية، فإن المحتوى المعرفى لها ينصب على ظواهر محايدة لخلوها من الوعى والإرادة، فيمكن للإطار الثقافى والبيان الحضارى أن يرفع يده عنها تماما. إذ أن درجة التقدم التى أحرزتها العلوم الطبيعية جلبت لها استقلالا معرفيا تاما، وأصبح السياق الثقافى لا يجرؤ على التدخل فى صوغ فروضها أو عناصر نظرياتها أو فى محتواها المعرفى، وإنما يقتصر فقط على التفاعل مع تكنولوجياتها وخصائصها التطبيقية .

ويستخلص من ذلك – كما تقول يمنى طريف– أن التفسيرات فى العلوم الطبيعية تتكامل أو يتجاوز بعضها البعض وتتراكم فى متصل التقدم الصاعد عبر الزمن وهى فى تقدمها تصحح نتائجها بعضها بعضا ، بينما تتناقض التفسيرات فى العلوم الاجتماعية وتتصارع وقد تبلغ حد العداء الصريح فيما بينها، انعكاساً لمدى التناقض والصراع بين القوى الاجتماعية التى تتبناها.

وفى رصده لهذه الظاهرة يشير "جالبريث" [١٤]، إلى أنه فى الربع الأول من القرن العشرين، كان رجال الأعمال يسيطرون بإحكام على زمام الكليات والجامعات الأمريكية من خلال سيطرتهم على مجالس الأوصياء . وكانت آراء الهيئة التدريسية تفحص بدقة خشية أن تكون منطوية على أفكار تتعارض مع الاحتياجات المتصورة لدوائر الأعمال، ويضيف، بأنه ما زال هناك اعتقاد سار، حتى اليوم، لدى هذه الدوائر بأن التوجيه النهائى للأنشطة الأكاديمية ينبغى أن يظل بأيدى رجال الأعمال الذين يتمتعون بخلفية سليمة فى الإدارة، ويتولون المسئولية التنفيذية للشركات والمؤسسات الخاصة.

***

وهذه القضية ..

أى قضية الهيمنة .كانت محل اهتمام كل من ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠) Max Weber وأنطونيو جرامشى (١٨٩١-١٩٣٧) A.Gramsce و ول ديورانت (١٨٨٥-١٩٨١) :

* فالأول (فيبر)، يقول بأن كل أشكال السلطة أو الهيمنة هى " توليفات، تكييفات، أو تعديلات لثلاثة أنماط خالصة"، هى الهيمنة التقليدية والقانونية والكاريزمية:

- فالهيمنة التقليدية Traditional، ترتكز على إعتقاد فى شرعية "ما قد وجد دائما" .

- أما الهيمنة القانونية Legal، فتؤسس على شرعية القوانين الموضوعية. فالأفراد يطيعون المنصب لا شاغله .

- أما هيمنة الزعامة الملهمة Charismatic فتعتمد على الإعتقاد فى القدرات الخارقة للزعيم .

* والثاني (جرامشى) قد اهتم بتفسير الهيمنة الأيديولوجية التى تمارسها الطبقة السائدة على باقى المجتمع ، وبسبب نضاله السياسى اعتقل وعذب حتى الموت فى سجون الفاشية الايطاليه قبل الحرب العالمية الثانية. وفى مجال التحليل رفض (جرامشى) أسلوب ماركس فى الربط الساذج، بين التحكم الاقتصادى والهيمنة الأيديولوجية (الثقافية). ففى رأيه، أن الفئة المسيطرة لا تسعى إلى التأكيد المباشر لهيمنتها الاقتصادية وإنما هى تمارس نفوذها وتأثيرها الثقافى والذهنى،

والأخلاقي، والأيديولوجى من خلال نشاط منظمات المجتمع المدنى فى الميدان الاجتماعي، الممتد بين مؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الدولة، وبذلك فإنها تتمكن من إقناع الغالبية العظمى من السكان بمشروعيتها الثقافية، والاقتصادية، بوصفها فئة مهيمنة، إذ أن الخطاب السائد يتألف من نظام متقن من الإشارات أو الدلالات أو الرموز التى تؤلف معا أساطير قوية ومقنعة وذلك هو ما يشكل الواقع "الاجتماعى والثقافى".

ويرى "جرامشى" أيضا أنه فى المجتمعات الرأسمالية تكون الأيديولوجية المهيمنة هى أيديولوجية قبول المجتمع لقواعد الملكية الفردية، وآليات السوق، التى تترتب عليها نسبة مقبولة من التفاوت فى الثروة والمكانة والفرص. ومع أن فوائد هذه الآليات لا تحقق العدالة ولا تتوزع بين جميع الفئات بشكل متساو أو متكافئ ، فإن الفئة المهيمنة تفوز بالاعتراف بمشروعيتها إلى الدرجة التى تبدو عندها وكأنها نوعا من القانون الطبيعى للوجود الاجتماعى. أى أن الناس بعد تزييف وعيهم قد توصلوا فى النهاية إلى أن المسارات الأيديولوجية لعالمهم الاجتماعى والسياسى هى مسارات "طبيعية" .

وتتجلى فكرة "جرامشى" أكثر فى قوله أن الفئة المهيمنة لكى يستقر وضعها، فإنها تسعى إلى كسب قبول المجتمع ككل قبولا تلقائيا لهيمنتها بوصفها النظام الطبيعى للأشياء، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى صياغة العقلية السائدة والنظرة العامة للمجتمع ككل على أساس هذا القبول، وهو ما يعنى أن الحكومات قد توصلت إلى أنه من السهل عليها إقناع الناس بالرضى لما هم فيه من فقر وبالإذعان لما هم عليه من قهرودنو الشأن.

* أما الثالث (ول ديورانت)، صاحب موسوعة قصة الحضارة ، فقد سار على درب جرامشى فى تفسير قضية الهيمنة الأيديولوجية للطبقات المسيطرة اجتماعيا، مؤكدا على أن "الدولة التى تعتمد على القوة وحدها سرعان ما يتقوض بناؤها، لأن الناس وإن كانوا بطبيعتهم أغرارا ، إلا أنهم كذلك ذوو عناد. فالقوة، مثل الضرائب ، تصبح أكثر نجاحا إذا ما كانت غير مباشرة وخفية. ولذا ، تلجأ الدولة -لكى تبقى على نفسها- إلى أدوات أخرى تستخدمها فى بث تعاليمها ونشر أيديولوجيتها كالأسرة والكنيسة والمدرسة ، حتى تبنى فى نفس المواطن عادة الولاء للوطن والفخر به (رغم ما يشوبه من استغلال وتفاوت) . ويضيف أن ذلك أغنى الأقلية الحاكمة عن استخدام رجال الشرطة ، وساعدها على تهيئة الرأى العام للتماسك فى طاعة وانصياع ، كما ساعدها على تحويل سياستها التى فرضتها على الناس بالقوة فرضا ، إلى مجموعة من القوانين التى من شأنها أن تبلور سلطاتها عليهم من جهة ، وأن توفر لهم الأمن والنظام من جهة أخرى. وهى بذلك ، تعترف بحقوق الرعية Subject إعترافا تستميلها به إلى قبول القانون ومناصرة الدولة "... ثم يضيف " ولم يلبث الناس أن يتبينوا أن دفع الضرائب (للدولة) خيراً لهم من التقاتل بعضهم مع بعض، فخيراً لهم أن يدفعوا الجزية (للص) واحد عظيم الشأن، من أن يدفعوا الرشوة للجميع " .

فالدولة الظالمة – تبدو – بديلا أقل خطرا من الفوضى التى تعم المجتمع إذا خلت البلاد من الحاكم: " فانظر ماذا صنعت جماعة الباجندا التى إضطر كل رجل فيها، حين مات الملك، أن يسلح نفسه ".

فالفوضى الهدامه أكثر خطراً على الدولة من الاستبداد الأسود وهو ما يحذرنا منه الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) قائلاً: " إننا إذا تركنا الناس لرغباتهم فى حالة طبيعية ، فلا مندوحة عن أن يقتل كل منهم الآخر، وسرعان ما تصبح الحياة لكل منهم فقيرة، وكريهة، وموحشة، ووحشية، وقصيرة " . ويضيف، بأن الحكومات ترى أن السيادة مسألة حيوية للمحافظة على الحياة البشرية والقيم المتحضرة، أما الأخلاق، فهى ليست سوى اتفاق ساخر بين أوغاد. غير أنه ينبهنا – فى نفس الوقت – إلى أن الحكومات ليس لها الحق فى أن تحكم الناس إلا عن طريق العقد الاجتماعى "Social contract"، ويؤيده فى ذلك جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) مؤكداً على " أن سلطة الحكومة ينبغى أن ينظر إليها على أنها مشروطة بشروط العقد الاجتماعى" .

وهنا، يوصى الفيلسوف الأمريكى ديفيد هنرى ثورو (١٨١٧-١٨٦٢) باللجوء إلى المقاومة السلبية كوسيلة للاحتجاج ضد الحكومات الشريرة، أما ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) فيحرض على قتالهم داعيا الطبقة العاملة للتمرد والثورة فهى لن تخسر غير أغلالها وقيودها التي كبلتها بها الرأسماليه كى تئد تطلعاتها وتقيد حركتها وتزيف وعيها .

ومع ذلك.. وعلي الرغم من كل ذلك ..

تدلنا وقائع التاريخ وعلامات الزمن، أنه على الرغم من سيطرة الأقلية واستحواذها على الثروة، وفعالية سطوتها الأيديولوجية والسياسية، فى مواجهة الطبقات الشعبية الأكثر عددا والأضعف تنظيما والأقل وعيا والأفقر مالا، فإن هؤلاء المستضعفين لم يعدموا أبدا وجود علماء ومثقفين ثوريين

يتبنون وجهة نظرهم والدفاع عن مصالحهم إن لم يكن بحكم الانتماء الطبقى فبدافع الوعى الاجتماعى، أو الانتماء الفكرى، أو الوازع الدينى.

- وهو ما انتصرت له الأديان السماوية وضحى فى سبيله المصلحون والثوار.
- وهو وما نادى به أيضاً كارل ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر عندما حرر كتابة الجامع رأس المال Das Kapital وأسس حركته الشيوعية دفاعا عن الطبقة العاملة وحلفائها من المنتجين والعاملين بأجر الذين لا يملكون من حطام الدنيا غير الستر.

فالتناقضات الموضوعية، التى تجرى فى الطبيعة وفى المجتمع، تناظرها أيضا الأفكار والأيديولوجيات التى تكون وعى الإنسان. وهذه التناقضات، والصراعات التى تعم العلاقات الاقتصادية، يتردد صداها وتظهر تجلياتها فى البناء المعرفى للمجتمع .

فالإنسان اكتشف منذ البداية أنه لا توجد وسيلة لإشباع حاجاته المتجددة إلا بتحقيق النمو المتواصل، أى بزيادة وتنويع ما ينتجه من سلع وخدمات بمرور الزمن. ومن المتعارف عليه، أن الزيادة فى الإنتاج ترتبط بعلاقة عكسية مع نفقة استخدام الموارد. وهى: الريع للأرض، والأجر للعمل، والفائدة لرأس المال، والربح للمنظم. ودور كل من هذه العوامل فى توليد الإنتاج، وأهميته ونصيبه من الدخل، كان محل خلاف بين رواد المدارس الاقتصادية، انعكاسا لتعارض المصالح بين القوى الاجتماعية المالكة أو المتحكمة فى هذه العوامل .

ومجمل هذا كله، يشير إلى أن الناس وهم ينتجون السلع والخدمات، فإنهم ينتجون أيضا علاقاتهم الاجتماعية ، ويبنون الأفكار والمقولات والنظم

التى تنسق هذه العلاقات. فالملاك، لهم نظرياتهم ومنظروهم، وكذلك الإجراء لهم أيضا نظرياتهم ومنظروهم. والصراع الاجتماعى بين أولئك وهؤلاء كان، وسيظل ، سجالا إن سلما أو حربا أبد الدهر تجسيداً لقوله تعالى: ﴿لَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة:٢٥١]

***

ومن المشاهد ..

أن العلاقة الجدلية التى تنشأ بين المذاهب الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والسياسية ظهرت تاريخيا منذ ظهور الفكر الاقتصادى ذاته. إذ أن الأفكار، مثلها مثل الحياة، تتطور باستمرار كلما تطورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت الأحوال. وان كان تطورها ياتى متاخرا فى كثير من الاحيان.

وفكرة التطور هذه هى إحدى النتائج الثورية لنظرية داروين عن تطور الأحياء بآلية النشوء والارتقاء.

* والتطور قد يحدث بشكل تدريجى بطىء وغير محسوس حيث يتغير الواقع كل لحظة بدرجات صغيرة incremental .. لا تحس ولا ترى ولا تدرك بالحواس حتى نكتشف بعد فترة أننا إزاء ظواهر جديدة لم تكن من قبل معروفة.

* وقد يحدث التطور عبر الطفرات الفجائية Mutations والتغيرات الثورية Evolutionary. التى يمكن للمراقب ان يدركها بالحواس ويراها رؤيا العين.

* وقد رأى " داروين " أن الطفرات هى الأكثر أهمية فى تفسير تطور الكائنات الحية إذ تساعدها على التكيف مع كافة التغيرات البيئية .

وفى العلوم، ومنها علم الاقتصاد ، قد يحدث التطور بشكل تدريجى أو على شكل طفرات، تبعاً لطبيعة التغيرات التى تحدث فى الواقع المعاش. وقد أسهم فيلسوف العلوم توماس كون برأيه فى شرح ذلك بإصداره كتاباً عن فلسفة العلوم عام ١٩٦٤ مؤكداً فيه على أن كل عصر تسوده منظومة أو نمط فكرى غالب Paradigm ويدور فى إطاره البحث العلمى بما يكاد يشبه العقيدة المقدسة.

ومع ذلك، فإن بعض الأفكار المنفردة الخارجة عن السياق العام ما تنفك أن تظهر، والملاحظات المناقضة للنمط الفكرى السائد تكثر، والاعتراضات عليه تنتشر وتتراكم، مما يؤدى فى النهاية إلى ظهور نمط فكرى جديد New paradigm أشبه بالطفرة ينقلنا إلى عقيدة جديدة أو نمط فكرى مختلف. وفى سياق عرضه لهذه الرؤية يقول الدكتور حازم الببلاوى(١٩) أنه منذ ظهور كتاب توماس كون عن فلسفة العلوم وأصبحت فكرة المنظومة أو النمط Paradigm هى الغالبة عند معظم المفكرين فى تفسير تطور النظريات العلمية ، سواء كانت تلك النظريات معنية بالتحولات التى تحدث فى الطبيعة أو بتلك التى تحدث فى المجتمع والوعى.

وعليه..

فالتغيرات والتناقضات والصراعات الاجتماعية يتردد صداها وتظهر تجلياتها الفكرية فى النظريات الاقتصادية، ولذا فإن الاختلافات والتناقضات بين رواد المدارس الاقتصادية التى نراها فى مكونات النظرية الاقتصادية

تأتى تعبيرا عن تعارض المصالح بين القوى الاجتماعية المتصارعة فى كل مرحلة تاريخية . ففى رأى جون لوك [٢٠] "أن الوقائع التاريخية هى التى تشكل مادة النظرية الاقتصادية ".

***

وهذه القضية ..

أى تبعية الفكر الاقتصادى للمصالح الاقتصادية، أولاها الاقتصادي المصري القدير الدكتور "جلال أحمد أمين" أهمية خاصة، حيث يرى أن اختلاف مدارس الفكر الاقتصادى كل منها عن الأخرى، يرجع إلى تفضيل كل منها لعامل على آخر من عوامل الإنتاج باعتباره المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادي. ويضيف، بأن هذا التفضيل لم يأت ، فى رأيه، نتيجة لاكتشاف حقائق كانت غائبة، بل كان بسبب تغير يطرأ على توازن القوى الاجتماعية لصالح القوى ذات النفوذ بحيث يكون التأكيد على عامل دون غيره مناسبا لخدمة أى من المصالح السائدة.

* ويشير، إلى أن التجاريين (١٤٥٠-١٧٥٠) كانوا منظرى عصر ما قبل الثورة الصناعية، حينما كانت التجارة هى المصدر الأساسى لنمو الثروة، وكان التجار هم سادة النظام الاقتصادى فى حينه. وكانت ثروة الأمم تقاس بما يتراكم لديها من ذهب وفضة، تحصل عليهما من حصيلة التجارة الخارجية. ومن المعروف أنه توجد علاقة طردية بين كمية النقود وزيادة الإنفاق العام، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات.

* وأن الفزيوقراط (١٧٥٠-١٧٧٠)، اعتبروا أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة (الزراعة)، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لا تزيد

عن تشكيل ما تنتجه الأرض (الصناعة)، أو نقل هذا الإنتاج إلى المكان المناسب فى الوقت المناسب (التجارة). وهم فى ذلك كانوا يعبرون عن مصالح الأرستقراطية الفرنسية التى كانت تستمد ثروتها ومكانتها من الزراعة فى عصر ما قبل الصناعة .

* أما الكلاسيك (١٧٧٦-١٨٧٠)، ومن بعدهم الكلاسيك المعاصرون، فقد اعتبروا أن تراكم رأس المال هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادي، لآن الأرض ثابتة بطبيعتها وتخضع لقانون تناقض الغلة وإن كل زيادة فى إنتاجها يعود الفضل فيها إلى رأس المال . وهم بذلك يعبرون عن مصالح الطبقة الرأسمالية الباذغة التى تزايدت ثروتها، وقويت سطوتها، وارتفعت مكانتها الاجتماعية فى غمار الثورة الصناعية.

* أما الكنزيون، فهم منظرو الرأسمالية وهى فى مرحلة تركز وتمركز رأس المال وسيادة الاحتكارات. وقد سعوا إلى إقالة النظام الاقتصادى من عثرته التى أوصلته إلى الكساد العظيم (٢٩-١٩٣٣) Great Deprecation، وأسندوا إلى الدولة مهمة تنشيط الطلب الفعال عن طريق اتباع السياسات التى تؤدى إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار. فالفكر الكينزى، جاء استجابة عملية لاحتياجات الرأسمالية الرشيدة التى تسعى إلى إصلاح النظام الرأسمالى من داخله قبل أن يكتب عليه الفناء بفعل عوامل الهدم الذاتية .

* وأما الاشتراكيون بصفة عامة، والماركسيون بصفة خاصة (١٨٠٠ حتى الآن) فاعتبروا أن العمل هو المصدر الأساسى للثروة، وأن رأس المال هو عبارة عن عمل إنسانى متراكم فى الأصول الثابتة،

التى هى ناتج فائض القيمة الذى يسلبه الرأسماليون من الشغيله. وهذا الفكر أتى كرد فعل على مظالم الرأسمالية وشرورها من ناحية، واستجابة لتطلعات الطبقة العاملة الصاعدة وحلفائها من ناحية أخرى.

* أما المنظم Entrepreneur ، كأحد عناصر الإنتاج فهو القاسم المشترك الأعظم The great divide فى فكر كل هذه المدارس ، باعتباره العنصر المسئول عن تحقيق التوليفة المثلى Optimum combination من عناصر الإنتاج، التى تعظم الربحMaximizing profit وتدنى التكاليف Minimizing cost ، إلا أن المنظم قد اكتسب أهمية خاصة عند جوزيف شمبيتر J.Schumpeter وزير المالية النمساوى الأسبق والأستاذ بجامعة هارفارد (عام ١٩١٢) بعد ما تضخم حجم الشركات وأصبحت دولية النشاط. والمنظم عندما يكون هو مالك المشروع فإنه يحصل على ربح إذا حقق مكاسب ويتحمل خسارة إذا تعثر المشروع . غير أن حيثية المنظم اختلفت فيما بين الماركسيين والمدارس الاقتصادية الأخرى، إذ أصبحت الدولة، وليس الفرد، فى ظل الاشتراكية هى ممثل المجتمع كمنظم وحيد لجميع المشروعات.

***

(٢) النظرية الاقتصادية (إتجاهات متناقضة)

بهذا الخصوص، يمكن الاستناد إلى تحليلات أوسكار لانج [٢١] (١٩٠٤-١٩٦٥) Oskar Lange فى عرض ثلاثة اتجاهات هامة فى النظرية الاقتصادية، وهى الاتجاه التقليدى، والاتجاه الذاتى، والاتجاه التاريخى .

***

الاتجاه التقليدي .. الليبرالية النقية

والاتجاه التقليدى Classical Tendency، هو الأصل الذى تفرع عنه الاتجاهان الآخرآن. فهو يمثل نقطة انطلاق لجميع الاتجاهات المعاصرة فى الاقتصاد السياسي. ورائداه المؤسسان، هما الإنجليزيان آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)، وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) .

ويشير الاقتصادى المصرى المتميز الدكتور رمزى زكى، إلى أنه ليس مصادفة أن تكون شهادة ميلاد هذا العلم صادرة من بريطانيا. فهي آنذاك كانت تسبق غيرها من الدول فى درجة تطورها الاقتصادى وفى سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية بها.

فمن الثابت تاريخيا، أن تطور الفكر الاقتصادى قد ارتبط بمدى تطور الرأسمالية الصناعية وبروز ملامحها الأساسية فى الاقتصاد البريطانى، وبمدى فهم هذا الفكر وإدراكه لهذه الملامح والعلاقات الاجتماعية الجديدة التى تولدت فيه .

فقد عنى الإقتصادي الإنجليزى آدم سميث بالعمل الإجتماعى، وخاصة تقسيم العمل، باعتباره مصدر ثروة الأمم. وكذلك عنى بتأثير العلاقات الإجتماعية التى ضمنها يتم العمل على تكوين هذه الثروة .

أما ريكاردو، فقد عين غلة الأرض، بكل ما يستخرج من سطحها بالاستعمال الموحد للعمل والمواد ورأس المال. واهتم بتقسيم تلك الغلة بين طبقات المجتمع الثلاث. وهم: ملاك الأرض، وملاك رءوس الأموال الضرورية لزراعتها، والعمال القائمون عليها. وأفاد، بأن المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي، تكمن فى تحديد القوانين التى تنظم هذا التوزيع. أى أن النظرية الاقتصادية، "لديفيد ريكاردو" تدور حول تحليل علاقات الإنتاج، تلك العلاقات التى تتكون بين الناس خلال عملية الإنتاج الاجتماعى.

لذا.. فقد أدرك الكلاسيك منذ البداية أن الاقتصاد السياسى ليس هو العلم الذى يدرس الإنتاج الاجتماعى وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذى يدرس أيضا العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، أى أنهم، كانوا يدركون دور الاقتصاد السياسى فى دراسة البناء الاجتماعي، واكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطوره وتحليل عمليات الصراع الطبقى حول تقسيم الناتج الاجتماعى وبيان مدى تأثير ذلك فى حركة تراكم رأس المال. فالاقتصاد السياسي، كان فكرا متعدد الأبعاد بالنسبة للكلاسيك (٢٢). إذ كان يدور حول السوق وعمليات الإنتاج والفرد والمجتمع والاختيار العقلانى والحركة التاريخية. فهو إذن، علم إنسانى وسياسى معنى بالأبعاد البشرية والاجتماعية والتاريخية للظواهر الاقتصادية.

لذلك.. فإن قضية توزيع الدخل، وما يدور حولها من صراع اجتماعى ومصالح طبقية متعارضة الأهداف، وتدخل حكومى يتراوح بين الإقدام والإحجام، كانت من القضايا المحورية التى ينصب عليها التحليل الكلاسيكى.

ولأن جوهر الاتجاه إلكلاسيكى وهو ضمان حرية قوى السوق Laissez fair Laissez Passer ، لذا فقد تفرع منه الفكـــر النيوكلاســيكى، خاصـــة، مقولات المدرسة الحدية Margenalism ، ثم المدرسة النقديـــة المعاصــرة . Monetarism

كما أن الاقتصادى السياسى الماركسى Marxizim قد أخذ عن الاقتصاد الكلاسيكى أهم مميزاته، ثم وقف منه موقف النقد وانتهى إلى تقديم نظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وخصوصا فى مجال قوانين الحركة التى تحكم مسار النظام الرأسمالى وتقوده إلى مصيره المحتوم .. وهو الفناء.

كما أن المدرسة الكينزية قد أقامت رؤيتها فى تحديد مستوى الدخل والتوظف وآليات التوازن فى النظام الرأسمالى على أنقاض النظام الكلاسيكى بعد تفشى أزمة الكساد الكبير Great Depression فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣.

وفى العقود الأخيرة أعيد إحياء تعاليم ديفيد ريكاردو فى صورة جديدة، كما أن رواد المدرسة النقدية دأبوا على ترديد مقولات الكلاسيك بعد إلباسها ثوبا جديدا يتناسب مع تحديات ظاهرة التضخم الركودى فى إطار ما يسمى بالمدرسة النقدية المعاصرة .

الاتجاه الذاتي .. المنفعة قبل الأخلاق

يختلف رواد الاتجاه الذاتي، عن رواد الاتجاه التقليدي، إذ أنهم لا يرون أن العلاقات الاقتصادية تنشأ بين الناس خلال عملية الإنتاج، بل ينظرون إليها باعتبارها علاقة تنشأ بين الناس خلال عملية التبادل. حيث يرونها من زاوية المنظم الفردى الذى يبيع ويشترى فى الأسواق. فالأفراد الذين يزاولون النشاط الاقتصادى بصورة مستقلة تماما، يقيمون فيما بينهم علاقات عن طريق تبادل السلع، عندما يتخلى كل منهم عما يرغب فيه بدرجة أقل ، مقابل حصوله على بعض ما يرغب فيه بدرجة أكبر .

والتبادل هنا، فى رؤية أوسكار لانج [٢٣] يحدث كحلقة وسيطة فى النشاط الاقتصادى للأفراد المنعزلين، ويتوقف، على الموقف الذاتى لكل منهم تجاه الأشياء التى يشتريها ويبيعها فى الأسوق. ومع نمو الاتجاه الذاتى، حدث تحول أساسى فى الفكر الاقتصادي:

- إذ تحول الاقتصاديون من الاهتمام (بالبائع) إلى الاهتمام (بالمشترى).
- ومن الاهتمام (بالتكلفة) إلى الاهتمام (بالمنفعة).
- ومن الاهتمام (بالعرض) إلى الاهتمام (بالطلب).

أى أن الاقتصاد كان قد تحول على أيديهم من الاهتمام بالتكلفة والعرض بوصفهما عاملين يحددان السعر، إلى الاهتمام بالرغبة والطلب بوصفهما عاملين يحددان السعر. ليس للسلع الاستهلاكية فقط، وإنما أيضا بالنسبة لعوامل الإنتاج بما فيها عنصر العمل. وظل هذا التحول ساريا إلى أن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته فحدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين العرض والطلب على يد الاقتصادى الإنجليزى الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤) .

ومن ذلك يتبين، أن المسألة المحورية فى الاتجاه الذاتى هى علاقة الإنسان بالأشياء وبالسلع المتبادلة، وهو ما يخفى الطابع الاجتماعى لتلك العلاقات. فالعلاقات التى تنشأ بين الناس فى عملية التبادل، إنما هى علاقات عرضية تماما ولا يبنى عليها. فهى ليست إلا حلقات وصل لعلاقة الإنسان بالأشياء، ناتجة عن حقيقة كون السلعة واقعة فى حوزة إنسان آخر، بما فى ذلك قوة العمل باعتبارها سلعة أيضا.

ويرى أوسكار لانج، أن الاقتصاد السياسى يصبح عند ذوى الاتجاه الذاتى، عبارة عن دراسة لعلاقة الإنسان بالأشياء التى تشبع حاجاته، أو السلع التى يسبب تملكها شعوره باللذة أو تكوينه للثروة. إذ أن الإنسان الرشيد ينشد تحقيق المنفعة من تصرفاته فى كل وقت. وهو ما تعبر عنه بشكل دقيق نظرية المنفعة الحدية Theory of Marginal Utility وهى النظرية التى حولت علم الاقتصاد إلى علم عام للنشاط العقلانى للإنسان ، فانتفى بذلك أن يكون علما معنيا بالعلاقات الاجتماعية وحدها .

ومفهوم العقلانية، على هذا النحو، يشرحه الدكتور حازم الببلاوى[٢٤] قائلاً بأن: " الفرد عندما يحدد لنفسه هدفا مشروعا أو غير مشروع – ويستخدم الوسيلة لتحقيق ذلك بالقدر المناسب دون تجاوز– يكون قد تصرف بطريقة عقلانية. فالعقلانية Rationality لا شأن لها بالحكم على الهدف – سواء كان مقبول أو غير مقبول، أخلاقي أو غير أخلاقى، حلال أو حرام – وإنما تتعرض فقط لمدى الاتساق والانسجام بين الوسائل والأهداف، بحيث تتحقق الأهداف الموضوعة بالوسائل المستخدمة دون زيادة أو نقصان .

ونظراً إلى أن الإنسان ينشد تعظيم إشباعه من نشاطه الاستهلاكي، وينشد تعظيم دخله من نشاطه الإنتاجي، لذلك صار استعمال مصطلح التفضيل Preference، أكثر ملاءمة من مصطلح المنفعة Utility لأنه يشمل أيضا نشاط كسب الدخل. أي أن الإنسان الاقتصادى Economic man ، على هذا النحو لم يكن سوى منتج ومستهلك متحرك من أجل مصالحه الذاتية فقط، وهو فى مسيرته يسلك فى الحياة سلوكا رشيدا فى سبيل تعظيم منافعه الاقتصادية Economic Advantages، وهو فى مسلكه هذا ينشد تعظيم اللذة Maximizing Pleasure وتدنية الألم Minimizing pain أى يسعى إلى إشباع الحاجة إلى أقصى حد بأقل جهد فالمتعة والألم نقيضان جدليان، فالمنفعة لا تعدو أن تكون ألما سالبا Pleasure is a negative pain .

فرواد هذا الاتجاه .. إذن .. هم من عبدة المتعة Hedonistic .

وهذه الرؤيــــة، تستمـــــد أساسها النظرى من مذهب كل من أبيقور، وفرويد :

* فالأول أبيقور [٢٥] (٣٤٠-٢٧٠ق.م) الفيلسوف الإغريقى يرى فى اللذة والمتع الحسية فضيلة أسمى .

* والثانى فرويد [٢٦] (١٨٥٦-١٩٣٩) يرى أن المتعة واللذة Hedonism هما محددات إتجاه النشاط والسلوك الإنسانى .

إذ يرى رواد هذا المذهب أن تحقيق السعادة وتجنب الألم هما الهدفان الرئيسيان لآى نشاط يصدر عن الكائن الحى. ولأن السعادة والألم هى دوافع لا شعورية، فإن الناس غالبا ما يكونوا غير قادرين على تفسير الدوافع

الحقيقية التى تكمن وراء سلوكهم بفعل الكبت Depression الذى يودع الأفكار والدوافع فى اللاشعور Sub-Conscious كحيلة دفاعية لتجنب التعامل معها على مستوى الشعور Conscious .

ومن رواد هذا الاتجاه برز الاقتصادى الأمريكى جارى بيكر [٢٧] (من مواليد ١٩٣٠) الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٩٢ الذى سلك مسلك رواد مدرسة شيكاغو وتبنى نظرية الرأسمال البشرى المتمثلة فى تطبيق نفس قواعد التحليل المعمول بها فى الاستثمار التقليدى على "الاستثمار فى رأس المال البشرى". فالفرد الذى ينفق من أجل الارتقاء بمستواه المعيشى، يقوم بذلك بدافع الحصول على مكسب أكبر فى المستقبل، مما يعنى أنه يمكن أن يقال عنه أنه يستثمر "ذاته" . ويتخذ الفرد العاقل قراراته بالمقارنة بين تدفق المكاسب التى ستتحقق فى المستقبل وبين تكلفة الاستثمار.

وبالقياس على ذلك، يرى بيكر أنه، إذا ما تردى الفرد فى تجارة المخدرات أو فى السرقة أو القتل أو الزواج أو إنجاب الأطفال، أو خيانة القرين أو الطلاق، فإنه يحدد اختياره بالمقارنة الرشيدة بين التكاليف والأرباح ، بغية إشباع الحد الأقصى من رغباته. ففى حالة ارتكاب جريمة مثلا، فإن الفرد الرشيد يحسب مخاطرة عندما يقارن بين مكاسب هذا الفعل من ناحية وتكلفته أى العقوبة التى قد يتعرض لها من ناحية أخرى إذا ما تم ضبطه. وحتى الحب ذاته –فى رأى هؤلاء– لا يفلت من هذا التحليل " فعلى المستوى المجرد، فإن الحب وغيره من الروابط العاطفية مثل النشاط الجنسى أو الملامسات المتواترة مع شخص معين، يمكن اعتبارها سلعة منزلية من نوع خاص غير قابلة للتسوق" وهذا النوع من التحليل الكلاسيكى

المعتمد على افتراض عقلانية الأفراد، حتى وهم يقيمون علاقات حميمة أو يرتكبون الجرائم، يطمح إلى إحلال علم الاقتصاد محل العلوم الاجتماعية الأخرى، بل وحتى علم النفس ذاته .

وتعقيبا على ذلك..

- يشير روجيه جارودى [٢٨]- الفيلسوف الفرنسى المعاصر الذى اعتنق الإسلام - إلى أن الاتجاه الذاتى، ينظر إلى السوق باعتباره المنظم الوحيد للعلاقات الإنسانية . حيث يتقلص دور الإنسان ويصبح مجرد منتج ومستهلك . ولا يعمل إلا من خلال مصلحته وحدها . إنه الإنسان الذى أطلق عليه المفكر الماركسى ماركيوز هربرت (١٨٩٨ -١٩٧٩) بعد ذلك صفة الإنسان ذو البعد الواحد One Dimensional Man.

- ويضيف جارودى قائلاً، أن رواد هذا الاتجاه لا يفرقون بين الإنسان والحيوان، لأن الإنسان فى نظرهم لا يحركه إلا المصلحة والغريزة لتحقيق متعة اللذة أو تجنب الألم، خاصة، عندما تولى جيرمى بينتام Jermy Bentham تلخيص ذلك فى صيغة واحدة وهى: " أن الطبيعة فرضت ألا يقود الإنسانية، إلا سيدان فقط هما : اللذة والألم Pleasure and pain ؛ وهو ما يدفعه إلى تغليب مصلحته المباشرة على أى مبدأ آخر بما فى ذلك حقوق الإنسان. إذ أعلن "بينتام" أن الحكومة لا تستطيع أن تمارس مهامها بدون أن تنتهك إحدى تلك الحقوق " وأضاف أن : " المصلحة مثل الحب يجب أن تكون حرة" وقد قاده هذا التطرف أيضا إلى إقرار مشروعية الربا كأحد ضمانات إطلاق الحرية الفردية ، حتى لا يحدها أى عائق أخلاقى .

وهذه الروح الجديدة قد لعنها سير فانتس على لسان بطله الروائى دون كيشوت قائلاً: [٢٩] "تمسك بمصلحتك الشخصية . تباً لك أيها الرجل الذى تتمسك بالحيوان أكثر من الإنسان" .

والاتجاه الذاتى، على هذا النحو، يعمل على تفريغ علم الاقتصاد السياسى من محتواه الاجتماعى، ويحيله من علم يعالج علاقة الإنسان بالإنسان، إلى علم يعالج علاقة الإنسان بالأشياء . إذ أن نظرية المنفعة أو مبدأ التفضيل، فى هذه الحالة ، تصلح للانطباق كليا على السلوك الإنسانى فى مجمله، حتى لو كان سلوك فرد منعزل يعيش خارج الإطار التاريخى والروابط الاجتماعية، كما هو الحال فى جزيرة "روبنسون كروز" ذلك البطل، فى رواية دانييل ديفو، الذي نجح فى أن يكيف واقعه ويطوعه لتلبية حاجاته الضرورية بدافع التحدى والرغبة فى الحياة .

وبذلك، يكون الاتجاه الذاتى، قد استقى من الاقتصاد السياسى التقليدى بعض العناصر التى تعالج بعض جوانب عملية التبادل ، وإنتهى أخيرا إلى عزل البعد الزمنى للعلاقات الاجتماعية المتكونة تاريخيا ، إذ يعتبر علاقات الإنتاج الرأسمالى القائمة الآن ستظل خالدة إلى الأبد .

وعليه، فإن الاتجاه الذاتي، يوحى بعمومية القوانين الاقتصادية، ويؤمن بخلودها وصلاحيتها للانطباق فى كل زمان ومكان يقوم فيه الإنسان بنشاط اقتصادى أو أى نشاط إنسانى بصفة عامة. لأنها، في هذه الحالة، لا تكون انعكاسا لعلاقات اجتماعية دائبة التغير بمرور الزمن، وإنما تكون تعبيرا عن الإحساس الذاتى غير المتغير للإنسان تجاه الأشياء .

ويعد بينتام Bentham سيد رواد هذا الاتجاه دون منازع. لدرجة أن "اللورد شيلبورنى الذى كان على رأس الحكومة الإنجليزية فى ذلك الوقت (١٧٦٣)، أعلن أن "بينتام" هو نيوتن العلوم الإنسانية " وأضاف " أن المنافسة هى أساس حرية التبادل التجارى المقدسة، ولا يجب أن نستهدف إلا ضمان حرية التبادل التجارى على الأرض، وعزز ذلك بقوله: " أن كلمة السر عندنا يجب أن تكون فتح جميع الأسواق " .

والاتجاه الذاتى، هو الاتجاه الذى سعى إلى استبدال المصطلح الأصيل "الاقتصاد السياسى" Political Economy بالمصطلح الشائع " علم الاقتصاد" Pure Economics بهدف تصفية البعد الاجتماعى للعلوم الاقتصادية. ومن الآباء الروحيين لهذا الاتجاه فى النظرية الاقتصادية ، كل من جان باتست ساى (١٧٦٧-١٨٣٢)، روبرت مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤)، وجون ستيوارت (١٨٠٦-١٨٧٣)، وليون فالراس (١٨٣٤-١٩١٠)، وكارل منجر (١٨٤٠-١٩٢١) ، وجيرمى بينتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، وفليفريدوا باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) ، وفريدريش فون هايك (١٨٩٩- ١٩٩٢) . وهؤلاء ، هم الذين مهدوا الطريق أمام رواد المدارس الاقتصادية التقليدية المعاصرة ، أمثال ميلتون فريدمان وشركاه ، هؤلاء اللذين يروجون الآن لأفكار الليبرالية المتوحشة التى لا تحدها حدود ولا تعوقها قيود فى سبيل توليد الأرباح وتكوين الثروات حتى وإن وأدت فى سبيل ذلك حرية الإنسان.

* * *

الاتجاه التاريخي .. العقيدة المهجورة

أما بالنسبة للاتجاه التاريخى (٣٠) Historical Tendency ، فإنه قد انطلق من قاعدة الاقتصاد السياسى التقليدى، الذى عنى بدراسة القوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع. غير أن هذا الاتجاه التاريخى، قد وجه سهام النقد إلى الاقتصاد الكلاسيكى وأظهر الطبيعة التاريخية لمقولاته وقوانينه، ونفى الادعاء بأنها قوانين طبيعية خالدة لا تتغير بمرور الزمن وبرهن على أنها تنشأ من العلاقات الاقتصادية الجارية بين الناس، المطابقة لأسلوب معين من الإنتاج ولفت الأنظار إلى نسبية القوانين الاقتصادية، و أظهر أنها ليست مطلقة فى الزمان أو فى المكان كما يزعم الكلاسيك. كما طور إنجازات الاقتصاد السياسى التقليدى ، باكتشافه الأسلوب الدقيق لعمل قانون فائض القيمة، باعتباره القانون الأساسى للنظام الاجتماعى الرأسمالى، واكتشف قوانين تطور العلاقات الاقتصادية على أساس من التفسير المادى للتاريخ. والرائدان العظيمان لهذا الاتجاه هما كارل ماركس (١٨١٨-١٨٩٥) وفريدريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥).

ومن الملاحظ، أن رواد هذا الاتجاه لم ينشغلوا مطلقا بوضع سياسات وقواعد تضبط سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما يكفل ترشيد النظام الرأسمالي وتطوير آلياته بأقل قدر ممكن من التضحيات مثلما يفعل المفكرون الكرسيك، وإنما انشغلوا بتحليل تنقضات النظام الاقتصادى الرأسمالي، وكشفوا عن مواطن ضعفه، وتنبؤا بحتمية انهياره وزواله من الوجود مفسحا الطريق أمام الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى جديد .

ومن ثم ، فإن هذا الاتجاه فى النظرية الاقتصادية ، قد إنزوى بعيدا بفعل فاعل عن المناهج الدراسية، خاصة بعد هزيمة الشيوعية وتفسخ الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الاشتراكى العالمى وانتصار الرأسمالية، فقد أضحى من بعد ذلك اتجاها لقيطا تبرأ منه الجميع، فاختفى – من ساحة الفكر العلمى – كما يختفى الفيل الأحمر فى منديل الساحر الهندى.

***

(٣) السياسة الاقتصادية .. كأداة للهيمنة الطبقية

السياسة الاقتصادية Economic Policy هى الركيزة الثالثة للفكر الاقتصادي، إلى جانب المذهب الاقتصادى ، والنظرية الاقتصادية .

فإذا كان المذهب الاقتصادي، هو العقيدة التى تحافظ على قدسية العلاقات الاجتماعية السائدة، وإذا كانت النظرية الاقتصادية، تولد فى رحم هذا الإطار المذهبى وتكتسب سماته، وتختص بتشخيص حالة النشاط الاقتصادي، وتفسر عمل آلياته، وتكشف عن سلوك متغيراته الاقتصادية الكلية، فإن السياسة الاقتصادية، هي فن اختيار الوسائل الملائمة للحفاظ على بقاء هذه العلاقات المقدسة وضمان حمايتها، وتختص بوصف روشتة علاجها التى تتراوح بين المداواة البسيطة والتدخل الجراحى. فالأفكار الاقتصادية تعتبر بالفعل هاديا للسياسة الاقتصادية. ولكن هذه الأفكار -كما أكد كينز [٣١] يمكن أن تكون أيضا، وليدة لهذه السياسة، وتعبر عن المصالح التى تخدمها .

والسياسة الاقتصادية، على هذا النحو:

- تستمد مرجعيتها من المذهب الاقتصادى.
- وتستمد وسائلها من النظرية الاقتصادية.

فالقوانين الاقتصادية، يمكن اختزالها وصياغتها فى صورة سببية. أى فى صورة تكشف عن علاقة السبب بالنتيجة والعلة بالمعلول، وآنئذ تتولى السياسة الاقتصادية التوظيف العملى لهذه القوانين، عندما تستخدم أدواتها للتأثير على حركة هذه الأسباب بغية تحقيق أهداف منشودة ونتائج مرغوبة.

وفى هذا يشير، أوسكار لانج (٣٢)، فى مؤلفه "الاقتصاد السياسى" إلى أن السياسة الاقتصادية هى فن اختيار الوسائل الملائمة للتأثير فى سير العملية الاقتصادية وفق الاتجاه الذى يقصده الإنسان، وهى بالتبعية تسعى إلى إستبعاد التلقائية عن هذه العملية إستبعادا كلياً أو جزئياً، ويضيف، بأنه لا يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية فعالة، إلا فى نظام يستبعد التلقائية من العملية الاقتصادية .

وفى سوق المنافسة الحرة، تعمل القوانين الاقتصادية الحاسمة فى تطور النظام الرأسمالى بشكل تلقائى، والوعى بهذه القوانين يساعد واضعوا السياسة الاقتصادية فى التأثير على سير العمليات الاقتصادية وتوجيهها وفقا لتفضيلاتهم الاجتماعية، أى وفقا لمذهبهم الاقتصادى .

ولذلك، فإن السياسة الاقتصادية، تستخدم كوسيلة فى يد الطبقة المسيطرة لحل التناقضات التى تنشأ بين قوى الإنتاج المتحركة وعلاقات الإنتاج الساكنة، مما يحول دون ظهور أزمات عامة، أو يخفف من حدة هذه الأزمات كلما ظهرت، وتصفيتها أولاً بأول، قبل أن تتوحش وتعصف بالنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد من أساسه. وهو ما يتحقق عن طريق استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لضبط سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يكفل ترشيد سير النظام الاقتصادى وتطوير آلياته لتحقيق أعلى مستوى للنمو والاستقرار.

***

غير أن المذاهب الاقتصادية تختلف فيما بينها من حيث توظيفها للنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية :

* ففى إطار المذاهب الثورية: تتولى النظرية الاقتصادية، تفسير النظام الاقتصادى والاجتماعى وتكشف عن نقاط القوة والضعف فيه، وتتولى السياسة الاقتصادية استخدام أدواتها المختلفة لتطوير أسس هذا النظام وتغييره، أى أن النظرية الاقتصادية فى هذه الحالة تكون مهمتها التفسير أما السياسة الاقتصادية فتكون مهمتها التغيير .

* أما فى إطار المذاهب المحافظة: التى تبغى بقاء الأوضاع على ما هى عليه، فإن النظرية الاقتصادية فى هذه الحالة تختص بتبرير النظام الاجتماعى القائم، أما السياسة الاقتصادية فتتولى مداواته وإصلاحه وحل تناقضاته.

وهذا في عمومه..

يدل على وجود ترابط وثيق بين كل من المذهب الاقتصادى والنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

ومن المشاهد لكل من يراقب حركة الأسواق فى علاقتها بتطور الفكر الاقتصادى سوف يلاحظ أن المذاهب هي الإطار المحدد للنظريات والسياسات لا المبادئ . وهو ما يعنى بأنه لا حياد ولا موضوعية فى العلوم الاجتماعية. فالقوى الاجتماعية متعارضة المصالح والأهداف تجند فى العادة من يدافعون عن مصالحها من الفلاسفة والعلماء دون الالتزام بقيم الفضيلة أو التحلي بمكارم الأخلاق.. فالسياسة هى الوسيلة والمنفعة هى الغاية.

***

وعلى سبيل المثال..

يمكننا أن نميز بين جماعتين من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد تعارض كل منهما الأخرى فى مجال تقييم المنافع المتحصلة نتيجة لتبنى سياسات إعادة توزيع الدخل القومى فى المجتمع. فإحداهما تؤمن بأنه لا يجب أن تبنى النتائج الاقتصادية من الأساس على الاعتبارات الأخلاقية، بينما الأخرى تؤمن بأن تحقيق المنافع لبعض الناس مقابل التكاليف التى يتحملها الآخرون هو مسألة أخلاقية..

* فالجماعة الأولى (وهى من أنصار الأغنياء)، تقول أن قانون تناقص المنفعة إنتقائى ، إذ يسرى على جميع السلع ولكنه لا يسرى على النقود. فالمنفعة الحدية لوحدة النقود ثابتة ومتساوية عند الغنى والفقير. ومن ثم فإن فرض ضرائب جديدة على دخول الأغنياء وإعادة تحويلها إلى الفقراء لن يزيد المنفعة الكلية للمجتمع، بل وربما يحدث العكس ويحجم رجال الأعمال فى مثل هذه الحالة عن الاستثمار مما يؤدى إلى نقص المنفعة الكلية فى الاقتصاد.

* أما الجماعة الثانية (وهى من أنصار الفقراء)، فتقول أن قانون تناقص المنفعة غير انتقائي، إذ يسرى على السلع كما يسرى أيضاً على النقود. ومن ثم فإن المنفعة الحدية لوحدة النقود، تتناقص كلما ارتفعت دخول الأغنياء ، وتتزايد كلما انخفضت دخول الفقراء.

وهذا معناه ..

أن المنفعة الحدية للنقود عند الفقراء أعلى من المنفعة الحدية للنقود عند الأغنياء. أى أن المنفعة الكلية التى يكتسبها "الفقراء" ، ستكون أعلى من المنفعة الكلية التى يفقدها "الأغنياء" ، فى حالة تحويل كمية محددة من النقود من أولئك إلى هؤلاء.

فإذا انتقلنا من التجريد إلى التجسيد لأجل التبسيط وتيسير التحليل .. لتوصلنا إلى نتيجة مؤكدة بدرجة عالية من الثقة، وهى: "إن طعم كسرة خبز فى فم فقير جائع .. يكون أكثر حلاوة من طعم قطعة جاتوه فى فم غنى مترف". فالغني مريض بالتخمة بينما الفقير مريض بالهزال.

وعليـــــه ..

فإن سياسات إعادة توزيع الدخل القومى من الأغنياء للفقراء ومن المترفين للمحرومين ، التى تستند إلى أسس أخلاقية ، تقول بأننا لو أخذنا قطعة جاتوه من طبق الغنى . واشترينا بثمنها ربطة من أرغفة الخبز لإشباع جوع الفقراء فإن إحساس هؤلاء بالسعادة سوف يفوق بكثير إحساس الغنى بالتعاسة إن نقصت قطعة جاتوه واحدة من طبق حلواه. ويترتب على ذلك، أن سياسات فرض ضرائب تصاعدية على دخول الأغنياء وتخصيص حصيلتها لتحسين مستوى معيشة الفقراء تؤدى فى النهاية إلى تعظيم المنافع الكلية للسلع والخدمات المستهلكة فى المجتمع، لأن الفوائد (المكتسبة) التى يجنيها الفقراء فى هذه الحالة. ستكون أكبر بكثير من الفوائد (المفقودة) التى يتحملها الأغنياء عند تطبيق تلك السياسة، ناهيك عما يترتب على ذلك من زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادى إلى الأمام.

فإذا أعدنا قراءة ما سبق بعقل يقظ وعين فاحصة .. لتبين لنا ..

- أن جماعة أنصار الفقراء من الفلاسفة والعلماء، تبنى نظرياتها وسياساتها الاقتصادية على أسس أخلاقية وتتبنى سياسات تنشيط الطلب (الاستهلاك).
- أما جماعة أنصار الأغنياء من الفلاسفة والعلماء، فتبنى نظرياتها وسياساتها الاقتصادية على أسس نفعية وتتبنى سياسات تنشيط العرض (الاستثمار).

وهذا معناه ..

أن المنفعة والأخلاق تقفان على طرفي نقيض فى المذاهب الاقتصادية والاجتماعية لجماعات الصفوة من الفلاسفة والعلماء أنصار الأغنياء. فلا ضمير لقوى ولا حصانة لضعيف حسبما قال من قبل نفر من الحكماء.

* * *

الفصل الثالث

المشكلــــة الاقتصاديــــة

وثلاثيـــة: الندرة ، والثروة ، والسلطة

الفصل الثالث
المشكلـــة الاقتصاديـــة

وثلاثية : النـدرة .. والثـروة.. والسلطة

الحياة، موضوع العلم، وهى فى حالة تحول دائم وتطور مستمر. ولهـا جانبان، أحدهما مادى والآخر اجتماعى. والجانب المادى، يتشكل فى إطـار العلاقة بين الإنسان والطبيعة. أما الجانب الاجتماعى، فيتـشكل فـى إطـار العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، عبر نشاطه الإنتاجى. أى عبر تحويـل مواد الطبيعة الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة للحياة .

ولأن الحياة فى حالة تطور مستمر، فإن العلوم كذلك تظل فى حالة تطور دائم وتغير مستمر، فليس هناك فى الحياة شىء يبقى على حاله إلى الأبـد. فالعلوم تتنوع وتتغير استجابة لتنـوع وتغيـر أوجـه الحيـاة . والعلـوم الأساسية، توجه لدراسة الظواهر الطبيعية وهى علـوم محايـدة بالنـسبة للعلاقات الإنسانية . أما العلوم الاجتماعيـة ، فتوجـه لدراسـة الظـواهر الإنسانية، وهى لا تتسم بالحياد ، وعلم الاقتصاد هو أحد هذه العلوم .

وتطبيق العلوم فى الحياة له آثار إيجابية وأخرى سلبية. ولا تقع مسئولية العواقب السلبية لتطبيق المنجزات العلمية ، فى الطبيعة والمجتمع والوعى، على العلم بحد ذاته . بل على الوسط الاجتماعى الذى يجرى فيه هذا التطبيق [1]. فالعلم ، كما يقول ول ديورانت إذا تجرد من الفضيلة صار فخا Trap . وهذا ما نبهنا إليه أيضا فرنسوا رابليه (١٤٩٥-١٥٥٢) منذ القرن السادس عشر محذرا "أن العلم بدون ضمير ليس سوى دمار للروح".

(١) المسكوت عنه في دراسة المشكلة الاقتصادية

علم الاقتصاد، هو أحد العلوم الاجتماعية المختص بدراسة المشكلة الاقتصادية. وهى، كما هو متعارف عليه فى المناهج المدرسية مشكلة ندرة، أى مشكلة قصور الموارد المحدودة عن تلبية الحاجات المتعددة . ولذا كان من الطبيعى أن يبحث علم الاقتصاد فى إيجاد حل لهذه المشكلة، بحيث يتضمن هذا الحل تحديد الخيارات المثلى أمام مستخدمى هذه الموارد وإرشادهم إلى كيفية تخصيصها بين أوجه استعمالاتها البديلة، بغية، تعظيم العائد Maximizing Return بالنسبة للمنتج، وتعظيم المنفعة Maximizing Utility بالنسبة للمستهلك: "فلو لم تكن مواردنا محدودة، لما كنا بحاجة إلى اختيار كيفية استخدامها " .(ألن كارلنج:١٩٨٦ ، Alan Karling).

* وتعظيم المنفعة بالنسبة للمستهلك ، يتحقق إذا ما عرف كيف يرتب أولوياته، بحيث يوزع استهلاكه Consumption distribution على مختلف المنتجات، فى ضوء ما تحققه له السلع والخدمات المستهلكة من منافع بالمقارنة مع أثمان كل سلعة .

* وتعظيم العائد بالنسبة للمنتج ، يتحقق إذا ما عرف كيف يرتب أولوياته ، بحيث يوزع موارده (بما فيها عنصر العمل) على مختلف المنتجات على ضوء ما تحققه له السلع والخدمات المنتجة من عوائد بالمقارنة مع أثمان كل مورد .

أى أن تعظيم المنفعة بالنسبة للمستهلك (الطلب)، يتحقق عند تساوى المنافع الحدية لوحدة النقود بين جميع السلع. وأن تعظيم العائد

بالنسبة للمنتج (العرض)،يتحقق عند تساوى الإنتاجية الحدية لوحدة النقود بين مختلف المنتجات. وفى الحالتين من المفترض أن يسلك الإنسان فى الحياة سلوكا رشيداً .

ودوال الطلب والعرض ، تبين الكميات المطلوبة والمعروضة من كل سلعة عند المستويات السعرية المختلفة :

* والدوال الأولى Demand Function ، تستند إلى تقديرات المستهلكين للمنافع كما تعكسها أذواقهم والميزانيات المتاحة لديهم

* والدوال الثانية Supply Function ، تستند إلى تقديرات المنتجين لتكلفة الإنتاج كما يعكسها الفن الإنتاجى السائد وحجم الموارد المتاحة لديهم .

وهذه الرؤية، تفيد بأن المنفعة الحدية Marginal Utility تلعب دورا رئيسيا فى تحديد الثمن. ولأن الإحساس بالمنفعة هو فى النهاية سلوك شخصى وتقييم ذاتى Subjective يتحقق من خلال التداول ويتوقف على الندرة، فإن هذه الرؤية تتجاهل النظرة الكلاسيكية البكر Virgin Classical view، لكل من ديفيد ريكاردو وآدم سميث ، التى تبرهن على أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل وبنفقة الإنتاج .

وهنا تظهر إشكالية عدم اليقين عن مصدر القيمة وعما إذا كانت تتحدد فى مجال الإنتاج أم فى مجال التداول ؟

وعمومـــــا ...

* من المحال أن يكون مصدر القيمة هو مجـــال التداول ..!

* ومن المحال كذلك ألا يكون مصدر القيمة هو مجال التداول..!

وقد حاول ماركس [٢] (١٨١٨-١٨٨٣) K. Marx فض مغاليق هذه المعضلة، عن طريق تمييز النشاط الاقتصادى فى المجتمع إلى مستويين:

* الأول: مستوى كامن من العلاقات الاجتماعية، التى تنشأ بين الناس نتيجة لتقسيم العمل Division of Labour فى المجتمع. أى نتيجة للطريقة التى يوزع بها المجتمع قواه العاملة على مختلف المهام، منشئا بذلك شبكة من العلاقات الاجتماعية، عمادها العمل الإنسانى اللازم بذله لإنتاج مختلف السلع .

* والثانى: مستوى ظاهر من علاقات السوق. فالسوق، يحول العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس فى عملية الإنتاج، إلى شبكة من العلاقات بين الأشياء فى عملية التبادل، بحيث يبدو السوق وكأنه قوة تهيمن على البشر، ويظهر وكأنه كائن حى يقوم بتحديد ما يقومون به من أعمال وما ينشأ بينهم من علاقات. إذ أن اقتصاد السوق الرأسمالى .. فى رأى الاقتصادى المجرى جورج لوكاش[٣] (١٨٨٥-١٩٧١) منظم بطريقة تجعل العلاقات بين البشر، تبدو كما لو أنها علاقات بين أشياء ، بحيث تغدو نظرتهم لأنفسهم، ولغيرهم، كنظرتهم للأشياء المادية وهو ما يسميه بنظرية التشيؤ Reification ، أى إضفاء الصفة البشرية على الأشياء من جانب وتحول الصفات الإنسانية إلى أشياء جامدة من جانب آخر، بحيث

تتخذ وجودا مستقلا، وتكتسب صفات غامضة غير إنسانية. وبذلك، تحط قيمة الإنسان إلى مستوى الشىء الذى يباع ويشترى في الأسواق، أى مستوى الشىء كسلعة، وتظهر علاقات الناس كأنها علاقات بيع وشراء. فعملية الاستغلال الرأسمالى تبتدئ أصلا كعملية بيع وشراء عادلة ..

- فالعمال يبيعون قوة عملهم فى سوق العمل بكل حرية.
- وأصحاب الأعمال يشترونها بدون تدخل من الدولة.

ومن ثم يصير المجتمع بأسره -ويبدو- وكأنه شركة تجارية عملاقة لا تحكمها مبادئ القيم والأخلاق ولكن تحكمها حسابات المكسب والخسارة الكامنة فى كل علاقة.

فالسلعة Commodity -إذن- هى القاسم المشترك الأعظم بين المستويين . فحولها تنسج خيوط شبكة العلاقات الاجتماعية ، وخيوط شبكة علاقات السوق ، فيما يسمى بنظرية قدسية السلعة Commodity Fetishism . وهو ما عبر عنه ماركس فى كلمته الشهيرة التى دونها فى كتابه رأس المال، قائلاً: " السلعة التجارية .. هذا المعبود الوثنى" .

ولـــذا.. فإن تحليل السلعة ، من بداية خلقها (فى الإنتاج) ، إلى نهاية تدميرها (فى الاستهلاك) ، مرورا بعمليات التبـادل والتوزيع ، يمثل العمود الفقرى لنظرية القيمة فى الاقتصاد الماركسى .

فالأشياء التى يخلقها العمل لإشباع الحاجات الإنسانية، ينظر إليها كمنتج Product عند الاستهلاك واكسلعة Commodity عند التبادل. والعمل

الإنسانى المتجسد فى المنتجات عند استهلاكها -هو نفسه- المتجسد فى السلع عند تداولها :

* غير أنك، إذا نظرت إلى الشىء كمنتج Product معد للاستهلاك، أى للاستعمال المباشر، تتراءى لك صورة نوع العمل الذى بذل فيه أى العمل المحدد، مثل عمل الخباز والنجار وصانع الفخار.

* وإذا نظرت، إلى نفس الشىء، كسلعة Commodity معدة للتبادل، أى للتداول فى الأسواق، تتراءى لك صورة العمل المجرد أى العمل الإنسانى بوجه عام.

وعن هذا يقول كارل ماركس K Marx : " أن الفهم الصحيح للعمل - على الإطلاق- هو أنه الوحدة القائمة بين العمل المجرد الذى يخلق قيمة السلعة، ويبين العمل العينى الذى يخلق القيمة الاستعمالية".

فالصلة، بين العمل المحدد (العينى) والعمل المجرد (العمل الإنسانى بوجه عام)، تظل قائمة رغم ما بينهما من فارق كيفى، أى أن، العمل المحدد والعمل المجرد، ما هما إلا صورتان متمايزتان لشىء واحد، هو العمل الإنسانى المجسد فى السلعة. غير أن العمل المحدد هو الذى يكسبها قيمتها الاستعمالية، والعمل المجرد هو الذى يكسبها قيمتها التبادلية. ومنذ ظهور الإنتاج السلعى،-أصبحت القيمة الاستعمالية، لا تمثل للمنتج أى شىء، سوى أنها جسر تعبر عليه السلعة إلى عالم التبادل فى الأسواق.

* * *

وعلى هذا الأساس ..

تبلورت ثلاثة اتجاهات فى نظرية القيمة .. هى :

* اتجاه تقليدى – سار عليه المفكرون الإنجليز وفى مقدمتهم آدم سميث– ويقوم على ربط القيمة بنفقة الإنتاج (Cost)، فقيمة السلعة فى المدى الطويل تتحدد بكمية العمل المبذول فى إنتاجها، فى إطار شبكة علاقات الإنتاج .

* واتجاه ذاتى – سار عليه المفكرون الفرنسيون وفي مقدمتهم فالراس walras– ويقوم على ربط القيمة بالمنفعة (Utility) ، فقيمة السلعة تتحدد بمنفعتها للطالب ، فى إطار شبكة علاقات السوق .

* واتجاه توفيقى – سار عليه معظم الاقتصاديين – يرى أن ثمن السلعة يتحدد بتلاقى العرض (الإنتاج)، مع الطلب (السوق) . فى إطار التفاعل بين شبكة علاقات الإنتاج وشبكة علاقات السوق. وهو ما شرحه بوضوح كامل الاقتصادى البريطانى ألفريد مارشال فى كتابه مبادئ الاقتصاد Principles of Economics الصادر فى عام ١٨٩٠ حيث يقوال: "أن دور العرض والطلب فى تحديد الثمن هو كدور حدى المقص، لا يقطع أحدهما دون الآخر".

معنى هذا، أن الجهد المبذول لإنتاج السلعة، هو الذى يحدد قيمتها في المدي الطويل. أما سعرها، فيتحدد طبقا لتفاعل قوى الطلب مع قوى العرض، ويتقلب صعودا وهبوطا حول محور قيمتها في المدي القصير.

وعليـــــه ..

فإن الاتجاه الأخير (التوفيقى) ، يكشف عن شمول قيمة السلعة لنقيضين، ويسعَى إلى حل هذا التناقض بالكشف عن الوحدة التى تجمع بينهما. وفى سبيل ذلك، إستبعد أى خيار Election يظهر قيمة السلعة وكأنها محصلة ميكانيكية لجزأين: أحدهما يظهر فى مجال الإنتاج والآخر يظهر فى مجال التبادل. وتوصل إلى أن قيمة السلعة تتحدد فى إطار وحدة عضوية، أى وحدة ديالكتيكية، لهذين الجزأين .

فالمُركّبْ Synthesis -كما يقول كرين برنتون- ليس توفيقا بين الأطروحة Thesis ونقيضها Antithesis ، ولا هو تعادل ناتج عن الفارق بينهما ، وإنما هو شىء جديد تماما وليد صراع مبهم ، إنه المركب الكامل .

ويترتب على ذلك ..

أن حصر المشكلة الاقتصادية فى إطار شبكة علاقات التبادل (وعزلها عن شبكة علاقات الإنتاج) يجردها من بعدها الاجتماعى ، ويصورها على أنها مشكلة فنية تعكس علاقة الأشياء بالأشياء أو علاقة الناس بالأشياء . وهذا بلا شك عرض زائف ودجل مقصود لأنه يخفى الأساس الاجتماعى للمشكلة . أى يخفى العلاقات التى تنشأ بين الناس وهم يمارسون نشاطهم الاقتصادى. ومحور هذه العلاقات هو ملكية وسائل الإنتاج ، وما يترتب على شكل هذه الملكية من تعارض فى المصالح والأهداف عند توزيع العائد الاقتصادى وتبادل المنتجات .. فعند التوزيع يتحول الجميع الى أعداء.

ففى ظل محدودية الثروة (الندرة)، وعندما يشتد صراع الطبقات (التوزيع)، تتحول المساومة الاجتماعية بين الغرماء حول توزيع الدخل

وتراكم الثروة إلى لعبة صفرية Zero-Sum game ، أى أن زيادة مكاسب بعض الأطراف تمثل خسارة للأطراف الأخرى ، فعند توزيع العائد ، يسعى بعض الناس إلى الاستحواذ على نصيب أكبر ، مما يترتب عليه حصول الآخرين على نصيب أقل ، وهى الحالة الشائعة التى عبر عنها توماس مور[٤] قائلا إن "ما تضيفه إلى أملاك فرد، تأخذه من أملاك جاره" .

* * *

* وطوال التاريخ، كان معظم الناس فقراء، وقليلون منهم شديدو الثراء.. وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية .

* فالمشكلة الاقتصادية تعد، فى الأساس، مشكلة توزيع قبل أن تكون مشكلة ندرة .

* * *

فحكيم اليونان لوكرتيوس [٥] ينبهنا إلى أنه "لا يمكن مطلقا أن تخلو الطبيعة من كل الحاجات الفردية " ويؤيده فى ذلك بيرتون بورتر[٦] صاحب كتاب "الحياة الكريمة" قائلا : " من المعقول توقع وجود العناصر اللازمة للحياة فى الطبيعة وإلا ما كانت لتوجد أية حياة على الإطلاق " ، وهو ما يتفق مع اهتمام ريكاردو ، ويتعارض مع اهتمام آدم سميث .

* فالأول (ريكاردو)، اعتبر أن هدف السياسة الاقتصادية هو حل مشكلة التوزيع. وتوصل إلى أن العمل هو مصدر القيمة دون أن يستخلص من ذلك أية نتيجة تتعلق بحق العامل فى الاستئثار بالناتج بأكمله وهو ما استخلصه ماركس فيما بعد واعتمد عليه فى بناء نظرية "فائض القيمة".

* والثانى (آدم سميث)، اعتبر أن هدف السياسة الاقتصادية هو البحث عن الأسباب التي تحكم تكوين الثروة وتجديد الإنتاج. وهو ما يفصح عنه

عنوان كتابه الأشهر "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" AnInquiary into the Nature and Causes.

أى أن آدم سميث كان مهتما بحل مشكلة الندرة. أما ريكاردو فكان مهموما بحل مشكلة التوزيع. لذلك فإن ريكاردو [٧] اهتم بالكشف عن القوانين التى تحكم توزيع الناتج الكلى بين العناصر التى أسهمت فى إنتاجه. إذ ظل منهمكا فى إحصاء صفوف الأثرياء والفقراء ، وتحليل عيوب الرأسمالية التى تبقى دائما على أعداد كبيرة من الفقراء، ورأى ضرورة إعادة التوزيع لتصحيح هذا الاختلال فى توزيع الثروة. وعنى عناية خاصة بموضوع التوزيع - دون غيره" ، كقضية أساسية يجب أن يتركز عليها الفكر الاقتصادى وعلم الاقتصاد عموما .

إذ يقول ريكاردو فى رسالة بعث بها إلى روبرت مالتس : "إن الاقتصاد السياسى ليس بحثا فى طبيعة الثروة وأسبابها ، وإنما هو بحث فى القوانين التى تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكوينه " .

ويلخص جان جاك روسو [٨] (١٧١٢-١٧٧٨) رؤيته لحل مشكلة التوزيع بقوله : "لا يجب أن يكون هناك مواطن يصل به الثراء إلى حد شراء آخر ، ولا فقير يصل به الإملاق إلى الحد الذى يجبر فيه على بيع نفسه" .. "فلا تتسامحوا مع الأغنياء ، ولا مع المتسولين" ونادى فى كتابه " العقد الاجتماعى " بوضع تشريع يهدف إلى ضمان الحرية والمساواة بين جميع المواطنين .

فالقضية الأساسية .. إذن .. كما يقول ميشيل بو [٩]" تتعلق فى الواقع بالمال والسلطة وعلاقات القوى بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية ".

***

(٢) الندرة .. أساس صراع الإنسان مع الطبيعة

قضية الندرة ، بلورها هيوم [١٠] فى مؤلفه الشهير "بحث فى الطبيعة البشرية" حيث يسجل فى واحدة من أكثر فقرات كتابه أهمية أن : "الطبيعة لا تبدى من القسوة إزاء أى من الكائنات مثل ما تبديه إزاء الإنسان ، فالإنسان، هو الحيوان الوحيد الذى يلقى من فظاظة الطبيعة ما لا يلقاه أى حيوان آخر يشاركه فى الحياة على سطح المعمورة ، فقد أغدقت عليه الطبيعة بقدر لا نهائى من الرغبات والاحتياجات ، فى الوقت الذى بخلت عليه بإمكانيات متواضعة لإشباع هذا الكم اللانهائى من الاحتياجات".

"وقسوة الطبيعة على الإنسان -على هذا النحو- يرى كانط ، أن مثلها فى الحياة كمثل زوجة الأب" شحيحة وخسيسة وسليطة اللسان ولا تكف عن التذمر والعدوان.

أى أن الندرة Scarcity تتجلى فى قصور Shortage الموارد المحدودة Limited عن إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة Unlimited . ويرى سارتر أنها هى التى تضفى المعقولية على العلاقات البشرية ، وإنها المفتاح الحقيقى لفهم اتجاهات البشر بعضهم نحو البعض الآخر . وهى كذلك المدخل إلى فهم سائر الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أقاموها طيلة حياتهم على الأرض .

والندرة ، مفهوم مركب من تنويعات ونقائض . فالندرة نقيض الوفرة Prevalence ، والحاجة Needs نقيض الاستغناء ، والحرمان Abstinence نقيض الإشباع. والندرة مجالها الإنتاج والحاجة مجالها الاستهلاك.

فالحاجة، تعبير عن شعور الإنسان بالحرمان من شئ ما . والاستغناء هو انتفاء لزوم هذا الشئ لإشباع الحاجة .

ومن المتعارف عليه أن منبع الحاجات البشرية الأساسية هو الغرائز الفطرية التى يتشارك فيها الأنسان العاقل مع الحيوانات العجماء مثل الحاجة إلى الشراب والطعام والإخراج وممارسة الجنس والحفاظ على البقاء. وفى غمار التطور و النمو تنشأ حاجات إضافية سواء كانت مادية أو معنوية (مثل حاجة الأنسان الى أحترام النفس وتقدير الذات) .

وهذا معناه ..

* أن الشرط الضرورى لوجود الحاجات هو تفتح الغرائز ويقظة الحواس.

* أما الندرة والوفرة فهما شرطان كافيان. الأول لإظهارها. والثانى لإشباعها .

* فالندرة تشعل نار الحرمان والوفرة تطفئها. الأولى، تعبر عن شح الطبيعة. والثانية، تعبر عن كرمها. فهما نقيضان جدليان، مثل شروق الشمس وغروبها ، فظهور إحداهما يحجب ظهور الأخرى .

ولأن الندرة، تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة، وتتناسب مع ما يبذل من جهد فى سبيل تحويل موادها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة تشبع حاجة الإنسان، فهى إذن نقيض الوفرة. وعنصر العمل هو الذى ينظم العلاقة بينهما، حيث تتناسب كميته عكسيا مع الوفرة وطرديا مع الندرة . فالندرة، تتناسب طرديا مع كمية العمل اللازمة لإشباع حاجة إنسانية معينة.

والمواد الحرة ، مثل الهواء الجوى ومياه الأنهار الجارية ، تمثل صورة من صور الوفرة ، وبالتالى ليس لها قيمة ، وليس لها سعر ، لأن الإنسان لا يبذل جهدا فى إنتاجها ، فهى هبة الله للإنسان . ولكن فى ظروف استثنائية ، تصبح نادرة ويصير لها قيمة ولها سعر ، وذلك عندما يتطلب الحصول عليها بذل جهد وتحمل نفقة ..

- مثل قطرة ماء فى صحراء قاحلة،أو بالونة هواء فى أعماق البحار.
- فالعبرة هنا بالقيمة التبادلية للسلعة Value in exchange وليس بقيمتها الاستعمالية Value in use .

ولقد شاعت إرادة الله، من أجل سعادة البشرية وإشباع حاجة الفقراء، أن الأشياء ذات القيمة الاستعمالية العظيمة، كالماء، مثلا، يكون لها قيمة تبادلية ضئيلة، بينما الأشياء ذات القيمة الاستعمالية الضئيلة ، كالأحجار الكريمة، تكون ذات قيمة تبادلية عالية، وهو ما أطلق عليه آدم سميث لغز القيمة Paradox of value.

- فالقيمة التبادلية للسلعة تتحدد بمنفعتها الحدية، أما القيمة الاستعمالية فتتحدد بمنفعتها الكلية.
- ولذا، يكون من المستحيل تماما أن نستنتج ببساطة القيمة التبادلية من القيمة الاستعمالية. فالقيمة، ظاهرة مرتبطة باقتصاد المبادلة الذى يحول الناتج إلى سلعة قابلة للتبادل فى الأسواق .

وفى تعليقه على هذه الظاهرة، يقول جاليليو جاليلى(١١)، أشهر علماء عصر النهضة "هل هناك غباء يمكن تصوره أكثر من أن تسمى الجواهر

والذهب والفضة أشياء ثمينة، وأن يسمى التراب والطين أشياء وضيعة ؟ أفلا يرى هؤلاء الناس أنه إذا كان التراب نادرا ندرة الجواهر والمعادن الثمينة فإن أى أمير سيسعد بأن يقدم كومة من الماس وأكياس الذهب ، مقابل حفنة من تراب تملأ إناءا صغيرا يزرع فيه عود من الياسمين يراه ينبت أمام ناظريه وتنبثق منه الأوراق الخضراء والورود ذات العبير؟!. إن الندرة أو الوفرة - إذن - هى التى تجعل العامة من الناس يقدرون هذا الشيء أو يحقرونه." .

فالشخص الذى عذبه العطش، لا يرى ما هو أكثر قيمة من جرعة ماء، والشخص الذى عضه الجوع، لا يرى ما هو أكثر قيمة من كسرة خبز .

* * *

والإنسان، يتحمل مشقة ويبذل جهدا ويوظف موارد لإنتاج السلع ، ويقبل على استهلاكها ويستزيد منها ، كلما كانت كل من الإنتاجية الحدية للموارد، والمنفعة الحدية للسلع ، موجبة القيمة .

والمنفعة الحدية للسلعة، تتناقص مع الوفرة ، وتتزايد مع الندرة :

* فالسلع، تتناقص منفعتها الحدية تدريجيا كلما توسعنا فى إشباع الحاجات، وتأخذ أسعارها اتجاها تنازليا .

* والموارد ، تتناقص إنتاجيتها الحدية تدريجيا كلما توسعنا فى تحقيق الوفرة، وتأخذ أسعارها اتجاها تصاعديا .

وفى الحالة الأولى، يتناقص الإيراد الحدي، وفى الحالة الثانية، تتزايد التكاليف الحدية. وحينما يتقاطع الاتجاهان، الصاعد والنازل، نصل إلى نقطة

توازن بين الندرة والحاجة. فالحدية إذن ظاهرة طبيعية تنظم العلاقة بين نقيضين، هما العرض والندرة من جانب، والطلب والحاجة من الجانب الآخر.

وفى سوق المنافسة الكاملة، يعبر المستوى العام للأسعار إلى حد ما، عن مستوى الندرة. فالأسعار تتزايد مع الندرة، وتتناقص مع الوفرة، وتتحدد بمستوى المنفعة الحدية للسلعة لا بمنفعتها الكلية. أى أن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها الدنيا للمستهلكين ذوى الرشد، هؤلاء الذين تكون سلعة ما بالنسبة لهم ذات قيمة كبيرة ، ولكنهم لا يدفعون ثمنا لها أكثر مما يدفع هؤلاء، الذين تكون هذه السلعة بالنسبة لهم ذات قيمة ضئيلة .

والأسعار، على هذا النحو، لا يحددها العرض منفردا (الإنتاج Production)، ولكن يحددها الطلب أيضا (الاستهلاك Consumption)، وهو فى الأساس تعبير عن الحاجة المدعومة بالقوة الشرائية (التوزيع Distribution)، فزيادة الإنتاج تحقق الوفرة، وعدالة التوزيع تشبع الحاجة.

***

والحاجة، ظاهرة تاريخية ومكانية وحضارية. فقبل ألف عام من الزمان، لم تكن هناك حاجة إلى التليفون المحمول. ولم يكن سكان الإسكيمو يوما فى حاجة إلى مظلة تقيهم حرارة الشمس. كما أن ملايين البشر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليسوا – الآن – فى حاجة إلى الإنترنت ، لأنهم أميون لا يقرءون ولا يكتبون.

فالتليفون المحمول Mobile ، والمظلة Umbrella ، والإنترنت Internet لا تمثل مشكلة ندرة فى ظل شروط محددة . لأن الندرة وليدة الحاجة. والحاجة تعكس الشعور بالحرمان، وانتفاء الشعور بالحرمان يوارى الندرة. فالندرة، كما يقول ليون فالراس، هى التغير فى المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الوحدات المستهلكة . أى أن الندرة محدودة بحدود الحاجة.

***

ويرى روسو [١٢] أن التحول التاريخى قد أسهم فى إتعاس الناس تعاسة عميقة إذ أن الاحتياجات البشرية الحقيقية -هى فى الواقع- محدودة العدد جدا. فالإنسان فى حاجة إلى مأوى يأويه ، وملبس يستره، وطعام يغذيه. أما كافة الاحتياجات البشرية الأخرى فليست جوهرية لتحقيق السعادة، وإنما تنشأ نتيجة لمقارنة الفرد نفسه بجيرانه، فيشعر بأنه محروم إن لم يكن لديه ما لديهم. وبعبارة فوكوياما: "فإن الاحتياجات التى يخلقها المجتمع الاستهلاكى الحديث تنشأ عن غرور الإنسان ورغبته في أن يبتز غيره فى مجال الاستحواذ على الثروة والاستمتاع بمباهج الحياة، و هو ما يسميه روسو بعشق الذات". فالحاجة..إذن.. ظاهرة اجتماعية أيضا. وهى تكتسب صفتها الاجتماعية فى الحياة الجماعية المشتركة. فالاحتياجات البشرية ، هى ثمرة من ثمار تطور المجتمع وتشابك العلاقات الاجتماعية وهى لا تولد جميعها مع البشر، بل تتكون خلال صيرورة التربية العامة، أى خلال التفاعل مع عالم الثقافة الإنسانية الروحية منها والمادية ".

ويرى كارل منجر [١٣] بأن قوة الحاجة Intensity of the want تتوقف على عدد الوحدات " المتاحة " من السلعة الاقتصادية التى يفترض إشباعها

لهذه الحاجة. وكلما قل هذا العدد زادت قوة الحاجة إليها ، والعكس أيضا صحيح.

وعن ظهور الحاجات يشير جالبريث [١٤] فى كتابه "مجتمع الوفرة The Affluent society" (١٩٥٨) إلى أن المستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية والإعلان، ويفيد بأنه ليس صحيحا، فى ظل اقتصاد السوق، أن يكون المستهلك دائما هو السيد، فالحقيقة من وجهة نظره، أن المنتج هو الذى يحدد أذواق المستهلكين ورغباتهم . وهو فى ذلك قد ميز بين الحاجات Needs وبين الرغبات Wants وبين أن الأخيرة هى من صنع المجتمع الذى نعيش فيه. إذ أصبحت الرغبات الآن تتكون – إلى حد كبير – من خلال الحملات الإعلامية التى تقوم بها المؤسسات المنتجة التى تقوم بتوريد السلع أو الخدمات. كما أشار أيضا، إلى أن المجتمعات بعد أن تتجاوز مرحلة الندرة وتدخل إلى مرحلة الوفرة، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد والتبديد. ومن هنا فإن التوسع فى الأنشطة التى تبدو للوهلة الأولى غير مقنعة، مثل الدعاية والإعلان، يعتبر فى الحقيقة من مظاهر مجتمعات الوفرة. فالروح الاستهلاكية وعلم التسويق الذى يغذيها – فى رأى هيجل – "إنما يخصان رغبات هى من خلق الإنسان نفسه، والتى ستفتح الطريق لغيرها فى المستقبل".

• والتمييز بين الحاجات الحقيقية والحاجات الزائفة. كان محل اهتمام أودرنو فى إطار ما أسماه صناعة الثقافة Culture industry. وناقشه فى كتابه "جدل التنوير"(١٩٧٢) Dialectic of Enlighten.

• كذلك كان مفهوم الحاجات الزائفة ، محل اهتمام ماركوز [١٥] وناقشها فى كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" (١٩٦٤) One-Dimensional Man. وتوصل إلى أن الحاجات الحقيقية Basic Needs "هى التى تنبع من القوى المبدعة والعقلانية، التى تجعل منا كائنات بشرية اجتماعية، إنها الحاجة التى تمكننى من التحكم فى حياتى أكثر فى صلتى مع غيرى، وهى تلك الحاجة التى تعمق علاقتي بالآخرين وتثريها. ويمكن النظر إلى الحاجات الزائفة باعتبارها أشباه للحاجات الحقيقية" .

والمنفعة الحدية، ترتبط مع الندرة بعلاقة طردية، وترتبط مع الوفرة بعلاقة عكسية. أى أن المنفعة الحدية تتزايد عندما تشتد الأزمة وتتناقص عندما يعم الرخاء . فالندرة محدودة بحدود الحاجة ، وإشباع الحاجة محدود بحدود القوة الشرائية Aggregate Purchasing Power . وهذه القوة ، تتحول فى النهاية إلى طلب فعال Effectual Demand . وتحريك الطلب الفعال يلعب الدور الرئيسى فى حل مشكلة الاقتصاد الرأسمالى عندما تشتد الأزمة ويعم الكساد .

وتنمية القوة الشرائية متوقف على توزيع الدخل . لأن إعادة توزيع الدخل، مسألة متصلة بإرادة السلطة السياسية ، بما تمليه عليها فلسفتها الاجتماعية المقدسة، ونظريتها الاقتصادية المعتمدة ، وسياستها الاقتصادية المتبعة. وهذه الإرادة، بدورها ، تعكس تكوين السلطة السياسية وتعبر عن مدى مصداقيتها فى تمثيل القوى الاجتماعية المتعارضة المصالح والأهداف.

***

وفى هذا السياق، فإنه من المعلوم أن طاقة الإنسان مورد نادر ، وهى فى العادة موجهة إلى حل معضلتين آنيتين Simultaneously وهما :

- أولاً : الصراع مع الطبيعة لخلق الثروة .
- ثانياً : الصراع مع الآخر للاستئثار بهـــا .

وفى الحالة الأولى، اعتاد الناس أن يتعاونوا معا وأن يتكاتفوا جميعا وهم يصارعون الطبيعة لحل مشكلة الندرة خلال الإنتاج وخلق المنافع Utility Creation وتكوين الثروات Wealth Forming. فالندرة ، هى القوة المحركة التى تجبر البشر على أن يعملوا معا لإشباع الحاجات وبناء المجتمعات . وعن هذه الظاهرة ، يفيد العلامة ابن خلدون [١٦] فى مقدمته "بأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحقيق حاجاته من الغذاء ، غير موفية له بمادة حياته منه . ويضيف ، بأنه "لابد من إجماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف" ، " وأن الناس متعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك" [١٧].

وفى الحالة الثانية، اعتاد الناس أن يتنازعوا معا وأن يتقاتلوا جميعا وهم يصارعون بعضهم البعض خلال عملية توزيع الخيرات وتقسيم المغانم Income distribution وتراكم رأس المال Capitul Accumulation. فعند التوزيع ، يصبح الناس غرماء ويدخلون فى حالة حرب يشنها الجميع ضد الجميع Ware of all against all دون وازع دينى أو الإلتزام بمبادئ الأخلاق.

وهذه الحالة علق عليها جان جاك روسو [١٨] (١٧١٢-١٧٧٨)، قائلا: "كانت الحياة البشرية الطبيعية فيما قبل الحضارة حياة الرضا والقناعة

والأريحية وحب الغير. لكن عندما ظهرت الابتكارات الإنسانية العظيمة للحضارة، وتوطدت الملكية الخاصة ، انهار كل شىء" .."فلقد عاش البشر معا فى ظل الشيوعية البدائية ولكن عندما اكتشف الإنسان الحديد ، وظهرت الأدوات الحديدية، تمكن بعضهم من استغلال البعض الآخر. فملكية الأقلية لأدوات الإنتاج، وحرمان الأغلبية منها ، هو أساس الاستغلال" [١٩].."وعندما ساد اقتصاد السوق الخالى من الضوابط ، وصار المال هو المحرك والهدف الوحيد ، ولد الفساد والعنف " .

آنئـــــذ ...

" رأى الرب أن شر الناس قد كثر على الأرض ، وأن كل تصوز أفكار قلوبهم إنما هو شر فى جميع الأيام ، فندم الرب لأنه عمل الإنسان على الأرض وتأسف فى قلبه . "سفر التكوين : الفصل السادس".

***

وعليـــــه ..

فالندرة والثروة .. ظاهرتان متصلتان اتصالا وثيقا ، فلا مجال للحديث عن الإحساس بالمصلحة المشتركة لحل مشكلة الندرة فى ظل عالم تسوده العداوة والخصومة والبغضاء عند توزيع الثروة . فإشكالية الصراع على توزيع الثروة تزداد حدتها وتشتد وطأتها مع الندرة وتخف مع الوفرة .

- وتفسيرا لهذا يشير جان بول سارتر [٢٠] ، إلى أن الطبيعة لم تكن أبدا مهتمة برفاهية الإنسان ولا مبالية بما يفعل ، ولا مكترثة بوجوده ، بل إنها تقسو عليه وتجهده ، وهو لا يمكنه النضال ضد ندرة الموارد وشح الطبيعة إلا من خلال تعميق التخصص وتوسيع تقسيم العمل وتبادل

السلع والخدمات بين المنتجين والقطاعات وما إلى غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى المشترك بين الناس .

- غير أن سارتر يشير من ناحية أخرى ، إلى أن الندرة تفرقنا أيضا لأن كل منا يعلم أن وجود الآخرين هو الحائل بينه وبين أن ينعم بالوفرة . ولذا فإن الندرة فى علاقتها مع الثروة، لا تشكل اتجاهاتنا ونزعاتنا نحو العالم الطبيعى فحسب ، بل إنها تشكل أيضا، اتجاهاتنا نحو جيراننا من البشر .. إنها تجعلنا جميعا غرماء .

والمحصلة .. هى:

- أن الندرة ، توحد الناس فى مواجهة الطبيعة لأجل خلق المنافع.
- أما التوزيع ، فيفرق بينهم عند اقتسام خيرات الطبيعة وتوزيع هباتها على المشتركين فى توليدها.

أى أن خلق المنفعة يوحد بين البشر ، أما توزيعها فيفرق بينهم ويوقظ فيهم غرائز الأثرة وحب الذات، وينشر بينهم مشاعر العداوة والبغضاء والثأر Retaliation . وهى الظاهرة التى عبر عنها القديس كريسوستم Chrysostom[٢١] قائلاً : " أن لفظتى ملكى My property وملكك Your property تخمدان فى قلوبنا شعلة الإحسان، وتشعلان فى صدورنا نار الجشع بدرجة لا يعرفها حتى الهمج ". وهو ما يتفق مع مقولة جان جاك روسو Rousseau[٢٢] الشهيرة "يخلق الله الأشياء كلها خيرة ولكن الإنسان يتطفل عليها فتصبح شريرة ، فالكائنات البشرية تولد ومعها الخصيئة"[٢٣] "والقلب الإنسانى لا يقبل بسهولة أو بصورة ثابتة الاعتقاد بأن خير الآخرين هو أيضا فى النهاية ، خير لنا نحن أنفسنا "[٢٤].

***

وعليــــه ...

"فالندرة" تعبر عن قسوة الطبيعة على الإنسان عند توليد الثروة ، أما "الاستغلال" فيعبر عن قسوة الإنسان على أخيه الإنسان عند توزيعها بين المشاركين فى توليدها.

ولــــذا ..

* فإن الصراع بين الإنسان والطبيعة ، هو صراع أزلى وأبدى ، ويستهدف حل مشكلة الندرة ، ولكنه لا يترك فى النفوس جروحا غائرة ، لأنه صراع بين الإنسان العاقل والطبيعة الخرساء ، صراع بين طرفين من جنس مختلف .

* أما الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان ، فهو صراع مرحلى وتاريخى، يهدف إلى حل مشكلة التوزيع . وهو صراع ضار لأنــه يجــرى بــين طرفين من جنس واحد ، عاقل وغادر فى نفس الوقت . وهــو صــراع أقرته الرأسمالية وحاولت تنظيمه ، وأدانته الشيوعية وحاولت تأميمه . والمهمة الأولى ظلت ممكنة ، والمهمة الثانية باتت مــستحيلة . إذ أن أسباب الشقاق فى رأى جيمس ماديسون Games Madison "منغرســة فى طبيعة الإنسان الذى يتصف بالأنانية والعناد ، وأنــه مهمــا كانــت الجهود المبذولة لتعديل الطبيعة البشرية سيظل الإنسان أنانيا ."

***

ولأن القوى البشرية المؤهلة عالية المهارة هى أكثر الموارد ندرة، لذا وجب استخدامها بالطريقة المثلى، وتعظيم إنتاجيتها وتطبيق قاعدة الرشد عليها .

- فإذا ما تم تنظيم الصراع الاجتماعى وتهدئته وتهذيبه بإشاعة الديمقراطية فى الحياة السياسية.
- أمكن التوصل إلى حل قضية التوزيع وفقا لقواعد متفق عليها من الكافة كما هو سار فى النظم الديمقراطية.
- آنئذ يمكن توحيد الجهود الإنسانية ، وتخصيصها وتوجيهها لحل القضية الأزلية الأبدية، وهى السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لإشباع حاجة الإنسان. وبذلك تظهر الوفرة وتتوارى الندرة ، ويتحسن مستوى المعيشة ، ويتحقق مجتمع الرفاة ، وتلك هى إحدى سمات الحضارة وعلامة بارزة من علاماتها.

"فالحضارة – فى تعريف فرويد – هى جملة الإنجازات والقواعد التى تميز حياتنا عن حياة أسلافنا والتى تنشد تحقيق هدفين هما : حماية الإنسان من الطبيعة ، وتأسيس علاقات متبادلة بين الإنسان وأخيه الإنسان"(٢٥).

***

ومن المتفق عليه أن الحضارة بدأت تاريخيا مع سعىْ الإنسان للتحرر من أسر الطبيعة وتزايد قدرته على تغيير هيئتها وإعادة تشكيلها في صور تصلح لتلبية احتياجاته. أى أن الحضارة بدأت تاريخيا منذ أن سعى الإنسان بدأب لحل مشكلة الندرة. وكان اكتشاف النار مرحلة مهمة فى تطور الإنسان. فباستخدام النار أصبح الإنسان قادرا على تنويع غذائه وتشكيل المعادن في صورة أدوات تعينه على تحويل مواد البيئة إلى منتجات تشبع حاجاته.

- وجاء اكتشاف " الزراعة " منذ حوالى عشرة آلاف عام ليمثل قفزة نوعية في الحياة الاجتماعية والسياسية للبشرية.

- ومنذ أقل من ثلاثة قرون عرفت البشرية نقله نوعية أخرى مع الثورة " الصناعية " حيث سخر الإنسان الطاقات الطبيعية من البخار ثم الكهرباء، وحاليا النفط والغاز والطاقة النووية وغيرها لتصنيع الآلات والأجهزة التى تساعده على مزيد من السيطرة على الطبيعة المحيطة .

- وفى الوقت الراهن ظهر للوجود اقتصاد المعرفة الذى يحول الطاقة المتجددة والموارد الحرة (أى الأشياء التى لا توصف بالندرة) مثل الماء والشمس والهواء ورمال الصحراء إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان.

وفي سياق عرضه لهذه الرؤية يميز الاقتصادي المعروف الدكتور حازم الببلاوى بين اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار (المعرفة) فيقول: " أن الاقتصاد لم يعد يتقدم فقط بمزيد من العمل أو من الموارد المتاحة، وإنما أيضا وبوجه خاص بمزيد من " الأفكار " و " المعرفة " التى تمكنه من اكتشاف قوى كامنة في الطبيعة كانت خافية عنه من قبل" .

فالقفزات الكبرى للتقدم الاقتصادي كانت نتيجة للأفكار والمعرفة التى هى عمل عقلى، فالمعرفة والأفكار هى التى تفجر الأشياء (الموارد) فتخرج منها طاقات لم تكن معروفة من قبل للإنسان ، مثل تجميع وتخزين الطاقة الشمسية واستخدامها عند الحاجة، وصناعة البرمجيات والالكترونيات من رمال الصحراء (السيليكون).... الخ.

ويضيف قائلاً : أن المعرفة والأفكار كَمُدْخَلْ فى الإنتاج تختلف عن الموارد الطبيعية(الأشياء) لأنها لا تخضع لقانون الندرة. فالفكرة وعلى عكس الأشياء – يمكن آن تنتقل إلى الغير دون أن ينفذ رصيدها على الإطلاق لذلك فإن " المعرفة " كمورد اقتصادى يزداد وفرة مع توسعه وانتشاره ولا تخضع لقانون تناقص الغلة .

وهكـــــذا ..

فإن " اقتصاد الأفكار " يختلف جوهريا عن " اقتصاد الأشياء " فى انه لا يخضع لقانون الندرة .

- ومن ثم فإن الاقتصاديات الصناعية المعاصرة المتقدمة تسود بها ظاهرة " تزايد الغلة " ، لأنها اقتصاديات تقوم على الأفكار والمعرفة .
- أما الاقتصاديات البدائية، فإنها ما تزال تعيش فى ظل ظاهرة " تناقص الغلة " لأنها لا تزال تعيشر في ظل اقتصاديات " الأشياء ". وذلك لأن استخدام المورد الاقتصادي " الأشياء " فى غرض معين يعنى حرمان المجتمع من استخدامه في أغراض أخرى، أما المعرفة ومع انتشارها فإنها تزيد القدرات الاقتصادية للجميع.
- ففى عالم " الأشياء " يكون الشيء إما لى أو لك .
- أما في عالم " الفكر " فإن الفكرة تكون لى ولك ولغيرنا معا في نفس الوقت.

ومن هنا تتجلى أهمية التعليم والتدريب والمعرفة بصفة عامة، فهذا هو أساس التقدم. فاقتصاد الأشياء هو علم الندرة أما اقتصاد الإفكار فهو علم الوفرة.

- وللانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعرفة يرى العالم المــصري الدكتور أحمد زويل [٢٦] أنه من الضرورى توفير الحرية كأساس للتقــدم الإنسانى حيث يقول " إن الاحترام المتبادل والتراضى على تعريف متفــق عليه لمعنى الحرية والديمقراطية ، ووجود (نظام) يعمــل الإنــسان فــى إطاره ، ثم المشاركة فى التفكير وفى اتخاذ القرار ، فإن هذا هو الطريق إلى النجاح ."

- وهو ما عبر عنه أيضا الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر موضحا بأن "المجتمع البشرى نشأ نتيجة إدراكنا لتلك الحقيقة الواضحة وهو أننا إما أن نعيش معا من خلال التعاون أو أن يقضى بعضنا على البعض من خلال الصراع " .

ففى ظل الديمقراطية ، وشيوع الحرية ، ونمو الإنتاج ، تنسحب نظرية الألعاب الصفرية Zero-Sum Game من الساحة ، وتخلى مكانها أمام قاعدة التكافؤ فى توزيع المكاسب على السكان ، وهى وثيقة الصلة بالمذهب الاشتراكى، أو قاعدة التميز فى توزيع المكاسب على عناصر الإنتاج ، بما فيها عنصر العمل ، وفقا لتميز إنتاجيتها الحدية وهى وثيقة الصلة بالمذهب الرأسمالى. والشرط الضرورى ، فى هذه الحالة ، هو تعظيم المكاسب الاقتصادية ، والشرط الكافى ، هو ضمان الحريات السياسية .

وفحوى ذلك كله، أن آليات الإنتاج والتوزيع لا تعمل بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كل حقبة تاريخية .

ومن ثم ..

* فإن غريزة حب البقاء، تدفع الناس إلى التعاون والسعى الدائم لحل مشكلة الندرة .

* أما غريزة حب التملك، فتدفع الناس إلى الاقتتال بغية الاستحواذ على الثروة وحرمان الآخرين منها .

فالندرة وحب التملك ، هما أساس الصراعات الاجتماعية فى الحياة ، أما الديمقراطية فهى الأسلوب الأمثل كى تكسب هذه الصراعات طابعا سلميا.

فالديمقراطية .. إذن .. هى الوصفة السحرية التي تحول البشر من أعداء إلي إخوة(Magic Recipe).

***

(٣) الثروة .. أساس الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان

استطرادا لما سبق، فإذا كانت الندرة Scarcity تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة، والحاجة Need تعكس شعوره بالحرمان Abstinence ، فإن التوزيع Distribution يعكس شكل العلاقة القائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان حيال امتلاك الثروة .

فالتوزيع حق . وحقوق الحياة عامة وأزلية ، مثل حق العدالة فى توزيع الدخل ، وحق المساواة أمام القانون، وحق تداول السلطة بين المواطنين .

فقد أكد جون لوك [٢٧] (١٦٣٢-١٧٠٤) ، "أن للأفراد بعض الحقوق التى لا يمكن التنازل عنها مثل : حق البقاء ، وحق الملكية ، وحق الحرية، بما فى ذلك حرية الكلام وحرية القيادة بل وحتى حرية التمرد ضد الحكومات والقوانين الظالمة " . وحق البقاء عند هوبز يعنى الحق فى الثورة ضد الطاغية الذى يستخدم سلطته استخداما غير عادل ضد مصالح شعبه .

فالحقوق حاجات إنسانية مطلوبة فى كل زمان ومكان وفى كل حضارة من الحضارات . وهذه الحقوق غالبا ما تكون مسلوبة ، والمستأثر بها دون الناس خائن غادر ، والساكت عنها بينهم شيطان خاسر . فهى مطالب أبدية يدفع مئات وألوف الناس حياتهم فى كل وقت ثمنا للفوز بها أو الموت دونها .

ومن هؤلاء كان كوندورسيه [٢٨] (١٧٤٣-١٧٩٤) الفيلسوف الذى طالب زعماء الثورة الفرنسية بإجراء انتخابات مباشرة حرة ، وإصدار دستور يضمن الحريات المدنية للمواطنين ، فحاكموه .. وحكم عليه بالإعدام.. وعذبوه حتى انتحر فى سجنه من هول التعذيب .

ونحن هنا نتوحد مع كريستول [٢٩] Irving Kristol وهو يتساءل "هل يمكن للإنسان أن يعيش فى مجتمع إذا لم يكن هناك سبب يدعوه للاعتقاد بأنه مجتمع عادل ؟ ". ويجيب "لست أعتقد ذلك" . ويضيف "بأن قراءاته فى التاريخ أظهرت له ، أن الناس الذين لا يستطيعون أن يتحملوا طويلا الإحساس بالعبثية الروحية فى حياتهم كأفراد ، لا يستطيعون كذلك أن يقبلوا طويلا مجتمعا لا توزع فيه السلطة والامتيازات والملكية وفقا لمعيار مادى له معنى من الناحية الأخلاقية " ثم يؤكد ، "بأن مجتمعا يكون فيه التوزيع غير عادل بصورة واسعة لا يمكن له أن يعيش طويلا" .

فمن الظلم -فى رأى توماس مور [٣٠]- قتل رجل لأنه سرق مالا، طالما أن المجتمع الإنسانى لا يستطيع أن ينظم نفسه بحيث يضمن لكل إنسان قطعة مساوية من الخبز" وذلك لأن الفقر -فى رأى أرسطو [٣١]- يشل الحركة. وقد أيده فى ذلك الفيلسوف الألمانى فيشت [٣٢] Ficht ، بل إنه قد تجاوزه ، وتوجه إلى المطالبة بالحق الحقيقى حين أعلن " أن أى إنسان يقع تحت طائلة الفقر والجوع يتحرر من كل واجب اجتماعى" . أما جوهان جالتونج [٣٣] Johan Galtung فقد تجاوز ذلك قائلاً أنه "إذا كان الناس يتضورون جوعا ، ولا سبيل إلى تجنب هذه الحال موضوعيا ، يغدو العنف لازما وضرورياً.." . ومن قبلهم بنحو أربعة عشر قرنا من الزمان كان الخليفة الراشد على بن أبى طالب سيد الشهداء وإمام الزاهدين قد أعلن على الملأ : أنه لو كان الفقر رجلا لقتله . فما متع به غنى إلا بما حرم منه فقير.

وهذه الرؤى ، تفسر نظرة توماس مور [٣٤] الذى يرى ، استحالة تطبيق العدالة فى توزيع الثروة عندما تكون الموارد مملوكة ملكية خاصة ومطلقة، لأن كل شخص يعطى لنفسه السلطة والحق من أجل جذب كل ما يستطيعه لنفسه . وفى هذه الحالة ، ومهما كانت الثروة القومية كبيرة ، فإنها تقع فى النهاية فى أيدى حفنة قليلة من الأفراد الجشعين الذين لا يتركون للآخرين إلا الذل والعوز والبؤس والفاقة . وهى الحالة التى يعكسها قانون باريتو [٣٥] لتوزيع الثروة: " كلما غدت الثروة كبيرة ، كلما صغر عدد الذين يمتلكونها" .

* والإنسان ، فى هذه الحالة ، هو كما يصفه الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر(١٩٠٥- ١٩٨٠) [٣٦] هو الإنسان المضاد المعادى لأخيه الإنسان Le-contre homme ثم يضيف بأسلوب درامى "لا شىء على الإطلاق، لا الوحوش الضارية ولا الميكروبات ، أشد فزعا للإنسان من ذلك الكائن الذكى - آكل اللحوم الذى ينتمى إلى فصيلة القسوة ، ويعرف كيف يطارد، وكيف يتعقب ، وكيف يستغل ذكاءه لتحقيق هدف محدد يسعى إليه ، ألا وهو تدمير الإنسان ..هذه الفصيلة من الكائنات المرعبة تتمثل فينا نحن.. إنها ما يراه الإنسان فى الآخر عندما يجمعهما معا سياق الندرة Scarcity.

* وعلى نفس الدرب ، سار الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز [٣٧] (١٥٨٨-١٦٧٩) ، إذ يعطينا تفسيرا تشاؤميا عن الطبيعة البشرية عندما يقول " أن الموجودات البشرية أنانية وقاسية بالغريزة ، ومن ثم فإن أى محاولة لجعلها موجودات أخلاقية هى مضيعة للوقت" ويضيف قائلاً:

" إن العلة الأكثر شيوعاً لرغبة الناس فى إيذاء بعضهم بعضا تنشأ بسبب أن كثيرين منهم يرغبون فى الشيئ نفسه، وفى نفس الوقت، فلا هم قادرون على الاستمتاع به ، وهم جميع، أعنى الاستمتاع المشترك ، ولا هم قادرون على اقتسامه فيما بينهم. وهنا يبرز سؤال هام: من منهم الأقوى؟ تلك مسألة لا يحسمها سوى السيف ". وهذه الرؤى تتفق مع رؤية كل من : هيلبرونر Heilbroner[٣٨] وفبلن Viblin التى تشير إلى "أن الإنسان فى جوهره ما هو إلا مخلوق متوحش يكسوه غشاء رقيق من الحضارة " . ومع رؤية وليم هارفى (١٥٧٨-١٦٥٧) التى تشير إلى أن الإنسان ما هو "إلا قردا ضخما شريرا وكريها" [٣٩].

* * *

أى أن القضية الجوهرية ، التى تكتسب أولوية عند جميع البشر هى حل مشكلة التوزيع قبل حل مشكلة الندرة:

- فالفقراء، يتزاحمون على " الفتة" ..
- والأثرياء ، يتكالبون على " التورتة ".

لا فرق..

فجوهر الصراع واحد، وهو قضية التوزيع ، أيا كان حجم الثروة .

* * *

وعليه..

فالحياة فى كل نواحيها ، معترك دائم بين الناس ، يصدق ذلك على الأفراد ، كما يصدق أيضا على الجماعات والأمم والشعوب. ولم يزل الناس منذ فجر التاريخ يتقاتلون على امتلاك الثروة والاستحواذ على السلطة ، فإذا

لم يحصلوا على ما يريدون بالرضا ، حصلوا عليه بالإكراه والغلبة . فلم يزل الإنسان يطمع فيما فى يد أخيه الإنسان إن لم يكن بدافع الحاجة فبدافع التميز والأثرة (٤٠).

ففى ظل النظام الاجتماعى القائم على الملكية الخاصة، فإن امتلاك الثروة بصرف النظر عن مصدرها ، يضفى على صاحبها سمات الشرف، ويوفر له رغد الحياة ، ويمده بأسباب القوة ، ويكسبه بهاء الطلعة ، ويحقق له ذيوع الصيت . فالثروة، عامل من عوامل التميز ، يثير الحسد ، ويولد التنافس، وينشر البغضاء بين الأفراد والطبقات فى المجتمع . فالتفاوت بين الطبقات يكتسب أساسه من التفاوت فى الثراء . إذ أن الثروة تتألف من أرصدة حبلى بتيار من الدخل يتدفق فى الحاضر وفى المستقبل . وهى تمثل ما يوجد تحت تصرف الفرد أو المجتمع من قيم استعمال ، أى منتجات تخصص للاستعمال النهائى ، ومنتجات يعاد استخدامها فى عملية الإنتاج .

وقد عبر شكسبير (٤١)عن أثر امتلاك الثروة فى المجتمع بلغة الأدب متعجبا "ماذا أرى هناك ؟ إنه الذهب ، هذا المعدن الأصفر اللامع والنفيس ! القليل منه يكفى ليحول الأسود إلى أبيض ، والقبيح إلى جميل ، والظالم إلى عادل ، والوضيع إلى نبيل ، والمسن إلى شاب ، والجبان إلى شجاع . هذا المال الذهبى ، سيبعد قساوستكم عن منابركم ، ويخون العهود ، ويبارك الملعون، ويضع اللصوص فى قاعة البرلمان بعد منحهم الألقاب والاحترام ويكللهم بآيات المديح والثناء".

وكلما كان مصدر ثروة الفرد هو أيلولتها آلية بالميراث ، عن أسلافه، كان ذلك أدعى إلى ارتفاع قدره بين الناس، حتى عن الثروة التى يجمعها بالعمل والاجتهاد. فامتلاك الثروة بالميلاد تعنى أصالة صاحبها وعراقة منبته .

والناس يتصارعون على جمع الثروة ، ليس فقط من أجل امتلاك أسباب القوة، وإشباع الحاجات، والاستمتاع بالترف المادى الذى يهيئه لهم استهلاك السلع والخدمات، لكن أيضا ، لأن جمع الثروة يصبح فى حد ذاته عملا يستحق التقدير ويلقى الاعتبار ، ويعد علامة من علامات نجاح الإنسان فى الحياة، وسببا من أسباب شعوره بالثقة بالنفس والرضا عنها . وهو ما عبر عنه "سيرفانتس" [٤٢] (١٥٤٧-١٦١٦) Srvantes على لسان بطله الروائى "دون كيشوت" (١٦٠٥) Donquixote قائلا ، إنك تساوى ما تملك ، وتملك بقدر ما تساوى ، فإن الثراء يمكن أن يملأ الكثير من التجاويف .

وهو ما عبر عنه روسو[٤٣] بقوله: " إن تعاسة الإنسان لا تنجم عن فشله فى إشباع مجموعة محددة من الرغبات ، وإنما عن الفجوة القائمة دوما بين احتياجاته الجديدة وبين قدرته على الإشباع إشباعها . ويورد مثلا لهذه الظاهرة ، بجامع التحف الذى تتعسه الفجوات فى مجموعته أكثر مما تسعده التحف التى يقتنيها"

ويسجل ثورشتاين فبلن (١٨٥٧-١٩٢٩) "الاقتصادى الأمريكى" فى كتابه "نظرية الطبقة المترفة The Theory of the Leisure Class أن الرضا عن النفس لا يتحقق ، فى المجتمعات التى تعترف بالملكية الخاصة ، إلا بامتلاك الفرد من الثروة ما يساوى غيره من الأفراد الذين يضع نفسه وإياهم فى طبقة اجتماعية واحدة ، ويتزايد هذا الشعور بالرضا أكثر فأكثر كلما زادت قدرته على الدفع وتزايدت ثروته بما يفوق ثروة أقرانه . فعند الجانب الأكبر من الأغنياء ينحصر الاستمتاع الرئيسى بالثروة فى استعراض

مظاهرها عن طريق تعاطى الاستهلاك المظهرى Conspicuous consumption باعتباره الوسيلة الوحيدة التى يستخدمها الأثرياء لإظهار مقدرتهم المالية ، وهو ما يصفه فبلن [٤٤]"بالمتعة المنافعة للذوق السليم" .

وهذه النزعة الاستعراضية Exhibitionism لدى الأثرياء ورغبتهم فى الاستحواذ على انتباه الآخرين ونيل الاعتراف منهم ، وإبهارهم وإثارة حسدهم والتعالي عليهم هو ما استفز تيودور روزفلت [٤٥] ليصفهم عام (١٩٠٧) " بالأشرار أصحاب الثروات الكبيرة".

ومن قبل قال تعالى في محكم آيات الكتاب لمثل هؤلاء: " اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ "

[الحديد : ٢٠]

***

وهذه الإشكالية ..

أى إشكالية الشره إلى الثروة، تتجلى عندما يعتاد الفرد المستوى الاجتماعى الجديد الذى نشأ عن تكوين تلك الثروة الإضافية، حيث أن هذا الوضع الذى صار معتادا له لم يعد يكفى لأن يبعث فى نفسه شعورا قويا بالرضا يزيد كثيرا عما كان يبعثه المستوى السابق. وهو ما يدفعه إلى السعى من جديد لجمع مزيد من الثروة حتى يرتفع إلى مستوى اجتماعى أرقى وأكثر إبهارا عن غيره.

إذ أن الثروة كما يقول الفيلسوف الإنجليزي المعاصر أنطونى جيدنز[٤٦] على الرغم من أنها قد لا تجلب السعادة بالضرورة، بيد أنها غالبا ما توفر لصاحبها سلطاناً ومكانة فى المجتمع يحسده عليها سواه.

- فالثراء، هو مقياس القيمة فى مجتمع رجال الأعمال، وهو خاتم سليمان الذى يرفع مكانتنا ويقوي سلطتنا ويفتح لنا الأبواب المغلقة ويزيد فرص اختياراتنا فى الحياة.
- أما استعراض مظاهر الثراء، بالاستهلاك الترفى والتبذير الظاهر للعيان، فله تأثير السحر على الإنسان، إذ يعيد الشيخ إلى صباه ويجعله مغبود النساء ويغوى أحلى يمامة بالزواج من الغراب .
- وعلى حد تعبير آدم سميث[٤٧] فإن الفقير يظل خجلا من فقره أما الغنى فسيظل فخورا بغناه .

* * *

ويرى "فبلن" أن الهدف الذى يرمى إليه الناس جميعا من امتلاك الثروة هو تعلية منزلتهم وتقوية مركزهم المالى بالنسبة لباقى أعضاء المجتمع. وطالما أحس الفرد -منهم- بأن المقارنة بين مكانته ومكانة غرمائه فى الطبقة الجديدة ليست فى صالحه، فسيبقى دائما فى حالة توتر وتذمر مزمن من حظه العاثر فى الحياة ، إلى أن يتحسن مركزه المالى ويصل إلى نقطة توازن جديدة . آنئذ ، يسعى من جديد نحو التميز ويبذل جهدا مضنيا ليضع بينه وبين أقرانه هوة مالية تزداد اتساعا على مر الأيام . "فالأعمال ليست فقط مجرد بحث عن النقود ، إنها أيضا بحث عن التميز ، وما يترتب عليه من تقدير الذات[٤٨]" .

فلا توجد متعة عند الإنسان تماثل متعة الكسب فى مباراة يخسر فيها الآخرون (جالبريث).

وهذه الحالة ، يصفها الفارابى [٤٩] (المتوفى سنة ٩٥٠م) فى مؤلف له عن العلاقات الاجتماعية ، (رسالة فى السياسة) ، قائلا : "إن كل واحد ، عندما ينطوى على نفسه وينظر فى وضعه وفى وضع الآخرين ، فإنه يحل نفسه فى رتبة محددة تشاطره إياها طائفة ما ، وتوجد فوق رتبته طائفة ذات منزلة أرفع من خلال ناحية واحدة أو عدة نواح (...) وبالمثل فإنه توجد تحت رتبته طائفة ذات منزلة أدنى من ناحية أو من عدة نواح .. فمع الطبقة الأرفع، نعلى مرتبتنا إلى مستواها ، ونحاول الوصول إلى شيء من الرفعة تجاه أقراننا ، ونحن نتجنب الانحطاط إلى رتبة من هم أدنى منا "

وهكذا ، فإن المقارنة المستمرة التى تولدها الغيرة ، وتغذيها الأثرة ، ويشعلها الحسد ، لا يمكن أن تترك صاحبها هانئ النفس يقظ الضمير مرتاح البال ، إذ تدفعه دفعا إلى السعي الحثيث والمنافسه المحمومة ليضع نفسه فى طبقة اجتماعية أعلى من طبقة منافسيه ، فى إطار الصراع الدائر بينهم لتعظيم الثروة وبلوغ الشهرة واكتساب الجاه. إذ أن النفوذ والسلطان الذى يجلبه الثراء لصاحبه هو دافع آخر قوى من دوافع جمع المال.

"فالغنى فى الغربة وطن .. والفقر فى الوطن غربة" حسبما قال من قبل الإمام على بن أبى طالب سيد الشهداء .

والشره إلى الاستحواذ على الثروة -على هذا النحو- رذيلة تفضحها انتهازية ماكيافيللى [٥٠] عندما يراها فضيلة أخلاقية وسلوكا فطريا يجب أن يحمد عليه الناس : ".. فليفترض من بادئ الأمر أن الناس جميعا أشرار ،

مستعدون على الدوام أن يكشفوا عن خبث طويتهم إذا ما وجدوا الظروف الملائمة لهذا العمل ، فإذا ما ظلت ميولهم الخبيثة مختفية إلى حين ، فيجب أن يعزى اختفاؤها هذا إلى سبب غير معروف ، ومن واجبنا أن نفترض أنها لم تجد الظروف الملائمة كى تكشف عن نفسها ؛ ولكن الزمن .. لن يعجزه الكشف عنها .. إذ أن الرغبة فى الاقتناء من الغرائز الفطرية العامة فى واقع الأمر، والناس جميعا يقتنون حين يستطيعون ؛ ولهذا ، فإنهم يمدحون على ذلك ولا يلامون عليه " .

فسلطان غريزة جمع المال، على الإنسان ، أقوى من الوازع الدينى والفضيلة وقيم الأخلاق. ومن قبل ، قال سيدنا عيسى المسيح[٥١] عليه السلام للرجل الغنى وهو يبشره بملكوت السماء " اترك ما تملك واتبعنى .. ولكن الغنى لم يستطع .. فمضى المسيح حزينا " ، وقال قولته المدوية التى توارثتها الأجيال جيلاً من بعد جيل. " أن دخول الجمل من ثم الخياط أيسر من دخول الأغنياء ملكوت السماوات " .

***

ومجمل هذا كله ..

يفيد، بأن غريزة جمع المال ، وشره أى فرد إلى الثراء سلوك فطرى لا يمكن أن يحوطه سقف أو يحده حد ، ولكن إشباع هذه الغريزة ، وإطفاء نار الشره إلى الثروة يعد أمرا مستحيلا فى ظل مجتمع يسوده التنافس والملكية الخاصة ، لأن أساس الثراء هو رغبة كل فرد فى أن يتميز عن كل فرد آخر فى مقدار ما يجمعه من المال . فغريزة حب المال مثلها مثل الغريزة الجنسية ما تلبث أن تولد تلقائيا من جديد عند أى إثارة . Self re-production

وطالما كان الصراع الاجتماعى فى أساسه تسابقا إلى الشهرة وامتلاك أسباب القوة ، فليس فى الإمكان الاكتفاء ببلوغ مستوى محدد من الثروة .فالزيادة المستمرة فى الثروة لأى إنسان تعزز ثقته بنفسه وتقوى رغبته فى الحياة .

وهذا السعى المحموم لتكديس الثروة وإرواء الرغبة فى التميز واكتساب النفوذ والجاه، يجرى إشباعه بكافة الوسائل المشروعة أو غير المشروعة طالما ظل الانسان باقيا على قيد الحياة. وقد جاء فى الحديث الشريف: " قول النبى الكريم " لو كان لابن آدم واديا من ذهب لتمنى أن يكون له واديان". والحكمة الشعبية تقول: " أن ابن آدم لا يملأ عينه غير التراب، أى تراب القبر لا الذهب ولا التبر". ومن قبل جاء فى محكم آيات الكتاب عن طمع وجشع الإنسان: " إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنْ الْخُلَطَاء لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ " [سورة ص: ٢٣، ٢٤]

***

وعليه ..

- فإذا كانت الندرة تعبر عن شح الطبيعة ..

- فإن الاستغلال يعبر عن جشع الإنسان حيال امتلاك الثروة.

فلم يتحقق الوفاق بين الناس نتيجة الوفرة.

ولم ينشأ التناقض الاجتماعى بينهم أبدا بسبب الندرة . فليس العوز – فى رأى أرسطو[٥٣]– بالحافز الوحيد على الجريمة ..

إذ أن أعظم الجرائم يسببها الإفراط لا الحاجة" . وهو ما عبر عنه ول ديورانت [٥٤] قائلا "إن الفردية قد جاءت بالثراء ولكنها جرت معها القلق والرق". "نعم إن الفردية حركت فى الممتازين من الرجال قواهم الكامنة ، ولكنها كذلك نفخت نار التنافس فى الحياة فأشعلتها ، وجعلت الناس يحسون الفقر إحساسا مريرا . مع أن هذا الفقر لم يكن يؤذى أحد حين استوى فيه الجميع". وكان ماركس[٥٥] قد سبقه إلى ذات المعنى قائلاً "إن الندرة ليست ذات طبيعة متميزة ولكنها تظهر نتيجة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان" .

ففى ظل سيادة نظام الملكية الخاصة ، تصبح الثروة العامة فى نظر توماس مور [٥٦]"غنيمة حفنة من الأفراد الجشعين ، بينما عامة الشعب يلتهمها الشقاء والبؤس" . ويضيف ، " أن ما يؤكد لى بلا رجعة أن الوسيلة الوحيدة لتوزيع الثروات بالتساوى ، وبالعدل ، وتحقيق سعادة البشرية، هى إلغاء الملكية الخاصة، لأن الحق فى الملكية الخاصة طالما ظل يمثل الأساس الاقتصادي للبنية الاجتماعية ، فإن الطبقة الأكثر عددا والأفضل عملا ، لن تحصل ، عندما يجرى الاقتسام ، إلا على الفتات" . وسوء توزيع الثروة على هذا النحو عادة ما يولد التناقضات الاجتماعية.. ويشعل نار العدوان.

وهذا معناه ..

أن التناقضات الاجتماعية تولد بين الناس، وتنمو، وتصبح عدائية الطابع كلما إتسعت الفوارق بين الطبقات، وتعارضت المصالح والأهداف بينما يعود الوفاق إليهم ، وتذوب التناقضات الاجتماعية بينهم ، إذا

ما سادت العدالة عند التوزيع ، وإذ ما تساوى الجميع أمام القانون مساواة الأسنان فى المشط ، فقضية التوزيع إذن تسبق قضية الندرة .

* فالندرة: ظاهرة موضوعية تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة .

* أما التوزيع: فهو قضية اجتماعية تعكس علاقة الإنسان بأخيه الإنسان حيال امتلاك الثروة .

ففى المدينة الفاضلة "Utopia" لتوماس مور(١٥١٦) " [٥٦] يكون الجشع مستحيلا ، لأن المال لن يكون له أى استخدام ، حيث أن كل شىء فيها مملوك لكل الناس ، ولا يفتقد أحد شيئا ، بعدما تمتلئ المخازن العامة بالحبوب ، لأن ثروة الدولة لا توزع أبدا بلا عدل فى تلك المدينة ، والمرء لا يرى هناك لا فقيرا ولا شحاذا ".

***

(٤) الثروة والسلطة .. أساس كل الشرور

من المعروف .. أن الأزمة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية الصناعية تظهر، عادة ، في صورة فائض نسبى فى المنتجات Relative global glut وليس فى صورة قصور مطلق فى الموارد Absolute Shortage أى أنها مشكلة توزيع قبل أن تكون مشكلة ندرة . وكذلك هو الحال ، بالنسبة لإنجاز مشروع النهضة فى كل من إسرائيل واليابان . فالمعجزة اليابانية ، تحققت على أرض صخرية جفت فيها المنابع وانعدمت منها الموارد . والمعجزة الإسرائيلية ، تحققت على أرض جرداء لا بترول فيها ولا ماء .

فالعبرة ، إذن ، ليست بالوفرة ، ولكن العبرة بعدالة توزيع الثروة ، وحرية تداول السلطة ، فبين الثروة والسلطة تنشأ علاقة جدلية :

* فالثروة: تتجسد فى ملكية وسائل الإنتاج وهى : الآلات وقوة العمل والمواد الخام (أى فى علاقة الملكية) .

* والسلطة: تتجسد فى امتلاك القوة لوضع وسائل الإنتاج موضع العمل (أى فى علاقة السيطرة) .

ومن ثم ، فإن قضية إختلال توزيع الثروة هى الوجه الآخر لقضية إختلال توزيع السلطة .

فالثروة تتأسس فى حماية السلطة. والسلطة تتغذى على الثروة . وكلاهما معا ، الثروة والسلطة ، يشكلان مصدر الصراعات الاجتماعية

والنزاعات السياسية فى الحياة. لذلك، فإن حل قضية تركز الثروة ، يكون دائما مرهونا بحل قضية إحتكار السلطة.

وسوء إستخدام السلطة ، يظهر جليا فى قدرة بعض الناس على الهيمنة فى الحياة وفى النظام الاقتصادى وفى الدولة . أى يظهر فى قدرتهم على استحواذ طاعة الآخرين ، وإخضاعهم لمشيئتهم، وتشغيلهم لمصلحتهم، وما يترتب على ذلك:

- من تركز السعادة والمكانة والربح والإشباع فى جانب.
- مقابل توزع التعاسة والضعة والفقر ودنو الشأن والحرمان فى الجانب الآخر .

فما زال السعى المحموم إلى السلطة ، وما تحققه من عائد مالى ونفسى للأقلية ، يعد اليوم ، كما كان فى الماضى ، صفحة سوداء فى كتاب التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبشرية .

"فالذى يملك، هو وحده المواطن : ديدرو (١٧١٣-١٧٨٤) Diderot"[٥٧].

***

وهذه الظاهرة ، أى ظاهرة تزاوج الثروة والسلطة ، كانت وما زالت محل الاهتمام والتقييم ، فقد عبر عنها الروائى الأسبانى "سير فانتس"[٥٨] فى رائعته "دون كيشوت" Don Quixote عندما أظهر "السلطة المطلقة للمال الذى أصبح سيد الإنسان ومجتمعه بدلا من الله" ، وأفاد بأنه ليس هناك منصب -مهما كان رفيع الشأن- لا يمكن الوصول إليه بدون رشوة " ،

ونوه فى روايته إلى أن فساد القيادات مسألة عامة وحرض على قتـالهم : "أجمع كل المسدسات .. كل الحكام الجدد لديهم نفس الرغبة" .

وللبرهان على الآثار المدمرة لظاهرة المصاهرة Engagement القائمة بين الثروة والسلطة، يستشهد الفيلسوف الفرنسى "روجيـه جـارودى"[٥٩] بحاله ، أدموند وولبول Edond Walpole الذى كان قد سجن بتهمة الفساد فى سجن قلعة لندن (عام ١٧١٢) ، ثم أصبح – فيما بعد –وزيرا للماليـة (١٧٣٧) ، وصار السيد الحقيقى للحياة السياسية فى إنجلترا علـى مـدى عشرين عاما (١٧٢١-١٧٤٣) ، حيث قام بجمع واختلاس ثروة هائلة عن طريق المضاربة واستغلال النفوذ والابتزاز. وكان يستطيع أن يعلـن فـى البرلمان، بدون أن يجرؤ أحد على معارضته ، كيف أنه : "يعرف كم يساوى ضمير كل واحد من أعضاء هذا المجلس الموقرين " . بل أنه فضلا عن ذلك كان قد وظف منظرين لتبرير فساده وتوطيد سلطانه ، مثل "برنارد ماندفيل"[٦٠]الذى سجل فى كتابه "أسطورة النحل (١٧١٤) أن المصلحة العامة كثيرا ما كانت تستفيد من سلوك يتعارض مع ما يزعمه الناس من مبادئ مطلقـة للفضيلة " وأن " كل رذيلة تؤدى بصورة غير مباشـرة إلـى شـىء مـن المصلحة العامة" ، " وبشر الناس بأن الخطايا الخاصة تخدم الخيـر العـام" Private Vices Public Virtues.

وفى نفس السياق ، يأتى ذكر فضيحة السياسى الإيطالى الشهير جوليو اندريوتى رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى الذى حكم إيطاليا منـذ عـام ١٩٤٦ حتى أوائل التسعينات ، والذى تولى رئاسـة الـوزارة ٧ مـرات ، وشغل عضوية مجلس الشيوخ الإيطالى التى منحت له مدى الحياة تكريمـا

لدوره السياسى .. فقد أدانته السلطة القضائية بالتعاون وتبادل المنافع مع عصابات المافيا الإيطالية ، وكشفت عن أنه استخدمها للابتزاز وتصفية خصومه السياسيين ، وحكمت عليه محكمة استئناف مدينة بيروجا الإيطالية بالسجن أربعة وعشرون عاما وذلك فى ٢٣ نوفمبر من عام (٢٠٠٢) .

فهو وأمثاله من السياسيين الانتهازيين يوظفون سلطة الدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة لا المصلحة العامة.

وعلى حد تعبير الفيلسوف الروسى إدوارد باتالوف:

- "إن السياسيين يستخدمون أبنية السلطة كآليات للقمع والخداع.

- ويستخدمون الديمقراطية كستار تدور خلفه بدهاء عمليات اقتسام السلطة والثراء" .

ومن المفيد هنا ، استحضار مقولة الملياردير اليهودى الشهير "روتشيلد" عندما قال : "أعطنى سلطة إصدار النقود والسيطرة عليها فى أى مكان ولن اهتم بعد ذلك بمن يضع القوانين ، أو يسهر على حمايتها وتنفيذها، فكل شيء يمكن بعد ذلك أن نشتريه بالمال الذى نملك وحدنا حق إصداره". وعن هؤلاء كتب الاقتصادى الأمريكى "جالبريث" مستنكرا : " أن اكتساب بعضهم عضوية مجلس إدارة نظام الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يأتى بالعجائب ، إذ أن بعض معدومى الكفاءة الذهنية ، ممن يتحركون اليوم على مسرح السياسة الأمريكية ، سرعان ما يبدو للناظرين وكأنه قد أصبح لديهم من الحنكة المالية ونفاذ البصيرة ما يضفى على ملاحظاتهم التقليدية احتراما يكاد يصل إلى حد الدهشة".

وهذه الظاهرة ، كانت أيضا محل إدانة بول هرست (٦١) P. Hirst حيث أشار إلى أن مشكلتنا مع هؤلاء لا تقتصر فقط على تسلطهم . وإسقاطهم المصلحة العامة من الاعتبار ، ولكن أيضاً لأن هذا القدر الهائل من القوة يدفعهم إلى الاستئثار بقدر هائل أيضا من الثروة" . ويضيف ، "بأن ظاهرة القطط السمان" ليست حالة عارضة أو نادرة ، ولكنها نتيجة مباشرة لسوء توزيع القوة الذى زاد باطراد فى المجتمع المعاصر " .

ومن قبل هؤلاء ، بنحو خمسمائة عام من الزمان ، كتب "كريستوفر كولمبس" (٦٢) يقول: أن الذهب شيء مدهش ، فمن يستحوذ عليه يصبح سيد كل شيء ، وله كل ما يريد . فالذهب يمكن أن يفتح للأرواح طريقا إلى الجنة" . وهو ما ترجمه " بابوات الكنيسة " فيما بعد إلى واقع أليم عندما أصدروا فى العصور الوسطى صكوك الغفران وصنعوا من أنفسهم جسرا مدفوع الأجر بين الأرض والسماء . حيث كان الغفران يباع بطريقة منظمة، وكان للمناصب الكنسية سعرها المقرر، وبات الأغنياء الذين رأى سيدنا عيسى المسيح "أن دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول هؤلاء ملكوت السماوات" ، يمكنهم الآن أن يدخلوها بطريقة حثيثة, إذ أن القادرين منهم على دفع ثمن الغفران قد اشتروا لأنفسهم مرورا قويا إلى الجنة، وزاحموا المعدمين عليها. وبذلك استلبوا منهم حلمهم فى الجنة بعد الممات، بعد أن كانوا قد استلبوا منهم نصيبهم فى الدنيا وهم أحياء.

وقبل اليوم بنحو أربعة وعشرين قرنا من الزمان، حذرنا فيلسوف اليونان أرسطو (٦٣)من هؤلاء قائلاً : " بعض الناس يحولون كل سجية أو

فضيلة للحصول على النقود .. فهم يتصورون النقود هى الغاية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يسخرون كل شىء لجلب كل شىء وتعظيم المكاسب" .

لذلك ، فإن السعى المحموم إلى امتلاك السلطة ، وما تحققه من ثـروة ومكانة اجتماعية وإشباع وترف ما زال اليوم ، كما كان فى الماضى ، هـو الشغل الشاغل للسياسيين الانتهازيين ورجال الأعمال الطموحين. فـالثروة تولد السلطة ، والسلطة تولد الثروة وتحميها ، فكـل منهمـا تولـد لـزوم الأخرى (الشىء لزوم الشىء) .

ولذا، فإن أفلاطون [٦٤]، كان قد حذرنا فى قديم الزمـان مـن مخـاطر تزاوج السلطة والثروة موضحا: "بأن الحكام هم الـذين يتولـون رئاسـة الدولة، وتوجيهها، وحمايتها، لذا وجب أن يحيوا حياة زهد ونكران للـذات، وأن يحرم عليهم تملك بيوت أو أراضى، أو أن تكون لديهم نقـود خاصـة بهم، فإنهم فى هذه الحالة يصبحون ملاك عقارات بدلا من أن يكونوا حراسا للوطن ، كما يصبحون أعداء وطغاة، بدلا من أن يكونوا حلفاء للمـواطنين الأحرار" .

***

وعليـــه ..

فالندرة ، والثروة ، والسلطة مفاهيم لعلاقات محددة . فلو كانت الثـروة ملكية خاصة تكون الدولة رأسمالية . فإذا ما صارت ملكية عامـة تكـون الدولة اشتراكية . أما إذا كانت ملكية مختلطة تكون الدولة كذلك خليطا مـن هذا وذاك .

فكل توزيع جديد للثروة يقتضى من أجل الاستقرار توزيع جديد للسلطة السياسية .

وعلى هذا، فالتوافق بين الاثنين، الثروة والسلطة، كان دائما "وظل" ضرورة اجتماعية، وظاهرة تاريخية. فهما متصلتان معا بعلاقة حميمة، وكل منهما تنمو فى حضن الأخرى، عاشق ومعشوق فى نفس الوقت Bing Pong Reaction ، فالمعاشرة بينهما Elective affinity لم تنقطع منذ فجر التاريخ المكتوب حتى اليوم ، فبينهما زواج كاثوليكى لا انفصام فيه.

ولذا، فإن أى حل للمشكلة الاقتصادية ، يكون بالضرورة مرهونا بحل ثلاث معضلات فى آن واحد . وهى ، مشكلات : الندرة ، والثروة ، والدولة .

- وحل مشكلة الندرة يتحقق بتطوير قوى الإنتاج .
- وحل مشكلة الثروة يتحقق بتطوير علاقات الإنتاج .
- وحل مشكلة الدولة يتحقق بحرية تداول السلطة .

وتطوير قوى الإنتاج ، يتوقف على تطور علاقات الإنتاج . وهذه تتوقف على حرية تداول السلطة . وتلك متوقفة على نمو الوعى . وهذا الأخير متوقف بدوره على تطور أسلوب الإنتاج . وهكذا دواليك . فهذه العلاقات ليست وحيدة الاتجاه . إنما هى علاقات دائرية المسار . بمعنى أن المتغيرات التابعة تؤثر أيضا على المتغيرات المستقلة فى صورة تغذية مرتدة Feed Back Process .

***

وبعد ..

فإن الندرة ، والثروة ، والسلطة ، هى وحدات فى سلسلة متصلة الحلقات ، من العلاقات الاجتماعية التى يعتمد بعضها على بعض. وهذه العلاقات كانت محل اهتمام علم الاقتصاد السياسى الذى أبدعه فكر الرواد

الأوائل العظام، آدم سميث، وريكاردو، وماركس . ولكن علم الاقتصاد الرأسمالى المدرسى المعاصر، أصبح يخفى عمدا العلاقة الجدلية القائمة بين تلك القضايا الثلاث، موجها تركيزه بالكامل على قضية الندرة . ويتجاهل تماما قضيتى : عدالة توزيع الثروة ، وحق تداول السلطة ، بغرض إخفاء ظاهرتى الاستغلال الاقتصادى والاستبداد السياسى .

* والظاهرة الأولى (الاستغلال) ، سمة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى .
* والظاهرة الثانية (الاستبداد) ، سمة ملازمة لطبيعة الدولة فى البلدان المتخلفة .

وهذا التعارض ، فى تحديد جوهر المشكلة الاقتصادية ، يبرهن على أن محتوى العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها العملية . بما فى ذلك علم الاقتصاد، كان وما زال مرهونا بطبيعة النظام الاجتماعى السائد ، ويتوقف على أيديولوجية الطبقة الاجتماعية المهيمنة ، التى تسعى إلى إخضاع التطور الاجتماعى لصالحها . وتعمد إلى إخفاء الطابع الاستغلالى لنشاطها .

وليس أدل على ذلك ، من أن رواد الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، خاصة رواد المدرسة النيوكلاسيكية – تبعا لرؤية الفريد مارشال[٦٥] – وخلفائهم رواد المدرسة التقليدية المعاصرة، قد نزعوا صفة السياسة عن علم الاقتصاد:

- عندما أظهروا " علم الاقتصاد " ، باعتباره علما تبريريا يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة.

- وأخفوا " علم الاقتصاد السياسى " ، باعتباره علما ثوريا يدافع عن الطبقة العاملة وحلفائها من المنتجين والقوى الاجتماعية الشعبية. فهو علم إنسانى وسياسى معنى بالجوانب البشرية والاجتماعية والتاريخية للحياة .

وذلك :

لأن الأول (علم الاقتصاد) معنى بحل قضية الندرة .

وأن الثانى (علم الاقتصاد السياسى) مهموم بحل قضية توزيع الثروة.

ومنطق (الكلاسيك) [٦٦] فى ذلك، أن علمية الاقتصاد يجب أن تبعده عن مسائل العدل والظلم، وما ينشأ عنهما من ألم ومشقة ومعاناة . ومن ثم وجب على المشتغلين بعلم الاقتصاد، تبعا لذلك، أن ينأوا بأنفسهم بعيدا عن القضايا الأخلاقية، المتعلقة بالعدالة أو بالرحمة، وأن عليهم أن يتحلوا بالصدق العلمى ويدرسوا الظواهر ويصفوها كما هى، لا كما ينبغى أن تكون، ويختزلونها كلما أمكن إلى معادلات رياضية ورموز محايدة وأشكال بيانية، كما لا يجوز لهم أن يصدروا أحكاما أخلاقية، أو أن يتدخلوا فى الأمور بطريقة أو بأخرى. وإن حدث ذلك ، يكونوا قد ابتعدوا كثيرا عن الالتزام بقواعد المنهج العلمى ، فهم ملتزمون بمنهج الاقتصاد التقريرى Positive Economic الذى يركز على وصف ما هو كائن فعلا دون التعرض لما ينبغى أن يكون ، وهؤلاء قد أدانهم جالبريث [٦٧] Galbratih فى كتابة ثقافة الاكتفاء بقوله "إن الذى يتمتع بالرفاهية فى المجتمعات المعاصرة لا يهتم بمصير الشخص المحروم".

وتلك كانت نظرة الكلاسيك فى الماضى . ومازالت تلك النظرة قائمة في الحاضر. وهو ما يؤكد ما سبق ذكره:

* من تبعية، الوعى الاجتماعى للوجود الاجتماعى.

* وتبعية الفكر الاقتصادى لأسلوب الإنتاج السائد فى كل حقبة تاريخية .

وأسلوب الإنتاج السائد فى عصرنا ، هو نظام السوق الرأسمالى الـذى يعمل من أجل تعظيم الأرباح عن طريق استغلال رجـال الأعمـال للعمـال. وتتبلور رؤية المدارس الإقتصادية حول هذا النظام فى ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية : وهى: التقليدية .. وتسعى إلى إصلاحه بالاعتمـاد علـى قـواه الذاتية. والكينزية .. وتسعى إلى إصـلاحه عـن طريـق تـدخل الدولـة. والماركسية .. وتسعى إلى إزالته نهائيا وإزاحتـه مـن الوجـود رحمـة بالرعية.

* * *

الفصل الرابع

رجـــال الأعمــال

وآليات توليد الأرباح وتكوين الثروات

الفصل الرابع

رجـــــال الاعمـــال

وآليات توليد الأرباح وتكوين الثروات

لم يختلف نمط توزيع الدخل – طبقاً لمبدأ باريتو– عبر العصور أو عبر الأنظمة الاقتصادية المختلفة. فتوزيع الدخل ظل ، على مر العصور، يميل إلى أن يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً The rich getting richer and the poor getting poorer أى أنه كلما غدت الثروة كبيرة صغر عدد الذين يحوزونها. حتى أن الرأسمالية التى هى الآن أعلى مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية لم تعدم وجود جيوش من الفقراء رغم أنها غزيرة الانتاج،

- فالرأسمالية حسبما يقول الفيلسوف الألمانى كارل ماركس (١٨١٨–١٨٩٥)[١] فى وصفه لها : "ثمة شىء عفن فى لب ذلك النظام الاجتماعى الذى يُزيد ثروته بانتظام ولكنه لا يعمل على التخلص من الفقر و تقليل أعداد الفقراء. فآلية توزيع الدخل فى ظل التقدم الراسمالى تؤدى الى إعادة توزيعه لصالح الاحتكارات" .

- أما الفيلسوف الانجليزى المشهور برنارد شو (١٨٥٦– ١٩٥٠) ، الذى كان كثيف اللحية أصلع الرأس، فقد شبه حالة اختلال توزيع الدخل فى ظل الرأسمالية بحالة توزيع الشعر على جسده، فيقول: " غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع".

وقد حاول "فرانك" و"كوك" أن يبرهنا على أنه يوجد فى الاقتصاد الحديث إتجاه واضح لتزايد غنى الأغنياء وفقر الفقراء. وتقوم حجتهما على أن الفروق بينهم التى من المفترض أنها ضئيلة فى القدرة (المواهب) تترجم إلى فروق كبيرة فى الدخل (والثروة). وهما -فرانك وكوك- يصوران عملية توزيع الدخل والثروة فى المجتمع الحديث على أنها تمثل: "المجتمع الذى ينال فيه الرابح كل شىء".. كما يلاحظان ، علاوة على ذلك:

- أن هناك نزوعاً واسع الانتشار إلى حصول هؤلاء الذين هم قرب القمة على نصيب وافر من الثراء.
- بينما يعجز -هؤلاء الذين هم أقل منهم مقدرة -بدرجة طفيفة- عن تحسين أحوالهم المعيشية إلى درجة تبعث على الرثاء.

وهما – بالإضافة إلى ذلك- يريان أن هذا الاتجاه يبرز -ليس فقط- فى مجالات الفن والترفيه (الممثلات والمطربات والرياضيون والكتاب وعارضات الأزياء ومن على شاكلتهم). ولكن أيضاً فى مجال الأعمال القانونية والأنشطة التجارية والملكية الفكرية والاستثمار فى الأوراق المالية، حتى فى وظائف ذوى الياقات البيضاء ذات المستوى الأقل. وباختصار فهما: (فرانك وكوك) يريان أن المصدر الحقيقى وراء تزايد عدم المساواة الاجتماعية يتجلى فى انتشار الأسواق التى يستحوذ فيها الرابح على كل شىء".

ومن قبلهما كان شومبيتر [١٨٨٣-١٩٥٠] قد عبر عن فكرة مشابهة ، عندما رأى أنه فى محيط الصناعات يكون لدى الشركات الكبرى ميزات فى الابتكار التقنى لما تملكه من قدرة على استثمار المزيد فى البحث العلمى

وتحقيق ابتكارات أفضل، وهو ما يهيئ لها التمتع بمزايا الإنتاج الكبير ويحقق لها وفورات السعة Economic of scale وهى بذلك، وباستخدامها لثرواتها، تستطيع أن تقضى فى المهد على ما قد تطرحه الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم من تحديات. ويستخلص من ذلك أن الثروة ستتركز فى النهاية فى يد "عدد صغير من الشركات البيروقراطية الضخمة " Bureaucratized.

والنتيجة..

هى أن ثروة المجتمع – بفعل آليات السوق الطليقة – تتركز بدرجة متزايدة فى أيد الأغنياء ، وتتآكل بدرجة حثيثة فى أيد الفقراء ، والفجوة بينهما تتزايد ويتأجج بينهما العداء.

***

وهذه القضية ، أى قضية الثراء والفقر والصراع بين الأثرياء والفقراء، استحوذت على قلب ماركس وعقله وشكلت العمود الفقرى لنظريته التى أسميت باسمه (الماركسية) ، تلك النظرية التى آمن بها ملايين البشر فى جنبات الأرض الأربع ، وقاتلوا من أجلها وقتلوا فى سبيلها.

وعلى الرغم من فشل التطبيق (اللينينى – الستالينى) للماركسية، وانهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، إلا أن علم الاقتصاد السياسى الماركسى ظل هو المنهج –الذى لا منافس له حتى الآن– القادر على تحليل أسلوب الإنتاج الراسمالى وكشف عوراته وتحليل طبيعة التناقضات الكامنة فيه ، وفضح ظاهرة الاستغلال التى ينطوى عليها، وذلك عن طريق نظرية فائض القيمة التى تعتبر عصب علم الاقتصاد

السياسى الماركسى. والتى نبهنا إليها لينين بقوله: "إن نظرية فائض القيمة تشكل حجر الزاوية فى نظرية ماركس الاقتصادية". وهو ما اعترف به علانية أحد كبار المنظريين للفكر الراسمالى وهو عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسى الشهير ريمون آرون[٢] قائلا : "اننا لن نستطيع اطلاقا صياغة نظرية رأسمالية متكاملة تنافس الماركسية ".

فالاقتصاد السياسى الماركسى يفيد إنه من خصائص العمل الفريدة ، أن العامل يمكنه أن ينتج أكثر مما يستهلك ، وأن الفرق بين قيمة السلع التى ينتجها وقيمة السلع التى يستهلكها ، هو ما يسميه ماركس "فائض القيمة" الذى يجب أن يذهب إلى العامل لأنه من كده وعرقه وناتج عمله ، ولكنه فى ظل الرأسمالية يذهب إلى رجال الأعمال بمقتضى ملكيتهم لوسائل الإنتاج. وهو ما دعا ماركس إلى المطالبة بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وعلى هذا الأساس ..

فإن فائض القيمة، هو ذلك الجزء من الإنتاج الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة. وبفهمنا لآليات استلاب هذا الفائض سوف نتوصل فى النهاية إلى نتيجة مفجعة ، وهى: " أن كل ثرى لص .. وأن كل ثروة هى دليل إدانة .. إلى أن يحكم الله بين الناس بالحق يوم القيامة": ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩]

إذ أن فائض القيمة، الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة..

هو أساس الدخول التى تؤول إلى رجال الأعمال فى صورة:

- فوائد لأصحاب رءوس الأموال.
- وريع لملاك الأصول.
- وأرباح للمنظمين.
- وأيضاً فى صورة (ربا) لغيرهم من الرأسماليين الطفيليين الذين لم يشاركوا مطلقاً فى إنتاج سلعة أو تأدية خدمة.

ومن المعروف أن هؤلاء الطفيليون هم المرابون الذين عليهم غضب من الله فى الدنيا ولهم فى الآخرة سوء العذاب. فهم من الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

***

ولــــــــذا..

فقد خصصنا هذا الفصل من الكتاب للبرهان على أن الاستغلال هو مصدر ثراء رجال الأعمال ، وأن الفساد واللصوصية والنهب والمحسوبية واستغلال النفوذ هم الاساس لكل غنى فاحش يتجاوز المعقول ، وأن رجال الأعمال وإن ارتدوا قناع التقوى ورفعوا راية الدين وصلوا صلاة القديسين ليسوا إلا ذئاب يرتدون ثياب من صوف الحملان، وأن من يسكت على استغلال هؤلاء للمجتمع وللأفراد ولم يفضحهم هو شخص مدان بنص الإنجيل: "فمن يقول للشرير أنت برىء تمقته الشعوب وتلعنه الأمم" حسبما

قال من قبل نبى الله سيدنا عيسى المسيح، وقديما قيل في الأمثال: " الساكت عن الحق أخرس كما الشيطان".

وعليـــــه..

فإن مهمتنا هنا هى كشف المستور من عورات رجال الأعمال المغطاة بأوراق التوت ، وإظهار أن ما ينعمون فيه من ترف وما يراكمونه من ثروات ليس لهم فيه حق معلوم كما يزعمون وإنما هو من نصيب الفقراء. "فما متع غنى إلا بما حرم منه فقير" .. حسبما قال من قبل سيدنا على بن أبى طالب رابع الخلفاء الراشدين.. وحسبما قال أيضا من قبل نبي الله سيدنا عيسى المسيح: " إن دخول جمل من سم الخياط أيسر من دخول الأغنياء ملكوت السماوات".

***

(١) فائض القيمة .. أساس استغلال رجال الأعمال للشغيلة

الاقتصاد السياسي، هو الركن الثالث للماركسية إلي جانب المادية الجدلية والمادية التاريخية.

- فإذا كانت الفلسفة المادية، هي علم القوانين العامة لتطور الطبيعة و المجتمع و الوعي..
- فإن الاقتصاد السياسي، كما عرفه ماركس في صورة شاملة، هو علم تطور علاقات الإنتاج بما فيها علاقات الملكية و التبادل والتوزيع . أي أنه علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.
- أما ألفريد مارشال فقد عرف الاقتصاد السياسى بأنه علم دراسة البشرية فى ممارسة شئون حياتها العادية. ومن قبل كان " ديفيد ريكاردو " قد عرفه في صورة محددة بأنه ليس بحثاً في طبيعة الثروة وأسبابها كما كان يراه " آدم سميث " و إنما هو البحث في كيفية توزيع الناتج الاجتماعي واكتشاف القوانين التي تعين علي تقسيم هذا الناتج بين الطبقات التي تشترك في تكوينه.

ولأن الفلسفة الماركسية ، تري أن التناقض الكامن في الظواهر هو محرك التطور، وأن تطور الرأسمالية سوف يفضي بها في النهاية إلي زوال، مفسحا الطريق أمام شكل أرقى هو الاشتراكية، فإن الاقتصاد السياسي الماركسي سعي منذ البداية للكشف عن هذه التناقضات. وفي هذا المسعى، استخدم أدوات تحليلية لم تألفها المدرستان التقليدية و الكينزية.

ومن أهم النظريات التي توصل إليها: هي نظريته في القيمة، وتفسيره لظاهره إستغلال الرأسماليين للشغيلة.

* * *

وتحليل السلعة هو العمود الفقري لنظرية القيمة فى الاقتصاد السياسى الماركسى..

- إذ يقول ماركس فى الجزء الأول من كتابه رأس المال: "أن الثروة فى المجتمعات التى تسودها طريقة الإنتاج الراسمالى ، تظهر فى صورة تراكم عظيم من السلع ، والوحدة التى تقاس بها هذه الثروة هى السلعة المفردة. ومن ثم فإن بحثنا يجب أن يبدأ بتحليل هذه السلعة". (٣)

فالمنتج يكتسب خصائص السلعة إذا توفر له شرطان:

- الشرط الأول، أن تكون له منفعة، وبالتالي يكتسب قيمة استعمالية Value In Use.

- والشرط الثاني ، أن يكون معد للتبادل ، وبالتالي يكتسب قيمة تبادلية Value In Exchange.

والعمل الإنساني، هو القاسم المشترك بين جميع المنتجات. فالعمل الملموس Concrete هو أساس القيمة الاستعمالية، والعمل المجرد Abstract هو أساس القيمة التبادلية.

- فالعمل المجرد .. هو العمل الإنساني بوجه عام.

- أما العمل الملموس فهو العمل المحدد مثل عمل الخباز و النجار وصانع الفخار.

والإنتاج السلعى يتميز إلى نوعين: الإنتاج السلعى البسيط ، والإنتاج السلعى الرأسمالي. وفى النوع الأول، يعمل المنتج البسيط بنفسه ولنفسه. وفى النوع الثانى، يعمل المنتج بالأجر لحساب رأس المال. ولكى يتحقق التبادل السلعى، لابد من توفر شرطين:

- الشرط الأول، سيادة التخصص وتقسيم العمل.
- والشرط الثانى، سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

وعندما تتبادل السلع فى الأسوق، تتحدد قيمتها على أساس كمية العمل المجرد Abstract المبذول فى إنتاجها. ولأن الناس ينتجون سلعا متجانسة بكميات عمل متباينة، طبقا لمستوى إنتاجية كل منهم ، فإن قيمة السلعة تتحدد بمتوسط وقت العمل، أى وقت العمل الضروري اجتماعيا ، وتقاس الإنتاجية بكمية إنتاج العامل لكل وحدة من الزمن .

وفى سوق المنافسة الكاملة ، يجرى تبادل السلع بالنقود طبقا لسعر محدد ومعطى من السوق. والنقود ، هى مقياس إسمى للقيمة ، أما العمل، فهو مصدر قيمتها الحقيقية . وتتشكل الأسعار فى السوق عفويا بتأثير تفاعل الطلب والعرض. والسعر قد يكون أعلى أو أدنى من قيمة السلعة.

- وفى الحالة الأولى: يحقق المنتج ربح ويتوسع فى الإنتاج.
- وفى الحالة الثانية: يتحمل المنتج خسارة وينسحب من الإنتاج.

ومن ثم يصبح التذبذب العفوي للأسعار حول محور القيمة هو الآلية الممكنة الوحيدة لتنظيم الإنتاج السلعي الرأسمالي Higgling Of The Market ، ويصبح قانون القيمة هو الذي ينظم تبادل السلع والخدمات ويوزع وسائل الإنتاج وقوة العمل بين أوجه استعمالاتها البديلة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.[١]

* * *

وللكشف عن مواطن الاستغلال ، جرى تحليل قوة العمل باعتبارها سلعة لها قيمة ولها سعر.

- وتتحدد قيمة قوة العمل بكلفة إنتاجها، أى بقيمة وسائل المعيشة الضرورية لحياة العامل وحياة عائلته، الكافية للتناسل وحفظ النوع وإنتاج قوة عمل جديدة.
- أما سعر قوة العمل فهو أجر العامل، ويتحدد فى ضوء العلاقة بين عرض العمال والطلب عليهم .

ومن أجل تعظيم الأرباح يسعى المنظمون إلى تخفيض أجر العامل حتى مستوى الكفاف، أى يصبح قريبا من تكلفة تجديد إنتاج قوة عمله. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة معدل البطالة، وزيادة عرض العمل، وتكوين جيش احتياطي من العمال المتعطلين. لأن أجر هؤلاء العمال المتعطلين الراغبين فى العمل (أجر العامل الحدى) هو الذى يحدد أجر الجميع. وبذلك تكون البطالة ظاهرة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وضرورة من ضرورات نموه، لأنها تحافظ على الانضباط فى الصناعة وتوفر المرونة الكافية لآلية

الإنتاج كي تتأقلم مع تطورات التقنية وتنوعات الطلب. فكلما تزايد عدد العمال المتعطلين اقترب أجر العامل من مستوى الكفاف أو تدنى عنه بكثير.

* * *

وفى عملية الإنتاج، تتوحد وسائل الإنتاج الميتة (العمل المختزن في المادة)، وقوى العمل الحية (العمال أنفسهم) . والوسيلة الأولى تتحول مباشرة بكامل قيمتها تدريجيا إلى السلعة المنتجة تبعا لمعدل إهلاكها. أما قوة العمل (الحيّة)، فإنها تنقل إلى السلعة المنتجة قيمة تفوق قيمتها. أى تفوق قيمة قوة العمل. وبذلك، تتولد قيمة جديدة ، يخلقها العامل ، فى مجرى الإنتاج الرأسمالي، تزيد على قيمة قوة عمله. وهذه الزيادة هي التي تسمى فائض القيمة Surplius Value الذى يتقاسمه ملاك وسائل الإنتاج فى صورة عوائد للملكية عندما يسلبـــون عمـــل الشغيلة تحت ستار مسميات جذابة مثل الريع والفوائد والأرباح.

والتقدم التكنولوجي، يمكن المنتجين من إنتاج كميات أكبر مقابل نفقات عمل أقل، وبذلك يتيح تقليص مدة يوم العمل و تحسين أحوال العمال. ولكن، لأن رجل الأعمال يستهدف زيادة الأرباح، فإنه يحل الآلة محل الإنسان وعندئذ تصبح وظائف العاملين مهددة بالضياع، ويصيبهم الأسى والفزع من توقع خسارة مصادر رزقهم وفقدان قوت عيالهم ، فيصبحون طوع بنان رجل الأعمال ورهن إشارته. أى يصبحون خاضعين لسلطته.

وفى واقع الحياة، يتبلور الأمر فى النهاية فى خضوع طبقة عريضة من السكان، وهم العمال والمستخدمون وجميع العاملين بأجر، إلى سلطة طبقة أخرى أقل منها عددا، وأكثر منها ثراءً، وأعلى منها وعيا ، وأقوى منها

تنظيما، وأشد منها بأسا ، وهم الملاك والرأسماليون الذين يطلقون على أنفسهم فى أيامنا مسمى " رجال الأعمال".

* * *

وهنا يفيد ماركس بأن طبقة رجال الأعمال لا يمكن أن يكون لها وجود إلا باستغلال طبقة العمال، إذ تسلبها فائض القيمة الذى هو ناتج عمل الشغيلة، وتستولى عليه فى شكل الربح الذى هو هدف كل مشروع رأسمالى: "إذ يشترى صاحب رأس المال قوة العمل، وبذلك يضم العمل، وكأنه خميرة حية، إلى العناصر الميتة (من الآلات والمواد الخام) التى يمتلكها بالفعل والتى لابد أن تسهم فى تشكيل الإنتاج".

"وما أن يدخل العمال فى مضمار العمل بصفتهم أجراء ، حتى يصبحوا فى نظر صاحب العمل جزءاً من رأس المال".

ومن هنا ينشأ التناقض بين العمال وأصحاب الأعمال، فالعمال يبيعون قوة عملهم ويناضلون من أجل رفع مستوى الأجور، بينما رجال الأعمال يشترونها ويناضلون من أجل استخلاص المكاسب والأرباح.

- فالعمال يسعون إلى تعظيم الأجور.
- ورجال الأعمال يسعون إلى تعظيم الأرباح.

وكل من الطبقتين على طرفي نقيض. فتحقيق أهداف إحداها يعنى خسران الأخرى.. وهو ما يسبب اشتعال فتيل الصراع بينهما ويؤجج نار العدوان نظرا للتعارض القائم بينهما في المصالح والأهداف .

* * *

ولإضفاء المزيد من الوضوح على ظاهرة الاستغلال الرأسمالي، برهن ماركس على أنّ وقت العمل يتميز إلى قسمين: فى القسم الأول ، ينتج العامل قيمة تساوى قوة عمله ، ويسمى وقت العمل الضروري.وفى القسم الثانى،ينتج القيمة الزائدة ، ويسمى وقت العمل الزائد.

والقيمة الزائدة Surplus value ، يولدها العامل لحساب صاحب العمل. ومن البديهي أن يسعى الأخير بشكل دءوب إلى تعظيم القيمة الزائدة. ويتحقق له ذلك بوسيلتين :

- الأولى : بإطالة وقت العمل الزائد، وبذلك يحصل على فائض القيمة المطلق.

- والثانية : بتقصير وقت العمل الضرورى، وبذلك يحصل على فائض القيمة النسبى.

والحالة الأولى، كانت سمة مصاحبة للرأسمالية فى طور نموها المبكر وتعكس كثافة عنصر العمل. والحالة الثانية، صارت ملازمة للرأسمالية فى طور نموها التقنى، وتعكس كثافة رأس المال ونمو المعرفة.

***

وبخصوص الموارد، يتميز رأس المال إلي قسمين : الأول، رأس المال الثابت، ويدفع ثمنا لوسائل الإنتاج. والثاني، رأس المال المتغير ويدفع أجورا للعمال .

وفائض القيمة، هو مصدر التراكم الرأسمالي .

- والنسبة بين فائض القيمة، ورأس المال المتغير، تسمى معدل الاستغلال.

- أما النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى، الثابت والمتغير، فتسمى معدل الربح.
- والمعدل الأول يتزايد، والمعدل الثانى يتناقص، كلما تطورت وسائل الإنتاج وحلت الآلة محل الإنسان .

والتمايز، بين هاذين المعدلين (معدل الاستغلال ومعدل الربح) ، يمكن فهمه علي ضوء قانون التراكم الرأسمالي. حيث تتزايد رءوس الأموال باستمرار عن طريق تكديس القيمة الزائدة. ولكن رأس المال الثابت (وسائل الإنتاج) يتزايد بمعدل أعلى من معدل تزايد رأس المال المتغير (الأجور) وهو ما يعبر عنه بارتفاع "التركيب العضوى لرأس المال". واستقراءً ، لهذا التحليل عاد مفهوم فائض القيمة النسبى للظهور من جديد إثر تفجر ثورة المعلومات المعاصرة والتحول إلى الاقتصاد كثيف المعرفة ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فائض القيمة المعرفي.

***

ولقياس الكثافة الرأسمالية ، فى فروع النشاط الاقتصادي ، تم الاستعانة بمفهوم التركيب العضوى لرأس المال. وهو مؤشر لقياس النسبة بين رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير وبصفة خاصة أجور العمال، ويعكس العلاقة بين كمية وسائل الإنتاج المادية، وقوة العمل الحية .

وفى سياق التطور الرأسمالي، يزيد التركيب العضوي لرأس المال ، مولدا ظاهرتي تركز وتمركز رأس المال.

- والظاهرة الأولى، تشير إلى تزايد الكثافة الرأسمالية فى المؤسسات (تركز).
- والظاهرة الثانية، تشير إلى اندماج رءوس أموال عديدة فى رأس مال واحد أكبر شأنا (تمركز).

وكلا الظاهرتين ، التركز والتمركز ، يؤديان معا إلى خراب المنشآت الصغيرة، طوعا أو قهراً:

- طوعا، عند تأسيس الشركات المساهمة.
- وقهرا، عند إفلاس الشركات الصغيرة فى مجرى التنافس وذوبانها فى الشركات الكبيرة .

وهو ما يسبب تفشى البطالة، ويؤدى إلى تراجع المنافسة الحرة، ويقوى تسريع عملية نمو الاحتكارات، و يزيد من تفاقم تناقضات النظام الرأسمالي، ويعجل بفناؤه .

***

ولأجل المزيد من الفهم والتفسير ..

يمكن القوا بأنه مع توالى الأيام ومرور السنين، تتفاقم البطالة، وتصير مرضاً اجتماعياً وخيماً يلازم الاقتصاد الرأسمالى، ويظل يكبر ويستفحل كورم سرطانى فى جسم المجتمع .. ويستغل رجال الأعمال هذه الظاهرة ويستخدمونها كمكبس جبار لاعتصار القيمة الزائدة من العمال.

- فكلما تفشت البطالة تناقصت الأجور وتعاظمت الأرباح، وقويت سلطة صاحب العمل وأستبد بالعمال.

- إذ أن خطر فقدان العمل ، يُكْره العامل على تلبية مطالب صاحب العمل خوفاً من استبداله بأى من العاطلين عن العمل ، ويجبره على القبول بأجر الكفاف الذى بالكاد يكفيه لأن يظل باقياً على قيد الحياة.

- فالجوع يجبر العامل أن يركع أمام صاحب العمل ويستجديه أن يشغله ويعتصر قواه قائلا له: " سيدى .. سيدى .. إن خدمتى لك هى منتهى أملى ومقصدى".

وهذه الحالة عبر عنها الكاتب الأمريكى ستينبك بلغة الأدب فى روايته "عناقيد الغضب" قائلاً: حين كان يتواجد فى مكان ما عمل لشخص واحد ، كان عشرون يتشاجرون للحصول عليه ، يتشاجرون بتخفيض أجرة العامل. فإذا عمل لقاء ثلاثين سنتا ، فإنى سأوافق على خمسة وعشرين. وإذا رضى بخمسة وعشرين فإنى سأوافق على عشرين.. كلا .. خذنى أنا جائع.. سأعمل لقاء خمسة عشر .. بل سأعمل بلا نقود لقاء إشباع الجوع.

***

وذلك من طبيعة الأمور..

لأن الدورات الإقتصادية التى تراوح بين الرواج والركود، هى نتاج طبيعى لآلية النمو الرأسمالى، وفى قمة الرواج يعانى الإقتصاد من التضخم، وفى قاع الركود يعانى الإقتصاد من البطالة. وفى ظروف معينة - وعندما يتوحش الاحتكار وفى مقابله يشتد ساعد نقابات العمال وتفقد الأسعار

والجور مرونتها في الأسواق – يتزامن التضخم والركود فى مرحلة واحدة، وهو ما يسمى فى أدبيات علم الإقتصاد بظاهرة التضخم الركودى STAGEFLACTION التى يعانى منها الإقتصاد الأمريكى وبعض الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة.

– فالأزمات الاقتصادية نتيجة طبيعيه من نواتج آلية النمو الرأسمالى ذاته.

– وهى آلية تنطوى على حدوث الأزمات وتكرار حدوثها من فترة لأخرى بلا إنقطاع، أزمات تأخذ الشكل التقليدى للدورة الإقتصادية (نهوض – كبوة – نهوض). فإذا ما حدثت كبوة بلا نهوض فى أى وقت من الاوقات تكون الأزمة قد استفحلت ويصبح تدخل الدولة لحل الأزمة مباحاً بعد أن كان محرماً، مثلما حدث فى أزمة الكساد العظيم الأولى (٢٩–١٩٣٣) ، وما يحدث الآن فى أزمة الكساد العظيم الراهنة التى ابتدأت هذا العام (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وظلت بلا تفسير معقول لأسباب حدوثها أو سياسة مقبولة لمعالجتها حتى الآن .

والمحصـــــــلة..

هى أن مسار النمو الرأسمالى مع أنه حلزونى الشكل إلا أنه تصاعدى الاتجاه، فقمة الرواج وقاع الكساد فى كل دورة أعلى من نظيريهما فى الدورات السابقة، وهو ما يؤدى الى نمو الاقتصاد فى نهاية المطاف رغم تكرار الازمات . وفي الأزمات يعانى المستخدون والعمال من الفقر والهم والهوان وفقدان راحة البال.

***

وبالانتقال من المفاهيم المجردة إلى الحقائق الملموسة والوقائع الظاهرة للأزمة الرأسماليّة العالمية الراهنة (عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩) وما نتج عنها من كساد وفقر وإفلاس للمؤسسات والبنوك والشركات بما يقدر بمليارات ومليارات الدولارات، فإن وزارة الزراعة الأمريكية قد أصدرت نشرة إحصائية تفصيلة عن إرتفاع معدلات الفقر فى أمريكا لتسجل أرقاماً قياسية. فقد أظهرت تلك النشرة أن عدد المواطنين الأمريكيين الذين يعتمدون الآن فى معيشتهم على بطاقات الطعام المجانية بلغ نحو ٣٠ مليون شخص هذا العام (٢٠٠٨). كما أن "جمعية إطعام أمريكا" ، وهى أكبر منظمة معنية بمكافحة الجوع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أصدرت بيان أكدت فيه أنها تتلقى مكالمات هاتفية من "بنوك الطعام "، التى تحارب الجوع فى أمريكا، مفادها أن الطلب الطارىء على الطعام إرتفع إلى أعلى معدل له فى تاريخها إثر الأزمة الإقتصادية الراهنة بزيادة قدرت بنحو ٢,٦ مليون نسمة فى الفترة من أغسطس ٢٠٠٧ إلى أغسطس ٢٠٠٨.

كما أكدت أيضا أن بعض ممن كانوا يتبرعون لها بصفة منتظمة فى السنوات الأخيرة تحولوا إلى محتاجين. ومع ذلك.. وهنا تكمن المفاجأة .. حسبما يقول سمير كرم فى مقاله "الوجه الآخر لأمريكا .. الفقر وسط الوفرة": " فإن الحقيقة هى أن الفقر ، بل والجوع ليس من الأعراض الناتجة عن الأزمة الرأسمالية الحالية فقط، بل أنه أيضاً من الأعراض الناتجة عن النظام نفسه قبل أن يدخل فى ظلام الأزمه الحالية وتعقيداتها الراهنة ".

ولتفسير ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من آثار مدمرة، منها الفقر والجوع ، أشارت الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي يميل إلى زيادة التركيب العضوى لرأس المال . وزيادة نسبة مخصصات وسائل الإنتاج على حساب نسبة مخصصات قوة العمل . أي أن التطور الرأسمالي يتضمن إحلال الآلة محل الإنسان. وهو ما يسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ويدفع الأجور إلى الانخفاض باستمرار حتى تصل إلى مستوى الكفاف أو أدنى منه، ويؤدى إلى تكرار الأزمات الاقتصادية بلا إنقطاع.

***

وهذه الأزمات الاقتصادية الرأسماليةBusiness Crisis، أرجعتها الماركسية إلى نمو الظواهر الآتية:

* أولا: تعمق وتوسع حالة التعارض القائم بين ظاهرة انضباط الإنتاج داخل المؤسسات، وفوضى الإنتاج والتنافس الذى لا ضابط له فى الأسواق. فمن أجل تدنيه الخسائر ، وتعظيم المكاسب ، يسعى المنتجون الفرديون والشركات إلى تطوير التكنولوجيا وتوسيع الإنتاج وتنظيم العمل وتكثيف إستغلال العمال. وهو ما يسبب زيادة العرض الكلى للمنتجات الذى يتصادم مع محدودية الطلب عليها في الأسواق، فتتولد ظاهرة الفائض النسبى فى الإنتاج .. وتحدث الأزمة.

* وثانيا: إتساع التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للعمل ، والطابع الفردى للملكية. وهو تناقض يتنامي بمرور الزمن بين: الأجراء .. الأكثر عددا والأقل قوة شرائية، والملاك .. الأقل عددا والأكبر قوة شرائية.

- والمجموعة الأولى (الأجراء) ، هم الأكثر فقرا وميلهم للاستهلاك أكبر.

- والمجموعة الثانية (الملاك) ، هم الأكثر ثراء وميلهم للاستهلاك أقل.

ولذلك تظهر الأزمة فى صورة فائض سلعي. وهو فائض نسبى فى المنتجات بسبب قصور الطلب، وليس فائضا مطلقا عن حاجات المجتمع.

* وثالثا: إتجاه النشاط الاقتصادي نحو الركود المزمن الناجم عن ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض كلما تزايدن الاستثمارات وتوسع حجم الإنتاج في أى قطاع من قطاعات الاقتصاد، مسببا: تراجع الإنتاج، وانخفاض الدخل، وتزايد البطالة، وتراجع الاستثمارات ، وحلول الأزمة.

***

والخلاصـــــة..

أن تطور أسلوب تراكم رأس المال ينطوى على خلق قوى اجتماعية متعارضة المصالح والأهداف. وهذه القوى تتبلور فى قطبين متصارعين، هما:

- الأجراء فى مواجهة الملاك .
- الفقراء فى مواجهة الأثرياء .

* وحل هذا التناقض، من وجهة نظر الماركسية ، يقتضى إلغاء طبقة الملاك، أى إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة ، وحينئذ ، يتطابق الطابع الاجتماعي للملكية مع الطابع الاجتماعي للعمل ، وتحل الشيوعية محل الرأسمالية ، وتختفي الأزمة.

* وعلى النقيض من " الماركسية" ، ترى " الكينزية " أن تدخل الدولة المحسوب فى الإقتصاد يمكن أن يسهم فى وقف تدهور الدورة الاقتصادية، بل ويمكن أن يعمل أيضاً كرافعة للنشاط الإقتصادى ويدفعه دفعا إلى الرواج دون المساس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالدولة هنا تقوم بدور تعويضى للقطاع الخاص..

- حيث تتقدم الدولة (عندما يتراجع القطاع الخاص) فى حالة الركود.
- وتتراجع الدولة (عندما يتقدم القطاع الخاص) فى حالة الرواج.

فتدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد – من وجهة نظر الكينيزية – بديل أقل تكلفة من الفوضى السوقية التى قد تؤدى فى النهاية إلى تقويض وهلاك الرأسمالية، وأقل خطرا من الشيوعية التى تسعى سعيا حثيثا لوأد الرأسمالية وتشييعها الى مثواها الأخير ودفنها بلا رجعة فى مزبلة التاريخ.

***

(٢) الإستغلال .. من آليات ثراء رجال الأعمال

من المتفق عليه أن العمل هو مصدر القيمة..

فالقيمة تخلق فى الإنتاج ومنها يحصل العاملون على أجور الكفاف ، وما يزيد عن الأجور يتقاسمه رجال الأعمال جميعاً، مثلهم في ذلك مثل النسور عندما يلح عليها نداء الجوع فيقسمون الفرائس بينهم بعد تمزيقها أشلاء. فرجال الأعمال، المنتجون منهم والطفيليون على حد سواء، يقسمون فائض القيمة بينهم فى صورة دخول متنوعة بأنصبة متفاوته تتناسب مع قوة كل منهم التنافسية وضراوته فى الصراع.

* والمنتجون: هم رجال الأعمال الذين يحصلون على جزء من فائض القيمة نظير مساهمتهم فى خلق القيم وزيادة المنافع وإشباع الحاجات أي أن المنتجين هم المنظمون Entrepreneurs. وهؤلاء رغم شراستهم فى الصراع الاجتماعى واستيلائهم على فائض القيمة من ناتج عمل الشغيلة، إلا أنهم يساهمون فى توليد القيم ويخلقون المنافع ويراكمون الثروات فى صورة أصول رأسمالية وموارد إنتاجية وسلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان.

* أما الطفيليون: فهم رجال الأعمال الذين يحصلون على جزء من فائض القيمة دون أن يحركوا يد أو ينشطوا ذهن أو يؤدوا عمل أو يفرزوا، عرق أو ينتجوا سلع وخدمات نافعة للمجتمع.

ففائض القيمة .. إذن .. هو مصدر ثراء رجال الأعمال جميعا، سواء كانوا منتجين أم طفيليين، فرجال الأعمال.. ليسوا على شاكلة واحدة فمنهم الخيرين ومنهم الأشرار.

- فهؤلاء منهم من يعهدون بأموالهم - بطريقة أو بأخرى- إلى الآخرين لاستثمارها، ويقنعون بما يحصلون عليه من عائد، هو فى لغة الاقتصاد ريع - وليس ربح- لأنه لا يقتضى من المالك ممارسة عمل أو تحمل مخاطرة أو بذل جهد. وهؤلاء ، هم الذين يطلق عليهم مسمى "عاطلون بالوراثة" Leisure Class.

- ومنهم رجالٍ أعمال يخاطرون بأموالهم وأموال غيرهم، من أجل إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان، بهدف الحصول على الأرباح وتكوين الثروات. وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم مسمى "منظمون" Entrepreneurs. فهؤلاء المنظمون، رغم ما يشوب نشاطهم من استغلال للعمال، إلا أنهم يمجدون التدبير وينبذون التبذير ويعظمون الإنتاج ويندفعون نحو التراكم ويسعون إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وفى مثل هؤلاء يعلق كارل ماركس فى عبارة واضحة المعنى بالغة الدلالة فيقول: " لعبادة المال قواعدها فى الزهد وانكار الذات والتضحية بالنفس، بالتدبير والاقتصاد واحتقار المسرات الدنيوية العارضة والزائفة والسعى من أجل الثروة الأبدية ومن هنا جاءت الصلة بين البيوريتانية الانجليزية والبروستانتية الهولندية وجمع المال" .

- ومنهم أيضاً رجال الأعمال اللصوص المتخصصون فى البيزنس القذر، حيث يولدون أرباح من أنشطة غير مشروعة، مثل المضاربون على

العملة ومهربوا الأموال وتجار المخدرات والمضاربون فى العقارات وسماسرة أراضى البناء ، وغيرهم كثير مثل: أعضاء جماعة رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism الذين يحققون أرباحاً قدرية –ليس عن طريق زيادة الإنتاج أو المنافسة السوقية– ولكن عن طريق ارتباطاتهم السياسية وما يشيعونه فى البلاد من خراب وفساد ونفاق للحكام .. وهؤلاء جميعاً هم من يطلق عليهم مسمى "بارونات اللصوص" .Roper Barons

* * *

وفى نفس المجال..

يميز ريكاردو بين ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية قوة العمل، وملكية رأس المال ، وملكية الأراضى، وفى مقابلها: الدخل الناشئ إما من الأجر، أو من الربح بمعناه الحقيقى، أو من الإيراد، ويعترف بالتناقض الضخم فى المجتمع البورجوازى قائلا: "لايمكن أن يزيد الأجر إلا على حساب الربح والعكس بالعكس ". وقد بين ماركس فى كتابه رأس المال أن: الأرباح والإيرادات جميعاً يخلقها العمال ويستولى عليها رجال الأعمال على تنوع أشكالهم فى صور شتى منها الريع والفوائد والأرباح والعوائد المتحصلة من السمسرة والمضاربة فى الأسواق.

فالقيمة الزائدة لا تؤول إلى رجال الأعمال الذين يوظفون رءوس أموالهم فى فروع الإنتاج المادى وحدهم ، بل تؤول أيضاً إلى غيرهم من الناشطين فى فروع أخرى من البيزنس مثل: بيزنس التجارة ، وبيزنس المصارف، وريع كبار ملاك الأراضى والعقارات. إذ أن هؤلاء جميعاً

يتقاسمون القيمة الزائدة فى غمار منافسة ضارية ومزاحمة حادة ، تسعى من خلالها كل فئة إلى تعظيم عائداتها خصماً من عائدات غيرها. فالقيمة الزائدة – إذن– هى محط آمال رجال البيزنس ودافع صراعهم ومصدر ثرواتهم على اختلاف أنواعهم وأشكالهم.

ومن قبل صرح الملياردير الأمريكى هانت قائلاً بوضوح: "كل ما أفعله ، إنما أفعله لأجل جنى الربح". وقد تحدث الشاعر الأمريكى المشهور ولت ويتمن عن هذا بلغة المجاز قائلاً: "فى البيزنس ... لا يوجد سوى هدف واحد – جنى الأرباح بكل وسيلة كانت– ففى الأسطورة: إلتهم التنين جميع التنانين الأخرى. والربح ، إنما هو تنيننا المعاصر الذى ابتلع التنانين الأخرى" .

***

ومع أن كل نشاط رأسمالي ينطوي على استغلال، إلا أن الرأسمالية المنتجة تتميز بشكل أساسي عن الرأسمالية الطفيلية .

- فالرأسمالية المنتجة، على الرغم من طبيعتها الاستغلالية إلا أن مصدر ثرواتها مشروعات حقيقية، فهى توظف عائداتها في مشروعات تنتج سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان .
- أما الرأسمالية الطفيلية فمصدر ثرواتها المضاربة واللصوصية والابتزاز وتهريب الأموال، حيث تهرب أرباحها وأموالها إلى خارج البلاد.

(الأولى) جذورها مغروسة في تربة الوطن (والثانية) مصالحها مع الأغراب. الأولى وطنية أما الثانية فخائنه ولا تلقى أى اعتبار للمبادئ والقيم والخلاق .

ولمزيد من الإيضاح ..

من المفيد هنا أن نشير إلى التعريف المتداول لمفهوم الإنتاج. فالإنتاج حسب ما هو متعارف عليه فى علم الاقتصاد المدرسي. هو خلق المنفعة أو زيادتها To Create or Increase Utility. فإنتاج السلع يخلق المنفعة، وتجهيزها يضيف إليها منفعة شكلية، وتخزينها يضيف إليها منفعة زمنية، وتداولها فى الأسواق يكسبها منفعة تملكية عندما تنتقل من حيازة شخص فى غنى عنها إلى حيازة آخر فى حاجة إليها. أما التمويل (الإقراض) فيضيف إلى النشاط الاقتصادى منافع متنوعة .حيث يُمَكِن من لا مال لديهم من امتلاك السلع والخدمات والموارد إلى حين ميسرة ، فهو يضفى على السلع أيضاً منفعة تملكية، إذ أنه عامل مساعد يضخ القوة الشرائية فى شرايين الدورة الاقتصادية مثله فى ذلك مثل القلب عندما يضخ الدم فى خلايا الجسد.

– وهؤلاء جميعاً: الرأسماليون الصناعيون، والتجاريون، والماليون، رغم طبيعتهم الاستغلالية وشراستهم فى المنافسة السوقية والمساومة الاجتماعية، إلا أنهم هم الرواد الذين بأنشطتهم يسيطرون على الطبيعة ويحولون موادها الخام وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان، ويمكنون البشر بالفكر والعمل وبالعلم والتكنولوجيا أن يكونوا أسياد الطبيعة وملاكها.

- أما غيرهم: من المحاسيب ورجال الأعمال الطفيليين، والقراصنة ومفسدوا الحياة السياسية والمرابين، واللصوص وناهبو الأموال والمضاربون فى أراضى البناء، فهم أعداء طبيعيون للشعوب وحلفاء للشيطان.

ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل : { يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة: ٢٧٦]

وهذه القضايا وغيرها أولاها الثنائى فيليكس وتاتيانا أهمية فائقة فى كتابهما المعنون "ما هى القيمة الزائدة" ؟.

* * *

وفيما يلى استعراض لأنواع من بيزنيس رجال الأعمال اللذين يسهمون فى خلق وزيادة المنافع وإشباع الحاجات كما هو متعارف عليه فى مبادئ علم الاقتصاد.

بيزنس الإنتاج .. وخلق المنافع

فى عملية الإنتاج، يتحول رأس المال المنتج إلى رأس مال سلعى معد للتداول: (أى أن قوة العمل ووسائل الإنتاج تتحول إلى سلعة). وفى دائرة التداول، يتحول رأس المال السلعى إلى رأس مال نقدى. وهكذا دواليك لا يتوقف رأس المال عن الدوران، إذ لا يمكننا - كما يقول ماركس- أن نتمثل رأس المال إلا فى حال حركة، لا كشئ موجود فى حالة سكون.

قوة العمـــل ←
سلعـــة
نقـــود ←(السوق)← ـــــــ(الوحدة الإنتاجية) وسائل الإنتاج ←

ويمر رأس المال الصناعى، فى حركته، بتلك المراحل الثلاث. ويصير رأسمالاً صناعياً: كل رأسمال تم رصده لإنتاج السلع والخدمات سواء فى ميدان الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات.

وفى هذا المجال يرى ماركس: "أن رأس المال الصناعى هو الأسلوب الوحيد لوجود رأس المال. حيث لا تقوم وظيفته فى تملك القيمة الزائدة وحسب، وإنما تقوم أيضاً على خلقها، أو بعبارة أخرى خلق القيمة الزائدة. ولهذا السبب يحدد رأس المال الصناعي، الطابع الرأسمالي للإنتاج، أى أن وجوده يفرض التناقض الطبقى بين أصحاب الأعمال والعمال ".

***

بيزنس التجارة .. وزيادة المنافع

يرتدى رأس المال الصناعى خلال دورته، ثلاثة أشكال متتالية: الشكل النقدى، والشكل المنتج، والشكل السلعى، وفى مسيرة تطور أسلوب الإنتاج الراسمالى تتمايز هذه الأشكال وتنفصل عن بعضها بحيث تتشكل داخل الطبقة الرأسمالية، ثلاث جماعات تشترك فى تملك القيمة الزائدة: الصناعيون، والتجار، وأصحاب المصارف.

غير أن القيمة الزائدة – كما يرى ماركس– لا تتكون فى نطاق التداول. إذ يتولى أصحاب رأس المال التجارى عن طريق استثمار مستخدمى

التجارة بتصريف البضائع، أى يتولون تحويل البضائع إلى مال ، والمال إلى بضائع. وعمل هؤلاء ، لا يخلق قيمة ولا قيمة زائدة ، ولكنه يمكن التاجر من امتلاك جزء من القيمة الزائدة التى أوجدتها دورة الإنتاج.

وعن هذا يقول ماركس: "وكما أن عمل العامل الذى لم يدفع أجره ، يخلق مباشرة القيمة الزائدة لرأس المال المنتج ، كذلك العمل غير مدفوع الأجر – الذى يقوم به المستخدم فى التجارة – يؤمن للرأسمال التجارى حصة من هذه القيمة الزائدة".

أى أن الربح التجارى: هو جزء من القيمة الزائدة ، تخلى عنه المنتج للتاجر لقاء توليه تصريف بضائعه.

وعن هذا يضيف ماركس قائلاً: "إن شكل الربح التجارى ، يخفى المصدر الفعلى لنمو رأس المال ، حتى أكثر مما يخفيه شكل الربح الصناعى، فرأسمال التاجر لا يساهم فى الإنتاج. وصيغة حركة رأس المال التجارى هى: ←نقود ← سلعة ← نقود ←

وهنا تختفى مرحلة الرأسمال المنتج وتنقطع الصلة بالإنتاج ظاهراً، وينشأ الوهم بأن الربح ينجم عن التجارة نفسها بزيادة السعر وبيع البضائع بسعر أعلى من سعر إنتاجها. ويدل الواقع أن ما يحدث هو عكس ذلك: "إذ أن الصانع يبيع البضاعة للتاجر بسعر يقل عن سعر الإنتاج .. أى يتخلى له عن جزء من الربح".

وعلاوة على ذلك..

- يحصل رجال الأعمال التجاريون على أرباح إضافية كبيرة بفضل استغلال العمال والفلاحين والحرفيين بوصفهم مستهلكين. إذ أن رجال

الأعمال التجاريين غالباً ما يبيعون البضائع التى يزداد عليها الطلب بأسعار أعلى من قيمتها. مما يتيح لهم أن يستأثروا بقسم ملموس من فائض القيمة.

- كذلك تزداد دخولهم عن طريق تطفيف الكيل وبخس الميزان ، وخداع الشارين في الحساب ، وبيعهم بضائع غير مطابقة للمواصفات. وكذلك ، يزيدون دخولهم عن طريق شراء البضائع من المزارعين والحرفيين بأسعار منخفضة وبيعها إلى المستهلكين باسعار مرتفعة.

وفي مثل هؤلاء جاء قوله تعالى في محكم أيات الكتاب :

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ . الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ . وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ١-٣]

وهنا يفيد الثنائى – فيليكس وتاتيانا– أن الرأسمال التجارى يشترك على قدم المساواة مع الرأسمال الصناعى فى تقاسم القيمة الزائدة. وكلاهما رجال الأعمال الصناعيون والتجاريون، يستغلون العمال المأجورين، ويثرون بسلب ناتج عملهم غير المدفوع الأجر. أى أن الاستغلال المشترك للعمل المأجور يشكل أساس التضامن الطبقى بين هاتين الفئتين من رجال الأعمال (وهما المنتجون والتجار).

* * *

بيزنس التسليف .. وتوليد النقود

إذا كان الرأسمال السلعى يرتدى شكل رأس المال التجارى ، فإن رأس المال النقدى يرتدى شكل رأس مال التسليف.

ورأس المال المسلف ، هو رأس المال النقدى الذى يضعه مالكه لزمن معلوم تحت تصرف رجل أعمال آخر لقاء عائد ما (الفائدة). وهذا المال المقترض يتيح لرجل الأعمال توسيع إنتاجه وزيادة عدد عماله ويسهم بالتالى فى تنمية القيمة الزائدة فى رأس ماله.

والفائـــــدة...

هى جزء من الربح يدفعه المنتج إلى المقرض نظير القرض الذى منحه إياه.

- والرأسمال المسلف هو الرأسمال جالب الفائدة ..
- أما مصدر الفائدة فهو القيمة الزائدة التى تتولد فى الأنتاج .
- وهذا معناه، أن حصول الرأسماليين المقرضين على الفائدة المئوية يعنى أنهم يشتركون مع سائر فئات الملاك فى استغلال عمل العمال الأجراء.

وتقوم حركة رأس المال بكاملها، على حركة رأس المال المنتج. ويستخدم رأس المال المسلف فى الإنتاج بغية استخلاص القيمة الزائدة .. وهو يعبر قبل كل شئ -ككل رأس مال بصورة عامة- عن علاقات الإنتاج بين الرأسماليين والعمال. والرأسمال المسلف يعبر مباشرة - فى الوقت نفسه - عن العلاقات بين فئتين من رجال الأعمال: مالكى النقد من جهة، والمستثمرين من جهة ثانية (المنتجون والتجار). ومن خلال الفائدة

السنوية يستولى طواغيت بيزنس التسليف (رجال البنوك) على مئات المليارات من الدولارات من القيمة الزائدة. وغالباً ما تكون صيغة حركة رأس المال المسلف هى (نقود ← نقود) أى أن النقود هنا تلد نقوداً أخرى دون ظهور أعراض الحمل ومخاض الولادة. وهنا يـــرى - فيليكس وتاتيانا- أنه قد غابت عن الأعين، لا مرحلة رأس المال المنتج فحسب، بل مرحلة رأس المال السلعى أيضاً. ويبدو - على غير الحقيقة- أن مصدر الدخل، لا القيمة الزائدة التى أوجدها استثمار العمل فى ميدان الإنتاج، وإنما النقد نفسه.

وعليــــــه..

فإن كون الرأس مال المسلف يؤتى دخلاً فى صورة فائدة، فإن الربا يبدو وكأنه خاصية من خصائص النقد الطبيعية كحمل الثمر بالنسبة للشجر.

وبعــــــد..

فإن الربح البنكى فى جوهره .. هو أحد أشكال القيمة الزائدة ، التى تؤول إلى أصحاب البنوك مجاناً وبلا مقابل دون أن يبذلوا جهداً أو يتحملوا مخاطرة. وهم عن طريق الاستيلاء على هذا الجزء من القيمة الزائدة يشاركون باقى رجال الأعمال فى استغلال العمال.

وهنا يفيد الثنائى فيليكس وتاتيانا ، أن البنوك تستولى على مواقع مفيدة لأجل الإثراء ، وتنزل الخراب بالمنافسين فى الصراع الضارى من أجل تعظيم الأربـــــاح.

وعن هذا، قال البطل الروائى المصرفى أندرموت فى رواية الكاتب الفرنسى العظيم "مونت أوريول": "إن المعارك الكبيرة فى زماننا هى المعارك التى تتقاتل فيها النقود. وها أنذا أرى أمامى عساكرى: القطع النقدية المعدنية بقيمة مائة وكأنما هى عساكر عادية فى سراويل حمراء،والقطع النقدية الذهبية بقيمة عشرين فرنكاً إنما هى ملازمون شبان. وأوراق البنكنوت بقيمة مائة فرانك هى النقباء. وأوراق البنكنوت بقيمة ألف فرانك هى الجنرالات. وإنى أقاتل ، وبأى حمية ، وحق الشيطان كل يوم من الصباح إلى المساء ، أعارك مع الجميع وضد الجميع! هذه حقاً، برأى ، حياة! المدى الواسع ، وليس أسوأ مما عند سلاطين القرون الغابرة .. وما فى الأمر؟ فنحن سلاطين الأزمنة الجديدة! السلاطين الحقيقيون ، الوحيدون".

***

بيزنس التربح والاكتساب من ريع العقارات

تتكون عناصر الإنتاج – كما هو متعارف عليه فى علم الاقتصاد من الأرض والعمل ورأس المال والإدارة. ويختص عنصر الإدارة بخلط تلك العناصر فى توليفة مثلى تعظم العائد وتدنى التكاليف فى ظل الشروط السوقية المتغيرة. ويجرى تقسيم العائد على عناصر الإنتاج المشتركة فى توليده طبقاً لنسبة مساهمة كل منها فى الإنتاج ، فتعود الأجور إلى العمال، والريع لملاك الأراضى، والفائدة لرأس المال ، وما يفيض من ربح يؤول إلى المنظم الذى يتحمل مخاطر الإنتاج .

وعرض الموضوع بهذه الطريقة يخفى الطابع الاستغلالى لهذه العلاقة.. لأننا لو أمعنا النظر لوجدنا أن الأجور هى عوائد العمل أما الريع والفائدة والربح فهى عوائد الملكية، فالأجور تؤول إلى العمال، أما عوائد الملكية فتعود بكاملها إلى رجال الأعمال. ولقد حاول ماركس أن يكشف المستور من هذه العلاقة عندما استند إلى نظرية ريكاردو التى تتبنى فكرة أن العمل هو مصدر القيمة سواء العمل الحى (عمل العمال) أو العمل الميت (المتجسد فى رأس المال) وطور ماركس أفكار ريكاردو وصاغها فى نظريته عن فائض القيمة.

وتفيد هذه النظرية، بأن الأجور هى ما يؤول إلى العمال من القيمة الكلية التى خلقوها، وما يزيد عن ذلك يسمى بفائض القيمة (القيمة الزائدة) الـــذى يحصل عليه رجال الأعمال فى صورة عوائد للملكية (الربح + الفائدة + الريع).

***

ولأن الناس يتعاونون فى عملية الإنتاج ويتصارعون عند توزيع عائده والتمتع بخيراته، فإن هذا الصراع يجرى على مستويين:

- صراع بين العاملين والملاك.
- وصراع بين الملاك أنفسهم (أصحاب رءوس الأموال وملاك الأراضى والعقارات).

ولأن الأرض هى العنصر الإنتاجى الرئيسى فى الزراعة ، والشرط الضرورى للإنتاج، ووسيلة عامة للعمل، وبدونها تستحيل تربية الماشية وزراعة النباتات واستغلال خصوبة الأرض في إنتاج الخيرات، ولأن كبار الملاك يحوزون الجزء الأكبر من الأراضى الزراعية ، فإن رجل الأعمال

المستثمر فى الزراعة (المستأجر)، يكون مجبر بأن يتنازل لمالك الأرض عن قسم من القيمة المضافة فى صورة ريع. ومن البديهى أن يدور صراع بين الطرفين حول الريع (نصيب مالك الأرض من القيمة المضافة). إذ يدور بين المستأجر والمالك العقارى صراع ضارى، لأن كل منهما يحاول أن يستأثر بأكبر قدر ممكن من القيمة المضافة التى يولدها عمال الزراعة.

فالريع العقارى – إذن – هو عائد الملكية، ويتوقف على درجة خصوبة التربة، وقرب المزرعة من الأسواق ، وصلاحيتها لإنتاج الزروع ذات العائد السوقى المرتفع، وهو فى جوهره قسم من القيمة الزائدة التى ينتجها العمال المأجورن فى الزراعة، يعود إلى الملاك العقاريين الذين يؤجرون الأرض إلى المستأجرين.

***

فالملاك العقاريون، سواء ملاك الأراضى أو المساكن وغيرها، يتصارعون مع باقى الملاك (المستأجرون) للحصول على جزء متزايد من القيمة المضافة، دون أن يشتغلوا أو يتحملوا المخاطر فهم قوم عاطلون بالوراثة لا يعملون. ولكن ليس الملاك العقاريون وحدهم هم العاطلون بالوراثة الذين يحصلون على دخول ريعية ولا يساهمون فى الإنتاج ، فإلى جانبهم يتواجد أيضاً المضاربون فى البورصة وملاك الاسهم والسندات وتجار العملة والذين يضاربون فى أراضى البناء وتجار الذهب والفضة ، فهم مثلهم أيضاً مترفون عاطلون بالوراثة لا يعملون.

فحينما تتعاظم ثروات رجال الأعمال، فإن الكثيرين منهم ينصرفون كلياً عن الأنتاج ، ويقطعون صلتهم المباشرة بالعمال، ويتحولون إلى أصحاب

دخل. فهم يمثلون - مع غيرهم - شريحة البرجوازية التى تعيش من عوائد ملكيتها من العقارات والأوراق المالية والأسهم والسندات، وهؤلاء يحصلون على جزء من القيمة المضافة فى صورة فائدة مئوية ودخول (ريعية). فالريع: دخل لا يقابله عمل ولا يشارك مكتسبه فى الإنتاج.

وعليـــــه ...

فالملاك العقاريون، وملاك الأوراق المالية والمضاربون فى الأسواق، لا يشتركون فى الإنتاج ويقضون أوقاتهم فى فراغ ولهو متواصل، ويعيشون على المكشوف نمط حياة طفيلى. إذ يتطفلون على فائض القيمة التى يسلبها رجال الأعمال من الشغيله.

وهذه الظاهرة، يصفها محمد (بك) المويلحى بلغـة الأدب علــى لــسان السمسار فى رائعته "حديث عيسى بن هشام" قائلاً: "فإنك لا تدفع هنا ثمــن أرض ولا تنفق على حرث، ولا تؤدى ضريبة ، ولا تبذل ماء وجهك لــدى الأغيار، ولا تحنى ظهرك لأصاغر الحكام ، وما دخلــت فــى قـضية ، ولا وقعت فى منازعة .. بل هو ربح يأتيك عفواً صــفواً ، ولا رأس مــال لــه سوى أربعة حروف أو خمسة ... بيمينك فى التوقيع".

***

(٣)الفساد والنصب .. والاحتكار ..

من آليات ثراء رجال الأعمال

من المعروف أنه فى الاقتصـــاد، كما فى السياسة، لا توجد حدود فاصلة بين النشاط الإنسانى المشـــروع وغير المشروع، خاصة عندما تكبر الثروة وتتوحش النقود، فازدواج الشخصية هو السمة الملازمة لسلوك البشر علي وجه العموم .

- فكما يرتاد رجال الأعمال البارات لتناول أفخر أنواع المسكرات، ويرتادون النوادى الليلية لإشباع رغبات الجسد بكل المتع الحسية ، ثم يقصدون المعابد بعد ذلك لنيل الرضى و طلب الغفران، ويحجون إلى بيت الله الحرام لغسل الخطايا والتطهر من الآثام، ويكررون ذلك دون ملل كل عام ..

- فإنهم كذلك، يمارسون كل الأنشطة غير المشروعة المولدة للدخل والمحققة لتراكم رأس المال دون خجل أو حياء، ثم يقومون بغسلها وتطهيرها عن طريق إعادة ضخها فى قنوات آمنة وأنشطة مشروعة، بتوظيفها، والتمويه عليها وصبها فى مجرى الدورة الاقتصادية، ويكررون ذلك بشكل دائم دون وجل من السلطة أو خجل من الله أو خوفاً من عذابه يوم الحساب..

ومن قبيل التمويه على خطاياهم يتجمل هؤلاء في الحياة بإخفاء آثامهم عن أعين الناس وإظهارها علي أنها فضائل، والترويج لسيئاتهم علي أنها حسنات، فهم الذين يجلسون علي مقاعد النواب في قاعة البرلمان، وعلي

مقاعد الحكام في اجتماعات مجلس الوزراء، ويشرعون القوانين ويملكون أجهزة الدعاية والإعلان، ويبسطون موائد الرحمن في شهر رمضان ويحجون إلى بيت الله الحرام.

ولذا.. فإن باريتو سبق وأن حذرنا من أن الناس خلطوا – ومازالوا يخلطون– بين هؤلاء جميعاً ، ويضعونهم تحت اسم "أصحاب رءوس الأموال" الأمر الذى يضر كثيراً بمعرفة الظاهرة الاقتصادية ، ويضر أكثر من ذلك بمعرفة الظاهرة الاجتماعية، فالناس بسبب تزييف الوعي وسطوة السلطة يصعب عليهم التمييز بين الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية المنتجة.

وذلك من طبيعة الأمور..

فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذى ينطق لسانه بما ليس فى قلبه، فظاهره نقيض باطنه ، وما يعلنه نقيض ما يضمره .. فقد توصل العلماء إلى أن ٩٩% من حوارات الإنسان داخلية مضمرة وأن ١% منها فقط هى المعلنة. ومن قبل قال الله تعالى في محكم آيات الكتاب: " وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " [البقرة: ٢٨٤] .

***

بيزنس الاحتكار والمضاربة والإغراق

الاحتكار التام والمنافسة الكامله نقيضان لا يجتمعان فى سوق واحدة، فوجود أحدهما يلغى وجود الآخر .. الأول علامة صحة والثانى علامة مرض، فتوحش الاحتكار فى الاقتصاد أشبه بتوحش السرطان فى خلايا الجسد.

- فمن علامات سوق المنافسة الكاملة Perfect Competition وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة الواحدة large numbers ، وتجانس وحداتها Homogeneous Products ، وحرية المنتجين في الدخول إلى الصناعة Free entry ، وتوفر المعلومات السوقية لجميع المتعاملين Perfect Knowledge ، وتوفر حرية الانتقال لهم دون عوائق Complete mobility ، وفي هذه السوق تكون أرباح المنتجين والبائعين أرباحاً اعتيادية وذلك لأن السعر يكون معطى لهم من السوق (Given) بمعنى أن أى منهم يكون متلقى للسعر وليس صانع له (Price taker).

- أما علامات سوق الاحتكار Monopoly فهى وجود بائع واحد أو منتج واحد للسلعة ، يمكنه التحكم فى سعرها عن طريق التحكم فى عرضها ، وفى هذه السوق تكون أرباح المنتجين والبائعين أرباحاً غير اعتيادية (احتكارية) وذلك لأن المحتكر فى هذه الحالة هو الذى يصنع السعر (Price Maker).

* * *

الاحتكار

المحتكرون ليسوا على درجة واحدة من القوة. فالمحتكر القوى Monopolist هو القادر على منع غيره من دخول الصناعة التى يعمل بها بل وتحطيمه وتكسير عظامه إن لم يرتدع ولم يكف عن المحاولة، وأن يكون الطلب على السلعة التى يعمل بها قليل المرونة ، بمعنى أنه كلما زاد

سعر السلعة بنسبة أعلى انخفضت الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل، وهـى الحالة التى تنطبق على سلعة أساسية مثل حديد التسليح وسلعه ضـرورية مثل سكر المائدة .. فالمحتكر لأى منهما يمكن أن يتحكم فـى أسعارهما حسبما يشاء .. دون خجل أو حياء .

بل وأكثر من هذا، فإن المحتكر يمكنه أن يعظم أرباحه أكثر فأكثر بـأن يبيع السلعة الواحدة بأسعار متفاوته فى أسواق متباعدة طالمـا أن الطلـب عليها قليل المرونة وأن تكاليف النقل فيما بينها أدنى من الفروق السعرية.. وهو ما يسمى فى أدبيات علم الإقتصاد بظـاهرة التمييـز الـسعرى بـين الأسواق Market Price Discrimination.

وهذا معناه ...

أن المحتكر يستطيع عن طريق التحكم فى الكمية المعروضة أن يـتحكم فى الأسعار وأن يحقق أرباح غير اعتيادية "أرباح احتكارية". ولـذلك فـإن الاحتكار – كان وظل – سلوك مدان اجتماعياً ودينيا من أهل الأرض ومـن ملائكة السماءً.

* * *

ولأن المنافسة الكاملة والاحتكار التام تمثلان حالتين طرفيتين للأسواق، فإنه توجد بينهما حالات أخرى منهـا حـالتى احتكـار القلـة والمنافـسة الاحتكارية ، فكلما قل عدد المنتجين اتجهت السوق نحو احتكـار القلـة ، وكلما تزايد عدد المنتجين اتجهت السوق نحو المنافسة الاحتكارية.

- واحتكار القلة Oligopoly من علاماته وجود عدد قليل من المنتجين داخل الصناعة الواحدة. ومن المعتاد أن يتفق هؤلاء على تقسيم السوق فيما بينهم إلى حصص تتناسب مع قدرة كل منهم الإنتاجية ، وعن طريق التحكم فى الكمية المعروضة من السلعة يمكنهم التحكم في سعرها بما يحقق لهم تعظيم الأرباح أى تحقيق أرباح غير اعتيادية.
- أما المنافسة الاحتكارية Monopolist Competetion ، فهي حالة وسط بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .. حيث تأخذ من السوق الأولى سمة كثرة عدد المنتجين ووجود أنواع من السلع تعتبر بدائل قريبة من بعضها Close Substitution ، وتأخذ من السوق الثانية السمة الخاصة بقدرة كل منتج على خلق سوق مستقل له عن طريق التميز فى الشكل والعلامة التجارية اللذان يروج لهما بوسائل الدعاية والإعلان.

***

المضاربة

الاحتكار ليس هو الأسلوب الوحيد لتعظيم الأرباح ولكن أيضاً يمكن لرجل الأعمال أن يولد الأرباح ويراكم الثروات باتباع أساليب المضاربة والإغراق (٧).

والمضاربة ، سواء فى العقارات أو المعادن النفيسة أو في العملات أو فى أراضى البناء، من وسائل رجال الأعمال لتحقيق أرباح غير إعتيادية دون أن يبذلوا جهد أو يخلقوا منافع أو يشاركوا فى الإنتاج.

فالمضاربون فى الأسواق مثلهم مثل الصقور عندما ينقضون على الفرائس ويحملونها بعيداً إلى قمم الجبال حتى لا يشاركهم فى لحومها غيرهم من السباع ووحوش البرارى وذئاب الغاب.

فالمضارب يستخدم فوائضه المالية فى شراء السلعة فى حالة الركود ثم يعيد بيعها فى حالة الرواج فيحصل بذلك على أرباح قدرية غير اعتيادية، لا نتيجة لمشاركته فى الإنتاج ، ولكن نتيجة لقدرته على الصبر والانتظار. فالأرباح هنا نظير الانتظار .. ومن الأمثلة الظاهرة على ذلك بيزنس تسقيع أراضى البناء وبيزنس الاتجار فى معادن الذهب والفضة والعملات والأسهم والسندات ... فالمضاربة هى عملية يتم فيها تكوين ثروات بلا جهد وتحقيق أرباح بلا عمل .. وهى بطبيعة الحال أنشطة طفيلية وتضر بالمجتمع، وتخرب الاقتصاد.

* * *

الإغــراق

الإغراق[٨] ، كأسلوب لتوليد الأرباح وتراكم الثروات ، ليس أقل ضراوة فى المنافسة السوقية من المضاربة والاحتكار. فهو تماماً مثلهما ويعد من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية التى تحرمها رسالات السماء.

فالمغرقون للأسواق، من رجال المال والأعمال ، مثلهم فى ذلك مثل وحوش الماء. فالإغراق حالة سوقية يبتلع فيها السمك الكبير السمك الصغير بكل وحشية .. وذلك هو حال رجال المال والأعمال عندما يبتلعون صغار المنتجين ويأكلون لحومهم ولا يتركون من أجسادهم غير العظام.

فرجل الأعمال واسع البطن منتفخ الأوداج يمكنه تحمل خسارة فى المدى القصير ثم يعوضها فى المدى الطويل ، أما المنتج الصغير فإن خسارته فى المدى القصير تخرجه حتماً من السوق ويتحول من مخدوم إلى خادم ومن مالك إلى أجير ، ولا مراء فى ذلك ،فأسوأ أنواع المضاربين هم المستوردين الذين يغذون الأسواق الأجنبية بدماء المواطنين.

ولـــــذا ..

فإن المغرقين للأسواق من الكبار ، سواء كانوا منتجين أو مستوردين أو تجار يمكنهم طرح السلعة فى الاسواق بسعر يقل عن متوسط تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها ، ويتحملون خسائر فى المدى القصير ، وهو ما يلحق الإفلاس بصغار المنتجين والبائعين فيخرجون من السوق تدريجياً إلى أن ينفرد بها كبار المنتجين والبائعين ، الذين يصيرون فى هذه الحالة محتكرين للأسواق فيتحكمون فى المعروض (تعطيش السوق) ويرفعون الأسعار (إشعال نار الأسعار) ويعظمون الأرباح دون وازع من دين أو رادع من قانون أو تأنيب من ضمير.. فهم فى هذه الحالة مثلهم مثل الديابة عندما يطاردون الفرائس فى جميع أنحاء ربوع الغابة.

***

وعليـــــه ..

فالمحتكرون والمضاربون والمغرقون للأسواق هم بطبيعتهم ذئاب يقتنصون الأرباح... غير أنهم عقلاء ، فبدلاً من الدخول ضد بعضهم البعض فى حروب سعرية وصراعات دموية حتى تكسير العظام ، فإنهم يفضلون تقسيم الأسواق فيما بينهم إلى حصص بحيث تتناسب حصة كل

منهم مع طاقته الفعلية ونفوذه السياسي وقدرته المالية ، وبذلك يمكنهم التحكم فى العرض وبالتالى التحكم فى الأسعار وبلوغ ما يسعون إليه بإصرار وهو تعظيم الأرباح.

فالمحتكر يتمتع عادة بسلطة تحديد الأسعار وبما يزيد بكثير عن تكلفة الإنتاج ، وبالتالي الحصول على أرباح " غير اعتيادية " .

ونظراً لما هو معروف الآن عن وجود ترابط وتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد، ينبه الدكتور حازم الببلاوى: " إلى أن الاحتكار لا يطرح فقط قضية الأرباح غير العادية للمشروعات بل أنه قد يمثل أيضا تهديداً للإستقرار المالى. فالممارسة الإحتكارية ليست إخلالاً فقط بمبادئ العدالة في توزيع الدخول، ولكنها أصبحت أيضاً مصدراً لتهديد الاستقرار المالي والاقتصادي. فالاحتكار لم يعد مجرد استثناء من مبادئ الاقتصاد الجزئي بل هو تهديد لأسس الاقتصاد الكلى "؛ أى أنه يعرقل آليات عمل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الادخار والاستثمار والتشغيل والاستهلاك ويبطئ عجلة نمو الاقتصاد.

ومع أن الاحتكار علامة من علامات اعتلال صحة الاقتصاد ، إلا أن المحتكرين من الرأسماليين ورجال الأعمال والمحاسيب عادة ما يسعون إلى الاستيطان فى مؤسسات السلطة ومراكز صنع القرار، مثل الحكومة والبرلمان ، كى يوقفوا تمرير أى تشريع يجرم الاحتكار ، ولذا فإن هؤلاء فى العادة هم أعداء الشعوب وحلفاء الشيطان حتى وإن زاروا العتبات المقدسة وحجوا إلى بيت الله الحرام وتسموا بأسماء الأنبياء.

***

▪ بيزنس المحاسيب .. ريع السلطة واستغلال النفوذ

يسعى المتطلعون إلى الثروة بكل ما أوتوا من قوة إلى السلطة، يستظلون بظلها ، ويلتمسون منها النفوذ والحماية والقوة ، فمن يملك السلطة فقد أوتى خيراً كثيراً من موارد توليد الثروة.

ولكن الطريق إلى السلطة صعب ، والإمساك بها طويلاً مستحيل، والسعى فى سبيلها صراع ضار يهد الحيل، فالسلطة مثلها مثل طبق العسل الأسود الذى يجذب إلى سطحه الحشرات الضارة والفراشات السامة ، فالناس يقتلون بعضهم بعضاً فى سبيل الوصول إليها أو الاقتراب منها وتذوق ثمرتها.

ولأن معظم الناس يتسمون بالرشد، فإنهم فى أى جهد يبذلونه ينتظرون من ورائه الحصول على جائزة وجنى ثمره. فمن يَسْعَ إلى سدة السلطة ينشد الجائزة الكبرى .. لأنهم فى سعيهم يعرفون عن يقين أن السلطة طريقهم إلى الثراء والتميز والنعيم. ولكن الناس – عادة– لا يعلنون ما يبطنون .. وهذا ما يميز الإنسان العاقل عن الحيوان الأعجم.. الذى يفترس فقط ليأكل حتى يشبع بدافع إلحاح غريزة الجوع .

- فالحيوان الأعجم يتحرك نحو فرائسه بشكل مباشر بدافع غرائزه الفطرية.

- أما الإنسان العاقل فيمتحن فى ذهنه إمكانية تحقيق أهدافه قبل أن يقوم من مقامه، كما يمكنه أيضا أن يخفى أغراضه ومراميه ، ويسترها عن

أعين الناس بحجاب من الأضاليل. ولذا، فإنه عادة ما يغلف غرائزه بقناع مزيف من الحضارة والتمدن ويرفع راية الدين.

فالسياسيون لا يقولون إطلاقاً – لغيرهم- أنهم يرغبون فى السلطة من أجل إرواء غرائزهم الدنيئة وإشباع رغباتهم الشريرة فى السيطرة والتملك وتعظيم النفوذ وتكديس الثروة .. ولكنهم عادة ما يتلونون كالحرباء ويقولون أنهم يعملون ما يعملون من أجل الوطن، من أجل الشعب، وخاصة من أجل الفقراء والمعوزين اهتداء بقيم الأخلاق وبدافع من وازع الدين. ولكنهم لا يكونوا أبداً صادقين ولا يوفوا أبداً بوعد أو يصونوا يوماً عهد، فلا قناعة لمترف ولا عهد لطاغية ولو تلى الشهادة و صلى صلاة القديسين.

- وكان " الفارابى " قد تنبأ بهذه الظاهرة منذ أوائل العصر العباسى قائلاً: "الواقع أن الرتبة – ذات الجاه العريض- تؤدى بالضرورة إلى اكتساب الثروة، فى حين أن الثروة لا تتيح بالضرورة الحصول على رتبة معينة" ولذا "يجدر بالإنسان أن يكرس كل جهده للمحافظة على رتبته الخاصة".

- وهذه الفكرة شرحها من قبل " ابن خلدون " موضحاً بأن الشخص الذى ينعم برتبة رفيعة (صاحب الجاه) يستفيد من العمل المجانى لأناس أدنى منه. وهذا ما يجعله بسرعة غنياً جداً. (وبهذا المعنى تكون السلطة إحدى وسائل العيش) (المعاش)".

فالسياسيين ما أن يعتلوا كرسى السلطة حتى ينقلبوا على أعقابهم خاسرين، ويظهرون نوازعهم الشريرة ورغباتهم الدنيئة. فالإنسان الرشيد ينشد

المتعة ويتجنب الألم؛ غير أن المترفين فى سعيهم لتحقيق ذلك يحطمون كل شىء.. حتى الشرف والفضيلة واستقرار المجتمع.

وما نشاهده اليوم، وكل يوم، فى البلاد المتخلفة والنظم الشمولية ، من تمسك الحكام ومُعاونيهم فى كافة المؤسسات والمواقع بالسلطة الشمولية والاستئثار بالنفوذ والثروة، يوم وراء يوم، وسنة وراء الأخرى، سنين من بعدها سنين دون شبع أو ارتواء أو يقين، لخير دليل على دناءة النفوس وزيف الوعود وتبدد العهود، وكثيراً ما تحيق بالشعوب - على أيديهم- النكسات والإنكسارات والهزائم ومع ذلك فهم باقون فى مواقعهم لا يتزحزحون، ملايين المهمشين يعيشون فى مستويات متدنية فى العشوائيات والنجوع.. وهم باقون، عشرات ومئات وألوف تغص بهم المعتقلات والسجون بتهمة المعارضة أو الإعتراض أو التمرد أو الثورة على حكام لا يريدون مغادرة خشبة التمثيل وإسدال ستارة المسرح.

كل شىء فى الوطن يتحطم على أيديهم وهم باقون ، القيم والأخلاق والمبادئ والناس والتاريخ وهم باقون.. يطأون بأقدامهم رقاب الشعوب.. وذلك هو قانون الطبيعة.. فلا ضمير لقوى .. ولا حصانة لضعيف إن توالت الأيام ومرت السنين .

وهذا هو حال المترفين والممسكين بالسلطة المطلقة والمحتكرين للثروة الحرام، الذين يتكلمون كثيراً ولا يملون الكلام ليلاً ونهاراً عن الدين والوطن والأخلاق .. والوطن منهم براء.

***

لكن السلطة ليست فردا. وإنما مؤسسة ، إنها هرم تتصاعد درجاته من القاعدة للقمة ، هرم ضخم من مئات وآلاف البشر، يشدهم بعضهم إلى بعض روابط كثيرة ، من أهمها على الإطلاق هو المنفعة -لا المبادئ والأخلاق- فما يحصلون عليه من منافع وما يحققونه من مصالح مادية ومكاسب معنوية هو ما يشدهم بعضهم إلى بعض كالبنيان المرصوص. وبقدر ما يجلبون لأنفسهم من منافع .. يزرعون الخوف فى نفوس رعاياهم، فالخوف قرين المنفعة ، مثلما العصا - فى الثقافة الشعبية- قرين الجزرة.

ولأن الناس فى الأغلب الأعم عقلاء ، فإنهم ينشدون المتعة لا الألم ، الجزرة لا العصا ، ولذا فقد اعتادوا أن يكتبوا قصائد يتغنون فيها بالملك صباحاً ومساءً بمناسبة وبدون مناسبة ، طولبوا بذلك أم تطوعوا به من تلقاء أنفسهم .... فهم عادة يختارون الأمان مع أمل كاذب فى الثراء بدلاً من اختيار العيش فى خوف مقيم وطلب حق عسير المنال. ومن قبل كان فولتير قد وضع لنا قاعدة عامة للاختيار: "إنك لو كتبت قصائد تتغنى فيها بالملك فسوف تستقبل استقبالاً حسناً ، أما لو حاولت أن تنور الناس فسوف تسحق".

***

ومن هنا نشأت ظاهرة المحاسيب ..

فالمحاسيب هم الموالون للحكام والسلاطين والملوك المعادون للشعوب. ولأن سلطة الملك تسود هرم الدولة من قمته العليا حتى قاعدته الدنيا، فإن سلطته تؤول أيضاً منه إلى محاسيبه فهم يستمدون سلطتهم من سلطة

سيدهم ويمارسونها بتفويض منه. وهؤلاء عادة ما يتربعون على رئاسة الوزارات والهيئات والمؤسسات والإدارات العامة والبلديات وكراسى النواب فى قاعه البرلمان وبذلك يصبح كل من هؤلاء ملك فى موقعه. ولأنه لكل ملك محاسيبه، فإن هرم المُلكْ يتسع ويمتد ليشمل الدولة بكاملها ، ملوك ومحاسيب، أسياد وعبيد ، قاهرين ومقهورين ، فى كل مكان يشكلون هرماً متدرجاً تتماسك درجاته بروابط من المنافع والمخاوف، هرماً يعتلى الحاكم قمته ويتوسد الأتباع قاعدته. وفيما بين القمة والقاع يتحرك المحاسيب صعوداً وهبوطاً حسب تبدل الحكومات وتوالى الدول وتغير الأحوال.

***

ولكن كيف يحصل المحاسيب على الثروة والسلطة وهما جوائز كبرى يتنافس للفوز بها كل رشيد عاقل..وكل طاغية جبار ولئيم ماكر؟

إن القانون السائد فى مملكة المحاسيب هو "العطاء مقابل الولاء" والعطايا لا تقتصر على المحاسيب المباشرين فقط ، ولكن النعمة تعم الجميع.. الأبناء والأصهار والأهل والأحباب. فالمناصب ، مثلها تماماً مثل الثروة ، تورث من الأجداد للآباء ، ومن الآباء للأبناء ، ومنهم إلى الأحفاد..وهكذا دواليك.

وعليه ..

فإن بيزنس المحاسيب يعد تجارة رابحة بلا جدال، ولذا فإن من يسجل إسمه فى سجل المحاسيب ليس عليه أن يعمل أو يجتهد أو يبدع. عليه فقط أن يكون موالياً للسلطان قريباً من دوائر صنع القرار وهو ما يعود عليه

بفوائد مادية ومزايا معنوية لا حصر لها دون أن يتحمل مسئولية أفعاله لأنه عادة ما يكون متمتعاً بالحصانة.

ومثل هؤلاء المحاسيب الذين لا ينتجون سلعا ، ولا يؤدون خدمات ، ولا يخلقون منافع ولا يفرزون عرق ، يحصلون على جزء -لا يستحقونه- من فائض القيمة الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيله، وتستولي عليه البرجوازية البيروقراطية فى صورة ريع الموقع فى هرم السلطة (دخول لا يقابلها عمل).

ولـــذا ..

ومن شدة المأساة .. أنه عندما يصبح نظام دولة ما مخترقاً من الأعداء تنشأ فى تلك الدولة آلية جهنمية من المحاسيب والصفوة والعملاء تولى الأسوأ وتنحى الأكفأ باستمرار بل وتوصمه بالعار حتى يتوارى عن الأنظار، ويخلى لهم الساحة ، وتلك علامة من علامات الساعة . فمن علامات الساعة تولى الرويبضة وتوافه الناس شئون الرئاسة .

من ثم، فإننا عادة ما نشاهد فى النظم الشمولية والبلاد المتخلفة أن معيار الكفاءة أصبح قيمة متنحية ومعيار الولاء صار هو القيمة السائدة.. ففى السياسة، كما فى الاقتصاد ، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من سوق التداول فى سنوات الإنحطاط.

ولذلـــك..

فإنك إن تقصيت أحوال الذين يملكون عصا السلطة ويتربعون على قمة دولة ما من الدول الشمولية، ستجدهم الأكثر بغياً والأكثر كذباً والأكثر فسادا والأشد شراسة فى ميدان الصراع الاجتماعى والمساومة الاجتماعية. وتلك

هى طبيعة الأمور؛ فالحياة صراع لا يهدأ أو سلام لا يدوم ، فالبقاء للأقوى هو قانون الطبيعة، ولذا فإن الأشرس فى الصراع هو الذى يظل باقياً على قيد الحياة. أما الكلام عن الفضيلة والقيم والأخلاق الحميدة فهو مجرد كلام في كلام تلهج به الألسن فى دور العبادة ولكن ليس له وجود فعلى فى ميدان المعاملات، ففى ميدان المعاملات من المعتاد أن نرى القوة والغلبة هى التى تسود فى نهاية المطاف.

* * *

وفى الدول النامية، يتخذ بيزنس المحاسيب صوراً وأشكالا متباينة منها استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة، وتقاضى الرشوة والمحسوبية. ويصف الدكتور سعيد عبد الخالق محمود مؤسسات هذه الدول بأنها تتسم بالهشاشة والضعف ، بحيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد والنهب، حيث يجرى باستمرار نهب الفائض الاقتصادى لصالح حفنة من المحاسيب (المنتفعين). هؤلاء الذين يثرون من الرشاوى والعمولات والبرطيل التى ينطوى عليها الفساد الكبير Large Scale Corruption الذى يتعدى ملايين وربما مئات الملايين من الدولارات، حيث تتضمن عمليات الفساد الكبير شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات التى يصعب اكتشافها وهو الأمر الذى يضفى عليها طابع السرية والكتمان.

وتميز الدكتورة إكرام بدر الدين فى مقالها " ظاهرة الفساد السياسى" بين ثلاث أنماط للفساد فى البلدان النامية:

الفساد الرئاسى:

ويعبر هذا النمط عن أعلى مستويات الفساد فى أى دولة. فهو ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام، حيث يعتبر استغلال رؤساء بعض الدول لنفوذهم لتحقيق مصالح ذاتية أو مكاسب غير مشروعة شخصية أو عائلية من أخطر أنماط الفساد السياسى ، وخاصة فى الدول الفقيرة فى ثرواتها. وفى هذا النموذج يتحول منصب الرئيس - من كونه منصباً يستهدف المصلحة العامة - إلى منصب يستهدف تحقيق الثروة والمكسب الشخصى، من خلال القيام بعمليات سرقة منظمة تعتمد على استغلال النفوذ وتكوين أرصدة طائلة من الرشاوى والعمولات. وأغلب هؤلاء الرؤساء ينتمون إلى العالم الثالث، ويتولون مناصبهم لفترة زمنية طويلة نسبياً يبتعدون فيها عن الممارسة الحقيقية للديموقراطية ولا يأخذون منها سوى إطارها الشكلى، وتغيب الفوارق بين المال العام والمال الخاص. كما أن الفساد يمتد من أشخاص الرؤساء ليشمل الأقارب والزوجات والاصدقاء والمحاسيب ومحاسيب المحاسيب والأصهار بلا خجل أو حياء، ومن أمثلة هؤلاء كان كلاً من " موبوتو " الرئيس السابق لدولة زائير ، " و ماركوس " الرئيس السابق ودولة الفلبين.

الفساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية:

ويمكن النظر إلى هذا النمط باعتباره من أنماط الفساد المرتبطة بالمستويات العليا ، أى الفساد الرئاسى من حيث التدرج. ويعبر هذا النمط عن فساد أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد هذه المؤسسات ذاتها. ومثال ذلك:

فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسئولين والنخبة الحزبية. ويمكن أن يتداخل الفساد البرلمانى مع الفساد الوزارى فى بعض الأحيان. فالفساد الوزارى قد يشير إلى استغلال الوزراء مناصبهم لتحقيق مكاسب ذاتية ، فيغلبون هذه الأخيرة على المصلحة العامة ، كما يمكن أن يشمل الفساد الوزارى أو الحكومى أيضاً طبخ الاستفتاءات ونتائج الانتخابات بهدف إسقاط المعارضة وإنجاح الموالاة ، وتعبر هذه الحالة عن التداخل بين الفساد البرلمانى والفساد الوزارى ، فعضو البرلمان الذى فاز نتيجة للفساد الحكومى – المتمثل فى تزوير الانتخابات– يكون أكثر ميلاً للفساد واستغلال النفوذ لأنه يأمن المحاسبة أو المسئولية أمام دائرته الانتخابية، فهو لم يصل لمنصبه بأصوات الناخبين بل بالتزوير، وتنتشر حالة تزوير نتائج الانتخابات فى العديد من دول العالم الثالث بحيث تكاد تصبح ظاهرة متفشية تعبر عن فساد الضمير العام.

ويشير الفساد الحزبى إلى استغلال النخبة الحزبية فى الحزب الحاكم لمناصبها لتحقيق مكاسب شخصية كالاتجار فى السلع التموينية فى السوق السوداء ، أو توزيع حصص من السلع النادرة على المحاسيب أو الأقارب أو الأهل والأحباب ، فضلاً عن سلب ونهب وتسقيع الأراضى الصالحة للبناء . ويمارس أفراد النخبة هذه التجاوزات من موقع السلطة مما يبعدهم عن العقوبة أو المسئولية الجنائية –على الأقل– طوال فترة توليهم لمناصبهم العامة. وتصبح المؤسسة فاسدة إذا كان الفساد لا يقتصر على بعض الأعضاء ، بل يتغلغل إلى المؤسسة بأكملها.

الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة:

يشير هذا المستوى من الفساد إلى تلك الأنماط المألوفة من الفساد التى يتعامل معها الأفراد ويتعايشون معها ، والتى لا ترتبط بمستوى القمة ، بل تنصرف إلى المَوظفين الحكوميين فى المَستويات المتوسطة والدنيا من الجهاز البيروقراطى للدولة وهو ما يسمى بالفساد العادى. وهذا النوع من الفساد يمكن أن يوجد فى أى نظام سياسى ، إلا أن احتمال ظهوره وشيوعه فى الدول النامية تكون أكبر منها فى الدول المتقدمة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تلاحظ الدكتورة إكرام بدر الدين أيضاً أنه من المتصور وجود فساد القمة وفساد المستويات الدنيا والمتوسطة معاً فى وقت واحد، إلا أن أحدهما غالباً ما يفوق الآخر. ولذلك يمكن التمييز بين نظم سياسية يسودها الفساد الرئاسى، أى الفساد على مستوى القمة، كالمكسيك وفنزويلا والأرجنتين (في ظل حكومات الاستبداد)، ونظم سياسية تعرف الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة كالهند وبعض دول أوروبا الشرقية (قبل انهيار الشيوعية)، أما فى الدول الديموقراطية المتقدمة، مثل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واليابان فإن الفساد يمكن أن يظهر في المستويات الدنيا والمتوسطة، أما مؤسساتها السياسية العليا كالرئاسة والوزارة والبرلمان فليس من السهل أن يتطرق إليها الفساد.

وترصد منى قابيل فى مقال لها بعنوان: "تكلفة الفساد" نماذج من تصرفات رجال الأعمال المرتبطون بالسلطة فى روسيا منهم إبنتى يلتسين رئيس روسيا الأسبق. فمثلاً بيع ٥٠ مصنع ومجمع صناعى لمجموعة

استثمارية بمبلغ يعادل ٣,٥% من الحد الأدنى لثمنها الأصلى. كما سيطرت شركة أخرى لأحد هؤلاء على شركة للبترول مقابل ٥٧١ مليون دولار تمثل ١٠% فقط من قيمة أصولها السوقية.

***

ونتائج تصرفات محاسيب السلطة... معروفة مقدماً ..

فطالما أن الكفاءة أصبحت قيمة متنحية من هرم الدولة ، والانتهازية أصبحت قيمة سائدة فيه ، فإن كافة المؤسسات لا تعمل بكامل طاقتها، والموارد المادية والبشرية تهدر بلا حساب، والعطايا توهب مقابل الولاء لا العمل، والاستهلاك يفوق الإنتاج. ولأن كل المحاسيب متفقون جميعاً على الولاء، فإن التأييد لا النقد، والتبرير لا التفسير، هو النغمة السائدة والرأى المباح ، وبالتالى لا تقويم ولا محاسبة ولا مسئولية ولا إصلاح ولكن ركود وتحلل وهدم للنظام .. وبمرور الأيام تسود عناصر الهدم وتنحى عناصر البناء .. وباستمرار عمليات الهدم تنهار الشعوب وتهوى الأمم وتضمحل الحضارات وتهزم الدول عند مواجهة الاعداء .

وكل ذلك يحدث ..

بل وحدث بالفعل، فى الأمم التى راج فيها بيزنس المحاسيب وبار فيها بيزنيس المنتجين، وسادت فيها قيم المحسوبية والانتهازية، وتنحت فيها قيم الإبداع والعمل و العطاء.. وانهارت الأخلاق .

***

- بيزنس غسيل الأموال .

يفيد الثنائى فيليكس وتاتيانا فى كتابهما "ما هى القيمة الزائدة؟" .. بأن رجال الأعمال ، لأجل الحصول على القيمة الزائدة (الأربـــاح) غالبـــاً مـــا يخالفون القواعد القانونية ويهدرون المبادئ الأخلاقية. إذ يلجأون –علـــى نطاق واسع– إلى المضاربة والرشوة والكذب والبرطيل.. ولا يأنف هؤلاء عن التعاون مع الأشقياء والمغتصبين والمبتزين .. ومع المافيـــا .. وهـــم يحصلون على دخول كبيرة من الدعارة وتجارة الأطفال والمقامرة وغـــسيل الأموال.

ففى كتابه "تحول السلطة" يشير الفريد تـــوفلر إلـــى أن: "الكثيـــر مـــن الثروات الأولية أتت فى بلدان كثيرة ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق السلب والنهب والقرصنة والاستيلاء على الأراضى دون وجه حق أو عن طريق الاغتصاب والبلطجة. وبمرور الوقت تحولت تلك الثروات –غير المشروعة والأموال السوداء– عبر الأبناء والأحفاد إلى أموال بيضاء تمول الصناعات والخدمات الحديثة المشروعة والمحترمة التـــى لا يـــشوبها أى غبار.

ويرى الدكتور محمود عبد الفضيل: "أن تلك الأموال والثروات السوداء يتم غسلها بسرعة شديدة لتصبح أكثر بياضاً فى خلال حياة جيل واحـــد "، ومن خلال العديد من الآليات والقنوات العلنية والسرية المتاحة يتم ســـلب هذه الثروات .. ومن أهم هذه الآليات:

- التربح من الوظائف العامة.
- أنشطة السوق السوداء "من أبرزها تجارة العملة.
- الأرباح الناتجة عن المضاربات فى الأوراق المالية .
- المضاربة على أراضى البناء .
- الرشاوى والعمولات وتجارة المخدرات .

***

وتأصيلاً لفهم هذه ظاهرة غسيل الأموال ، يفيد الثنائى ريموند وبيكر بأن البيزنس القذر هو الثغرة الكبرى فى نظام السوق الحرة The biggest loophole In the free market system ويريان أنه توجد عدة طرق يتبعها رجال البيزنس القذر فى توليد ونهب الثروات ، منها:

- تهريب الأموال ، عن طريق المغالطة فى أسعار التجارة الخارجية ، وتكون عادة بالمبالغة فى أسعار الواردات وبخس أسعار الصادرات وتحصيل عمولات غير مشروعة (رشاوى)، وإيداعها في بنوك مأمونة خارج البلاد.

- عمليات السرقة والفساد ، التى يقوم بها رؤساء الدول والطغاة والنافذون فى الحياة السياسية فى بلادهم أمثال مووتو فى زائير ، وماركوس فى الفلبين .. وغيرهم كثير ، والثابت أن كليهما كان قادراً على تحويل الأموال مباشرة من احتياطات البنك المركزى فى بلديهما إلى حساباتهم الشخصية فى البنوك الأجنبية فيما وراء البحار. ومثل هذا النوع من الفساد ليس قاصراً على رؤساء الدول والحكومات ، فدائماً يوجد سجل حافل بأسماء وزراء وموظفين عموميين ومديرى مؤسسات حكومية

وشركات طيرات وغيرها من الشركات الكبرى. وكذلك السفراء والجنرالات الذين يلعبون لعبة تهريب الأموال التى يعاد إخراجها من البلاد خلال صفقات لشراء أى شىء من حاملات الجنود المصفحة إلى الأحذية و فواتير الأغذية والمشروبات التى ترد للسفارات.

- صفقات تبادل العملة فى السوق السوداء.

- العمولات التى يحصل عليها كبار رجال الدولة نظير تسهيل الصفقات التجارية للأجانب ، ويشترطون أن توضع فى حساباتهم فى بنوك الخارج.

- وثمة أساليب أخرى كثيرة لتحقيق الهدف نفسه. من بينها تحصيل أثمان واردات وصادرات ليس لها وجود ، أو خدمات وهمية ، وإجراء عمليات تجارية متعددة الأطراف خلال سماسرة متعاونين يعمدون إلى إخفاء إحدى مراحل الصفقة ، وتحويل ملكية ثروات وشركات إلى الخارج مع إعادة ترتيب الحسابات البنكية للتهرب من الضرائب.

***

وعليه ..

وحسبما يقول الدكتور سعيد عبد الخالق محمود: " أن عملية غسيل الأموال هى جريمة منظمة ، وهى ليست جريمة واحدة يرتكبها شخص واحد ، وتتكون من نشاط إجرامى واحد ، بل هى مشروع إجرامى متكامل يحوى أنشطة إجرامية متعددة ويقوم عليها أناس متعددون ، بحيث يرتكز هذا التنظيم الإجرامى على شبكة من العلاقات والمصالح يترتب عليها حقوقاً

والتزامات متبادلة، وتجمع بينهم أساليب واتجاهات وقواعد واتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين النشاطات المتعددة وتدعم تقسيم العمل بينهم وتكامل أدائه وذلك فى إطار من السرية والكتمان.

ولأن البيزنس القذر يولد أموال قذرة ، أى غير مشروعة ، تكون فى حاجة إلى غسيل وتنظيف Money Laundering أى إخفاء مصدرها غير المشروع، بتشغيلها فى أنشطة مشروعة. والتعريف القانونى لعملية غسيل الأموال كما يقول الدكتور محى الدين علم الدين هى كل سلوك ينطوى على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب فى قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة ، مع العلم بذلك ، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال، وعمليات غسيل الأموال على هذا النحو مجرمة قانوناً ومرفوضة من جميع الأديان.

***

وفى تعليقه على هذه الظاهرة يقول الدكتور محمود عبد الفضيل أن النمو السريع والهائل للثروات عادة ما يرافق بنوع من الغسيل الاجتماعى لأصحاب الثروات الجديدة فيمكن مثلاً لتاجر من تجار المخدرات ، أو متعامل فى أنشطة السوق السوداء ، بعد دورتين أو ثلاث دورات من غسيل الأموال، أن يدخل بأمواله فى انشطة لها طابع مشروع وبراق يكتسب بها

تدريجياً مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة مثل إنشاء معرض للاتجار في السيارات، أو مدينة سياحية، أو إطلاق محطة فضائية تتخصص فى البرامج الدينية أو أن يمتلك جرنال يروج لمصالح رجال السلطة ورجال المال، وفى هذه الحالة يستخدم رجل الأعمال سلطان المال فى تحقيق أغراضه وبلـوغ مآربه وأهدافه دون أن يُسأل أو ينال عقاب على أفعاله، بل ويـصير مـن الذين يشار إليهم بالبنان ويصبح من الوجهاء وربما يتجمل أكثـر ويـزور بيت الله الحرام ويصير من الحجاج ومثالنا على ذلك حوارات ومشاهد فيلم " العار " .

* * *

وعملية غسيل الأموال، أى التسريب الخفى للنقود غير الـشرعية إلـى القنوات القانونية للأعمال التجارية الشرعية، تهدف إلـى أن تبـدو هـذه الأموال فى النهاية كما لو كانت عادية أو قانونية ، وتمر هذه العملية عادة من خلال ثلاث خطوات يلخصها اللواء عصام الترساوى فى الآتى:

- مرحلة الإيداع أو التوظيف **Placement** وفيها يتم تهريب الأموال وخلطها بأخرى مكتسبة من طرق مشروعة وشراء أصول مضمونة.
- مرحلة الترقيد أو التغطية **Layering** ، وفيها يتم فصل حصيلة الأمـوال غير المشروعة عن مصدرها من خلال مجموعة معقـدة مـن العمليـات المالية، ويطلق عليها أيضاً مرحلة التشطير.
- مرحلة التكامل أو الإدماج **Integration** وفيها يعاد ضخ الأموال التى تـم غسلها فى الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتـسب مظهـراً قانونياً.

وتتجلى عملية غسيل الأموال في عدة مظاهر اجتماعية نوجزها بتصرف نقلاً عن د.حمدى عبد الرحمن فى الظواهر الآتية:

- الظهور فى المجتمعات بمظاهر خادعة مثل التظاهر بالفضيلة، أو التبرع بشيء لأوجه الخير والنفع العام بطريقة إعلامية ظاهرة، أو التظاهر بالتدين والحجّ إلى العتبات المقدسة كل عام، والحرص على أن يناديهم الناس بلقب "حاج" عملاً بالتقية ودرءً للشبهات.

- تجنيد الأعوان من أمهر الكوادر المتوفرة فى المجتمع، والاستعانة ببعض ذوى المهابة والنفوذ فى المؤسسات الحيوية فى الدولة.

- تجنيد الفقهاء كى يساعدوهم على إظهار سيئاتهم على أنها حسنات.

- توريط أكبر عدد ممكن من ذوى العلاقة باتخاذ القرار لتشتيت المسئولية عند الحساب إذا تم الكشف عن حالة فساد.

فهؤلاء فى الحياة مثلهم كمثل كهنة بنى إسرائيل الذين وصفهم نبـــى الله يحيى المعمدان بأنهم: "يغسلون أيديهم .. وقلوبهم ملآنة دماً".

* * *

(٤) نهب ثروات الشعوب ...

من آليات ثراء رجال الأعمال

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، وحليفاتها الأوروبيـــة ، علـــى ربـــط اقتصاديات البلدان النامية بأسواقها وأستراتيجياتها الكونية ، ولتحقيق مـــا تريد فإنها تصنع طبقة من رجال الأعمـــال المحليـــين ، الـــذين لا تـــرتبط مصالحهم بأوطانهم بقدر ما ترتبط بالدول الرأسمالية التى توفر لهم الحماية والرعاية والأمان إذا تغيرت الظروف وثارت عليهم الشعوب، إذ أن الهدف الأساسي للدول الرأسمالية الكبرى هو تكوين شبكة مـــن رجـــال الأعمـــال المحليين الذين ترتبط مصالحهم بمصالحها ويدينون لها بالولاء، ويحجـــون إلى أراضيها لنيل البركة وتلقى التعليمات مرة على الأقل كل عام. ومـــا أن تنجح تلك الدول فى زرع هؤلاء فى تربة الأوطان إلا ويتولون نيابة عنهـــا تنفيذ أجندتها على الفور دون إبطاء، فهم دائما على استعداد لارتكاب أفظع الجرائم والشرور في حق الجماعات والأمم والشعوب .

ولوضع أهدافها موضع التنفيذ أنشأت الدول الرأسمالية الكبـــرى ثـــلاث منظمات دولية النشاط، وهى :

- صندوق النقد الدولى : ويعمل على وضـــع الـــسياسات الاقتـــصادية والتعديلات الدستورية والتشريعات القانونية التى تسير عليها البلدان النامية وكلها تدور فى إطار تفعيل آليات اقتـــصاد الـــسوق وتنميـــة المشروعات الخاصة وتعظيم دور رجال الاعمال فى الـــسياسة وفـــى الاقتصاد. وفضلا عن ذلك ، فانه يعطى البلدان المتعاونة معه شـــهادة

صلاحية، أى شهادة حسن سير وسلوك، مقبولة لدى وكالات التمويل والبنوك الدولية كأحد مؤهلاتها للحصول على القروض .

- البنك الدولى : ويقدم للبلدان النامية قروضا طويلة الأجل لتدعيم البنية الأساسية من شبكات الطرق والصرف الصحى والمياه و السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والموانى والمطارات والمدن الصناعية وما إلى غير ذلك من المشروعات التى تعبد الطريق أمام نشاط رجال الاعمال كى يسيطروا على مفاتيح الاقتصاد .
- منظمة التجارة العالمية: وتعمل على فتح الاسواق الوطنية على السوق الرأسمالية الدولية، لضمان أن تجرى عملية تخصيص الموارد فى السوق الاولى استجابة لعمل آليات العرض والطلب فى السوق الثانية، وهو ما يفسح أمام رجال الأعمال مجالا واسعاً للارتزاق وتكوين الثروات وتراكم رأس المال من الأموال الحرام.

والى جانب تلك الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية ، توجد أيضا منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقوات التحالف التى يجرى توظيفها باقتدار لتأديب العصاة من الدول التى تتمرد على هذا النظام.

فإذا كانت تلك الفروض صحيحة، وهى غالبا صحيحة ، فإن ولاء رجال الأعمال المحليين لأوطانهم يعد أمرا مشكوكا فية إذا ما قورن بولائهم لأولياء نعمتهم وحماتهم ، أما كلامهم عن الوطن والوطنية ، والاخلاق الحميدة، والمنفعة العامة ، فليس إلا قناع يرتدونه على سبيل الخداع . فرجل الاعمال فى هذه الحالة يصبح مواطنا عالميا يضع ولائه فى خدمة من

يعظم أرباحه ويُوفر له الحماية عند الاقتضاء. فإذا ما احتل هؤلاء كراسى الحكم فى مجلس الوزراء ومقاعد النواب فى قاعة البرلمان، صار الوطن برمته رهينة لسياسات الدول الكبرى التى تعيد عن طريقهم تشكيل بنيانه السياسى والاجتماعى والثقافي بطريقة تخدم مصالحها هي..لا مصالح الأمة.

***

• قراصنة الاقتصاد ..

كشف الخبير الاقتصادى الامريكى " جون بركنز " الذى أنبه ضميره على ما إرتكبته بلاده ، وما إرتكبه شخصيا هو وأقرانه، من خطايا و آثام فى حق شعوب البلدان النامية، فنشر بعد تردد كتابه الصادم " أعترافات قرصان اقتصادى.. الاغتيال الإقتصادى للأمم" .

وفى سياق عرضه لهذا الكتاب يقول أسامه الرحيمى ..

- أنه كتاب يثير شغف المتلهفين لمعرفة حيل امريكا فى نهب مقدرات الشعوب الفقيرة .
- ويفضح ألآعيب فى اختيار حكام بلاد العالم الثالث وتكليفهم بتدمير بلادهم لحساب الشركات الامريكية Corporate America .
- ويشرح دور البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية، وهيئة المعونة الامريكية فى تحطيم طموحات الدول النامية لتحقيق التنمية والاستقلال .

ينقل عن " جون بركنز " قوله : أن معلمته كلودين قالت له: " نحن نادٍ صغير خاص ونتقاضى أجوراً كبيرة لنخدع بلاد كثيرة فى أنحاء العالم،

وننهب منها مليارات الدولارات . وجزء كبير من مهمتك هو إقناع قادة العالم الثالث بأن يصبحوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة الامريكية التجارية ، وفى النهاية سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولائهم لنا، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد، من أجل إشباع حاجاتنا الاقتصادية والسياسية و العسكرية ".

ويقدم " بركنز " دولة " الإكوادور " كمثال للدول التى ساعد بنفسه على استدراجها الى الشبكة الجهنمية الدولية التى يعمل بها . فهو يعتبر الاكوادور نموذجا للبلاد التى أدخلها قراصنة الاقتصاد الى حظيرة الاقتصاد الأمريكى. ويقول ان كل مائة دولار ، من عائد المواد الخام المأخوذة من الغابات ومن ثمن البترول المستخرج من الأمازون ، يتوزع على النحو التالى :

٧٥ % تذهب لشركات البترول الامريكية .

١٨ % تذهب لسداد الديون الخارجية .

٣،٥ % تذهب لتغطية شئون الجيش وغيره من النفقات الحكومية .

٢،٥ % تذهب لنفقات الصحة وخدمة التعليم .

وهذا معناه أن المواطنين المحتاجين لا ينالون إلا أقل من ثلاث دولارات من كل مائة دولار ، هؤلاء الذين يعانون من شظف العيش ويموتون نتيجة تلوث مياة الشرب ونقص الطعام.

***

وفى هذا الكتاب يقول جون بركنز عن نفسه انه كــان يــشغل وظيفـــة قرصان اقتصادى Economic hit man أو" القاتل الماجور الأقتصادى لـــدى شركة Main الامريكية عام ١٩٧١ .

ويعترف أيضا ، بأنه وقت ما كان " قرصان اقتصادى " ، كـــان عـــضوا بارزا فى مجموعة صغيرة نسبيا ، والآن زاد عدد القراصنة الذين يتبخترون فى ممرات مكاتب شركات مثل مونسانتو ، وجنـــرال إلكتريـــك، و نـــابكى، وجنرال موتورز ، وول مارت ، وتقريبا جميع الاحتكارات الكبيرة فى العالم، وهم يؤدون أدواراً متشابهة وربما يحملون ألقابا ألطف من قبيل التـــضليل والخداع.

ويضيف قائلا : إن مهامه، هو وهؤلاء، تحددت منذ البداية فـــى ســـلب ملايين الدولارات : بالغش والخداع من دول عديدة فى سائر أنحاء العـــالم عن طريق تحويل المال من البنك الدولى IB وهيئـــة المعونـــة الامريكيـــة USAID وغيرها من مؤسسات المساعدة الدولية الى خـــزائن الـــشركات الكبرى وإلى جيوب حفنة من العائلات الثرية التى تسيطر علـــى المـــوارد الطبيعية للكرة الارضية .ووسائلهم لتحقيق ذلك تشمل :

- التقارير المالية المضروبة.
- و تزوير الانتخابات.
- و القتل والرشوة والجنس والابتزاز .

ويقدم دليلا ماديا على ذلك ، هو إغتيال جايمى رولدوس Jaime roldos رئيس الاكوادور ،و عمر تريخوس Omar Torruos رئيس بنما اللـــذين

لقيا حتفهما على يد فريق آخر من القراصنة وهم ثعالب المخابرات المركزية الأمريكية CIA المعتمدون لديها والذين كانوا خلفنا لتنفيذ تلك المهام ، وذلك جزاء معارضتهما لتلك الشبكة الجهنمية من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التى تسعى لبناء امبراطورية عالمية .

***

وفى سياق تقديمه لهذا الكتاب يقول رجل الأعمال الدكتور شريف دولار، أن جون بركنز يعد من صفوة خبراء الشركات الاستشارية الامريكية الكبرى التى تستخدم المنظمات المالية الدولية فى خلق ظروف تؤدى الى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة الامريكية التى تدير الشركات والبنوك ، فالخبير يعد الدراسات التى بناءاً عليها توافق المنظمات الدولية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة بغرض تنمية البنية الاساسية بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات . وفى حقيقة الأمر فإن هذه الأموال لا تغادر الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات فى بنوك واشنطن الى حسابات شركات فى نيويورك وهيوستن و سان فرانسيسكو ، ورغم ان هذه الاموال تعود بشكل فورى إلى أعضاء فى الكوربوقراطية Corboratocracy فأنه يبقى على الدول المدينة سداد اصل القرض والفوائد . وتلك هى الحال التى سبق وأن شخصها بإقتدار الاقتصادى المصرى الراحل رمزى زكى ونشر عنها من قبل كتابه المتميز " مصيدة الديون الخارجية " .

وفى كتابه يعترف جون بركنز أن معلمته كلودين مارتن قد حددت مهامه منذ البداية فى إطار من السرية، حتى على زوجته و أولاده ، وهى :

- أولا: اختلاق مبررات كى تقترض البلدان النامية قروض دولية كبيرة يعاد ضخها الى شركة Main التى يعمل بها ، والى شركات امريكية أخرى متعاونة معها مثل Halliburton Beachtel and brown & root Stone&webster من خلال مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة .

- ثانيا : العمل على إفلاس البلاد التى أخذت تلك القروض (بعد أن تكون قد سددت ديونها لشركة Main ولسائر الامريكيين المتعاقدين) بحيث تظل هذه البلاد مدينة الى الابد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة الى خدمات تشمل انشاء قواعد عسكرية ، أو التصويت فى الامم المتحدة ، او اتخاذها منفذا للبترول والموارد الطبيعية الاخرى.

وفى سياق سعيه لفضح هذه الأمبراطورية الشريرة يقول جون بركنز:"والأن نرى نتائج هذا النظام تسرى وتنتشر ، فإن كبار الإداريين فى أكبر شركاتنا أحتراما يسخرون العمال بأجور العبيد ، ويجعلونهم يعملون تحت ظروف غير إنسانية فى ورش العبودية فى آسيا . كما أن شركات البترول تضخ السموم فى أنهار الغابات الأستوائية ، فتقتل الناس والحيوانات ، والزروع ، وترتكب جرائم إبادة البشر فى أراضى الحضارات القديمة . و أما الصناعات الدوائية فإنها تمتنع عن تقديم ما يتوجب عليها من الأدوية فى هذه البقاع والتى قد تنقذ حياة ملايين الأفارقة المصابين بمرض الأيدز . وحتى فى بلادنا الغنية ، الولايات المتحدة ، هنالك أثنى عشر مليون عائلة لا تعرف كيف تدبر وجبتها التالية .

وفى نفس السياق، يستطرد بركنز قائلا " إن هذا النظام يحمل فى داخلـه عوامل فنائه . فهو ليس مدفوعا فقط بقوة مجموعة صغيرة من الرجال، بـل أيضا من خلال خلق أفكار زائفة و إضفاء القداسة عليهـا بمفهـوم راسـخ ويقينى كأنه إنجيل ، وهو أن النمو الأقتصادى يفيد البشرية عامة ، وكلما زاد النمو إزداد أنتفاع البشرية ، ويترتب على هذا تبعات منها أن النخب الحاكمة سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية، و أولئك الذين يجيدون اللعب فى لهيب عملية التنمية الأقتصادية، ينالون المجد والمكافآت والثـروة، أمـا الذين ولدوا مهمشين فينبغى استغلالهم كما العبيد. ثم يضيف قـائلا أن هـذه النتائج يجرى تعزيزها بترسيخ الأعتقاد أن قيادات الصناعة الذين يديرون هذا النظام يجب أن يتمتعوا بأوضاع متميزة ، علما بأنه عنـدما يكـافئ الرجـال والنساء على الطمع والنهم يصبح النهم باعثا خطيرا على الفساد .

***

ـ الطغمة المالية ونهـب ثروات الشعـــوب

يرى فيليكس وتاتيانا أن جماعات الرأسماليين تـستولى علـى القيمـة الزائدة. وعبر آلاف وآلاف السواقى تسيل القيمة الزائدة إلى صناديق أولئك الذين يعيشون من الدخول غير الناجمة عن العمل ، والذين يعيشون علـى كدح الشغيلة ويضطهدونهم بلا خجل.

– وفى كثير من الأحيان يتحد رجال الأعمال بدلاً من أن يتقاتلوا.

– ففى سبيل توليد الأرباح وتكوين الثروات لا يكتفى الرأسماليون بالنشاط الإنتاجى بل يوظفون أموالاً طائلة فى القطاع المصرفى الذى ينشط بـدوره

فى جميع فروع الاقتصاد . ويخضعها لسلطانه ويستغلها فى توليد الأرباح وتراكم الثروات.

وهؤلاء الرأسماليون – المنتجون منهم والطفيليون – ليسوا على مستوى واحد من الثراء ، فمنهم أصحاب الملايين ، ومنهم المليارديرات ، أى الذين يملكون مليار دولار فأكثر. وهؤلاء –كما يرى الدكتور شريف حتاته– زاد عددهم فى العالم من ٣٣٨ ملياردير سنة ١٩٩٥ إلى ٤٤٧ ملياردير سنة ١٩٩٦ وتقدر ثرواتهم بحوالى ٤٥٠ مليار دولار ، وهو رقم يزيد على مجمل الدخل السنوى لنصف سكان الكرة الأرضية آنذاك.

ورغم أن معظم هؤلاء المليارديرات من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، إلا أن أنشطتهم الاقتصادية تشمل الكرة الأرضية بكاملها ، فإذا كان الرأسماليون ينتمون بالجنسية إلى أوطان محددة ، فإن رأس المال لا وطن له. فرأس المال –فى ظل العولمة– يعبر كل الحدود ، ولا يستقر بأرض واحدة، حيث ينتقل من مكان إلى آخر طلباً للربح. فالرأسماليون الماليون يضاربون فى بورصات العالم على أمواج لاسلكية تعبر الفضاء ، لا تصر على شئ ما عدا تعظيم الأرباح ، وحمايتها بالقوانين ، والنظم السياسية وبالسلاح، ويسمح لها أيضاً باحتكار المعرفة ، والعلم ، ووسائل المتعة، والتسلية، وتحريك الأفكار والثقافة والعقول لصالحها. فالرأسمالية على هذا النحو وصلت إلى أعلى مراحلها الاحتكارية ، ومن قبل كان لينين قد وصفها بالإمبريالية Imperialism.

فالإمبريالية ، كما أشار إليها لينين ، تتصف بالآتى:

- وصول تراكم رأس المال ، وتركيز الإنتاج إلى مرحلـة متقدمـة مكونـاً احتكارات تلعب دوراً ارتكازياً فى الحياة الاقتصادية.
- إندماج رأس المال الصناعى Industrial Capital ورأس المال المصرفى من أجل خلق رأس مال مالى Finane Capital وبروز الطغمة المالية.
- تزايد أهمية تصدير رأس المال إلى الخارج.
- قيام المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية الدولية وتقاسم العالم بينها.
- بروز رأس المال المتحد Corporate Capital ، وتـدويل رأس المـال الاحتكارى Internationalization وتحقيق درجة عالية مـن التنسيق والتلاحم بين الدول الرأسمالية.و تقسيم العالم نهائياً إلى مناطق نفـوذ بين القوى الإمبريالية الكبرى.

غير أن الإمبريالية – بعد لينين – تطورت بشكل كبير فى ظل العولمة. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الآن الدولة الأعظم فـى العـالم وصارت تتزعم النظام الإمبريالى الجديد وتتحكم فيه بيد من حديد.

***

وعليـــه..

وعندما يتحالف رجال البيزنس مع رجال السياسة يكونون فيما بينهم طغمة مالية تتبادل المواقع والمنافع حيث يصبح مديروا المصارف أعضاء فى مجال إدارة الاحتكارات الصناعية ، بينما يصبح قادة هـذه الاحتكـارات بدورهم أعضاء فى مجالس إدارة المصارف أيضاً ، وتبادل المصالح بـين

الجميع على هذا النحو يتم توثيقه عن طريق علاقات النسب والمصاهرة والروابط العائلية والتحالفات السياسية والأنشطة الاجتماعية.

وفى سبيل الحفاظ على مراكزهم الاجتماعية ، ودخولهم العالية واستهلاكهم الترفى يحرص رجال الأعمال على زيادة رأسمالهم باستمرار ولتحقيق ذلك يراكمون ويكدسون قسماً من القيمة الزائدة التى يستولون عليها نتيجة استغلال الرأسمال لعمل العمال الأجراء غير مدفوع الأجر. وبفضل تحويل القيمة الزائدة إلى رأس مال يتوفر لهؤلاء إمكانية زيادة حجمها من جديد. وبقدر ما يتراكم رأس المال ، تتركز الثروة أكثر فأكثر فى يد طبقة من العائلات فائقة الغنى التى تتحول إلى طبقة طفيلية مترفة شريرة وفاسدة تعيش على ناتج عمل الشغيلة دون أن تأبه لدين أو تأسى على فضيلة.

فالطغمة المالية ، هى تحالف غير مقدس ، بين كل المستغلين: كل الطغاة من رجال الأعمال ورجال البنوك ورجال السياسة والمدراء وكل من يلوذون بهم ويتوددون إليهم ويروجون لهم من المثقفين الأنتهازيين ورجال الدين المنافقين، وهؤلاء جميعاً على ما بينهم من تمايز، وما ينشأ بينهم من تنافس ، يتشاركون فى قهر الشغيلة واعتصار القيمة الزائدة والعيش فى ترف.

***

ولقد ترتب على التضخم فى القطاع المالي نشوء شبكه معقدة من المعاملات المالية بين كيانات ماليه عملاقه من حيث الحجم ،ومركبة من حيث النشاط، حيث أنها تمارس أنشطه شديدة التنوع وشديدة التداخل فيما

بينها في آن واحد. عن ذلك يقول أستاذ الاقتصاد المصري الدكتور إبراهيم العيسوي: "أن هذه الشبكة تضم أطرافاً كثيرة أبرزها البورصات والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات السمسرة والتحوط ضد المخاطر ومؤسسات تقييم المخاطر وقياس الجدارة الائتمانية وإجراء التصنيف الائتماني للشركات وبيوت تقديم الاستشارات واجراء الدراسات وشركات المحاسبه الكبرى. ومما يزيد الامور تعقيداً أن قسما ضخماً من التعاملات يتم خارج الاسواق المنظمة، حيث يتم التفاوض عليها والاتجار فيها مباشرة بين اطرافها وذلك دون المرور على البورصه أو أى وسيط مالى. وهذه هى السمة الغالبة على عقود المشتقات الماليه. التى إنتشرت حديثاً في اقتصاديات البلدان الرأسمالية.

وفى هذا المجال، تفيد بيانات بنوك التسويات الدوليه بان حجم التعامل فى هذه السوق يقدر بنحو ٦٠٠ تريلون دولار (فى ديسمبر ٢٠٠٧) ، وهو مايساوى ١١ ضعف الدخل العالمى(الذى يقدر بنحو ٤٥ تريلون دولار) ، كما يساوى ١٥ ضعف الدول الغنيه (والذى يقدر بنحو ٣٩ ترليون دولار فى نفس السنه).

والواقع ، حسبما يقول الدكتور ابراهيم العيسوى ، ان التوسع فى القطاع المالى قد فاق كل حد معقول ، بمعنى أنه قد تجاوز الاحتياجات الواقعيه.. للقطاع الحقيقى أو العينى من الاقتصاد (الانتاج المادى) بمسافه بعيدة. والحق أنّ القطاع المالى قد انفصل عن القطاع العينى ،وصار له وجود مستقل يدور فيه المال دورات متعددة لا تخدم الانتاج من قريب أو

بعيد، وإنما تخدم أغراض المضاربين والمقـامرين المتعطـشين للاربـاح الضخمه دون جهد مبذول، بل دون التنازل عن الكثيرمن أرصدتهم النقدية.. وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلى والتربح غير المشروع.

* * *

وفي مجال التفسير ..

يقول الدكتور حازم الببلاوى: أن الدول الرأسمالية الصناعية أصبحت تتدخل في الاقتصاد بضخ الأموال أثر الأزمة المالية العالمية، لإنقـاذ المؤسـسات المالية، وخاصة البنوك الكبرى من الإفلاس، لأنها أكبـر مـن أن تفـشل Too big to fail بمعنى أن فشلها – بسبب التشابكات والـروابط القطاعيـة والمؤسسية الرأسية والأفقية – يؤدى إلى سلسلة واسعة من الإفلاسات مما يترتب عليه إنهيار الاقتصاد القومي في نهاية المطاف.

ومن جانب آخر يكشف الدكتور حازم الببلاوى، استنادا إلى رؤيـة ميرفـى كنج محافظ بنك انجلترا ، إلى أن هذا الدعم الحكومى يشجع الإدارة العليـا لهذه المؤسسات المالية الكبرى على المغامرة لأنها تعرف مقدما أن الدولة ستضطر إلى التدخل لمساعدتها إذا واجهتها المـشاكل حمايـة لاسـتقرار الاقتصاد. وهو ما يدفعها إلى قبول مخاطر غير محسوبة لتحقيـق أربـاح هائلة دون خشية من الإفلاس بالنظر إلى اعتقادها بأنها محصنة ضد الفشل والإفلاس ، وهو ما يعرف بالمخاطر المعنوية moral hazards . ولـم يقتصر الأمر علي ذلك، بل أن هذه الحصانة ، قـد شـجعت هـذه البنـوك والمؤسسات المالية الكبرى على الإسراف أيـضا فـي توزيـع المرتبـات والمكافآت السخية على الإدارة العليا في سنوات الازدهار .

ومن هنا يتضح أن الاحتكارات الكبرى باعتبارها " أكبر من أن تفشل " تمثل تهديداً للاستقرار المالي والاقتصادي. فضلاً عن أنها كثيراً ما تكون باعثا على المغامرة وزيادة حدة المخاطرة ، وقد كانت المكافآت السخية للمديرين دافعا إضافياً على ولوج هذه المجالات ذات الخطورة الكبيرة لما تتمتع به هذه المؤسسات من " بوليصة تأمين " ضمنية من الحكومات، فهذه المكافآت السخية ليست فقط اختلالا بمبادئ العدالة في توزيع الدخول، بل هى أيضاً دافع للمغامرة واللامسئولية .

وهكذا ..

يدخل الاقتصاد في حلقة جهنمية تبدأ بأن الشركة " أكبر من أن تفشل " وبالتالي تتمتع بضمانات حكومية، مما يدفعها إلى المغامرة وقبول مخاطر غير محسوبة.

***

الفصل الخامس

دور الدولة ..

كأداة بيد الأغنياء لقهر الفقراء

الفصل الخامس

دور الدولـــة

كأداة بيد الأغنيـاء لقهـر الفقـراء

إن إشكالية الدولة كأداة للقهر تبدوا أكثر تعقيداً مما يتبادر إلى الــذهن. ومن مظاهر هذا التعقيد أن فلاسفة التنوير العظام يقولون لنا بــان الدولــة نشأت تاريخياً بموجب " عقد اجتماعى حر" يلتزم فيه " العامــة" بالطاعــه نظير أن تحقق لهم " النخبة " العدالة والمساواة وتوفر لهم الحماية من أى اعتداء. ولكن من الواضح لكل من يقرأ صفحات التاريخ أو يتابع تــداعيات الأحداث أن ذلك " العقد الاجتماعى" لم يكن سوى " عقــد إذعــان "، عقــد فرضته " الأقلية " على " الأغلبية" تحت الكثير من الدعاوى والتبريرات دون أى إلتزام بقيم الفضيلة أو التحلى بمكارم الأخلاق. فمن المشاهد لكل مراقب أن الدولة نشأت تاريخياً لحماية " الأقلية" من ثورة " الأغلبية " وحمايــة " الملاك " من ثورة " الأجراء " .. فكل دولة هى بالضرورة أداة للقهر .. وأن تبدلت الأقنعة وتلونت الرايات .. وهذا فرض نظرى سوف نسعى إلى بيــان صدقه أو كذبه بالأدلة والبرهان فى هذا الجزء من الكتاب .

وفي سبيل ذلك ..

رأينا أن نستعرض هنا الأساس الاقتصادى الذى تبنى عليــه المجتمعــات والأمم والشعوب، ثم نحاول الكشف عن دوافع الصراع الدائر بين الطبقات والقوى الاجتماعية على مر الزمان ، ثم نسعى بعد ذلك إلى فــضح الــدور الذى تلعبه الدولة كأداة بيد الأقلية لقهر الأغلبية وبيد الأغنياء لقهر الفقراء بآليات العنف والقسوة والخداع.. فلا ضمير للأقوياء.

***

(١) الأســـــاس الاقتصـــادي

كان الإنسان منذ خلقه الله، وسيظل، جزءاً من الطبيعة ملتصقا بها، يخرج منها بالولادة ويعود إليها بالموت.

ومن سنة الله في خلقه، انه ميز الإنسان عن ســائر المخلوقــات بنعمــة العقل، وائتمنه على عمارة الكون. فكان عليه أن يمارس نشاطا لا يهدأ، ويبذل عملا لا يكل، في سبيل تحويل مواد الطبيعة والطاقة الكامنة فيها إلى منتجات تشبع حاجاته وإلى خدمات تحقق رفاهيته . وفي سبيل ذلك ، صــارع قــوى الطبيعة العاتية، وسعى للكشف عن نواميسها وفض أسرارها وعمــل علــى تسخيرها والسيطرة عليها وتطويعها كي تــصبح مهــدا لإقامتــه ، ومجــالا لنشاطه، ولحدا لخاتمته . فأقام العمارات الــشاهقة مكانــا لــسكنه ، وصــنع الطائرات وسيلة لانتقاله ، وانتج الطعام إشباعا لجوعــه، وأعــد المقــابر مستقرا لرفاته، وغير ذلك من آلاف المنتجات التي تشبع حاجة الإنسان فــي المسكن والملبس والمأكل والاتصال والترفيه والخلود.

ولكون الحاجات الإنسانية، تظل دوما في حالة تجدد مستمر ، فان الإنتاج يظل كذلك عملية مستمرة جوهرها بناء القاعدة الإنتاجية وزيادة مواردها عاما بعد الآخر ، سواء في جانبها المادي ، أو في جانبها الإنساني الذي يــشتمل على القوى البشرية والتنظيم الاجتماعي.

وهذا النشاط الإنتاجي، لم يكن ليقدر عليه الإنسان اعتمــادا علــى قــواه الحيوية وحدها ، دون استخدام أدوات إضافية ، تمكنه من إنتاج ما يفيض عن حاجاته . وبسبب هذا الفائض، تأسست علاقات التبادل بين الأفراد والجماعات

والدول، وتصادمت المصالح، وتواصلت الحضارات وتنوعت روافدها . وكما هو الحال دائما ، تتحدد مكانة الدول ويتميز إسهامها الحضارى بزيادة قدرتها على إنتاج وتنويع وتطوير أدوات الإنتاج، فكلما ارتقت كمية ونوعية هذا الأدوات، فى أية دولة، كلما فاقت منافسيها فى كمية ونوعية منتجاتها وتحقق لها السيادة على غيرها. وهذه الرؤية ، تتفق مع رؤية رجنار نيركسيه [1]الذى " قرر أن العامل الأكبر الذى يحكم إنتاجية بلد ما ، ويشكل مركز عملية التنمية فيه ، هو ثراء أو فقر أدوات الإنتاج الثابتة لديه".

والمنتجات products ، فى تكوينها ، ما هى إلا خليط مركب من عمل الإنسان وجهد الآلة ومواد الطبيعة . والآلة ، ما هى إلا مواد خام معجونة بفكر الإنسان وعرقه . وعمل الإنسان، هو الذى يخلط هذه المواد ويشكلها فى صورة نافعة. وفكر الإنسان، المخزون فى الآلة، هو الذى يكسبها خصائص الذكاء والحركة .

وفى إطار سعى الإنسان لإنتاج ضرورات الحياة ، شاءت إرادة الله أن تتميز الجماعة الإنسانية إلى شرائح وقوى اجتماعية تعلو إحداها الأخرى وتفضلها فى الرزق . ولكون الإنسان لا يمكنه الاعتماد على ذاته فى إنتاج ما يشبع حاجاته، فقد حدث تقسيم اجتماعى للعمل، وتوزع الناس بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى سياق تطور تاريخى طويل المدى، حيث يتخصص بعضهم فى الزراعة ، وغيرهم فى الصناعة، وآخرون فى التجارة والخدمات وما إلى غير ذلك من فروع الاقتصاد. وبتأثير التناقض القائم بين التخصص فى الإنتاج والتنوع فى الحاجات تنشا، بين الفئات والقوى

الاجتماعية، ضرورة تبادل الموارد والسلع والخدمات. أى تنشأ بين الناس "علاقات التبادل" .

وفى غمار عملية الإنتاج، يسعى بعض الناس إلى تعظيم عوائدهم المادية والمعنوية بامتلاك كميات متزايدة من الموارد الإنتاجية، أى يسعون إلى تراكم الثروة وتعظيم الأرباح وهؤلاء هم الملاك . وآخرون يسعون إلى تنمية مهاراتهم وتوظيف قدراتهم فى إنتاج السلع والخدمات نظير أجر معلوم وهؤلاء هم الأجراء والمستخدمون. أى تنشا بين الناس "علاقات العمل والملكية".

وفى هذا المضمار، يشارك الجميع كل بحسب قدرته بغية الحصول على نصيب وافر من السلع والخدمات المنتجة . ولان هؤلاء يحصلون على أنصبتهم فى صورة نقود ، فان ملاك الأراضى يحصلون على الريع Rent Takers ، وأصحاب رءوس الأموال يحصلون على الفائدة Interest Recipients ، والمستخدمون يحصلون على الأجور Wage Earners ، أما المنظمون Entrepreneurs ، فهم يحققون أرباحا Profit Makers أو يتحملون خسائر نظير مخاطرتهم بأموالهم وأموال غيرهم، ومهمتهم الأساسية تعبئة الموارد وتوظيفها فى إنتاج السلع والخدمات، وهم متواجدون فى كافة فروع النشاط الاقتصادى. ولأن كعكة المنتجات محدودة، فان حصول بعضهم على نصيب أكبر يترتب عليه حصول آخرين على نصيب أقل، لذلك يتنافس الجميع ويتفاوضون ويتصارعون على توزيع الدخل والثروة. أى تنشا بين الناس "علاقات التوزيع" .

والخلاصة ...

ان الإنتاج هو عملية يقوم بها الناس من أجل خلق المنافع واشباع الحاجات فهو ضرورة حياة ، إذ يتم فيها تحويل مواد الطبيعة وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان. كما أن الإنتاج أيضا يعكس تطور علاقة الإنسان بالطبيعة ويبين درجة سيطرته عليها ، فهو عملية فيزيقية تجرى فى إطار متغير من العلاقات الاجتماعية التى تتحول من حال إلى حال تبعا لشكل الملكية التى يمكن أن تكون خاصة، أو جماعية، أو تعاونية، أو مختلطة . وهذه العلاقات ، عادة ما يكون لها تأثير هام على تشكيل مستوى الوعى الاجتماعي ونوع السلطة السياسية.

***

وهكذا، ففى غمار عملية الإنتاج، تنشأ بين الناس علاقات اجتماعية، وهذه العلاقات، أى علاقات الملكية والتبادل والتوزيع، تمثل الأساس الاقتصادي Economic base للتنظيم الاجتماعي .

***

وعلى هذا الأساس..

كان من الطبيعي أن تنشأ بين الناس علاقات تأثير وتأثر وأخذ وعطاء ، ويحدث بينهم توافق أو تعارض فى المصالح والأهداف. وعادة ما ينشا بين الذين يكسبون دخولهم بنفس الطريقة علاقات توافق تتطور بالضرورة والوعي إلى علاقات تكتل وتعاون ويشكلون فيما بينهم فئات وطبقات اجتماعية واضحة المعالم مميزة القسمات .

فكل جماعة من الناس تحتل مواقع متماثلة – نسبيا– فى نظام الإنتاج الاجتماعى تمثل فئة أو شريحة اجتماعية . وهذا يعنى ، انه يمكن أن توجد فى المجتمع الواحد طبقات اجتماعية مختلفة ، تنتمى إلى أنماط اجتماعية متباينة.

غير أن الطبقة الاجتماعية تتميز عن الفئة الاجتماعية :

* فالطبقة الاجتماعية Social class ، تتشكل فى إطار علاقة الناس بملكية وسائل الإنتاج ، فيوجد بينهم الملاك والإجراء . كذلك تتشكل حسب نوع النشاط الاقتصادي ، فيوجد بينهم العمال والفلاحون والحرفيون وأصحاب الورش ورجال الأعمال. والطبقة الاجتماعية كما يعرفها لينين، هى مجموعات كبيرة من الناس تتميز : بمكانتها ، فى التنظيم الاجتماعي للعمل ، ومقدار نصيبها من الثروة القومية ، وكيفية حصولها عليه. وبعلاقاتها التى تثبت فى الغالب وتصاغ فى قوانين . كذلك يمكن تمييز أفراد المجتمع طبقيا حسب حجم الثروة إلى : طبقة عليا Super class ، وطبقة وسطى Middle class وطبقة دنيا Inferior class . وهذا التمايز لا يمنع ظهور حالة تداخل بين الطبقات فيما يسميه د . محمود عبد الفضيل بالمناطق الطبقية الرمادية Grey zones التى تحتمل التصنيف هنا أو هناك تبعا لدرجة السيولة والحراك الاجتماعي Social mobility السائدة فى كل مرحلة تاريخية .

* أما الفئة أو المرتبة الاجتماعية Social group ، فتتشكل فى إطار المواقع التى يحوزها الناس والوظائف التى يشغلونها على سلم الهرم

البيروقراطي للدولـــة ومؤسـسـات البنيـــان الفـــوقى superstructure للمجتمع. ومن هؤلاء ، يوجد الموظفون والعلماء والمهنيون والمثقفون والساسة والعسكر ورجال الدين ، سواء الذين لهم مصلحة ثابتـــة فـــى بقاء النظام الاجتماعى القائم على ما هو عليه أو الساعين مـــنهم إلـــى التمرد عليه وتغييره.

وفى المجتمع الطبقى، يتميز الشعب إلى طبقات متباينة ، ولكل طبقـــة اجتماعية خصائصها، ومصالحها الطبقية الخاصة . إذ تتمايز الطبقات فيمـــا بينها بالوضع الاقتصادى: من حيث ارتباطها بوسائل الإنتاج ومصادر الدخل ومصالحها الاقتصادية ، وأهدافها وتطلعاتها السياسية والاجتماعية.

وفى كل مجتمع.. يوجد السادة ومن دونهم ، يوجد المـــلاك والأجـــراء، يوجد الأثرياء والفقراء ، يوجد الحاكمون والمحكومون ، هـــؤلاء ينعمـــون بالرخاء وأولئك يعانون من الفقر . فعار الفقـــر ، وعـــض الجـــوع ، وذل السؤال، هم أشد ما يعانى منه صغار المنتجين والمهمشين والعاملين بـــأجر والفقراء.

وباختصار ، " فإن الوضع الاجتماعي هو الحالة التي أنـــا عليهـــا الآن سواء كنت واعيا بذلك أم لا ؟ حسبما يقول التوسير [٢].

***

وعموما. يمكن تمييز أفراد المجتمع إلى قوى اجتماعية واضحة المعالم والقسمات، منهم : الملاك، والمستخدمون، وذو الملكات الخاصـــة، وعامـــة الشعب:

* والقوة الاجتماعية الأولى: تتميز إلى ملاك الأراضي وأصحاب رءوس الأموال والمنظمين وبعض من هؤلاء تكون ملكيتهم خليطا من الأراضي والمشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية والمالية .

- وفى الظروف العادية يحقق هؤلاء دخولا وأرباحا عادية تساوى أو تقترب من سعر الفائدة السائد.

- ولكن فئة قليلة منهم ، كثيرا ما تحقق أرباحا غير عادية ، فى ظروف استثنائية، تتاح لهم وتحجب عن غيرهم، وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم فى أيامنا هذه صفة رجال الأعمال **Businessmen** ، وهم الذين يلعبون أدوارا مؤثرة فى عمليات الصراع الاجتماعى والمساومة الاجتماعية.

وعن هؤلاء كتب آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) قائلا "على الرغم من أن لديهم فهما اقتصاديا أكبر، من ذلك الموجود لدى ملاك الأراضي ، فإنهم اتجهوا لاستخدام هذا الفهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وليس لتحقيق الصالح العام. " ولذا ، فإنه قد حذرنا منهم قائلا : "إن رجال الأعمال متلقوا الأرباح **capitalists profit-receiving** غالبا ما يكون لهم مصالح قد تتعارض مع مصلحة المجتمع فهم حاذقون ولكنهم أنانيون ، ولابد من النظر إلى ما يقترحونه من تشريعات بقدر من الشك والريبة "[٤].

* والقوة الاجتماعية الثانية: تتكون من ذوى الرواتب **salaries** وكاسبى الأجور **wages** . ويمكن أن نطلق صفة ذوى الرواتب على العاملين فى أجهزة الدولة، ومعظمهم يحصلون على رواتب متدنية تصل إلى حد الكفاف أو تتدنى عنه (وهؤلاء ينتمون إلى الطبقة العاملة).

- غير أن فئة قليلة من الموظفين، خاصة الذين يتولون الإدارات التنفيذية العليا ويشغلون الدرجات الرفيعة ، يحصلون على مزايا ودخول استثنائية (وهؤلاء ينتمون إلى الطبقة المتوسطة).

- بينما هناك فئة أخرى مميزة منهم، تحصل على مكاسب طفيلية ودخول قدرية، تهبط عليهم عندما يتربحون من مواقعهم الحاكمة ويصدرون قراراتهم التنفيذية المؤثرة لتقديم تسهيلات غير عادية ، قانونية أو مخالفة للقانون، لتسهيل أمور باقى فئات المجتمع . وهم فى اغلب الأحيان يحوزون، إلى جانب وظائفهم النافذة، ملكية أراضى وعقارات ومشروعات وأموال. وهؤلاء ليسوا من العمال ولا من المنظمين، وإنما هم (طبقة طفيلية) من اللصوص والقتلة الذين ينشرون الفساد ويسودون وجه المجتمع ويخربون الاقتصاد.

وكان جيمس بوكنان Games Bucknan (من مواليد ١٩١٩) ، الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد (١٩٨٦) قد درس السلوك الانتهازى لهؤلاء، وخاصة، رجال السياسة والإدارة، بهدف بحث بواعثهم باعتبارهم أفراد لا يختلفون عن غيرهم فى سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة، وتوصل، إلى أنهم منطقيون مع أنفسهم وأنهم كغيرهم تحركهم المصلحة الذاتية فهم أشبه بالمنظم السياسى الذى يدير مشروعا يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة، والمصلحة هنا تتمثل فى السلطة والجاه والنفوذ والكسب المادى وتكوين الثروات.

وفى قراءة متأنية لفكر بوكنان، يستخلص الدكتور حازم الببلاوى[٥] أنه إذا كان لكل فعل أو سياسة، عوائد returns أو تكاليف costs، فان أهم

ما يميز البيروقراط ورجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من أعباء وتكاليف قراراتهم لكى تتحملها، بدلا عنهم ، الخزانة العامة والمواطن العادى. ويضيف، بأن سلوك هؤلاء يتميز عادة بالتبديد والإسراف الشديد، وهو ما تتبدى مظاهره وتظهر نتائجه فى صورة عجز الموازنة العامة للدولة. ولا يعد ذلك من جانبهم تصرفا غير رشيد ، فهو تصرف يتفق تماما مع المنطق. فالبيروقراطى ، يحصل على الأرباح والمكاسب، أما التكاليف والمخاطر فيتحملها المجتمع . لذا ، فقد أصبح من المعتاد أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك فى نفعها العام . وهو ما عناه رايموند وليمز فى كتابة "الثقافة والمجتمع بقوله " إن الثراء الخاص يعنى الفقر العام " .

* والقوة الاجتماعية الثالثة: تتكون من شرائح اجتماعية متنوعة من أصحاب الفكر والرأى وذوى الملكات الخاصة ، وهم يختلفون فى المهنة ولكنهم يتفقون فى الهدف ، وهدفهم هو تشكيل أسلوب الحياة الثقافية والاجتماعية. منهم الأمراء والعلماء والأدباء والفنانون والكتاب والصحفيون والإعلاميون والساسة ورجال الدين . وفى العادة يوجد من بين هؤلاء، من يوظفون ملكاتهم غالبا لخدمة ذوى السلطان وملاك وسائل الإنتاج. ويوجهون أدوارهم فى الحياة من أجل تبرير النظام الاجتماعى القائم، وتجميل أسلوب الإنتاج السائد ، وتزييف وعى الجماهير العريضة من السكان، وصرف أنظارها عن كل أشكال الاستبداد والسطو والاستغلال. ومن قديم الزمان، كان حكيم اليونان أفلاطون [٢] (٤٢٨ – ٣٤٧ ق . م) Plato أول من نبهنا فى كتابه الجمهورية

The Republic إلى خطورة السلوك الانتهازى لهؤلاء المثقفين العموميين وحذرنا من أنه " لا يوجد طاغية إلا ويوجد إلى جواره سوفسطائى يسانده" .

* وفى قاعدة الهرم الاجتماعي: تتكوم الأغلبية العظمي من محدودي الدخل، من الأجراء والزراع والعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والكتبة وعمال الخدمات والمستضعفين والعاطلين عن العمل وربات البيوت والعجزة والصبية المستضعفين ، هؤلاء المهمشون untouchable الذين لا يملكون من حطام الدنيا شيئا ولا يحكمون، والذين يواجهون غدرات الزمان وجموح الحكام وهم عزل من أى حماية أو سلاح، يسألون الله فى كل صلاة أن يسترهم فى الدنيا وان يرحمهم فى الآخرة ويلهمهم حسن الجواب عند السؤال .

- والمساتير من الناس، هم الذين عرفهم الجبرتى (١٧٥٣ - ١٨٢٥) من قبل، بأنهم ذلك الفريق من الناس الذين تعتبر أحوالهم المعيشية (مستورة) بحمد الله ، ولكن ليست بالضرورة (ميسورة) .

- وبلغة العصر . يعرفهم الاقتصادي المصري المتميز الدكتور محمود عبد الفضيل بأنهم أبناء الطبقة الوسطى الذين تعتبر أحوالهم المعيشية وسطا بين "إفراط" و "تقتير" . وهم من الذين كرمهم الله تعالى بقوله فى محكم التنزيل : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٧٣]

***

وهكـــذا ..

فإن صراع الإنسان الأزلى ضد الطبيعة من أجل تحويل مواردها إلــى سلع وخدمات تشبع حاجاته ، يتحقق عن طريق بناء القاعــدة الإنتاجيــة، ويتبلور فى صورة علاقات اجتماعية أساسها ملكية وسائل الإنتاج وتوزيــع الدخل وتبادل السلع الخدمات. ومن كليهما معا ، القاعدة الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية المنظمة لها، يتشكل أسلوب الإنتاج فى كل مرحلة تاريخية .

ففى مرحلة النمو الصناعي، وبلوغ الإنتاج السلعى مستوى عــال مــن التقدم ..

- يكون أسلوب الإنتاج رأسماليا، إذا ساد نمط الملكية الخاصــة لوســائل الإنتاج..
- واشتراكيا، إذا صارت الملكية العامة هى النمط السائد..
- ومختلطا، إذا احتوى المجتمع أشكالا متنوعة من الملكية العامة والملكية الخاصة.

ولأن الوحدة بين المصالح الاقتصادية، والأفكار والمنظمـــات المعبــرة عنها تتصل وتتجدد باستمرار، وتظل فى حالة تأثير وتأثر وأخذ وعطاء على الدوام، فان أسلوب الإنتاج يولد التنظيم الاجتماعى الملائم له فى كل مرحلة تاريخية.

وفى محاولة منه لتحليل هذه الظاهرة، فان هارولد لاسكى [٧] فى كتابة " الدولة فى النظرية والتطبيق " يقول " إن العامل الرئيسي فى أى مجتمع هو

الطريقة التى يكسب بها عيشه، وكل العلاقات الاجتماعية تقوم على إشباع تلك الرغبات المادية الأولية التى لولاها ما دامت على الأرض حياة."

ويضيف قائلا بأن تحليل أى مجتمع سيكشف – لنا – دائما عن وجود علاقة وثيقة بين مؤسسات المجتمع وثقافته من ناحية وبين طريقة سد الرغبات المادية الروحية لأفراده من ناحية أخرى . فإذا تغيرت هذه الطريقة، تغيرت مؤسسات هذا المجتمع وثقافته. كذلك فالتغيرات فى وسائل الإنتاج الاقتصادي تبدو أكثر العوامل حيوية فى تغيير بقية النماذج الاجتماعية الأخرى . فالتغيرات فى تلك الوسائل تحدد التغيرات فى العلاقات الاجتماعية التى ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بكل العادات الثقافية إذ أن البناء الأعلى للمجتمع يقوم على هذه الأسس الاقتصادية . ولذا ، فإن علاقات البناء الأعلى للمجتمع تتغير تبعا لتغيير العلاقات والأسس الاقتصادية، ومن ثم فان أى نظام للعلاقات الاقتصادية يتطلب أشكالا سياسية واجتماعية لتنمية كل خصائصه" .

ومن قبل جاء فى الحديث الشريف: " كيفما تكونوا يولى عليكم ".

***

(٢) الصـــــــراع الاجتماعـــى

إذا دققنا النظر ، فسوف يتبين لنا أن الصراع الاجتماعى فى أى بلد من البلدان ، يدور فى الأساس حول توزيع الدخل والثروة. وفى ميدان الصراع كثيراً ما يرفع المتصارعون شعارات ورايات أيديولوجية أو دينية أو عرقية تحجب أهدافهم الحقيقية. غير أن طبيعة الصراع وحيله وأساليبه وأدواتـــه تتوقف على مدى تطور التنظيم الاجتماعى فى كل مرحلة تاريخية.

والتنظيم الاجتماعى social organization يشمل الدولـــة ، ومنظمـــات المجتمع المدنى، وأجهزة التوجيه والتأثير ، والنسق الفكرى:

أولا: الدولة state : بـــسلطاتها التـــشريعية legislative body والتنفيذيـــة executive branch ، والقضائية judicial branch ، والعسكرية مثل الجيش military ، وشبه العسكرية مثل الشرطة paramilitary.

ثانيا: منظمات المجتمع المدنى Civil Society : من أحزاب parties ونقابات syndicates ، واتحادات unions.

ثالثا: أدوات التأثير والتوجيه Mass Media : من إذاعة radio وتليفزيـــون television ، وصحافة press.

رابعـــا: النـــسق الفكـــرى Thought Pattern : بمكوناتـــه الأيدلوجيـــة ideological ، والثقافية cultural ، والدينية religion . بما فى ذلـــك الفكـــر الاقتـــصادى economical thought ، والعلـــوم الاجتماعيـــة social science

والتنظيم الاجتماعى ككل ، هو كيان مختلف عن مجرد مجموع هذه المكونات ، إذ انه محصلة تفاعل هذه المكونات وهى فى حالة حركة وتأثير وتأثر واخذ وعطاء "فالكل شئ مختلف عن مجموع الاجزاء" [٨].

***

ومعيار تطور التنظيم الاجتماعى، فى كل وقت، هو نمو إنتاجية العنصر البشرى. فكل مستوى من الإنتاجية يتطلب مستوى ملائم من التنظيم الاجتماعى.

وعلى سبيل المثال:

* فإن إنتاج عربة يجرها حصان، يتطلب مستوى بسيط من التخصص وتقسيم العمل division of Labour يتلاءم مع مستوى بدائى primitive من التنظيم الاجتماعى.

* لكن إنتاج قاطرة حديثة، أو طائرة أو مركبة فضاء أو صاروخ عابر للقارات، لا يتحقق إلا بتعميق التخصص وتقسيم العمل فى إطار تنظيم اجتماعى على درجة عالية من الديناميكية والرقى و الانضباط.

بمعنى..

أن ارتقاء النظم الاجتماعية العائلية أو العشائرية أو القبلية أو الشمولية، إلى نظم ديموقراطية يسودها القانون ويحترم فيها الدستور، ويكرم فيها الإنسان، وتتداول فيها السلطة، وتتسع فيها دائرة المشاركة السياسية، هى الشروط الضرورية التى لا بديل عنها لنمو الإنتاجية وتحقيق التنمية البشرية.

ومعنى ذلك كلـــه..

إن أية أوهلم، يجب أن تتبدد، حول إمكانية تحقيق النهضة ، دون العمل على تطوير التنظيم الاجتماعى، وتشغيل آلية تداول السلطة فى الحياة السياسية .

***

والعلاقات الاقتصادية economic relations فى أى مجتمـــع ، ســـواء كانت فى حالة توافق أو فى حالة تعارض، لا يجب أن تتـــرك دون تنظـــيم، وإلا تحول التعارض فى المصالح والأهداف إلى صراع حاد قد يأخذ صـــورا عنيفة وأشكالا دموية . لذلك فإن بناء الدولـــة العـــصرية صـــار ضـــرورة اجتماعية ومطلبا سياسيا لحل النزاعات وتوفير آليات التفـــاوض وتنظـــيم عمليات الصراع وتيسير المساومة السلمية بين الفئات والقوى الاجتماعية. والدولة العصرية هى بالضرورة، دولة ديموقراطية لا شمولية.

والصراع الاجتماعى، هو عملية تفاعل عفوى أو مـــنظم يحـــدث بـــين الفئات والقوى الاجتماعية فى إطار المنافسة على توزيع الـــدخل وامـــتلاك الثروة وحيازة السلطة . ويتضمن العلاقات الاجتماعية والتناقضات الكامنة فيها ، والممارسات المتعلقة بها ، والأساليب التى يتبعها كل طرف لتعزيـــز موقفه التفاوضى وتعظيم مكاسبه الاجتماعية ، سواء تم ذلك بالتراضى فيما بينهم أو بالإكراه . ووظيفته الأساسية ، فى المدى الطويل، تغيير المجتمع وإحلال تكوين اجتماعى محل آخر. فلم يكن تاريخ البشرية إلى يومنا هـــذا سوى سلسلة متصلة الحلقات من عمليـــات الـــصراع الاجتمـــاعى social conflict والمساومة الاجتماعية social bargaining .

ففى مجرى التطور التاريخى، حل أسلوب إنتاج أرقى محل أسلوب إنتاج أدنى باستمرار.

- إذ حل أسلوب إنتاج عصر الرق محل أسلوب الإنتاج المشاعى البدائى. فتمركز وسائل الإنتاج وقوة العبيد فى أيدى أصحاب العبيد ودولتهم، مكن من تنفيذ مشاريع لم تكن المشاعية البدائية ولا المنتجون الأحرار الصغار قادرين عليها.
- ومن بعد ذلك، حل أسلوب إنتاج عصر الإقطاع محل أسلوب إنتاج عصر الرق. وكان أكثر تقدمية منه لأنه يوجد لدى المنتج (القن) بعض المصلحة فى عمله مما ساهم فى فتح آفاق اكبر أمام تطوير القوى المنتجة والمنتج ذاته.
- ومن بعد ذلك حل أسلوب الإنتاج الرأسمالى محل سابقه الإقطاعى.

والأخير (الرأسمالى) قائم على استثمار قوة عمل العمال المأجورين الأحرار. وبدلاً من الورش الحرفية قامت المصانع الميكانيكية والمعامل الآلية. وقد برهن أسلوب الإنتاج هذا، على وجود قوى جبارة لم يسبق لها مثيل تكمن فى عمل الشغيلة المجهزين بالتكنولوجيا الحديثة. وقد أشار ماركس وإنجلز فى البيان الشيوعى (١٨٤٨) إلى أن البرجوازية أوجدت – خلال مائة عام – من القوى المنتجة الجبارة العظيمة أكثر مما تم خلال العصور السابقة كلها. ومن هنا يتضح أن العلاقات الاجتماعية لم تعط مرة واحدة وإلى الأبد، لكل الأزمنة ولكل الشعوب، فقد تهيأت علاقات اجتماعية مختلفة بمرور العصور.

" فالنضال الطبقى – إذن – هو القوة المحركة لتاريخ التشكيلات الاجتماعية المتناحرة. وهذا النضال ، يتطور فى المجال الاقتصادى والسياسى والايديولوجى. والنضال الاقتصادى – عادة – يتردد صداه وتظهر تجلياته فى النضال السياسى .. أى النضال من أجل السلطة .. من أجل إدارة المجتمع كله ، من أجل إجراء تبديلات محددة فى أشكال بنية الدولة . وهذا أمر مفهوم مادامت الدولة هى السلطة السياسية للطبقة السائدة اقتصادياً ، هذه الطبقة التى تستخدم الأجهزة الحكومية كأسلحة جبارة لقهر أعدائها الطبقيين، ولإبقاء الطبقات الأخرى فى حالة خضوع وتبعية " (٩).

فقضية السلطة .. إذن .. هى القضية الرئيسية ، للسياسة ، وللنضال السياسى.

***

وفى هذا السياق..

يلعب التقدم العلمى والتطور التكنولوجى والنمو الاقتصادى، أدوارا هامة فى تعميق التخصص وتقسيم العمل، فى إطار من التغذية المرتدة بين هذه المتغيرات . وتقسيم العمل بدوره، يلعب دورا مؤثرا فى خلق وتكوين الفئات والطبقات الاجتماعية، فكلما حدث اطراد وتوسع فى التقسيم الاجتماعى للعمل، كلما أدى ذلك إلى خلق فئات وقوى اجتماعية جديدة قد تتكامل مصالحها أو تتعارض مع مصالح غيرها من القوى الاجتماعية القديمة.

وفى أتون الصراع الاجتماعى الدائر بين هذه القوى ، يتم التوفيق بين مصالحها عن طريق وضع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج التى تتولى توسيع الإنتاج وتوزيع عائده بين القوى المشتركة فى توليده .

ولان السياسة الاقتصادية ، فى أى مجتمع ، ليست محايدة ، فان التوفيق بين أصحاب هذه المصالح قد يتحقق بالتراضى فيما بينهم أو بالإكراه. فالميدان الاقتصادى ، يعد واحدا من أهم ميادين الصراع الاجتماعى، وعلاقات الإنتاج ، تعد الساحة الرئيسية التى يدور على أرضها رحى هذا الصراع . فالتناقضات الكامنة ، فى علاقات الملكية والتبادل والتوزيع ، هى مفجر الصراع الاجتماعى ووقود حركته.

والفكر الاقتصادي، هو أحد الأسلحة الفعالة التى يمكنها أن ترجح كفة فئة اجتماعية على غيرها. وطوال تاريخ البشرية حدث تطور مضطرد فى قوى الإنتاج، دفع معه على درب التطور كلا من: علاقات الإنتاج، والتنظيم الاجتماعي المكافئ لها. ولأن الإنسان هو جوهر هذا التطور الاجتماعي والعنصر الفاعل فيه ، فان الصراع الاجتماعى عندما يتجلى فى الفكر الاقتصادى يتشح بألوان أيديولوجية مختلفة .

فلكل طبقة اجتماعية أيديولوجيتها وسماتها ورايتها الدالة عليها.

- فالراية الحمراء، تشير إلى نمو الطبقة العاملة وتعكس تمردها ونزوعها إلى الثورة.

- والراية الزرقاء، تشير إلى تسيد الطبقة الرأسمالية وتعكس سيطرتها وغلبتها فى عملية الصراع الاجتماعى .

- والراية الخضراء، تشير إلى توازن القوى وسلمية الصراع الاجتماعى وديمومته وحيوية الأمة وتطورها.

- أما الراية ذات اللون الأصفر الشاحب، الذى تفوح منه رائحة الموت، فهى علامة على احتضار الأمة وغلبة الفاشية وسيطرة الحكم المطلق وسطوة القوى الغشوم، وهى الراية التى ما زالت ترفرف على الشعوب فى السماء الملبدة بالغيوم فى البلدان النامية والأقطار المتخلفة على وجه العموم.

***

(٣) الدولة كأداة للقهر الاجتماعى

إلى جانب الأيديولوجية والفكر، تشتمل أدوات الصراع الاجتماعى على العلم والثقافة والأعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى والدولة بكافة أجهزتها. لكن الدولة، دون غيرها، تتميز بأنها تحتل موقعا مركزيا كأداة فعالة فى حسم الصراع الاجتماعى لصالح طبقة واحدة أو مجموعه من الطبقات.

وفى كتابه عن الديمقراطية الليبرالية ، يميز الدكتور حازم الببلاوى[١] بين مفاهيم الفرد، والمجتمع ، والدولة :

* فالأفراد : هم فى نهاية الأمر حقائق مادية لها حقوق ولديها إمكانيات . وما لم تتوافر لهؤلاء الأفراد حقوقهم وحرياتهم فان وجودهم المادى – فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية – قد تتهدد أو تهدر كلية وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى جماعة منظمة فى إطار مجتمع منظم .
* والمجتمع : هو أولا، حقيقة مادية بأفراده وعلاقاتهم. وهو ثانيا، حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضى بالمستقبل. وهو ثالثا، رسالة حضارية بما يضيفه أبناؤه من خبرات إلى التراث العالمى .
* أما الدولة : فهى مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والنظم الإدارية والسياسية والقانونية التى تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات، فهى تملك السلطة العامة التى تمثل حلقة الوصل الرئيسية المؤسسة لقيام المجتمع، والضامنة لحماية حقوق

أفراده، بما يحقق التوازن الضروري بين هذه الحقوق ومصالح المجتمع، وبدون هذه السلطة لا يكون للمجتمع أو أفراده أى اعتبار. فالدولة، إذن ، هي طريقة لتنظيم الحياة الجماعية لمجتمع ما .

وفى هذا السياق، ينوه - حازم الببلاوى - إلى أهمية التمييز وضرورة عدم الخلط بين حقوق الأفراد ، ومصالح المجتمع ، وسلطات الدولة. ويُذكِّر فى نفس الوقت بأن سلوك الأفراد والجماعات ومؤسسات الدولة، إنما يستند إلى اعتبارات : الأقتصاد، والأخلاق، والسياسة . وهو يقصد بالاقتصاد، إعتبارات المنفعة. وبالأخلاق، إعتبارات القيم. وبالسياسة، إعتبارات السلطة. وينبه إلى أنه لا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسجام والتوازن بين جميع هذه الاعتبارات . ويضيف قائلاً:

- بأن الأفراد، أكثر إحساسا بالمصالح الخاصة المباشرة وأكثر قدرة على معالجة أمور الاقتصاد وتسيير السوق .
- وأن المجتمع ، هو الأمين على حماية القيم وصيانة الأخلاق .
- وأن الدولة، أقدر ما تكون فى مباشرة السلطة وممارسة السياسة .

ويستخلص من كل ذلك... بأن التوازن بين اعتبارات الاقتصاد، والأخلاق، والسياسة يقتضى، بالضرورة، توازنا مقابلا فى الأدوار التى يقوم بها كل من الفرد، والمجتمع، والدولة ... أى توازنا بين مؤسسات سليمة للنشاط الاقتصادى، ومجتمع رشيد، ودولة قوية. مع الأخذ فى الاعتبار أن المجتمع المدنى يحتل موقعا و سطا بين الفرد والدولة .

وتشاركه فى الرؤية الدكتورة ليلى تكلا ، وتضيف ، بان إيجاد التفاعل البناء بين الفرد والمجتمع والدولة هو أحد الأهداف الرئيسية للحكم الرشيد good governance .. ليصبحوا بمثابة دوائر متداخلة تشترك فى مساحة ما ويستمر بينها الحوار الهادف فى اتخاذ القرارات والمتابعة والتقييم. ثم تزيد، بان الحكم الرشيد يعزز الديمقراطية والمساءلة والمكاشفة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، والحصول على المعلومات ومعرفة دوافع القرارات، والقضاء على الفساد، ونبذ الاستبداد، وتوفير العدل والأمن لجميع المواطنين، والحكم الرشيد good governance شعار تبنته الأمم المتحدة، وروجت له فى مؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة sustainable development باعتباره الوصفة السحرية magic reciby للتقدم والقضاء علي مشاكل العالم وهمومه في إطار اتفاق عالمي جديد New global deal .

وذلك هو النموذج النظرى و المثال ! .

أما فى واقع الحياة، فمن النادر أن يتطابق الواقع العملى مع المثال. إذ أن الدولة فى جوهرها ما هى إلا سلطة إكراه .

- فوظيفة الدولة في الظروف العادية ، هى حماية العلاقات الاجتماعية السائدة فى وقت معين بصرف النظر عن مدى عدالتها .

- أما في مرحلة التحول، من نظام إلى آخر ، فإنها تسعى بما تملكه من سلطة تشريعية وقوة تنفيذية وإرادة سياسية إلى تغيير العلاقات الاجتماعية لصالح فئة أو اكثر على حساب باقى فئات المجتمع. وأهم أشكال العلاقات الاجتماعية عرضة للتغيير ومحلا للمساومة والتأثير، هى:

تبادل السلع، وتوزيع الدخل، و ملكية وسائل الإنتاج ، حيث توضع السياسات وتصدر التشريعات وتتخذ الإجراءات المنظمة لهذه العلاقات كمحصلة نهائية لنتائج المساومات التى تحدث بين الفئات والقوى الاجتماعية وتعكس وزنها النسبى.

فمن طبيعة الدولة، فى أى نظام، أنها ليست حكما محايدا بين الفئات والقوى الاجتماعية متعارضة المصالح والأهداف وإن إدعى القائمون عليها بغير ذلك.

- فالدولة، فى مقدمة العلامة ابن خلدون [١٣] (١٣٣٢ - ١٤٠٦) مؤسس علم الاجتماع، هى "ناظم الحركة والدافع إلى التحول، وسلطانها هو سبب تبدل الأحوال والعوائد (العادات)، فعلاقات السلطة مبثوثة فى النسيج الكلى للجسم الاجتماعى تشكل لحمته وأسس سياسته، وهى القدوة الحاملة للبشر على الوقوف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة " .

- والدولة، فى فكر لينين [١٤]، هى : فئة خاصة من الناس تنفصل لحكم الآخرين وتمتلك بصورة منتظمة ودائمة - لأغراض وأهداف الحكم - جهازا معينا للقسر، جهاز للعنف ، ... ، من فصائل الجنود المسلحين والسجون وغير ذلك من وسائل إخضاع الآخرين بالعنف وهو الأمر الذى يكون كنة الدولة .

- والوظيفة الأولي للدولة - في فكر هارولد لاسكي [١٥]- هي أن تكفل سلامة عملية الإنتاج في المجتمع ، فهي تحمي النظام الذي تتطلبه العلاقات الاجتماعية . فوظيفتها، هي أن تضفي علي العلاقات القانونية،

التي يحافظ بها المجتمع على حياته وفقا للطريقة التي يكسب بها وسائل معيشته، طابعا قسريا " .

- والدولة، فى مفهوم المناضل الإيطالي انطونيو جرامشى [١٦] (١٨٩١ – ١٩٣٧) كما هو مدون فى كراسات السجن prison note books " هى المركب المطلق للأنشطة النظرية والعملية التى تحافظ بها الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها وإنما لتدبير عملية كسب قبول من تحكمهم ".

- والدولة، فى فكر روجراسكروتن Roger Scruton ، تجمع فى الإطار السياسى، يبين السلطة والولاء والتقليد معا ، عند تحديد وتعريف المواطن كرعية Subject " [١٧].

والدولة عموما، وفى البلدان النامية خصوصا ، اقرب إلى الفكر السياسى لتوماس هوبز [١٨] (١٥٨٨–١٦٧٩) فى كتابه " ليفياثان " Leviathia. فهي فى الحياة ، مثلها كمثل ذلك التنين الذى أشير إليه فى الآية الأولى من الإصحاح الثانى من الإنجيل : "هو ذا تنين Leviathian عظيم الشأن، له سبعة رءوس، وعلى رأسه سبعة تيجان ، وذنبه يجر ثلث نجوم السماء فيطرحها أرضا" فهى كائن خرافى كلما قطعت له رأسا نبتت له رأسا غيرها ، فلا يستطيع أى فرد ، أو مجموعة من البشر أن تنازله أو ترصد رءوسه لأنه أشد بأسا وبطشا من الجميع ، وحسب المزمور الرابع والسبعون لداوود النبى، فإن الله وحده ، فى جبروته ، استطاع ذلك . "فالدولة – كما يراها سارتر [١٩]– جماعة تعيد بناء نفسها بلا انقطاع".

***

والدولة ، أى دولة ، عمودها الفقرى هو جهاز الشرطة .

ولذا فقد أعتبر الروائى المتميز الدكتور محمد المخزنجى أن الشرطة مقدسة .. أى لا يجوز عليها إعتداء .. فالشرطة هى أداة الدولة لقهر العصاة.

وترجع قدسية الشرطة إلى أنها صمام الأمان ، مثلها فى المجتمع مثل جهاز المناعة فى خلايا الجسد. فمن واجباتها تحقيق الأمن والأمان وتطبيق القانون وحماية المجتمع من الفساد . غير أنها، عندما يشتد صراع الطبقات:

- تنحاز إلى الملاك ضد الأجراء ..
- وإلى الحكام ضد المحكومين ..
- وإلى الأغنياء ضد الفقراء ..

فجهاز الشرطة فى هذه الحالة يتحول من حامى حما الشعب إلى حامى حما الطغاة. أى أن رجال الشرطة يتحولون من أصدقاء إلى أعداء، ومن حماة إلى غرماء، فيلجأون إلى أقصى درجات القسوة والعنف لإخراس صوت الشعب .

وهذه الحالة: يشبهها الدكتور محمد المخزنجى بحالة جهاز المناعة عندما يصاب بالجنون ويهاجم خلايا الأنسجة الطبيعية بدلاً من مهاجمة الأنسجة السرطانية .. حيث يأكل الجسم نفسه وتنهار مقاومته. ويضرب مثالاً على ذلك بحال الشرطة فى دولة "قيرغستان" هذه الأيام " أبريل ٢٠١٠" ، فيقول: " رأيت بلدا أفقره فساد الحكم إلى درجة الجوع ، وانتفاضة أخرجت المقهورين من إذعانهم، والمساجين من محابسهم، وزحفت بالجماهير

الغاضبة إلى قصر الرئاسة، ولكن الرئيس قد لاذ بالفرار، ولم ينس وهو يفر أن يورط بلادة فى بؤس ما أرتكبت يداه وعائلته وحاشيته والأتباع، فأصدر أمرا بتصدى الشرطة للمتظاهرين بالمدرعات والرصاص، ووقعت الواقعة التاريخية المكررة ! غلبت الكثرة الغاضبة بأياديها المجردة هؤلاء المدججين بالسلاح، سالت دماء غزيرة وسقط عشرات القتلى وتزعزعت أركان السلطة، وانهارت أبنية الدولة، فامتزج السلب والنهب والتخريب بشعارات الثورة، وكان على الحكومة الجديدة التى قامت على انقاض الحاكم الهارب أن تنهى حالة الفوضى ، فاستعانت بالجيش واستعادت جهاز الشرطة كى يعود إلى خدمة الشعب مرة أخرى .

* * *

(٤) الشيطان .. خير واعظ للحكام

إن ما يهمنا فى هذا الجزء من الكتاب هو تقديم الأدلة والبراهين على أن الدولة هى الدولة فى كل زمان وفى كل مكان، ومن وسائلها لتحقيق الأهداف إستخدام العنف، سواء كان هدفها حماية العلاقات الاجتماعية القائمة أو هدمها لإقامة علاقات اجتماعية جديدة على أنقاضها.

وسواء كانت الدولة دينية أو علمانية أو لا تؤمن بالأديان .. لا فرق، فأنها فى البداية والنهاية، أيا كان علمها أو شعارها أو كتابها، تتجسد فى بشر لهم مصالح وغرائز ومخاوف وأوهام، بشر محكومون فى سلوكهم بغرائز البقاء والجنس والعدوان، غير أنهم يتجملون فى الحياة كى يميزوا أنفسهم عن عالم الحيوان. فطالما أن المجتمع، أى مجتمع، متدرج فى طبقات تعلو إحداها الأخرى، وفيه أغنياء وفقراء، مترفون ومهمشون، ملاك وأجراء، فإن الدولة تنشأ كضرورة اجتماعية وتستخدم كأداة بيد الأقلية لقهر الأغلبية .. فبدون سلطة الدولة، وما تملكه من عسكر وسجون ومعتقلات، ينقض الفقراء على الأغنياء والمحكومين على الحكام والملاك على الأجراء ويتخذونهم وأولادهم وأملاكهم غنائم وأسلاب وربما يذبحونهم ويرمون لحومهم وعظامهم طعاماً للكلاب.

فلم يحدث قط من قبل فى التاريخ أن قبل الناس بإرادتهم الحرة أن يحكمهم شخص ما بالحديد والنار مدى الحياة.. فذلك ضد قوانين الطبيعة القائمة على التغير المستمر والصراع بين الأحياء من أجل السيادة والبقاء.

فالبشر منذ نشأتهم على الأرض وهم فى حالة حرب لا تهدأ وسلام لا يدوم رغم توالى العصور والدهور والسنين والأيام فالبشر مجبولون على العدوان أن واتتهم الفرص وتهيأت لهم الأسباب.

فكيف لهم .. إذن.. أن يستكينوا بإرادتهم الحرة لحكم رجل واحد أحد لا يكن لهم أى احترام. وذلك إن حدث يكون بالقطع ضد قوانين الطبيعة ومخالف لقوانين الصراع .

فمن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]

* * *

والمفارقة هنا..

هى: أن نواميس الحياة تقدم من الأدلة والبراهين ما يثبت فى كل مرة على أنه بدون تأجج الصراع لا يحدث أى تقدم ولا يحدث أى تطور للأحياء على الإطلاق، فالصراع ضد الطبيعة هو أساس البقاء ، والصراع الاجتماعى هو أساس التطور والتقدم والرخاء ، فالطبقات الجديدة تولد من رحم الطبقات القديمة بعد معاناة ودماء وعذابات وآلام شديدة ، وبعد مخاض طويل مرهون بمدى تطور أدوات وقوى الإنتاج. والدليل القاطع على ذلك:

- أن العبودية كنظام اجتماعى ولدت تاريخياً فى رحم المشاعية ..
- والإقطاع ولد فى رحم العبودية..

- والرأسمالية ولدت فى رحم الإقطاع..
- والاشتراكية ولدت فى رحم الرأسمالية..

فالجديد يولد فى رحم القديم .. والنظم القديمة تتحلل وتبلى ليتولد منها نظم جديدة أبهى وأرقى .. والصراع الاجتماعى لا يتوقف عند حد حتى وإن تغيرت وسائله ووتائره وأشكاله وأساليبه، فالتاريخ الإجتماعى والسياسي الحديث لأوروبا، على سبيل المثال، كان حصاد صراع دراوينى عنيف دامى.. ثلاثى الأبعاد :

- صراع بين الإقطاع والرأسمالية على الصعيد الأقتصادى .
- وصراع بين الاستبداد والديمقراطية على الصعيد السياسى .
- وصراع بين الإنغلاق الديني التنوير الفكرى على الصعيد الثقافى .

فالتطور التاريخى فى مجمله ما هو إلا حصيلة صراع الطبقات.

والصراع بين الطبقات، هو فى الأصل صراع بين بشر متعارضين فى المصالح والأهداف، بشر محكومون فى سلوكياتهم بغرائز البقاء والجنس والعدوان، وهو صراع دائم لم يتوقف منذ نشأة الإنسان على الأرض حتى الآن. غير أن هذا الصراع يرتدى أقنعة ويبشر بكتب ويرفع رايات تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى بما يتناسب مع مقتضى الحال. وهذه الأقنعة قد تكون عشائرية أو قبائلية أو عرقية أو وطنية أو قومية أو دينية أو أيديولوجية، غير أنه ومهما اختلف شكل القناع يظل الجوهر واحد، وهو أن هناك إنسان يقهر بيد انسان آخر يفوقه قوة وله عليه سلطان. وإن أردت المزيد من اليقين بهذا الخصوص ، فما عليك إلا أن تقرأ صفحات التاريخ، أو تنظر حولك وتتابع الأخبار على صفحات الجرائد والمجلات وعلى

شاشات الفضائيات، وسترى رؤيا العين بشرا يقتلون بعضهم بعضاً بلا رحمة دون وازع من دين أو تأنيب من ضمير أو الالتزام بمبادئ الأخلاق. فالناس كانوا ومازالوا يقتلون بعضهم بعضاً قبل وبعد نزول الأديان. فالأديان السماوية لم تغير شيء يذكر فى غريزة العدوان عند الإنسان ، فلم يتغير شيء على الإطلاق فى سلوك الإنسان سوى لون الراية وشكل القناع ، فالإنسان فى واقع الأمر مستعصى على الاصلاح.

وهذا معناه..

أن العدوان غريزة متوارثه عن الأسلاف.. تتوارى عندما تكبت .. وتتوحش عندما يكشف عنها الغطاء .. فلا ضمير للأقوياء.. ومن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب: ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]

***

وبعـــــد..

فإن القول بأن التطور التاريخى للمجتمعات والأمم والشعوب يحدث استجابة لدواعى أخلاقية أو دعوات دينية أو لأن الناس بطبيعتهم أخيار يتبعون الحق وينبذون الباطل ، هو فى مجمله قول مرسل وأوهام ليس عليها أى دليل مادى أو برهان. فالتطور التاريخى يحدث عبر صراع داروينى عنيف دامى من أجل البقاء ، صراع يفنى فيه الضعفاء بينما الأقوياء يبقون على قيد الحياة .. حسبما قال من قبل تشارلز داروين عالم الأحياء فى كتابه "أصل الأنواع". وأيده في روآه كارل ماركس في كتابه "رأس المال" .

* فالأول (داروين) لايفسر أصل الأنواع بميل فطري مزعوم في الكائن الحي للتطور، حسبما قال لامارك، بل بتكيف الكائن الحي مع البيئة المحيطة. والطبيعة تنتخب الأقوي ليبقي وتفني الضعفاء، فالتنازع من أجل البقاء هو أساس تطور جميع الأحياء.

* كما أن الثاني (ماركس) لايفسر التطور التاريخي بطبيعة الإنسان، بل بخصائص العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس وهم يصارعون الطبيعة لإنتاج السلع والخدمات التي تبقيهم علي قيد الحياة، وهي بالقطع علاقات اجتماعية أساسها استغلال الانسان لأخيه الإنسان.

وكلاهما (داروين وماركس) له فضل السبق في مجاله. (فالأول) له الفضل في اكتشاف قانون تطور الطبيعة العضوية من حيث تأثيرها علي الانسان. (والثاني) له الفضل في اكتشاف قانون تطور الانسان من حيث تأثيره علي الطبيعة كي يستخلص منها المنافع والخيرات .

* * *

ولأجل التفسير، ولفهم العلاقة بين الطبيعة والانسان، يمكن القول أن غرائز البقاء والجنس والعدوان تولد طاقة بيولوجية جبارة فى خلايا الجسد تترجم فى النهاية إلى نوازع ومصالح ورغبات وشهوات جامحة فى حاجة ملحة إلى إشباع و تصريف و ارتياح. ولأجل إشباع رغبات الجسد يدخل الناس فى علاقات متعارضة المصالح والأهداف تبدأ بالتعاون فيما بينهم إلا أنها تنتهى دوماً بالصراع. فالتعاون والصراع نقيضان جدليان فى مجرى تطور الأحياء.

ففى جميع البلدان يتعاون الناس لأجل السيطرة على الطبيعة وتطويعها لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات بدافع غريزة البقاء، غير أنهم – وعندما يحين وقت الاقتسام – يتعاركون من أجل الحصول، أكثر من غيرهم، على خيرات العمل وهبات الطبيعة بدافع غريزة العدوان.

وفى غمار هذا الصراع الداروينى العنيف الدامى على خيرات الطبيعة وناتج عمل الشغيلة ، يسعى بعض الناس (وهم الأقلية) إلى قهر الآخرين (وهم الأغلبية) ، وإخضاعهم لسلطتهم وتشغيلهم لمصلحتهم ولا يتحقق لهم ذلك إلا بالاستيلاء على سلطة الدولة واستخدامها كأداة للسيطرة والقهر (خاصة فى البلدان المتخلفة والنظم الشمولية).. فهم:

أولاً : يسيطرون على الجيش كى يحتكرون الدولة،ويقهرون آية معارضة سياسية تنازعهم السلطة أو الثروة .

وثانياً : يسيطرون على البرلمان لوضع السياسات وإصدار التشريعات التى تمكنهم من زيادة ثرواتهم وتدعيم سلطانهم وحماية ممتلكاتهم من أى اعتداء.

وثالثاً : سيطرون على الحكومة التى بيدها إصدار القرارات وتنفيذ السياسات وتطبيق التشريعات .

ورابعاً : يسيطرون على الشرطة بما لديها من عسكر وسجون ومعتقلات لقمع كل من تسول له نفسه الخروج على ما صاغوه من تشريعات ، وما أصدروه من قرارات .

وخامساً: يسيطرون على مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام من إذاعة وتـــلفزيون وفن وصحافة وكل وسائل توجيه وتشكيل الرأى العام، وذلك ليحققوا لأنفسهم هدفان متلازمان .

- الأول ... تزييف وعى الأغلبية وتعمية نظرتها عن مواطن الاستغلال والسطو.

- والثانى... تسلية الناس والترفيه عنهم بغية تليين إرادتهم وتخديرهم لإعانتهم على تحمل ما هم عليه من ضعة ودنو الشأن.

وسادساً: يسيطرون على المؤسسات الدينية , ويوظفونها لإقناع الناس بأن ما هم عليه من عسر هو قدر مكتوب , وأن ما يكسبونه من رزق هو نصيبهم من الدنيا كما هو منصوص عليه فى لوح محفوظ تحرسه الملائكة والجان ولا يجوز عليه اعتراض .

وكل هؤلاء المتنفذون فى الحياة السياسية والاجتماعية من العسكر وأعضاء البرلمان والتنفيذيين والإعلاميين ورجال الشرطة و الفقهاء ورجال الإعلام هم عماد كل دولة وصفوة كل مجتمع, أما غيرهم فهم عامة الناس وسواد الشعب وملح الأرض. والعلاقة بين أولئك وهؤلاء تختلف فى الدول النامية التى تحكمها نظم شمولية عن نظيرتها فى الدول الصناعية التى تحكمها نظم ديموقراطية.

- ففى الأولى (الشموليـــة) تسود علاقة إذعان الأغلبية للأقلية .

- وفى الثانية (الديمقراطية) تسود بينهم علاقة توازن وندية .

***

والمحصلـــــــة..

هى أن الدولة، فى أى بلد من البلدان، ليست جمعية خيرية ، وليست سبيل يرتوى منه العطاشى والمساكين ، وليست مائدة من موائد الرحمن التى يتزاحم على خيراتها الفقراء والجوعى والأيتام، وإنما هى فى الأصل أداة للقهر وأنشئت تاريخياً لحماية الملاك من ثورة الأجراء، وحماية الأثرياء من ثورة الفقراء، وحماية المترفين من ثورة الجياع. وليس أدل على صحة ما نقول من أن كل ثورة شعبية حدثت فى التاريخ كان أول قراراتها هو مصادرة أملاك الأثرياء وتوزيعها على الفقراء، فلولا سلطة الدولة وما تملكه من عسكر ومعتقلات وسجون لاحتل سكان العشوائيات قلب العاصمة ونهبوا المنتجعات والفنادق والقصور وأذلوا الملوك.

وشاهدنا على ما نقول..

أن الجوعى والفقراء والمهمشون عادة ما يتحولون إلى وحوش حينما يتمكنون .. فيخربون أملاك الأثرياء ويعدمونهم ويمزقون أجسادهم أشلاء.. وهذا ما حدث بالفعل للأثرياء في الثورة الروسية والثورة الفرنسية، وفي جمهورية الصين الشعبية.

وعلى سبيل المثال أيضاً ..

- فعندما انقطعت الكهرباء وعم الظلام مدينة نيويورك وغابت عنها سلطة الدولة لمدة خمسة ساعات فقط هجم الفقراء والجياع والرعاع ومحترفوا الإجرام على الأحياء الراقية وافرغوا كافة المباني والمحلات التجارية والإدارات الحكومية من محتوياتها وتركوها خاوية على عروشها.

- وعندما غابت سلطة الدولة في العراق " ليلة سقوط بغداد " شاهدنا بالصوت والصورة، لحظة بلحظة، وساعة بساعة على شاشات الفضائيات، عامة الناس وهم يهجمون على قصور الرئاسة وعلى البنوك وعلى مؤسسات الحكومة، وينهبون ويسلبون كل شيئ، حتى الكرامة والفضيلة والشرف، تحت سمع وبصر قوات الاحتلال .

- وفي الحروب الأهلية، عادة ما تغييب سلطة الدولة ويقتل الناس بعضهم بعضا على الهوية، ومثالنا على ذلك الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب، والحرب الأهلية اللبنانية بين المسلمين والموارنة، والحرب الأهلية الدائرة الآن في الصومال بين جميع الفرقاء الذين يرفعون راية الدين .. والدين منهم براء .

ففى أى بلد .. حينما تغيب سلطة الدولة عن الحضور يتحول سواد الناس من حمائم إلى صقور، ويزاولون العدوان على الأثرياء والحكام والخصوم بدافع غريزة الانتقام .

وعليـــــه ..

فإن فالدولة نشأت تاريخيا لحماية الأقلية من ثورة الأغلبية وحماية المترفين من ثورة الجياع وأى كلام غير ذلك ليس إلا نصب واحتيال وضحك على الذقون وتزييف للوعى وتغييب للعقول.

***

وهذه الفروض يؤكدها عالم الأجتماع الايطالى جيتانو موسكا (١٨٥٨-١٩٤١) Gaetano Moska فيقول أنه لايوجد غير نوع واحد من الحكومات هو بالتحديد حكومة الأقلية: " ففى كل المجتمعات – من المجتمعات المتخلفة والتى لم تصل الى بدايات المدنية .. حتى المجتمعات المتقدمة جداً والقوية – تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمة وأخرى محكومة .

* والطبقة الأولى(الحاكمة): هى الطبقة الأقل عددا .. والتى تؤدى دائماً كل الوظائف السياسية.. وتحتكر الدولة وتتمتع بالمميزات التى تجلبها السلطة.

* ينما الطبقة الثانية (المحكومة): وهى الأكثر عددا .. تُحكم وتُوَجْه بواسطة الطبقة الأولى بطريقة تعتبر شرعية .. عشوائية وقاسية تقريبا ...

وما سبق بيانه يعنى أن الفضائل الخلقية غالبا ما تكون غائبة عن ضمائر الطبقات الحاكمة. وهو ما أتفق علية كل من " ماندفيل " و " روسو ". ومع أن الأول انجليزى والثانى فرنسى .. إلا أنهما يتفقان على أن .. " قوانين المجتمع ليست لها صحة أخلاقية، فهى ليست شيئا سوى إختراعات الماكرين والأقوياء لكى يكسبوا ويحافظوا على تفوق غير طبيعى وجائر على بقية إخوانهم فى البشرية ".

***

ولكى نفهم إشكالية السلطة، بصورة أقرب إلى الحقيقة وأبعد عن الخيال، من المفيد هنا الإشارة بإلحاح إلى" الأساس الاقتصادي " الذى تبنى عليه الدول والأمم والجماعات. والأساس الاقتصادى لأى مجتمع هو

"الندرة"، أى ندرة وسائل المعيشة وعناصر الإنتاج وقصورها عن تلبية كافة الاحتياجات.

وظاهرة " الندرة " من تجليات شح الطبيعة وقسوتها على الإنسان.

فالطبيعة ، على العكس مما هو شائع بين الناس، لا تقدم للإنسان أية هدايا مجانية قط ، فهى أنتجته كما تنتج النباتات والحيوانات وسائر الأحياء فى إطار من عمليات النشوء والارتقاء التى تبقى الأقوياء وتفنى الضعفاء..

فالطبيعة ليست خيرة على الإطلاق..

- إذ أن الطبيعة تنتخب الأقوياء من بين المخلوقات وتبقيهم على قيد الحياة.. فيتكاثرون ويورثون صفاتهم لأحفادهم من بعدهم دون أكتراث.
- أما الضعفاء فمصيرهم الانقراض فلا حصانة لضعيف سواء كان من الخيرين أو من الأشرار .

وفى إطار التطور، من البسيط إلى المركب ومن الخلايا البدائية إلى البشر الأسوياء، الذى حدث عبر ملايين وملايين الدهور والسنين والشهور، عاش الأحياء فى صراع لا يهدأ وسلام لا يدوم. ولأن البشر هم أرقى المخلوقات وأقدرهم على التكيف والبقاء فقد تطوروا عبر صراع ذى بعدين أساسيين:

- صراع مع قوى الطبيعة لاستخلاص المنافع منها..
- وصراع مع بعضهم البعض للاستحواذ على تلك المنافع والاستئثار بها أكثر من غيرهم.

فالبشر منذ نشأتهم على الأرض وهم فى حالة صـراع، وفـي ميـدان الصراع يتحولون إلي وحوش ويقتلون بعضهم بعضا بلا رحمة وكأنهم قـد إصيبوا بداء الجنون.

فالبشر عاشوا طوال التاريخ فى أتون الصراعات والحروب، فهم دائما إمـا فى حالة دفاع أو فى حالة هجوم، إما معتدى عليهم أو هم معتـدون. فمـن قوانين الحياة أن يلعب الإنسان دور الصياد عندما يكون قويا ودور الطريدة عندما يكون ضعيفاً. فالإنسان في الحياة، كما الحيوان في الغابـة، يعـيش حياته فى حالة كر وفر باستمرار، ونادراً ما يتمتع بلحظة هدوء، فإن فـاز بها يوما اكتشف أنه قد غرر به وأن معاركه كانت خاسـرة وأن أحلامـه كانت أوهام وأن حياته كانت باطلة ولم يكن لها أى لزوم على الإطلاق. فكل ما يتحقق فى الحياة من إنجازات ونجاحات وانتصارات يفقد معناه ويـصبح مجرد أوهام عندما يتذكر الإنسان الموت. فالموت هو لغز الألغـاز ويـشكل كارثة حقيقية ومصيبة للانسان فالإنسان مكتوب له الـشقاء مـن صـرخة الميلاد حتى يموت ويدفن في التراب .

فالصراع " إذن" هو قانون الحياة...

- فخلايا الجسد الحى تفنى وتتجدد باستمرار ..

- أما خلايا الجسد الميت فتتحلل ولا تتجدد وتصير طعاماً للديدان ..

- حتى أن الأرواح نفسها تتصارع بلا انقطاع ..

فمنذ قديم الأزل نشأ صراع بين الملائكة والـشيطان بخـصوص تحديـد مصير البشر ، ومن تصاريف القدر، ومن سوء حظ هؤلاء ، أن الانتصار لم

يكن من نصيب الملائكة وإنما حظى به الشيطان، فقد جاء من قبل فى محكم التنزيل: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] ، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ إِلَى يَومِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾

[الحجر: ٣٦-٤٠]

* * *

ومن المشاهد أن شح الطبيعة وعدوانها على الإنسان قد تجلى في شيوع ظاهرة الندرة التى مثلت أساساً للصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان.

ومع أن الندرة ليست هي الدافع الوحيد لنشوب النزاعات والصراعات بين الأفراد والشعوب والجماعات إلا أنها هى الأساس الذى تبنى عليه العلاقات والنظم الجتماعية والسياسية بما فيها علاقات الملكية والتوزيع والسلطة.

لذلـــــك..

فإن الندرة، كانت المدخل التقليدى لعلم الاقتصاد . فهى ظاهرة تتجلى عند قصور الموارد المحدودة عن تلبية الحاجات المتعددة، مما يجبر الناس على ترتيب أولوياتهم ليوازنوا بين حاجاتهم ومواردهم. وهذا المدخل رغم بداهته، إلا انه يساوى بين من عنده الثروة ومن حرم **the haves and have nots** ، بين الغنى والفقير، بين المالك والأجير، ويضعهم جميعا فى

سلة واحدة ، فكل منهم يواجه نفس المشكلة، وهى الندرة، وما يترتب عليها من خيارات. ولــذا، فهو مدخل يخفى نصف الحقيقة، لأنه يظهر مشكلة الندرة، ويخفى مشكلة التوزيع، على الرغم من كونهما وجهان لعملة واحدة، هى المشكلة الاقتصادية.

والنـــدرة، نقيضها، الوفـــرة :

* غير أن" الوفرة "المطلقة صورة مثالية، لا وجود لها إلا فى الجنة الموعودة التى لا يؤمها غير الملائكة والأبرار، فهى غيب فى علم الرحمن. وفيها لا لزوم للعلاقات الاجتماعية وما يبنى عليها من مؤسسات الدولة، ونظامها السياسى، ونسقها القيمى، وجهازها القمعى.. فالجنة كما تخيلتها حتشبسوت ملكة مصر "مكان لا أعداء فيه"[٢٠].

* أما "الندرة"، فهى ظاهرة دنيوية، وحالة واقعية، تمثل الأساس الذى يشيد عليه البنيان الاقتصادي والاجتماعى لكل دولة، متوازنا كان أم مختلا، ديموقراطيا كان أم فاشيا. ولذا، فان حل مشكلة الندرة يعد أمرا ضروريا لاستمرار الإنسان فى الحياة، وشرطا لازما لوجوده، وضمانا أكيدا لتطوره. وهذا الحل، يتطلب تنظيم الناس وتوحيد قواهم وتعبئة جهودهم لاستخلاص المنتجات من الطبيعة ، وتوليفها لخلق المنافع اللازمة لإشباع حاجاتهم الضرورية ومستلزماتهم المعيشية.

لكن الناس وهم يحلون مشكلة الندرة، يدخلون مباشرة فى مشكلة التوزيع، عندما يسعى بعضهم إلى الاستحواذ Acquisition على عوائد تفوق مساهمتهم فى الإنتاج. ولأن هؤلاء عادة أقلية ، فان مسلكهم يستعدى

الأغلبية. ولإجهاض ثورة الأغلبية Majority على الأقلية Minority، فان الأخيرة تستقوى بسلطة الدولة كأداة لقمع الأغلبية واختطاف High Jacking ثمرة عملها. غير أن استخدام القمع بشكل متكرر يعد سلوكا بدائيا، ونمطا مستهجنا فى ممارسة السلطة، ومنهجا للحكم محفوفا بالمخاطر .

***

ولــــــذا..

فإن ماكيافيللى[٢١] (١٤٦٩ – ١٥٢٧) Machiavelli ، الذى وصف فى التاريخ بأنه الفيلسوف الذى يحمل المصباح للشيطان ، كان قد وضع للأمير مبادئ عامة لممارسة السياسة وفنون الحكم قائلا: أنه" يجب على الأمير، لكى يحتفظ بالسلطة، أن يأخذ الناس بالشدة والعنف بل القوة فى بادئ الأمر ، فإذا ما استقرت له الأمور، أمكنه أن يجعل خضوعهم له أمرا عاديا مألوفا بأساليب اللطف والمجاملة، لان القوة إذا طالت كانت انتحارا ".

ومن المشاهد فى أيامنا، أن الدول الشمولية تنفذ مبادئ ماكيافيللى بكل إخلاص وجدية، فالدولة الرشيدة التى تهتدي بالعقل لا بالغريزة، تتبع سياسة العصا والجزرة ..

- العصا لمن عصى وعماه طموحه ..
- والجزرة للمشتاق ومن يسيل لعابه ..

فالدولة الرشيدة، عادة ما تسعى إلى استخدام أساليب معنوية بديلة للتأثير على سلوك الناس وتأطير أفكارهم، عندما توظف أجهزتها التربوية

والإعلامية والثقافية والدعائية والتشريعية والدينية لتزييف وعى الأغلبية، وتهدئة ثورتها، وتعمية Encryption نظرتها عن مواطن الاستغلال والسطو. إذ أن تضليل عقول البشر هو – على حد قول باولو فرير – آداه للقهر، أنه يمثل إحدى الأدوات التى تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع إرادة الجماهير لأهدافها الخاصة .

وهنا يستدرك ماكيافيللى وينبه الأمير : "ألا يهب الناس الحرية ، ولكن عليه (فقط) أن يمتعهم قدر المستطاع بمظاهرها" . ثم يهمس فى إذنه قائلا "يجب ألا تنفر من خير ممكن، وألا تنكص عن شر ضرورى ليتحقق لك النصر". لأن "الطيب يعانى ويحزن غالبا" وأنه " لا ينبغى للمرء أن يلتزم بما وعد إلا إذا كان هذا الالتزام فى صالحة " ولذا "فانه ليس من الضرورى التحلى بكل الصفات الأخلاقية، ولكن من الضرورى التظاهر بالتحلى بها؛ بل وتبلغ بى الجرأة إلى حد القول أن الحرص على بعض هذه الصفات الأخلاقية إنما هو مسلك خطر ، ولكن التظاهر بها مفيد " ويقترح عليه ، من أجل ذلك: "أن يناصر الفنون والعلوم ، وأن يهيئ للناس الحفلات والألعاب العامة، بشرط أن يحتفظ على الدوام بجلال مركزه" ... "وعليه فى الوقت ذاته، أن يدرس فنون الدبلوماسية ، لأنه يستطيع أن يحصل بالمكر والخداع فى بعض الأحيان، أكثر مما يستطيع أن يحصل عليه بالقوة " ... " لأن الناس حينئذ يصبحون فى يده أشبه بالصلصال فى يد المثال" .

* * *

وفى محاولة منه لكشف لعبة السلطة هذه، ذهب الفيلسوف الفرنسي المعروف ميشيل فوكو[٢٢] (١٩٢٦ – ١٩٨٤) M.Foucaclt إلى القول بأن القوة والمعرفة متواطئان بالتبادل فى ارتكاب الجريمة ، فأنظمة الضبط الاجتماعي[٢٣] Social control قد تطورت جنبا إلى جنب مع تطور العلوم الإنسانية منذ عصر التنوير فى القرن الثامن عشر حتى الآن . كما اشتركت الفلسفة أيضاً فى هذه اللعبة عن طريق السيطرة على الآخرين بتهميشهم. فالتحكم control يعتمد على زرع الخوف من الافتراس perdition بما يتضمنه ذلك من إثارة الخوف، وتواصل الخوف، و إدارة الخوف.

فاستخدام القوة ، وتزييف الوعى ، هما سلاحان يعزز كل منهما دور الآخر فى حسم الصراع الاجتماعى لصالح الأقلية ويكرس سيطرتها على الدولة ويحمى استحواذها للثروة ، فما لم يقبله الناس بالرضى يقبلونه بالإكراه والغلبة .. !

***

وعليـــــه ..

فظاهرتا الثروة والسلطة ظلتا على مدار التاريخ، هما، محور الصراعات الاجتماعية والسياسية، بين الأقلية القاهرة والأغلبية المقهورة، فى كل العصور. وفى ظل الاستبداد، وعندما يشتد صراع الطبقات، تتجسد مقولة هوبز وتتحول الحياة إلى واقع اليم حيث يصبح "الإنسان ذئب للإنسان " ويكون البقاء للأقوى.

غير أن رحمة الله قد حلت بالإنسانية ، عندما أبدعت الحضارة الغربية "الديمقراطية" فكراً وممارسة واتخذتها أسلوبا للحكم واعتمدتها منهجا للحياة، وأهدتها إلى البشرية كطريق لا بديل عن السير على دربه والاهتداء بهديه The only way out لجعل الصراع الاجتماعي يأخذ طابعا سلميا .

***

الفصل السادس

الديمقراطيـــــــــــــة ..

دون مساواة فعلية ... خداع للرعيـــة

الفصل السادس

الديمقراطية .. بدون مساواة فعلية خداع للرعية

فى جميع مراحل تطور البشر منذ انفصالهم عن عــالم الحيــوان وهم فى حالة صراع دموى من أجل البقاء ، وفى خضم هذا الصراع يتسيد الأقوياء على الضعفاء ، وهذه السيادة تتجلى فى صور متنوعة تتلاءم مع درجة التطور التى تبلغها المجتمعات المتحضرة.

- ففى المجتمعات البدائية تكون السيادة لأقوياء البنية.
- وفى المجتمعات الشمولية تكون السيادة لزعماء الأمة.
- وفى المجتمعات الرأسمالية تكون السيادة لملاك الثروة.

ومن المعتاد أن يحمى الملاك ثرواتهم بسلطة الدولة. فالدولة طوال التاريخ كانت أداة الأقلية لقهر الأغلبية. حدث ذلك فى الماضى البعيد ومازال يحدث الآن بكل وحشية.

ومن هنا نشأت الديموقراطية كضرورة اجتماعية. فالديموقراطية تتيح لجميع القوى الاجتماعية أن تشارك بواسطة ممثليها فــى إدارة الدولة وفى اتخاذ القرارات التى تحدد مصير الأمة بما يتلاءم مع كتلة كل منها العدديــة وقــدرتها التنظيميــة ووزنهــا النــسبى وقوتهــا الاقتصادية.

غير أن دروس التاريخ وعبر الحياة قد علمتنا أن الديموقراطية لا توهب وإنما تنتزع ..

فلم يحدث قط من قبل فى التاريخ أن تخلى حاكماً مطلقـاً لـشعبه عن سلطته ابتغاء مرضاة الله أو طمعاً فى جنته ، حتـى وإن أعلـن الشهادة ورفع راية الدين واعتلى عرش الخلافة وقرأ كتاب ريـاض الصالحين.

وما يهمنا هنا أن يكتسب القارئ الوعى والإدراك الذى يمكنه من التوصل بنفسه إلى أن إحلال الديموقراطية محل الاستبداد لا يحدث بوازع من الدين أو الضمير أو مكارم الأخلاق التى يتغنى بها بعض الحكام فى معظم الأوقات ، فذلك وهم محض وطمع فى محال ، إذا أن الديموقراطية تتحقق فقط عندما تتوازن القوى فى المجتمع ويتوصل الجميع إلى أن الاستبداد فيه خسارة وضرر لكل من الحكام والمحكومين سواء كانوا طيبين أم أشرار ، يؤمنون بالله أو من عبدة الشيطان... لا فرق .. فتوازن القوى هو أساس المعاملات بين الناس لا مكارم الأخلاق.

ومن قبل قال تعالي في مكم آيات الكتاب ﴿.... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ...﴾[الحج: ٤٠].

فالديموقراطية .. إذن .. هى فى النهاية ثمرة من ثمـــار التطـــور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وتتأسس على إحـــلال الـــصراع الاجتماعى السلمى محل الصراع الاجتماعى الدموى.

أى أن الديموقراطية لا تلغى الصراع الاجتماعى وإنما تكسبه طابعـــاً سلمياً.. فالديمقراطية هى الوصفة السحرية Magical Recipe التـــى تحول البشر من أعداء إلى أخوة .

***

(١) الديموقراطية..هى بداية التاريخ

فى مواجهة استبداد السلطة المطلقة، ولصوصية رجال الأعمـــال، ومكر المثقفين الانتهازيين فقهاء السلطة أذناب الطغاة ، فى كل عصر وفى كل وطن، شاعت إرادة الله أن يكون دوام الحال مـــن المحـــال. فالتطور الإنساني لا يتوقف عند حد، وأحلام الناس لا يحدها ســـقف. حيـــث ينـــشأ التطـــور نتيجـــة ظهـــور تناقـــضات فـــى المجتمـــع Social Contradictions ، تليها سلسلة من التعديلات Adjustments التى تؤدى إلى اختفاء هذه التناقضات . وهذه العمليـــة، أى عمليـــة ظهور واختفاء التناقضات ، عملية متجددة تسمى بالعملية الديناميكية للتطور Dialectical Process . وفى خضم هذه العملية يحدث التطور للمجتمع البشرى من خلال ثلاث عمليات ديالكتيكية متلاحقة :

* العملية الأولى: تنشأ فى إطار التناقض بين الإنسان والطبيعـــة ، وهذا التناقض يحل من خلال النشاط الإنتاجى المستمر ، وحدوث النمو المطرد لقوى الإنتاج . أى أن هذه العملية تهدف إلى حـــل مشكلة " الندرة ".

* والعملية الثانية: تنشأ فى إطار التناقض بين قوى الإنتاج الجديدة، وعلاقات الإنتاج القديمة، وهذا التناقض يحل عن طريق تطـــوير علاقات الإنتاج لكى تتلاءم مع النمو الحادث فى قوى الإنتاج . أي أن هذه العملية تهدف إلي حل مشكلة توزيع " الثروة ".

* والعملية الثالثة : تنشأ فى إطار التناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة، والتركيب الفوقى القديم. وهذا التناقض يحل من خلال تطوير البناء الفوقى بمكوناته السياسية والاجتماعية والأيديولوجية، كى يتلاءم مع التغييرات التى تحدث فى علاقات الإنتاج التى تمثل الأساس الاقتصادى لتطور البنيان الاجتماعى بأكمله. أى أن هذه العملية تهدف إلى حل مشكلة تداول " السلطة".

وبهذه العمليات الديالكتيكية الثلاث مجتمعة، التى تهدف إلى حل مشكلات الندرة والثروة والسلطة، يتحقق التطور الاجتماعى للبشرية. وهذه العمليات، لا تحدث بشكل ميكانيكى ولكنها تتحقق بشكل تطورى ولا تتوقف عند حد معين، فالجديد يولد فى رحم القديم، والتغيرات الكمية المتتابعة تفضى فى النهاية إلى تغيرات كيفية ملموسة على مر الزمن . فكل نظام اجتماعى قائم يمهد السبيل لولادة نظام اجتماعى جديد، يتكيف مع مستوى ارقى لقوى الإنتاج.. وهكذا دواليك إلى الأبد.

* * *

قوانين التطور

وخلاصة ماسبق هو أن التطور التاريخي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حسبما يقول أوسكار لانج (١٩٠٤– ١٩٦٥) يكون في العادة محكوما بثلاثة قوانين تاريخية، وهى:

أولا : قانون التطور المضطرد لقوى الإنتاج المادية والبشرية .

ثانيا : قانون التوافق الضرورى بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج .

ثالثا : قانون التوافق الضرورى بين التركيب الفوقى (الدولة) والأساس الاقتصادى (علاقات الإنتاج) .

والتكيف المتبادل بين قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، والتركيب الفوقى، يتحقق بشكل سلس وآليات سلمية في ظل الديمقراطية، حيث تعمل هذه القوانين الثلاثة فى آن واحد دون عائق أو جمود. أما فى ظل الاستبداد، وعندما لا يتحقق التكيف المنشود ، فان ذلك يعد دليلا على شيخوخة النظام الاجتماعى ودافعا قويا إلى ضرورة تغييره وصولا إلى حالة التكيف والتوازن. وهو ما لا يتحقق إلا بميلاد نظام اجتماعى جديد متوازن داخليا ينمو على أنقاضه .

وفى مجال التفسير..

يكون من المفيد ، الاتفاق أولا ، على أن قوى الإنتاج بشقيها المادى والبشرى، تتطور تاريخيا بشكل ثورى فى إطار صراع الإنسان مع الطبيعة بدافع إشباع الحاجات الحياتية المتجددة للسكان من ناحية، وبفعل السعى المحموم للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج نحو تعظيم الدخل وجنى الأرباح وتراكم الثروة من ناحية أخرى .

فقوى الإنتاج، هى إذن قوى ثورية بالطبيعة . ولكن تطورها، يكون محكوما بمتغيرين ذى طبيعة محافظة، وهما :

* الأساس الاقتصادى ، بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج .

* والبنيان الفوقى، بما يشتمل عليه من نسق تشريعى وسياسي ومؤسستي وقمعي .

وهذا التناقض، المتجدد دوما, بين قوى الإنتاج الثورية وعلاقات الإنتاج المحافظة، هو مولد هذا التطور ووقود حركته .

فالطبيعة المحافظة للبنيان الاجتماعى ، بما يشتمل عليه من أساس اقتصادى وتركيب فوقى، ترجع إلى انقسام المجتمع لفئات وقوى اجتماعية متعارضة المصالح والأهداف ، خاصة التعارض بين مصالح الملاك ومصالح الأجراء :

- فرجال الأعمال، يوظفون مؤسسات الدولة وأجهزتها لأجل المحافظة على علاقات الإنتاج القائمة التى تحقق لهم التميز بامتلاك الثروة والاستحواذ على السلطة. وبالتالى فهى قوى مقاومة للتغيير الاجتماعى .

- وفى المقابل، فإن الأجراء والطبقات الشعبية التى تنمو عدديا ونوعيا فى غمار عملية الإنتاج، تلك القوى المحرومة من ملكية وسائل الإنتاج ، والممنوعة من ممارسة السلطة، والتى ترغب فى تحسين مستوى معيشتها وترقية أوضاعها السياسية، فإنها تسعى إلى تغيير علاقات الإنتاج الظالمة وتطوير البنيان الفوقى الحامى لها، عن طريق النضال الطبقى Class Struggle ، والثورة الاجتماعية Social Revolution .

وفى غمار الصراع الدائر، بين هذه القوى المتعارضة المصالح والأهداف، ينمو وعى القوى الاجتماعية الجديدة فتبنى منظماتها الاجتماعية والنقابية والسياسية - العلنية والسرية - التى تعكس وحدتها وتعبر عن مصالحها. آنئذ، يتحلل البنيان الاجتماعى القديم، ويتكون بنيان اجتماعى جديد. وهذا التطور، إما أن يتم بشكل تدريجى وإصلاحي، أو يتحقق عن طريق انفجار ثورى يطيح بالنظام القديم وينشئ نظاما اجتماعيا جديدا على أنقاضه وهو ما يحدث الآن أمام أعيننا فى كثير من البلدان .

***

وهكذا..

شاءت إرادة الله، أن العلاقات الاجتماعية، التى كانت ثورية فى مرحلة معينة ، تصبح رجعية فى مرحلة أخرى . فهى فى البداية تكون متوافقة مع مستوى التطور الذى يحدث للقاعدة الإنتاجية وتمثل حافزا لنموها وتوسيعها ، لكنها بعد ذلك ، تتخلف عنها وتصير عائقا أمامها ويصبح تغييرها أمرا حتميا.

* فالبرجوازية، مثلاً ، تتحول - فى مسيرة التطور التاريخى - من طبقة تقدمية، بل وحتى ثورية ، إلى طبقة محافظة ورجعية عندما تتوحش الرأسمالية.

* وكذلك كان حال دكتاتورية البورليتاريا ، عندما جرى اختزالها إلى دكتاتورية الحزب الشيوعى ، الذى تحول إلى جهاز بيروقراطى ،

واحتكر السلطة وانقلب إلى أداة لقمع الطبقة العاملة والقوى الشعبية المساندة لها فتكلس فى موقعه حتى أضحى عائقا أمام نمو قوة العمل وعرقلة تطور أدوات الإنتاج وبالتالى لم يكن هناك بد من تصفية هذا النظام القمعى وإحلال نظام ديموقراطى محله وهو ماحدث بالفعل بعد عام ١٩٨٥ عندما انهار النظام الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتى وتمزقت وحدته أشلاء وأقيمت على أنقاضة نظم ديمقراطية تقدس حرية الأنسان .

ويمكن تشبيه الصلة بين القاعدة الإنتاجية المتحركة والعلاقات الاجتماعية الساكنة المتولدة عنها والمغلفة لها ، بالصلة القائمة بين الكتكوت والبيضة . فالقشرة البيضاء، التى كانت درعا لحمايته فى البداية، تصبح عائقا لنموه فى النهاية، ويصبح كسرها أمرا ضروريا لاستمرار نموه واستكمال حياته. وهى كذلك، تشبه الصلة القائمة بين الجنين وأمه، فعند مرحلة معينة إما أن يخرج الجنين إلى الحياة بولادة عادية، أو بولادة قيصرية، أو ينفجر الرحم وتتعرض حياة الأم والجنين لمخاطر حقيقية.

***

ولأن الدولة، هى قمة البنيان الاجتماعى، وحامية علاقات الإنتاج السائدة فيه، إما أن تكون استبدادية أو ديموقراطية أو خليط من هذا وذاك، لذا، فان تغيير العلاقات الاجتماعية وتطويرها كى تفسح المجال لنمو قوى الإنتاج وتكاثرها يحدث حتما .

- إما بولادة عادية كما هو الحال فى النظم الديمقراطية .

- أو بعملية قيصرية كما هو الحال فى النظم الاستبدادية .
- أو بعد معاناة ومخاض طويل كما هو الحال فى النظم المختلطة .

فالناس بطبيعتهم – كما يقول هارولد لاسكى [1]– معتادون على الطاعة، وخروجهم على قواعد السلوك السياسى المعتاد يكون دليلا على أن الدولة مصابة بداء وبيل. فالفريق الذى يرى أن الدولة منحازة ضد مصالحه يسحب دائما طاعته لتلك الدولة. وانه "بمجرد أن يحس هؤلاء بان التناسب بين المطالب وإرضاء هذه المطالب قد اختل اختلالا خطيرا، يتحركون بطبيعة الحال، محاولين إعادة تنسيق هذا التناسب. ولا يستطيع الناس القيام بذلك إلا بمهاجمتهم الدولة ، طالما انه لا يمكن تنسيق العلاقات الطبقية إلا عن طريق سلطة الدولة القسرية ".

* فالدولة في رأي سبينوزا (١٦٣٤-١٦٧٧) موجودة من أجل الفرد وليس الفرد موجودا من أجل الدولة .

* ويؤيده فى الرأى جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) ويصر علي أن سلطة الحكومة يجب أن تتصرف وفقا لمصالح رعاياها ، وفي وفاق مع " قانون الطبيعة " الأساسي الذي يقضي بحفظ النوع. ويترتب علي ذلك ، من ثم ، أن حكومة ما إذا سلبت رعاياها وأفقرتهم ، حق لهم مقاومتها " وهو عادة ما يحدث بالفعل ، فالطغيان يولد العنف والإرهاب والثورة . ففي رأي هاليفاكس ، أن الحكم المبني علي القوة يتمخض عن تمرد مصحوب بالقوة .

" فالإرهابيون كما يقول – زيجينو بريجنسكى [٢]– مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق – لا يسقطون من السماء ، بل تفرضهم سياسات. وهو ما سبق أن حذرنا منه ماكيافيللي قائلا : " ليس هناك ما هو أشد هولا من غوغاء أفلت زمامهم وفقدوا رؤوسهم" .

لـذلك..

فان موجات التطرف، والإرهاب، والتمرد، والهبات الاجتماعية، والثورات الشعبية التى تعم المجتمعات من آن لآخر، ما هى إلا صور من صور الصراع الاجتماعى ، تحدث تعبيرا عن ضرورات التغيير، تلجا إليها الشعوب والجماعات عند اختفاء العدل فى الحياة الاجتماعية، وغياب الحرية فى الحياة السياسية . فلقد أظهرت لنا صفحات التاريخ، أن مياها كثيرة، ودماء، كانت تجرى فى النهر قبل أن تنتزع الشعوب، من أنياب الطغاة، حريتها فى الاختيار، وحقها فى تداول السلطة، ونصيبها فى مجمل الثروة .

* ففى رأى جيدنز [٣] ، صاحب كتاب "الطريق الثالث" أن العنف Violins ينشا ببساطه فى اغلب الأحيان من صدام المصالح من أجل السلطة .. ومن ثم نرى أن هناك كثيرا من الأوضاع المادية التى يتعين النضال ضدها والحد منها وتغييرها بكل صرامة وجدية.

* أما الماركسيون، فإنهم، بصفة عامة ، يرون أن العنف Violins يمثل صورة من صور الرفض، ولكنه وحده لا يحدث تغييرا اجتماعيا جذريا. فالقوة، بمعناها الشامل هي أساس كل تغيير

جذري. إذ أن إنجلز كان قد انتقد دوهرنج E. Duhring لمحاولته " تقديم العنف كشيء قائم بذاته " وماركس قرر أن العنف Force هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعا جديدا " وأضاف علي الفور " وهو نفسه قوة Power اقتصادية " . أما لينين فإنه لا يربط التطور التاريخي بالعنف السافرViolins ، بل بالقوة الماديةPower : " لم تحسم مسألة كبري علي الإطلاق إلا بالقوة المادية " .

***

والخلاصة..

أن التطور الاجتماعى والتقدم الإنسانى يرتكزان على ثلاثة أركان

* الأول: هو تطوير القاعدة الإنتاجية.
* والثاني: هو تطوير العلاقات الاجتماعية.
* والثالث : هو تطوير الدولة والتنظيم الاجتماعي .

والتغذية بين هذه الأركان مرتدة ، بمعنى أن أيا منها يؤثر فى الآخر ويتأثر به (feed back process)، يسهم فى تطويره أو يتسبب فى إعاقته. لذلك، فان أى مشروع للنهضة لابد أن يوجه برامجه ويخصص موارده لتطوير هذه الأركان الثلاثة فى آن واحد . أى يوجه إلى القاعدة الإنتاجية كى تصبح اكثر تقدما بهدف حل مشكلة الندرة، وإلى علاقات الإنتاج كى تصبح اكثر عدالة بهدف حل مشكلة التوزيع، وإلى الدولة كى تصبح اكثر ديموقراطية بهدف حل مشكلة السلطة . وتلك هى شروط التطور من المنظور الاجتماعى .

***

من المشاهد أن التطور الاجتماعى والاقتصادى لم يكن، فى أى بلد من البلدان، فى الماضى أو فى الحاضر ، يتم بمعزل عن محيطه العالمى. فلقد كانت وظلت العلاقة بين الدول فى حالة تأثير وتأثر وأخذ وعطاء. غير أن وتيرة نمو هذه العلاقات قد تسارعت وتوسعت فى العصر الراهن ، عصر العولمة globalization .

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية، بهزيمة دول المحور، وهم : ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الإمبراطورية، وانتصار الحلفاء، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من دول غرب أوروبا، وروسيا وحلفائها من دول شرق أوروبا ، وانقسام العالم إلى نظامين متعارضين ، هما: النظام الرأسمالى ونقضيه النظام الأشتراكى.

وفى خضم الصراع الدائر بين هذين النظامين ..

* إنهار النظام الاشتراكى وانفرط عقد الدول المنضوية تحت لوائه ، تحت وطأة المركزية والبيروقراطية والدكتاتورية.
* وانتصر النظام الرأسمالى ، بقوة الديمقراطية وديناميكية قوى السوق وقدسية الحرية الفردية .

وكما خضع المنهزمون فى الحرب العالمية الثانية إلى المنتصرين وتبنوا فلسفتهم وثقافتهم ونظامهم الاقتصادى ، كذلك خضع المنهزمون فى الحرب الباردة إلى المنتصرين وتبنوا فلسفتهم

وثقافتهم ونظامهم الاقتصادى ، وبذلك توج العالم نظاما اقتصاديا واحدا، هو النظام الرأسمالى العالمى ، الذى حل محل الحرب الباردة ، وسمى بالعولمة Globalization .

***

وفى سبيل سعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى السيطرة على العالم ودمج دوله فى إطار النظام العالمى الجديد ، كان قد تم إنشاء وتطوير ثلاث مؤسسات دولية هامة وهى:

* صندوق النقد الدولى .. كمؤسسة تتولى تحرير قوى السوق فى البلدان التابعة وتكييف اقتصادياتها كى تتلاءم مع نشاط المشروعات الخاصة.

* والبنك الدولى .. كمؤسسة تتولى تعبيد هياكل البنية التحتية الملائمة لنمو هذه المشروعات .

* ومنظمة التجارة الدولية (الجات) .. كمؤسسة تتولى ضمان حرية التجارة وإزالة كافة القيود والحواجز بين الأسواق الوطنية فى تلك البلدان والسوق الدولية .

وقد تزايدت هيمنة هذه المؤسسات على النظام الاقتصادى العالمى بعد انهيار المعسكر الاشتراكى وذبول التنقاضات العدائية بين الدول العظمى واعتمادها لاستراتيجية تكامل المصالح بديلا لاستراتيجية تصارع القوى، وهو ما أضفى على مجلس الأمن الدولى صفة القيادة الجماعية للعالم. وان كان ذلك يحدث، فى ظل توجيه وإشراف من

الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الدولة العظمى التى فرضت هيمنتها على العالم وجعلته يتقبل هذه الهيمنة Hegemony باعتبارها الوضع الطبيعى الدائم لسير الأمور .

ولأجل الترويج للسياسة الأمريكية بين شعوب العالم — حرر وليم كريستول و روبرت كاجان أبرز مؤسسى مشروع القرن الأمريكى الجديد .. كتاب " الأخطار المحدقة : الفرصة والأزمة فى السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية Dangers : Crisis and "Opportunity in American foreign and Defense Policy" مساهمة منهما فى رسم السياسة الكونية الأمريكية. وفى هذا الكتاب ، طالبا بسياسة خارجية أمريكية تتبنى الهيمنة الخيرة Benevolent Hegemony كطريق لضمان السلام ودعم المصالح والقيم الأمريكية حول العالم. وذلك عن طريق نشر وتنفيذ برامج من شأنها تحقيق السيطرة الأمريكية على " اللحظة الفريدة" التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، وضمان أن تمتد الهيمنة الأمريكية على العالم إلى نهاية القرن الحادى والعشرين.

وقد تجلت حقيقة الهيمنة الأمريكية فى خطاب للرئيس الأمريكى بوش (الابن) فى يونيو ٢٠٠٢ الذى أعلن فيه بوضوح وبلا مواريه " أن من حق الولايات المتحدة أن تشن حربا وقائية – وتقوم بضربات استباقية إجهاضية – ضد أى دولة فى العالم، يمكن أن تمثل خطرا على مصالحها، ذلك أن القوة العسكرية الأمريكية غير قابلة للمنافسة

تحت أى قانون، ولذلك فإن الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة ، فى نظام عالمى خال من أى قوة عظمى أخرى منافسة ".

***

ومع تزايد السيطرة الكونية لهذه المؤسسات – وهيمنة الولايات المتحدة عليها – ونجاحها فى بناء الروابط العضوية بين دول المركز ودول الأطراف، تولت آلة الإعلام الغربية ، وشبكة الإنترنت الكونية، ووسائل النقل السريعة، وطرق الاتصال الإلكترونية، والمؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسية Multinational ، تيسير انتقال الأفراد والأفكار والأموال والمعلومات والسلع والخدمات، وتنمية مهارات الإنسان وتعظيم قدراته على طى المسافات واختزال الزمن ، منشئين بذلك ما يعرف بشبكات ما وراء الحدود القومية Beyond National . أما العصاة ، من الدول المارقة The Rouge States ، فقد تولت آلة الحرب الأمريكية مع حلفائها مهمة تأديبهم وتهذيبهم وإعادتهم إلى حظيرتها . وبذلك اصبح العالم سوقا رأسمالية واحدة ، وتحققت العولمة Globalization .

وكما رأينا، فإن العولمة ليست حالة ساكنة ، ولكنها عملية تاريخية تطورية تتخلى فيها الدول تدريجيا ، طوعا أو كرها ، عن كثير من حقوق سيادتها الوطنية لصالح سيادة كونية تتشكل ملامحها، وتتبلور آلياتها عاما بعد الآخر على مدى طويل من الزمن. وهنا ينبه الصحفي الأمريكي المشهور توماس فريدمان [٤] إلى أن العولمة ليست اختيار وإنما هى حقيقة اليوم، حيث لا يوجد سوى سوق عالمية

واحدة الآن تعمل تحت إشراف وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تملك القبضة الخفية invisible fist التى تحمى سيادة اليد الخفية Invisible hand التى تسير هذه السوق التنافسية Competitive Market .

ويقر توماس فريدمان (*) بوحشيه قوى السوق فى ظل العولمة ويشبهها بغارات "القطيع الإلكترونى" الذى يتكون من مجموعتين رئيسيتين من الماشية:

* الأولى، هي الماشية قصيرة القرون، وتضم جميع المتعاملين فى سوق الأسهم والسندات والعملات فى العالم.

* والثانية، هى الماشية طويلة القرون، وتضم الشركات المتعدية الجنسية دولية النشاط.

وهو لا يخجل، وهو يخبرك بان انضمام دولتك – الذى لا مفر منه– إلى الاقتصاد العالمى والالتحام بالقطيع الإلكترونى، يعادل تماما، طرح دولتك للاكتتاب العام. ثم يضيف ، بأن ذلك يعادل تحويل دولتك إلى شركة عامة، لا يقتصر حملة أسهمها على مواطني بلدك وحدهم، بل وأيضا، على أفراد الماشية ذات القرون أعضاء القطيع الإلكترونى أينما وجدوا. ثم يحذرك ، من أن دولتك لن يكتب لها البقاء ما لم تتعلم كيف تحصل على افضل ما يمكن من هذا القطيع دون أن تنسحق تحت أقدامه.

وعلى العموم، فإن العولمة، في رأي جوزيف إستجلتز[1] Joseph Stiglitz الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد (٢٠٠١) " لا يمكن اعتبارها خيرا مطلقا . وهي علي أي حال شيء حتمي لا مفر منه " .

وعلى هذا النحو، تبدو العولمة وكأنها قدرا محتوما، ومصيرا لا فكاك منه، ومآلا ترنو إليه البشرية، ونظاما يوحد سكان الأرض فى مقابل سكان الفضاء المحتملين. فإذا كانت هى كذلك ، فما هى شروطها الموضوعية ؟ وما هى خيارات ارتياد دروبها ؟.

* * *

وفى محاولة للإجابة على هذه التساؤلات ..

ومن حصيلة استقراء دروس التاريخ واستلهام عبر الزمان، يمكن رصد ثلاثة متغيرات هامة كان لها الأثر الحاسم فى ولادة العولمة ونموها كظاهرة كونية . وهى: تسارع عملية التقدم التكنولوجي، وانتشار المبادئ الليبرالية، وسيادة القيم الديمقراطية:

* وبالنسبة للتقدم التكنولوجي: يلاحظ أن الثورة الصناعية الأولى ، كانت قد أكسبت البرجوازية الأوروبية إمكانات هائلة فى مجال إنتاج السلع والخدمات ، وأمدتها بالقوى المادية والثقافية والروحية التى مكنتها من دمج الأسواق الإقطاعية المنعزلة فى أسواق رأسمالية قومية. كما أن الثورة العلمية التكنولوجية المعرفية المعاصرة، بما حققته من إنجازات هائلة فى وسائل المواصلات وطرق الاتصال، وتبادل المعلومات والتجانس السلعى والتوحيد القياسى للمنتجات،

كان لها الفضل الأول، فى ذوبان تلك الأسواق القومية فى السوق الدولية الواسعة. إذ أن الاكتشافات العلمية المبهرة ، التى ظهرت على يد جاليليو ونيوتن واينشتين ومن لف لفهم وسار على دربهم من العلماء والبحاث، كان لها اكبر الأثر فى زيادة معرفة الإنسان بالكون وبالحياة، وأدت إلى تقدم البشرية ونمو الحضارة . ففي الغرب، تزامنت الثورة الصناعية العلمية مع عصر التنوير وبشرت بحرية الفكر واعتمدت العقل أساسا للمعرفة وتوصلت انه لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه. فالعقل، صار هو محك الحكم على الأشياء وليس النص الديني الذي كانت الكنيسة فيما سبق تحتكر تفسيره. وهو ما أفضى إلى عصر النهضة ثم عصر التنوير ومنه إلى عصر الحداثة والعولمة .

* وبالنسبة إلى الليبرالية: يلاحظ أنها قد أكسبت الوحدات الاقتصادية ديناميكية فائقة مكنتها من استيعاب منجزات ثورة العلم والتكنولوجيا فى إطار السوق الحرة ، التى يسميها الصحفى الأمريكى توماس فريدمان السترة الذهبية Golden attract jacket التى يتحلى بها المدعوون إلى دخول حفل العولمة بالملابس الرسمية .

* أما بالنسبة إلي الديمقراطية الغربية: فيلاحظ أنها قد تولت تدعيم قوة الأمة فى مواجهة طغيان الدولة، وحققت توازنا مستقرا بين السلطات والقوى الاجتماعية . وعن طريقها ، انتقل الحكم من سلطة الفرد إلى سلطان الشعب، وأصبحت الجماهير هى حامية

الأمن، وحارسة الحق، وداعية السلام دون تمييز بين جماعة وأخرى من حيث الجنس أو اللون أو العرق.

وبذلك تكون العولمة كما يقول انتونى جيدنز[٢] ، ثمرة من ثمار عصر التنوير والحداثة الغربى الذى نما تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والتفكير العقلانى، والإيمان بضرورة أن نخلص أنفسنا من عادات وأهواء الماضى كى نسيطر على المستقبل. فهى بذلك ليست إلا نتاج طبيعى لانتصار الثقافة الصناعية الغربية التى فرضت هويتها على العالم .

* * *

وفى هذا السياق..

يمكن تحديد إختيارات – أى دولة – للسير على درب العولمة فى ثلاثة مسارات رئيسة، وهى: تطوير القاعدة الإنتاجية، وتحرير العلاقات الاقتصادية، وتأسيس القيم الديمقراطية:

* وبالنسبة للمسار الأول : تجدر الإشارة إلى أن العولمة فى النهاية، ما هى إلا سوق كبرى لتبادل المنتجات والقيم . فإن لم يكن لدى أى دولة ما تبادله مع غيرها فإنها حتما سوف تقف خارج السوق، أى خارج إطار العولمة أو على هامشها فى أحسن الأحوال، أى أنها سوف تقف خارج إطار التاريخ . ومدخل الدولة إلى إنتاج ما يمكن أن تتبادله مع غيرها ، هو تطوير القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية البشرية، وآلياتها هى التعليم

والتدريب والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا. وعلى هذا النحو، يصبح تحديث التكنولوجيا ضرورة عصرية للتعامل مع العالم الخارجي، فلم تعد المعارف التقليدية والفنون الإنتاجية المتوارثة صالحةٍ للتكيف مع الظواهر الكونية سريعة التغير.

* وبالنسبة لمسار تحرير العلاقات الاقتصادية: فانه لمن المفيد، تحول شكل الملكية تدريجيا إلى الملكية الخاصة واكتساب الوحدات الاقتصادية حرية اكبر ومرونة متزايدة فى تخصيص الموارد وتعظيم الإنتاج، بشرط إنشاء آليات تضمن تحول توزيع الثروة تدريجيا، من الأقلية إلي الأغلبية، كى تصبح أكثر ميلا نحو الفئات والقوى الاجتماعية الأكبر عددا والأكثر إسهاما فى النشاط الاقتصادى .

* أما بالنسبة لمسار الديمقراطية: فانه يكتسب أهمية كبيرة بين الشروط الأساسية للسير فى درب العولمة وجنى ثمارها . وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فمن المشاهد أن النظام العالمى الجديد يمكن أن يأتمن النظم الديمقراطية على حيازة أسلحة الدمار الشامل، لكنه لا يتسامح مع النظم الاستبدادية عند مجرد امتلاكها أسلحة الدفاع المحدودة . لأنه فى ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يصبح الحكام الطغاة ، خطرا على بلادهم وعلى غيرهم، بينما تظل الديمقراطية هى آلية الاستقرار، وصمام الأمان، والخيار الوحيد لصيانة الحضارة الإنسانية والانحياز لخيار السلام.

وفي هذا السياق ، يـري فوكوياما أن المكـونين الأساسـيين للديموقراطية الليبرالية مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا .

* فالليبرالية: هي سيادة القانون والإقرار بحق حرية التعبير وحـق حرية التملك.

* والديمقراطية: هي حق جميع المـواطنين فـي الاشـتراك فـي الانتخابات وتشكيل روابطهم السياسية وإبداء أرائهم بكل حرية.

وهكـــذا ..

فان العولمة، ظاهرة كوكبية، ولدت لتبقى وهـى ذات خـصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية. وخيارات أى دولة للسير فى دروبهـا، تتبلور فى الآتى:

- تحديث التكنولوجيا كمدخل لتنمية القوى البشرية وتطوير القاعدة الإنتاجية وحل مشكلة الندرة.
- والإصلاح الاقتصادي، كمدخل لتطوير العلاقات الاقتصادية وإعادة التوازن إلى علاقات الإنتاج وحل مشكلة توزيع الثروة.
- والديمقراطية كمدخل لتطوير المؤسسات وترشيد آليـات التغييـر وحل مشكلة تداول السلطة .

فالديمقراطية..إذن .. ركيزة أساسية للولوج إلي عصر النهضة !! فلا نهضة دون تداول السلطة بين جميع المواطنين على المشاع!!.

فالديمقراطية .. إذن .. هى بداية التاريخ !!

أما المساواة .. فهى .. نهاية التاريخ !!

***

(٢) المساواة ..هي نهاية التاريخ

وصل التفاوت فى الدخول بين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمى حداً ينذر بالخطر إذ أن الهوة بين أولئك وهؤلاء قد اتسعت بصورة مفزعة حيث مثلت ٣٠ ضعفاً بين أغنى ٢٠% وأفقر ٢٠% من السكان فى سبعينات القرن الماضى، لكنها تفاقمت تدريجياً بعد ذلك إلى أن بلغت ٧٤ ضعفاً عام ٢٠٠٢.

وعدم المساواة على هذا النحو يرجعها الاقتصاديون والفلاسفة الليبراليون إلى طبيعة النظم الاستبدادية الشمولية فى البلدان المتخلفة تلك الطبيعة التى تئد المبادرة الفردية وتكبت نمو القوى المنتجة، ويرى هؤلاء أن إحلال الديموقراطية الليبرالية محل الشمولية المركزية، كفيل باحلال التقدم محل التخلف وردم الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء. ومن هؤلاء كان ذائع الصيت فرنسيس فيكوياما اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية.

ففى عام ١٩٩٢ نشر فرنسيس فوكوياما[*] كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" الذى نال شهرة عالمية واسعة وحقق ذيوعا وانتشارا عظيما، وبرهن فيه: على أن الديموقراطية الليبرالية:

- سواء بتوجهاتها الفردية (رأسمالية دعه يعمل).

- أو بتوجهاتها الاجتماعية (الطريق الثالث).

كفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى والمساواة الإنسانية بدرجة لم يعهدها التاريخ الإنسانى من قبل . وهو فى ذلك يتفق فى الرأى مع

كل من هيجل والكسندر كوجيف. وثلاثتهم يتفقون مع ماركس فى الغايات ولكنهم يختلفون معه فى الوسائل، فغايات الجميع هو تحقيق العمالة الكاملة دون تضخيم أو ركود .

ونحن هنا لسنا بصدد تقديم رؤية نقدية لأفكارهم (رغم يوتوبيتها) فهم سعداء بما أنجزوه وفخورون به ، ولكننا فقط نسعى إلى الإمساك بخطوطها العريضة وإبراز جوهرها وما ترمى إليه ، بهدف استخلاص الدروس والعبر المستفادة منها.

فنحن .. وهم .. نعيش واقعين مختلفين ولكن فى زمن واحد .. فنحن متخلفون .. وهم.. متقدمون ، هم فى عالمهم يسعون إلى امتلاك الجنة، ونحن فى عالمنا نحلم بالخلاص من النار. هم فى نهاية التاريخ، ونحن فى بدايته. فماضيهم هو حاضرنا، وحاضرهم هو مستقبلنا المنشود وغايتنا المرتجاه .

وفى محاولة لاستقراء أفكارهم، نستخلص أن ثلاثتهم (هيجل، وفوكوياما ، وكوجيف) قد اتفقوا على أن الديموقراطية الليبرالية هى الجنة التى يصنعها الإنسان العادى على الأرض ولذا فهى تمثل نهاية التاريخThe End Of History فكل ما فيه من مؤسسات وقيم وأساليب حياة يقترب من حد الكمال، وأن الإنسان السعيد الذى يعيش فيها هو خاتم البشر The Last Man.

فالديموقراطية الليبرالية، فى رؤيتهم، تشكل نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وبالتالى فهى تمثل نهاية التاريخ، وتحقق العصر الذى لن توجد فيه

أحداث هامة، أى لن توجد فيه أحداث غير عاديه تستحق التسجيل فكل الرغبات قدتم إشباعها دون تقصير.

ويرى فوكوياما، من جانبه، أن تاريخ الشطر الأعظم من البشرية يتجه فى عصرنا صوب الديموقراطية الليبرالية ويرجع ذلك فى رأيه إلى سببين مستقلين:

(الأول) .. يتصل بالاقتصاد.. أى بصراع الإنسان ضد الطبيعة من أجل خلق المنفعة وإشباع الحاجة . فالطبيعة هى مملكة الضرورة.

(والثانى) .. يتصل بصراع الإنسان ضد أخيه الإنسان من أجل المساواة . فالمساواة هى مملكة الحرية .

* وفيما يتصل بالاقتصاد والسيطرة على الطبيعة: يرى فوكوياما أن اقتصاد السوق الحرة قد انتشر ونجح فى خلق مستويات من الرخاء المادى لم تعهدها البشرية من قبل ، سواء فى الدول الصناعية المتقدمة، أو فى دول كانت وقت الحرب العالمية الثانية جزء من العالم الثالث الفقير. وهو يعزى ذلك إلى تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة فهما معا لعبا الدور المحورى لبلوغ تلك الغاية. ومن جانبه.. يرى فوكوياما، أن الرغبة المقترنة بالعقل هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل التقدم المادى أى التصنيع وتفسر جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية بوجه عام .

* وفيما يتصل بالصراع من أجل المساواة: يستند فوكوياما إلى فكر هيجل الذى يرى بأن الإنسان دون غيره من المخلوقات لديه استعداد طبيعى للمخاطرة بحياته فى سبيل مبادئ وأهداف أرقى وأكثر تجريدا تتجاوز إشباع غرائزه بما فيها غريزة حب البقاء، أى يخاطر بحياته من أجل نيل اعتراف الآخرين بآدميته. فالإنسان، قد يضحى بحياته عندما يدعوه الواجب من أجل نشر وحماية قيم سامية وأهداف نبيلة. ولذا، فإن الرغبة العقلانية فى نيل التقدير والاحترام على أساس من المساواة هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل إرساء قواعد الديموقراطية الليبرالية ونيل الحرية .

وهؤلاء الثلاثة (هيجل وفوكومايا وكوجيت) ، يستندون فى رؤيتهم إلى فكر سلفهم أفلاطون Plato الذى يشير إلى أن الروح الإنسانية مسكونة بثلاث قوى هى: الشهوة، والعقل، وعزة النفس Thymus.

ونستخلص من ذلك :

أن ثلاثتهم (هيجل ، وفوكوياما ، وكوجيت) يتفقون على أن الدولة الديموقراطية الحديثة قد أحلت الاعتراف بالمنزلة الذى يقوم على أساس المساواة محل علاقة السادة بالعبيد التى كانت سائدة قبل اعتناق شعوبهم مبادئ الديموقراطية الليبرالية ، وبذلك حققت للإنسان هدفا نبيلا كان يسعى إليه طوال تاريخه الطويل وهو الاعتراف بآدميته وإنسانيته مما أكسبه قيمة معنوية هائلة ، وهو ما

أرضاه إرضاءا كاملا، ولذلك فإن دولة الديموقراطية الليبرالية الحديثة أصبحت تمثل المرحلة الأخيرة من تاريخ البشر لأنها صارت مرضية تماما للإنسان المعاصر الذى يسعى إلى المجد ويطلب العلا وإن واجهته الخطوب والمهالك.

وكان هيجل قد توصل - من قبل - إلى أن صراع الإنسان من أجل التقدير ونيل الاعتراف هو المحرك الأول للتاريخ وليس الصراع الطبقى كما كان ماركس يرى .

* والصراع من النوع الأول : دوافعه أهداف نبيلة وقيم مجردة .

* أما الصراع من النوع الثانى : فدوافعه أهداف اقتصادية وقيم مادية.

ورغم هذا الاختلاف بينهما حول الدافع وراء حركة التاريخ إلا انهما (هيجل وماركس) يتفقان معا على أن التاريخ البشرى يسعى حثيثا نحو غاية نهائية وهى المساواة .

* غير أن الأول (هيجل) يرى أن المساواة فى ظل الليبرالية هى نهاية التاريخ.

* بينما الثانى (ماركس) يرى أن المساواة فى ظل الاشتراكية هى غاية التاريخ المنشودة وعلته النهائية .

فكلتاهما (الاشتراكية والليبرالية) تنشدان تحقيق المساواة التى هى المطلب النهائى للبشرية .

ولكن .. لأن الاشتراكية الماركسية، قد ولى عهدها وانقضى أجلها وغربت شمسها وصارت أثرا بعد عين ، فإن فوكوياما يضع أمل البشرية كله فى تحقيق جنة الليبرالية .

***

غير أن الواقع والمثال لا يتطابقان فى كثير من الأحيان.

ولذا، فإن فوكوياما ومن معه ، من أهل اليمين وأهل اليسار على السواء، يرون أن الليبرالية مع إنجازاتها العظيمة إلا أنها لم تحقق ما ينشده الإنسان من مساواة كاملة مع أخيه الإنسان ، سواء فى إشباع الرغبات الاقتصادية أو نيل الاعتراف ، ويتوقعون أن عدم المساواة الاجتماعية سيظل يؤرق المجتمعات الليبرالية لعدة أجيال . فرغم قدرة الرأسمالية على خلق قدر هائل من الثروة، فستظل عاجزة – فى المدى المنظور– عن إشباع الحاجة الإنسانية إلى الاعتراف المتكافئ– فقد تحولت مشكلة الفقر فى ظلها من مشكلة.. تلبية الحاجات الطبيعية للإنسان إلى مشكلة خاصة بنيل التقدير وتأكيد الاحترام.

وعدم المساواة كظاهرة اجتماعية – على هذا النحو– توجد فى المجتمعات الليبرالية، كما توجد أيضا فى المجتمعات الشمولية . ورغم أنها فى المجتمعات الثانية أكبر شدة وأكثر قسوة من الأولى ، إلا أن ظهورها فى المجتمعات الليبرالية يكون أكثر وضوحا ، والتعبير عنها يكون أكثر إلحاحا، بسبب توفر الحريات السياسية والحريات

المدنية التى تنمى الوعى وتحمى حرية الرأى وتكفل وسائل التعبير ، أما فى المجتمعات الشمولية فيتم كبتها .

وهذه المسألة، يشرحها توكوفيل موضحا أن الناس يستسلمون لعدم المساواة أو يقبلونها كلما كانت الاختلافات بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية كبيرة ومستندة إلى تقاليد قديمة راسخة ، محمية بقوى سياسية باطشة. وعلى النقيض من ذلك ، فحين يتوافر الحراك الاجتماعى، وتتقارب الجماعات فيما بينها ، وتتأسس الديمقراطية يزداد إحساس الناس بالاختلافات المتبقية ويشتد سخطهم عليها ، ويزداد إصرارهم على تصفيتها.

وتلك العدالة المنشودة هى النقيض لعدم المساواة القائمة ...

***

وللعدالة مفهومان:

* المفهوم الأول، تتبناه المدرسة التقليدية التى ترى أن واجب الدولة ينحصر فى توفير الحريات المتساوية للجميع لممارسة قدراتهم على نحو متساو. وهذا المفهوم لمعنى العدالة يتسق مع ما عناه أرسطو عندما تحدث – من قبل – عن معاملة الحالات المتماثلة معاملة متماثلة .

* والمفهوم الثانى، تتبناه المدرسة الحديثة . إذ أن الفقه الحديث يذهب إلى أنه من واجب الدولة، ليس فقط أن توفر للأفراد حريات متساوية (المساواة القانونية)، ولكن أيضا تضعهم بقدر الإمكان فى ظروف فعلية متساوية (المساواة الاجتماعية) حتى ولو تطلب ذلك معاملتهم بطريقة غير متساوية .

والمساواة، القانونية والاجتماعية – على هذا النحو – قضية عامة فى الحياة البشرية، لأنها شرط للعمل المنتج والإبداع . وهذا ما أشار إليه ماثيو أرنولد(٩) .. شاعر وناقد من القرن التاسع عشر ، بقوله فى مقال له بعنوان "المساواة" : "هل يمكن لأحد أن ينكر أن العيش فى مجتمع من الأنداد المتساوين يميل بالإنسان –على وجه العموم– لأن ترتفع معنوياته، وأن تعمل إمكانياته بيسر وفاعلية ؟ وهل يمكن لأحد أن ينكر أنه لو عاش فى مجتمع يجعله فى إحساس دائم بامتياز الآخرين عليه وبأنه بلا قيمة على الإطلاق ، فإن من شأن هذا الإحساس – على وجه العموم كذلك– أن يجعله مكتئبا وعاجزا شبه مشلول ؟" .

ومطلب العدالة والمساواة –على هذا النحو– كان هاجسا ملحا على الفيلسوف الفرنسى العظيم جان جاك روسو[١٠] (١٧١٢–١٧٧٨) : " فالعقد الاجتماعى – عنده – يجعل الذين يكونون بطبيعتهم غير متساوين .. متساوين بموجب حقهم المشروع عرفا وقانونا" .

ويتفق كوجيف معه فى الرأى فيقول : " أن المجتمع الليبرالى يمكن أن يوصف بأنه قد حقق الآن "ملكوت الحرية" الذى تحدث عنه ماركس ، بفضل إشباعه الفعال للحاجة الطبيعية ، والسماح للناس بالحصول على ما يريدون فى مقابل حد أدنى (بكل المعايير التاريخية) من العمل.

المساواة .. إذن .. هى نهاية التاريخ !!

***

(٣) طريق ثالث .. وسط بين الرأسمالية والاشتراكيه

كان فلديمير إليتش اليانوف المعـروف باسـم لينـين (١٨٧٠-١٩٢٤) Lenin قد نجح فى القيام بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمـى فى روسيا عام ١٩١٧، منشئا بذلك أول دولة اشتراكية على أسـاس من المبادئ الماركسية، بعدما أضفى عليها من فكره ، وسياسـاته ، وتكتيكاته، ما جعل رفاقه ومريديه فى روسيا ، وفى العالم ، يقرنون اسمه مع ماركس فى مذهب واحد هو "الماركسية اللينينية".

وفى التطبيق، كان لينين ، قد انهى تماما أى أسـاس قـانونى أو عملى للملكية الخاصة، وكسر بذلك سلسلة تعود جذورها إلى رومـا والقانون الرومانى، وأدخل بذلك حقيقة جديدة فى علم الاقتصاد، وهى وجود بديل للرأسمالية، فإلى جانب النظـام الرأسـمالى الكلاسـيكى ظهرت الاشتراكية، والشيوعية أيضا، فلم تعد السوق هى التى تقـرر ماذا ننتج، إذ حلت محلها سلطة مركزية، يفترض فيها الرشـد عنـد تقدير احتياجات الناس. ويفترض لديها القدرة على إشباعها .

وبعد الثورة الروسية بنحو ثلاثة عشر عامـا، جـاءت سـنوات الكساد الكبير The Great Depression الذى عم النظـام الرأسـمالى بأكمله، وسبب البؤس والفاقة، ونشر الذعر والخراب أينما حل طوال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ، إذ حـدث انكمـاش شـديد فـى الأسعار، ترتب عليه إفلاس فى الزراعـة والـصناعة ، وانتـشرت البطالة، مسببة بؤسا ، وشقاءاً، وجوعا للطبقة العاملة ، وتدهوراً فى

معيشة الفئات العريضة من السكان. وبصفة خاصة : الأطفال ، وكبار السن، والمتعطلين عن العمل، الذين افتقدوا المأوى والمعيشة الكريمة والملاذ الآمن والسكن.

وفى غمار ذلك، بدا الأمر، وكان نبوءة ماركس بحتمية انهيار الرأسمالية قد تحققت بأسرع ما كان يأمله ويرجوه، ليس فقط بسبب سوء توزيع السلطة، وسوء توزيع الدخل، ولكن أيضا بسبب تفشى البطالة، وتوحش البؤس، وانتشار الخراب .

وهنا يشير الدكتور جلال أمين ، إلى أن الماركسية لم تظهر وتكتسب أنصارا أقوياء إلا بعد أن بدأت الرأسمالية فى التغير وأصابها الانتكاس بعد الانتكاس فى صورة تتابع الدورات الاقتصادية ، وحلول الاحتكار محل المنافسة الكاملة ووضوح ازدواجية التناقض بين الثراء الفاحش من جانب والفقر المميت من جانب آخر .

إذ انة بعد الكساد العظيم، بنحو خمس سنوات فقط ، حلت الكارثة الكبرى بالنظام الرأسمالى وبالعالم أجمع، عندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى الفترة من ١٩٣٨-١٩٤٥ بين الدول الرأسمالية المتنافسة على خيرات السوق الدولية. وهم : دول المحور وتضم ألمانيا وإيطاليا واليابان، فى مواجهة دول الحلفاء وتضم غرب أوروبا وأمريكا وروسيا تلك الحرب التى راح ضحيتها نحو ٩٠ مليون نسمة بين جريح لا أمل فى شفائه وقتيل أسلم الروح.

وفى أتون تلك الحرب، كان من الضرورى أن يتقاسم الفقراء والأغنياء التضحيات، الفقراء بأرواحهم، والأغنياء بأموالهم . إذ كان

الفقراء يحمون الأغنياء ويحفظون عليهم حياتهم وأموالهم ، فكان من الضرورى بعد الحرب أن يكافؤا على صنيعهم، بأن تفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، ليعاد توزيعها ويجرى ضخها فى شرايين الاقتصاد فى صورة تحويلات لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية، وتعويضات البطالة، وتحسين مستوى معيشة الفقراء.

وعلى أثر تلك الحرب توسعت الشيوعية، وبسطت سطوتها، وأقامت دولتها فى كل دول شرق أوروبا ، ومدت نفوذها الفكرى وتأثيرها السياسى إلى كل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى كل بقعة على الكرة الأرضية ، وفى السماء أيضا ، عندما أطلقت روسيا أول قمر صناعى يحمل أول إنسان إلى الفضاء .

وجاء إنشاء حلف وأرسو نذيرا بإمكانية سقوط بلدان أخرى، فى أسر النظام السوفيتى، مما أرعب الرأسماليين ، وشحذ همة المفكرين البرجوازيين، وحفزهم لتطوير نظامهم الاجتماعى، وتعديل أفكارهم الاقتصادية، فحاول البعض منهم الخروج من دائرة الفكر الكلاسيكى، والبحث فى اتجاهات أخرى بديلة .

وهنا يشير ميشيل بو [ ] إلى أن الأزمة الرأسمالية العامة قد فاقمت من مشاعر الضيق والقلق إزاء النظرية الاقتصادية ، وأصبحت المنافسات والمواجهات بين الاقتصاديين تتسم بالعنف والقسوة ، وقد تبلورت هذه الموجهات فى تيارين:

* التيار الأول: يشمل الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن اقتصاد السوق يوفر الآليات اللازمة للتوافق تلقائيا مع الصدمات خارجية المصدر.

* والتيار الثانى: يشمل الاقتصاديين الذين يعتقدون -على العكس- بأن الرأسمالية الليبرالية تعانى خللاً خطيرا ، ويتعين الإطاحة بها أو تغييرها بعمق، أو أن يتم على الأقل تدخل نشط واسع النطاق من جانب السلطات العامة لتفادى انهيارها ، ويوفر بلسم شافى يخفف من آلام ومعاناة المهمشين الذين لا تشملهم التنمية، لإتقاء مخاطر تمردهم الاجتماعى وثورتهم السياسية.

و مثل هذه السوق التى تعمل آلياتها على أن يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً قد أدانتها مارى جيهينو في مؤلفها "نهاية الديمقراطية" بقولها : "إن اقتصاد السوق الخالي من الضوابط -وحيث المال هو المحرك والهدف الوحيد- يوسع الفجوة بين الطبقات ويولد العنف و الفساد " .

وهذه الظاهرة. أدانها أيضا الدكتور حازم الببلاوى حيث يقول: " لقد جاءت الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) تنبه العالم إلى أن اقتصاد السوق مع أنه يتمتع بحيوية وقدرة هائلة على النمو والازدهار، ولكنه بنفس الدرجة قادر على الجموح، وتركيز الثروات في أيدي الأقلية مع تعريض الاقتصاد لمخاطر غير محسوبة وأزمات طاحنة، فاقتصاد السوق لا يسير على قدم واحدة، بل هو يحتاج إلى دولة قوية تراقب وتضع الضوابط وتمنع التجاوزات، فالسوق وحدها

تصبح قوة غاشمة تحتاج إلى " كوابح " ، وذلك بلا مغالاة حتى لا تقتل حيوية السوق، وبلا تهاون حتى لا تتوحش.

و كان كوندورسيه[١٤] (١٧٤٣-١٧٩٤) Condorcet قد نبه من قبل إلى مخاطر التفاوت الطبقي والظلم الاجتماعي واحتج عليها وسجل في أحد التقارير : "أن كل مجتمع كبير غنى يضم عددا كبيرا من الفقراء، يصبح تعيسا وفاسدا " ، واقترح من أجل تعديل عناصر عدم الاستقرار فى المجتمع: "إنشاء مؤسسات تقدم المعونات ، والثروات إلى الجزء الفقير من الشعب" .

وعن عمق هذه الأزمة يقول مارشال[١٥] : " كانت المواطنة والنظام الطبقى الرأسمالى فى حالة حرب خلال القرن العشرين ، ولم يكن اتساع نظام الحقوق الاجتماعية مجرد محاولة للقضاء على السخط الواضح الناجم عن حالة الفقر المستشرية بين أدنى شرائح المجتمع، التى لم تعد قانعة بالارتفاع بالمستوى الأدنى المنخفض عما هو دون قاع البناية الاجتماعية، مع ترك البنية الفوقية على حالها مثلما كانت ، وإنما تعمل على إعادة صوغ البنية بأكملها " ويضيف : " إن اكتساب حقوق المواطنة السياسية هيأ للطبقة العاملة قوة كافية ليكون صوتها مسموعا " .

وفى نفس السياق ، يؤكد كروسلاند[١٦] أنه " يتعين أن تهدف سياسات المستقبل إلى خفض التفاوتات والنزاعات الاجتماعية ، إذ أن السخط الاجتماعى يتولد أساسا من حالة يعجز فيها الناس عن أن يجدوا لأنفسهم فى المجتمع ما يتناسب مع مواهبهم – بينما من

يشغلون مواقع الثروة والسلطة قادرين على ضمان أبدية امتيـــازاتهم عبر الأجيال – فالفرص المتساوية غير كافية ، وأن تحقيق أكبر قدر من المساواة الاجتماعية يعنى نظاما اجتماعيا يرتكز على أكبر قـــدر من المساواة، ويعنى خفضا للثروات الموروثة " ... وأن هـــذا يعـــد شرطا ضروريا لتحقيق مزيد من "الحرية والإخـــاء والمـــساواة فـــى الحياة" .

* * *

وفى نفس السياق ..

* وفى عام ١٩٥٩ – وبالتحديد فى شهر يوليو – كتب المفكر الاشتراكى الاميركى الراحل مايكل هارنجتون مقالا بعنوان " الخمسين مليون فقير..البشر المنسيون فى مجتمع الوفرة "، جاء فيه: "أن نحو ثلث سكان امريكا هذا العام (عندما كان عدد السكان آنئذ يقدر بنحو ١٨٠ مليون نسمه) يعيشون تحت المستوى اللائق أو المقبول فى امريكا للحياة .. لقد تركهم خلفه التقدم الاقتصادى والرخاء الذى نعلم اننا حققناه منذ بداية الحرب العالمية الثانية..ثم تبع ذلك بنشر كتاب له بعنوان: " أمريكا الأخرى" .. الفقر فى الولايات المتحدة" تحدث فيه عن رعب الشعور بالحرمان والضياع وسوء المعاملة والقهر والاستغلال الذى يعانى منه السود وفقراء البيض الاميركان. واستجابة لدعواه عينه الرئيس الامريكى الاسبق جون كيندى مسئولا تنفيذيا لبرنامج "المجتمع العظيم" الذى سعى الى القضاء على الفقر فى

أمريكا. ولكن للاسف الشديد فقد تراجعت تلك الأحلام تحت وطئة الحرب الأميركية فى فيتنام التى ابتلعت الاموال التى كانت مخصصه للفقراء. وبقيت مشكله الفقر كما هى ..بلا حل.

* وإثر فشل الحرب الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون فى العراق وأفغانستان، وتكاليفها الباهظة دون أمل فى النجاح تفاقمت أزمة النظام الرأسمالى فى العام الحالى (٢٠٠٨). ولأن الأزمة الرأسمالية العالمية الراهنة جاءت عميقه بدرجه تنذر بالخطر، ولان ثورة الفقراء على الاثرياء كامنة مثلها مثل النار تحت الرماد، فقد تم لأول مرة انتخاب رجلا أسود رئيسا لأمريكا البيضاء، هو باراك أوباما، رافعا راية التغيير CHANGE كى يحيى من جديد أحلام برنامج جون كيندى عن "المجتمع العظيم".

غير أن هذه السياسة التى يبشر بها أوباما مثلما لها مؤيدون لها أيضاً معارضون، فهى سياسة يؤيدها الديموقراطيون ويعارضها الجمهوريون وعلى رأسهم مرشحهم إلى الرئاسة السيناتور جون ماكين.

- ففى إحدى جولات أوباما الانتخابية، قابله سباك يدعى جون الذى أصبح بعد هذه المقابلة من المشاهير، وسأله عن حقيقة الضرائب التصاعدية التى ينوى فرضها على الشعب لتمويل مشروعاته الاجتماعية وابدى له تخوفه منها. فقال له أوباما مادام دخلك أقل من ٢٥٠ ألف دولار سنويا ستكون الضرائب منخفضة، وإن زاد عن ذلك فعليك أن تمد يد العون إلى الفقراء من شعبك لمساعدتهم بجزء من ارباحك فى شكل ضرائب. ولإيضاح فحوى برنامجه وعد

أوباما ناخبيه بأنه سوف يخصص من حصيلة تلك الضرائب ما يكفى لتوفير ٢,٥ مليون فرصة عمل فور توليه الرئاسة وأن تشمل مظلة التأمين الصحى والعلاج المجانى جميع الأمريكيين دون استثناء بصرف النظر عن لون البشرة أو محل الميلاد.

- وفى الجانب المقابل، تلقف منافسه على الرئاسة المرشح الجمهورى جون ماكين هذه القصة معارضاً لها وحولها إلى قضية فكرية (قضية رأى عام) قائلاً من وجهة نظر مخالفة: "أن الشعب الأمريكى أصبح أعظم شعب فى العالم لأنه عرف كيف يصنع الثروة ولا يوزعها"، بل وزاد على ذلك قائلاً "بوجوب مساعدة رجال الأعمال الذين يخلقون القيم، لأن فرض الضرائب عليهم يثبط همتهم ويقوض نشاطهم".

وهذا معنـــاه ..

أن فكر (أوباما) منحاز لعموم الفقراء، بينما فكر (ماكين) منافسه على الرئاسة منحاز لرجال الأعمال الأثرياء، وهو ما سبق أن ناقشناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب، وأدنا فيه فكر الاقتصاديين الأشرار الذين يروج لمقولة: "أن مساعدة الفقراء تزيدهم فقراً" لأن المساعدة تشجعهم على الكسل والاتكالية وتحبيذ الفراغ على العمل، أما مساعدة رجال الأعمال فتدفعهم لمزيد من العمل والانجاز وتوسيع الاستثمار.

وهو ما تنبه إليه الأمريكان عندما انتخبوا أوباما ليتولى الرئاسة كى يحقق لهم حلم المجتمع العظيم (وخذلوا ماكين). وهذا معناه

أنهم اختاروا "سياسات الطريق الثالث" طريق الديموقراطية الاجتماعية الذى بشر به أوباما بديلاً لسياسات الليبرالية المتوحشة التى يروج لها ماكين.

ويرى الفيلسوف الانجليزى المعاصر انطونى جيدنز أن سياسات الطريق الثالث، الذى يعنى اشتراكية السوق المجسد فى دولة الرفاة، هى التى تمثل جوهر الحصاد لهذه الرؤى الجديدة التى تسعى الى تحقيق "المجتمع العظيم" .

ونحن إذا راجعنا تاريخ الفكر الاقتصادى الحديث للتعرف على بدايات التفكير فى سياسات الطريق الثالث لوجدنا انه بفضل الثورة الكينزية التى اعقبت ازمه الكساد العظيم الاولى فى الفترة (٢٩-١٩٣٣)، والأفكار الاجتماعية التى سارت فى سياقها، حلت الدولة الديمقراطية الراعية، محل الدولة الكلاسيكية الحارسة، وأصبحت طوق النجاة للرأسمالية من الانسحاق أمام الشيوعية، فلم تعد الدولة حارسة لرجال الأعمال، مصالحهم وأملاكهم ونشاطهم الاقتصادى. وإنما أصبحت راعية للشعب كله بما فى ذلك : العمال، وكبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات الضعيفة ، والمستهلكين، والمزارعين، وحماة البيئة، والمطالبين بإنشاء المساكن، وتوفير النقل العام ، وخدمات الرعاية الصحية ، والتعليم، والخدمات العامة والاجتماعية على وجه العموم. وبذلك تحققت الرفاهية للجميع . وكانت الضرائب هى وسيلة الدولة لتمويل برامجها الاجتماعية .

ولم تكن الضرائب التصاعدية، المفروضة على الدخل والثروة، وبالا على النظام، بل إن تحولها من الميسورين إلى المحرومين

والفقراء والمساكين، قد حقق دعما لرفع الميل الحدى للاستهلاك، وعزز الكفاءة الحدية للإستثمار، وقوى من فعالية كل من : المضاعف والمعجل فى تسريع عملية النشاط الاقتصادى ، الأول فى سوق العمل، والثانى فى سوق رأس المال [١٧].

وفى الحقيقة ، كان النظام الرأسمالى مهددا بانتشار الاشتراكية فى الداخل، وهجوم الشيوعية من الخارج ، لذلك رأى بعض المفكرين، وكذلك السياسيين، ضرورة تعديل النظام الكلاسيكى، وإصلاح آلياته، وتصحيح عيوبه البارزة، والتخفيف من حدته الصارمة، من أجل تجنب احتمالات انتشار الثورة، وتفشى التمرد، وشيوع الفوضى، وخاصة أن سلفهم الفيلسوف الاغريقى العظيم أرسطو كان قد كشف لهم من قبل "أن أهم دافع يهيئ النفوس للثورة هو الرغبة فى المساواة ، لأن المواطنين متى رأوا أنفسهم ضحية لضروب من الامتيازات ثاروا ناشدين المساواة "

وفى سبيل اتقاء مخاطر تلك الثورة ، تبنى الكينزيون سياسات توفر معاشات تقاعدية للشيخوخة ، وتعويضات معقولة عن البطالة، وتدبير الدعم لنقابات العمال، ووضع حد أدنى للأجور ، وإنشاء شبكة للتضامن الاجتماعى تعمل باستمرار على إذابة الفوارق بين الطبقات.. وكان ذلك بمثابة تدابير تتخذ لإصلاح النظام الرأسمالى كبديل مقبول لتدمير نفسه بنفسه، وتلك هى سياسات الطريق الثالث .

فالطريق الثالث .. إذن ..

هو سياسة وسط بين الليبرالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة . فهو طريق تجديد الديموقراطية الاجتماعية، الذى يولف بين محاسن الرأسمالية ومحاسن الاشتراكية، فيأخذ من الأولى، ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويأخذ من الثانية، ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية .

فالطريق الثالث، سياسة إصلاحية، من إبداع الفكر الاقتصادي والإجتماعى والسياسي للرأسمالية الرشيدة التى تولف Synthesize بين اشتراكية الدولة وديناميكية السوق، فهو حل وسط تاريخي Compromise تبنته أحزاب اليسار والوسط الأوروبية، لتحقيق ثلاثة أهداف متكاملة :

* الأول .. هدف اقتصادي، ينشد الحد من الآثار السلبية لاختلال توزيع الدخل، على توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فى كافة مراحل الدورة الاقتصادية
* والثانى .. هدف اجتماعي، ينشد تحسين مستوى معيشة القوى العاملة والفئات المهمشة بغرض امتصاص التوترات الاجتماعية التى تولدها البطالة ، ويغذيها الفقر ، ويشعلها البؤس .
* والثالث .. هدف سياسي، ينشد تقوية منظمات المجتمع المدنى، وتفعيل دور المواطنين، وإشراكهم فى الحياة السياسية بعد ان ضعف اهتمامهم بها وزاد ابتعادهم عنها .

***

هامش الدراسة

هـامش الدراســة

الفصل الأول (الاقتصاد السياسى):

١- د/ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، (ص ٣٧-١٣٥)..
٢- إبراهيم فرغلى، جغرافيا جديدة للزمان والمكان، العربـى(٦٠٧)، يونيـو ٢٠٠٩، (ص.١٣٣).
٣- أوسكار لانجة ،الاقتصاد السياسى. القضايا العامة، جـ ١ ط ٤، ترجمـة: د/ محمد سليمان حسن، دور الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٨.
٤- أندرو فنسنت، نظرية الدولة، ترجمة د/ مالك أبو شهيوة و د/ محمود خلف، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧، ص ٦٤-٦٥.
٥- أوسكار لانجة، الاقتصاد السياسى ،ترجمة د/محمـد سـليمان حسـن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص.٨٥ - ٩٢ .
٦- ابراهيم فرغلى، المرجع السابق، ص ١٣٢ .
٧- د/ حازم الببلاوى، عندما تتسابق الاسواق، الاهرام، ٢٦/٤/٢٠٠٩، ص١٠
٨- إبراهيم فرغلى، مرجع سابق، ص١٣٧.
٩- جون باول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد رشـاد خمـيس، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٤٢٩ .
١٠- د/ حـازم البـبلاوى، الأخطـاء الشـائعة عـن آدم سـميث، الأهـرام، ٢٤/٥/٢٠٠٩، ص ١٠ .
١١- السيد يس، العولمة والحداثة، الاهرام، ٧/٥/٢٠٠٩، ص١٢.
١٢- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين احمـد أمـين، مركـز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٨١.
١٣-جون باول، مرجع سابق، ص٤٧٣.
١٤-جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادى، ترجمة : احمد فؤاد بلبـع، عالم المعرفة (٢٦١)، ٢٠٠١، ص٨٠ -٨١.

الفصل الثانى (الفكر الاقتصادى):

١-منى نور، ثمانية قرون من الحكمة، أخبار الأدب، ١١/٨/٢٠٠٢، ص٧.
٢-جريكوف، الله .. الإنسان .. الحرية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص٥.
٣-المعجم الوسيط، إخراج مجمع اللغة العربية، ص٦١٤.

٤-ميشيل تمبسون (أخرون) ، نظرية الثقافة ، ترجمة: د.السيد الصاوى ، عـالم المعرفة ، الثقافة العالمية (١١٣) ، يوليو ٢٠٠٠.
٥- ديف روبنسون وجودى جروفر ، الفلسفة ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمـام ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠١.(ص٩٧).
٦-د.مجدى عبد الحافظ ، الحقيقة والتطور عند شيلى شميل ، المشروع القـومى للترجمة (١٠١١) ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٥.
٧-عزيز العظمة ، الحضارة والثقافة البربرية ، ترجمة: د.عاطف أحمد ، الثقافة العالمية (١١٣) ، يوليو ٢٠٠٠.
٨- جون جينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة: أحمد فؤاد بليـغ ، عالم المعرفة (٢٦١) ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٣.
٩-رضوان زيادة ، العقل العربى وقداسة الأيـديولوجيا ، العصـور الجديـدة ، العددين الثامن والتاسع عشر ، فبراير ، مارس ٢٠٠١ ، ص ص١٠٠-١٠٣.
١٠-فرنسيس فوكومايا ، نهاية التاريخ ، ترجمة: حسين أحمـد أمـين ، مركـز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣ ، ص٢١٨.
١١-جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق ، ص١٩٠.
١٢- د.حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، مكتبة الأسرة ، ص١٣.
١٣-د.يمنى طريف الخولى ، نحو محاكمة عادلة للعلوم الاجتماعية ، الأهـرام ، ٢٠٠٢/٩/١٤ ، ص١٢.
١٤-جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق ، ص١٩٢.
١٥-قاموس المصطلحات الفكرية .. المجموعة الثانية .. الهيمنـة ، الأهـرام ، ٢٠٠٠/١٢/٢٢.
١٦- مكسيم روبنسون ، التاريخ لاقتصادى وتاريخ الطبقات الاجتماعية فى العالم الغسلامى ، دار الفكر الجديد ، ترجمة شبيب بيضون ، ١٩٨١ ، ص١٠٠-١٠١.
١٧- د.جمال عمر ، جرامشى والمجتمع المدنى ، اليسار الجديد ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ص٢٢-٢٣.
١٨- ول ديورانت ، قصة الحضارة ، م١٤ ، ج٢٨ ص٤٦-٤٧.
١٩- د.حازم الببلاوى ، هل انتهت عصر الحروب التقليديـة؟ ، الأهـرام، أول فبراير ٢٠٠٩ ، ص١٠.
٢٠- ميشيل بو وروستايلز ، تاريخ الفكر الاقتصادى منذ كينز ، ترجمة: حلـيم طوسون ، كتاب العالم الثالث ، ١٩٩٧ ، ص١٨٩.

٢١- أوسكار لانجه ، الاقتصاد السياسى ، تعريب: د.محمد سليمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص٨٥-٩٢.
٢٢- جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق
٢٣- أوسكار لانجه ، مرجع سابق ، ص ص٢١٠-٢٤٩.
٢٤- د.حازم الببلاوى ، عادت الشنطة ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/٧ ، ص١٣.
٢٥- د. أمينة الشبلى ، علم النفس التربوى ، محاضرات بكلية التربلية النوعية ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٢ ، ص١٠٨.
٢٦- ول ديورانت ، دروس التاريخ ، مرجع سابق ، ص١٦١.
٢٧- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص٢٢٠.
٢٨- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص٦٣.
٢٩- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص٤٩.
٣٠- د.حسين عمر ، مرجع سابق ، ص٤٠٧.
٣١- جالبريث ، مرجع سابق ، ص٣٣١.
٣٢- أوسكار لانج ، مرجع سابق ، ص ص١٦١-١٦٢.
٣٣- د.لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ص٧.
٣٤- د.أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، ج٢ ، التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ن ١٩٧٥ ، ص٤٨١.
٣٥-السيد يس ، الإسلام والغرب ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١/٣ ، ص١٣.

الفصل الثالث (المشكلة الاقتصادية):

١- د.يمنى طريف الخولى ، فلسفة العلم فى القرن العشرين ، عالم المعرفة (٢٦٤) ، ٢٠٠٠م.
٢-غيان كريب ، النظرية الاجتماعية ، ترجمة: أكبر حسين علوم ، عالم المعرفة (٢٤٤) ، ١٩٩٩ ، ص ص٣٠٨-٣١٥.
٣- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص٤٧.
٤- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص١٦٧.
٥- د.عبد الرحمن بدوى ، خريف الفكر اليونانى ، دار العلم ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٦٦.
٦- بيرتون بورتر، الحياة الكريمة (ج٢) ، ترجمة: د.أحمد حمدى محمود ، الألف كتاب الثانى (١١٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص٦٩.

٧- جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة: د.جمال الدين أحمد ، سجل العرب، ١٩٨٢ ، ص١٩.

٨- جون باول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص٤٥٢.

٩- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص٢١.

١٠- أنتونى دى كريسبى وكريث مينوج ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة: د.نصار عبد الله ، الألف كتاب الثانى (٦٠) ، ١٩٨٨ ، ص١٠٦.

١١- د.باسل البستانى ، الفكر الاقتصادى ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ، ص٦٩. جيمس نيومان وآخرين ، رجال عاشوا للعلم ، ترجمة: محمد شكرى سالم ، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١ ، ص٢٨.

١٢- فرنسيس فوكومايا ، مرجع سابق ، ص٨٧.

١٣- د.حسين عمر ، الرفاهية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٩ ، ص٣١.

١٤- د.حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، ص١٦٦.

١٥- إيان كريب ، مرجع سابق ، ص٣٢٤.

١٦- مهدى النجار ، قراءة فى مقدمة ابن خلدون ، دراسات عربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ص٢٠-٣٦.

١٧- د.عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، ١٩٨١ ، ص٨٠.

١٨- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص١٠٤.

١٩- روجيه جارودى ، حفاروا القبود ، مرجع سابق ، ص٥٩.

٢٠- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص ص٩٧-٩٨.

٢١- أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، قصة الأدب فى العالم ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٦٠.

٢٢- أخبار الأدب ، ٢٠٠٢/٣/٢٤ ، ص٣٣.

٢٣- نظرية الثقافة ، ترجمة: د.على سيد الصاوى ، عالم المعرفة (٢٢٣)، ١٩٩٧ ، ص ص٧٨-٨٠.

٢٤- جورج جلدر ، مرجع سابق ، ص١٨.

٢٥- د.رفعت السعيد ، حكاية الثالوث .. طالبان .. بن لادن .. أيمن الظواهرى، الأهالى ، ٢٠٠٣/٥/٢١ ، ص١٣.

٢٦-حوار من واشطن أجراه عمر عبد السميع ، الأهرام ، ٢٠٠١/٥/١٢ ، ص٢٠.

٢٧- ديف روبنسون ، مرجع سابق ، ص٧٥.
٢٨- د.السيد محمد بدوى ، مخطط تاريخى لتقدم العقل البشـرى لكوندرسـيه ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٥ ، ص٩.
٢٩- جورج جلدر ، مرجع سابق ، ص ص١٤-١٥.
٣٠- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
٣١- جون باول ، مرجع سابق ، ص٢٣٩.
٣٢- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص٩٥.
٣٣- أنتونى جيدنز ، مرجع سابق ، ص٢٧٧.
٣٤- ديلاس أوليرى ، الفكر العربى ومكانه فى التاريخ ، ترجمة: د.تمام حسان ، الألف كتاب الثانى (٣٠٤) ، ١٩٩٧ ، ص٩.
٣٥- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص٩٩.
٣٦- ديف روبنسون ، مرجع سابق ، ص٥٥.
٣٧- د.حسين عمر ، مرجع سابق ، ص٥٩٢.
٣٨- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م١٤ ، ٢٨ ، ص٢٥٤.
٣٩- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
٤٠- د.حسين عمر ، مرجع سابق ، ص٧٥٧.
٤١- روجيه جارودى ، مرجع سبق ص٤٦.
٤٢- المرجع السابق ، ص٤٦.
٤٣- فرنسيس فوكوياما ، مرجع سابق ، ص٨٧.
٤٤- جالبريث ، مرجع سابق ، ص١٩٥.
٤٥- المرجع السابق.
٤٦- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص٢٠٧.
٤٧- ثورستين فبلن ، نظرية الطبقة المترفة ، ترجمة: محمود محمـد موسـى ، الدار المصرية للتأليف الترجمة.
٤٨- جون جينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة (٢٦١) ، ٢٠٠٠ ، ص٢٤٣.
٤٩- مكسيم روبنسون، التاريخ لاقتصادى وتاريخ الطبقات الاجتماعية فى العالم الغسلامى، دار الفكر الجديد، ترجمة شبيب بيضون، ١٩٨١ ، ص ص١٤-١٥.
٥٠- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م١١ ، ج٢١ ، ص٥٨.
٥١- د.مراد وهبه، محاورات فلسفية فـى موسـكو، دار الثقافـة الجديـدة، ١٩٧٧، ص١٤٣.

٥٢- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
٥٣- جون باول ، مرجع سابق ، ص٥٨.
٥٤- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م١ ، ص٣٤.
٥٥- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص١٠٤.
٥٦- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص١٦٨.
٥٧- المرجع السابق ، ص٨٠.
٥٨- المرجع السابق ، ص٤٨-٤٩.
٥٩- المرجع السابق ، ص ص ٦١-٦٢.
٦٠- اليان ح. ويدجرى ، مرجع سابق ، ص ص١٣٨-١٣٩.
٦١- أنتونى جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص٧.
٦٢- جالبريث ، مرجع سابق ، ص٤٩.
٦٣- المرجع السابق ، ص٢٨.
٦٤- المرجع السابق ، ص٣٠.
٦٥- المرجع السابق ، ص ص١٤٠-١٤١.
٦٦- المرجع السابق.
٦٧- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، ترجمة: شوقى جلال، عالم المعرفة (٢٨٦) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٨١.

الفصل الرابع (رجال الأعمال .. آلية توليد الأرباح وتكوين الثروات):

١- ماركس وانجلز، المؤلفات ، المجلد ١٣ ، ص.٥١٥ . نقلا عن : مارينكو ، ما هى الثورة العلمية التكنيكية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٩٠ ، ص ١٩١
٢- السيد يس، مراجعة الأفكار وتقييم السياسات العالمية ، الاهرام، ٢٠٠٩/٥/٢٨ ، ص.١٢.
٣- د.جلال امين ، فلسفة علم الاقتصاد ... بحث فى تجزات الاقتصاديين وفى الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد ، دار الشروق، ٢٠٠٨ ، ص٢١٦.
٤- د.رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة ، عالم المعرفة (٢٢٦)، ١٩٩٧ ، ص٣٠٩.
٥- د.محمد عبد السلام عويضه ، الطريق الثالث "للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف" ، مركز الأهرام للترجمة ولانشر ، ١٩٩٤.
٦- سمير كرم ، أزمة الرأسمالية ، من المجرد إلى المحسوس .. الوجه الآخر لأمريكا .. الفقر وسط الوفرة ، الأهالى ، ٢٠٠٨/١٢/٣ ، ص١٧.
٧- فيليكس فولكوف، وتاتيانا فولكوما، ما هى القيمة الزائدة، دار التقدم ، موسكو.

٨- جون كينيث جالبريث- تاريخ الفكر الاقتصادي - ترجمة: أحمد فؤاد بلبع- عالم المعرفة (٢٦١)- ٢٠٠١ .
٩- المرجع السابق .
١٠- المرجع السابق .
١١- د.إبراهيم العيسوى ، أزمة الاقتصاد الراسمالى والاقتصاد المصرى ، كتاب الأهالى (٨١) ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٧-١٨.
١٢- د.سامى عمارة ، الايدى النظيفة ، مشروع روسيا لمحاربة الفساد ، المصدر (٤٣٨٣) ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص٢٥.
١٣- المصور (٤٣٨٣)، ١٠ اكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٢٥.

الفصل الخامس : (الدولة أداة الاغنياء لقهر الفقراء)

١- ميشيل بو ، جيل دستاليز ، تاريخ الفكر الاقتصادى منذ كينيز ، ترجمة: حليم طوسوسن ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٧ ، ص١٣٣.
٢- د.حسين عمر ، تطور الفكر الاقتصادى ، دار الفكر ، ١٩٩٤ ، ص٢٣٩.
٣- جورج نايهانز ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة: صقر أحمد صقر ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧ ، ص١١٣.
٤- د.حسين عمر ، المرجع السابق ، ص٢٣٤.
٥- د.حازم الببلاوى ، تاريخ الفرك لاقتصادى ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٦ ، ص١٧٨.
٦- بول ديكور ، الحنين للجنة الضائعة ، ترجمة: محمد برادة ، أخبار الأدب ، ٢٠٠٠/٥/٢٧ ، ص٣٦.
٧- هارولد لاسكى ، الدولة فى النظرية والتطبيق ، دار النديم ، ١٩٥٨ ، ص ص٩١-٩٦.
٨- أرنست ماير ، هذا هو علم البيولوجيا ، عالم المعرفة (٢٧٧) ، يناير ٢٠٠٠، ص٣٤.
٩- أكاديمية العلوم السوفيتية ، دور الجماهير الشعبية فى التاريخ ، دار الجماهير الشعبية ، دمشق ١٩٨٢ ، ص٧٠.
١٠- د.حازم الببلاوى ، الديموقراطية الليبرالية ، النداء الجديد (١٣) ، ص ص٢١-٢٧.
١١- د.ليلى تكلا ، الحكم الرشيد ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/٢٠ ، ص١٣.
١٢- مجدى عبد الحافظ ، الحقيقة والتطور .. عند شبلى شميل ، المشروع القومى للترجمة (١٠١١) ، المجلس الاعلى للثقافة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٢ .

١٣- د. عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة لدى بن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٦٢ ، ص ص٣١٨-٣٤٥.

١٤- لينين ، الدولة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص١٠.

١٥- هارولد لاسكى ، مرجع سابق ، ص١٩٤.

١٦- أندوفنست ، نظرية الدولة ، ترجمة: د.مالك أبو شهوة ، دار الجيل ، ١٩٩٧.

١٧- جمال عمر ، جرامشى والمجتمع المدنى ، اليسار الجديد ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص١٢٤.

١٨- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، ترجمة: شوقى جلال ، عالم المعرفة (٢٨٦) ٢٠٠٢ ، ص٥٧.

١٩- د.عصام عبد الله ، هل أصبح العالم شأناً أمريكياً خالصاً ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٩/١١ ، ص٢٥. د.مراد وهبه ، المجيئ الثانى ، المصدر (٥٤٤٠)، ٢٠٠٢/٦/٢١.

٢٠- د.نعمات أحمد فؤاد ، الإسلام والإنسان فى مصر ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٢/٢٨، ص١٣.

٢١- فوزى مهران ، أمير ماكيافيللى ، الهلال ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص١٩٥.

٢٢- ديف روبنسون وجودى جروفر ، الفلسفة ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام ، ٢٠٠١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠١.

٢٣- خلدون حسين النقيب ، الآفاق المستقبلية للفكر الاجتماعى ، عالم الفكر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

<u>الفصل السادس (الديمقراطية .. دون مساواة فعلية خداع للرعية)</u>

١١- هارولد لاسكى ، مرجع سابق ، ص ص٨٨-١٠٣.

٢- أقوال معاصرة ، الهلال (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٧٩.

٣- أنتونى جيدنز ، مرجع سابق ، ص٤٥.

٤- د.جلال أمين ، نكد العولمة ، الهلال (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٢٧.

٥- د.صلاح قنصوة ، السيارة ليكساس ، الهلال ، فبراير ٢٠٠٠ ، ص١٣.

٦- العالم المنفلت ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١/٤ ، ص٣٧.

٧- أنتونى جيدنز ، مرجع سابق ، ص١٤٢.

٨- فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة: حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣.

٩- راسل جاكوبى ، نهاية اليوتوبيا ، ترجمة: فاروق عبد القادر ، عالم المعرفة (٢٦٩) ، مايو ٢٠٠١ ، ص٥٥.

١٠- جون باول ، مرجع سابق ، ص٤٤٩.

١١- د.جلال أمين ، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، كتاب الهلال (٦١٤) ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٣.

١٢- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص٢٢

١٣- روجيه جارودى ، حفار والقبور ، ص٥٩.

١٤- روجيه جارودى ، كيف صنعنا القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص٨٤.

١٥- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص١٠٣.

١٦- المرجع السابق ، ص١٠٤.

١٧- جالبريث ، مرجع سابق ، ص٣١٦.

***



نظرية ..
الطبقة المترفة

يسعى الباحث , إستنادا إلى أدبيات علم الإقتصاد السياسيى وعلم الإجتماع السياسي , إلى المساهمــة فى تأسيس نظريــة تفسر نشوءوارتقاء الطبقـة المترفة فى البلدان المتخلفة وتفضح سلوكهـا العدوانى وطبيعتها الاستغلالية ومظهرها الإستفزازى .

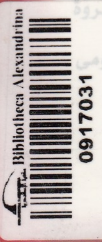
ولأهمية هذه الدراسة ... رأينا أن ننشر نتائجها فى كتاب من ثلاثة أجزاء :

- **الجزء الأول :** معنى برصد وتفسير السلوك العدوانى لأفراد الطبقـة المترفة , وعرض مقولات الفلاسفة وعلماء الاقتصاد أنصار الأغنيــاء أعداء الفقراء , الذين يلعبون عن وعى وإدراك دور محامى الشيطان .

- **الجزء الثانى :** معنى بالكشف عن أساليب رجال الأعمال فى توليد وسلب الثروات وبيان دور الدولة كأداة فى يد الأغنياء لقهر الفقراء .

- **الجزء الثالث :** بحـث تطبيقى معنى بفضـح ظاهرة زواج المتعـة بين الثـروة والسلطـة فى مصر المعاصرة , وما يترتـب على ذلك من تهديد لأمنـــها القومى وتراجع دورها الريادى .

والباحث الدكتور محمد عبد السلام عويضة -
أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية الزراعة جامعة المنصورة


Bibliotheca Alexandrina
0917031